

الألف
كتاب
المائة



الهيئة المصرية
العامة للكتاب

تاريخ الشعوب العربية

الجزء الثاني



تأليف: د. البرت حوراني

ترجمة: نبيل صلاح الدين

مراجعة: د. عبد الرحمن الشيخ

الألف كتاب الثاني

نافذة على الثقافة العالمية

الإشراف العام

الدكتور/ هادي محمد حاتم

رئيس مجلس الإدارة

رئيس التحرير

أحمد صليحة

مدير التحرير

عزت عبد العزيز

مكتبة التحرير

علياء أبو عادي

المحرر الفني العام

مهندسة صليحة

تاريخ الشعوب العربية

الكتاب الشاف
ويتضمن الجزئين الثالث والرابع

تأليف

د. المبرق حوراني

ترجمة

نبيل صلاح الدين

مراجعة

د. عبد الرحمن عبد الله الشيخ



الهيئة المصرية العامة للكتاب

فهرس

الصفحة	الموضوع
٧	مقدمة المراجع

الجزء الثالث

العصر العثماني

من القرن السادس عشر الى اواخر القرن الثامن عشر

الفصل الثالث عشر :

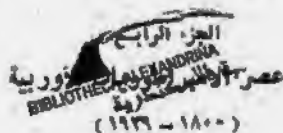
١٥	الامبراطورية العثمانية
----	------------------------

الفصل الرابع عشر :

٤٥	المجتمعات العثمانية
----	---------------------

الفصل الخامس عشر :

٦٧	تغير ميزان القوى في القرن الثامن عشر
----	--------------------------------------



الفصل السادس عشر :

٨٩	القوة الادبية والحكومات الاملاكية (١٨٠٠ - ١٨٦٠)
----	---

الفصل السابع عشر :

١٠٦	الامبراطوريات الاوربية والصقوة المسيطرة (١٨٦٠ - ١٩١٤)
-----	---

الموضوع	الصفحة
الفصل الثامن عشر :	
ثقافة الامبريالية والاصلاح	١٣٢
الفصل التاسع عشر :	
ذروة القومية العربية (١٩١٤ - ١٩٣٩)	١٥٢
الفصل العشرون :	
الطرائق المتغيرة للحياة والفكر (١٩١٤ - ١٩٣٩)	١٧٥
الفصل الحادي والعشرون :	
نهاية الامبراطوريات (١٩٣٩ - ١٩٦٢)	١٩٨
الفصل الثاني والعشرون :	
المجتمعات المتغيرة (الارمينيات والخمسينات)	٢٢٣
الفصل الثالث والعشرون :	
الثقافة الوطنية (الارمينيات والخمسينات)	٢٤٣
الفصل الرابع والعشرون :	
(الخمسينات والستينات)	٢٥٨
الفصل الخامس والعشرون :	
توحيد العرب وتفرقهم (بعد ١٩٦٧)	٢٧٦
الفصل السادس والعشرون :	
أرواح مضطربة (منذ ١٩٦٧)	٢٩٨
الهواش	٣٢٩

مقدمة المراجع

انتهى حوراني في القسمين الأولين من كتابه هذا (صدرت معاً في الجزء الأول من تاريخ الشعوب العربية في هذه السلسلة) من دراسة الحياة الثقافية والاجتماعية والسياسية للعالم العربي حتى سقوط دولة المماليك ، وهو يتعرض في هذا الجزء لتاريخ العالم العربي منذ قيام الدولة العثمانية حتى التاريخ المعاصر . ويميل بعض الدارسين الى أن الحقبة العثمانية غير جديرة بأن تكون حقبة مستقلة تحظى بدراسة مستقلة عن العصر المملوكي ، وحجة هؤلاء أن علاقات الانتاج في الدولة العثمانية هي نفسها علاقات الانتاج في العصر المملوكي . وهو قول صحيح الى حد كبير ، ونضيف اليه أنه حتى العناصر الحاكمة كانت هي نفسها في العصر المملوكي خاصة في مصر ، إذ ظل المنصر المملوكي هو الحاكم الحقيقي وكان الباشوات العثمانيون في كثير من مراحل هذه الحقبة مجرد شكل ، كما لعب متايخ العرب دوراً مهماً بمضخه خطير ومدمر في الحقتين المملوكية والعثمانية على سواء . وعلى كل حال ، فقد كان لخلاف المؤرخين حول الحقبة العثمانية أثر في اهمال دراستها الى حد ما ، فبعض الباحثين في التاريخ الاسلامي لا يعتبرونها حقبة اسلامية ، وينتهي المتخصصون في التاريخ الاسلامي الوسيط حدهم الزمني عند سقوط دولة المماليك ، وكثير من الباحثين في التاريخ الحديث يبدون دراستهم عند مرحلة الفزو الأوربي للمنطقة العربية خاصة منذ الحملة الفرنسية على مصر سنة ١٧٩٨ ، ولا تحظى الفترة العثمانية عند هؤلاء الا بصفحات باعتيالها مقدمة لدراساتهم ، وهكذا ضاعت هذه الفترة بين التاريخين الاسلامي والحديث . وهذا القول لا ينفي أن باحثين جادين تدادكوا الى حد ما هذا التصور ، فصدرت كتابات جادة عن الفترة العثمانية في مصر وعن الفترة العثمانية عموماً ، منها المؤلف الضخم للأستاذ الدكتور عبد العزيز محمد

الشمناوى رحمه الله ، وكتابات الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، والكتاب التسجيلى التوثيقى للدكتور صلاح هريدى عن دور الصعيد فى مصر العثمانية ، وغيرهم .

ولا شك أن تطورا اجتماعيا ما حدث خلال الحقبة العثمانية - على أية حال - وإن كان بطيئا ، فقد عمل العثمانيون على دعم الطرق الصوفية التى تستوعب بحكم طبيعتها عناصر غير مملوكية ، كما راحوا يوسعون من قاعدة الإشراف .

ومن الواضح أن حورانى يعتبر الفترة العثمانية فترة لها خصائصها التى تجعلها جديرة بالدراسة المستقلة ، وهو ينظرته هذه إراعى العلاقات الدولية ، والسياسات الخارجية أكثر مما يراعى التاريخ الاجتماعى والاقتصادى الذى يعتبره بعض الباحثين - كما أسلفنا - مجرد امتداد للعصر المملوكى ، بالنظر الى علاقات الانتاج والعناصر الحاكمة . يقول حورانى : « خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر كان الجزء الأكبر من العالم الإسلامى موزعا بين ثلاث امبراطوريات كبيرة : العثمانيون والصوفيون والمغول . وكانت كل البلاد التى تتحدث العربية جزءا من الدولة العثمانية وعاصمتها اسطنبول ، ما عدا أجزاء من الجزيرة العربية والسودان ومراكش ، وقد ضمت أيضا الأناضول وجنوب شرق أوروبا » .

ثم ينتقل حورانى بعد ذلك الى عصر الامبراطوريات (من ١٨٠٠ الى ١٩٣٩) وهو العصر الذى حكمت فيه أوروبا العالم ، وهو فى هذا الجزء يركز على استمرارية التراث الإسلامى ، ويؤكد أن الاحتلال الأوروبى للعالم العربى رغم تأثيره العميق لم يمسح أو لم يستطع أن يمسح الشخصية الإسلامية ، لكنه ساعد فى ظهور الحركة الوطنية التى لم تكن معارضة بالضرورة للصحة الإسلامية ، بل كثيرا ما كانا شيئا واحدا .

ثم يتابع حورانى عرضه التاريخى حتى حربى ١٩٦٧ و ١٩٧٣ ، وقد ركز حورانى على النتائج السيئة لحرب ١٩٦٧ أكثر من تركيزه على

النتائج الإيجابية لحرب ٧٣ ، مع أن هذه الحرب الأخيرة قد أفرزت
 سلاما ، وغيرت علاقات دول المنطقة ببعضها البعض ، دعنا نقول إن طريقة
 تناول حوراني لفترة التاريخ المعاصر هي أضعف جوانب كتابه ، ولعله
 معذور ، فأتسام هذه الفترة بالمعاصرة جعله يوجز العرض إيجازا شديدا ،
 وربما اعتمد في هذا الإيجاز على افتراض أن القارئ يعرف عن هذه الفترة
 قدرا كبيرا من المعلومات .

والله ولي التوفيق .

د . عبد الرحمن عبد الله الشيخ

الجزء الثالث

العصر العثماني

من القرن السادس عشر الى لواخر القرن الثامن عشر

خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر . كان الجزء الأكبر من العالم الاسلامي موزعا بين ثلاث امبراطوريات كبيرة : العثمانيون والصقليون والمغول . وكانت كل البلاد التي تحتل العربية جزءا من الامبراطورية العثمانية وعاصمتها اسطنبول ، ما عدا أجزاء من الجزيرة العربية والسودان ومراكش ، وقد ضمت الامبراطورية العثمانية أيضا الأناضول وجنوب شرق أوروبا ، وكانت التركية هي لغة الأسرة الحاكمة والنخبة العسكرية والادارية ، التي كانت في أغلبها ممن اعتنقوا الاسلام من السلطان والتوقاز ، بينما كانت النخبة الدينية والفقهية من أصول مختلفة قد تلقت تدريبها في مدارس الامبراطورية الكبرى في اسطنبول ، ومنها نقلوا التراث الشرعي والفقهى باللغة العربية .

وقد كانت الامبراطورية دولة بيروقراطية تضم مناطق مختلفة في نظام ادارى ومالى واحد، وعلى أية حال، لقد كانت تمثل أيضا آخر السجلات العظيمة لعالمية دنيا الاسلام ، فحافظت على الشريعة ، ووسعت حدود العالم الاسلامى وحمته وحرمت المدن المقدسة في الجزيرة العربية ونظمت الحج اليها . وكانت أيضا دولة متعددة الأديان ، فاعترفت بالمجتمعات المسيحية واليهودية فيها . وكان سكان مدن الولايات من المسلمين يجذبهم الصل بالجهاز الادارى . وفي البلاد العربية تطورت ثقافة عربية عثمانية تحافظ على التراث ، مع تطويره بطرائق جديدة الى حد ما ، ولما وراء الحدود تطورت مراكش بطريقة مختلفة تماما تحت حكم امراتها الحاكمة dynasties ، التي ادعت هي الاخرى سلطة قابضة على أساس من حيازتها للدين .

وفي القرن الثامن عشر ، تغير توازن القوى بين الحكومة العثمانية المركزية والولايات *Local governments* . فقد اكتسبت بعض العائلات العثمانية أو الجماعات الحاكمة في الولايات في بعض أجزاء الإمبراطورية حكما ذاتيا ، بالرغم من انها ظلت مخلصه للمصالح الأساسية للدولة العثمانية ، كما حدث تغير في العلاقات بين الامبراطورية ودول أوروبا ، ففي حين توسعت الامبراطورية العثمانية في أوروبا في القرون الأولى من حكمها ، أصبحت في أواخر القرن الثامن عشر تعاني من التهديد العسكري الآتي من الغرب والشمال - وقد شهدت هذه الفترة أيضا بدايات التغير في طبيعة التجارة واتجاهاتها ، فقد أصبحت الحكومات الأوروبية ، وكذلك التجار الأوروبيون أقوى مركزا في البحر المتوسط والمحيط الهندي . وبنهاية القرن الثامن عشر ، كانت الصفوة العثمانية الحاكمة قد أصبحت واعية بالجمهور النسبي في السلطة والاستقلال ، وبدأت استجاباتها الأولى المرتبطة للموضع الجديد .

الفصل الثالث عشر

الامبراطورية العثمانية

حدود السلطة السيمية

كان قبول علماء الشريعة *Ulema* ومن يمثلونهم للحاكم سلاحا ذا جدوى (١) ، فطالما كان الحاكم قادرا على حماية نفسه والدفاع عن المصالح الحضرية التي كانت مرتبطة بمصالحه الخاصة ، كان بإمكانه أن يأمل في خضوع المدن والأراضي التابعة لها ، كما كان يأمل في مبايعة القضاة وولايتهم وتعاونهم الى حد ما ، رغم حدوثهم من تذبذب الأمور ، الذي عبر عنه الخزال وآخرون . فقد كان هناك دائما علماء راغبون في الخدمة لدى الحاكم كفضلاء أو مسئولين ، وكانوا مستعدين لاختفاء الشرعية على أعماله ، وإذا أصبحت قوته ، فليس بإمكان المدينة انقلابه ، إذ يمكن أن تحول المدينة ولايتها الحاكم الجديد الذي يستحوذ على السلطة الفعلية وتكون لحظة سقوط المدينة هي النقطة التي تستقل فيها (٢) ، ويلتزم القاضي والزعماء الآخرون للقواء الحاكم الجديد لتسليم المدينة له .

وقد تكررت تمر واليهيار كثير من الأسر الحاكمة طوال خمسة قرون منذ انهيار الخلافة العباسية حتى قيام الامبراطورية العثمانية ، ونحن

(١) بمعنى ضرورة موافقتهم عليه *acceptance* - (المراجع) .

(٢) ليس بمعنى الاستقلال السياسي التام ، وإنما بمعنى ممارستها للحكم الذاتي ،

أي تسليط الأمر بها تسييرا ذاتيا . انظر :

— which the city might act autonomously ...

(المراجع) .

بحاجة الى طريقتين لتفسير هذه الظاهرة . الطريقة الأولى تتعلق بضعف قوة الأسر الحاكمة ، والطريقة الأخرى بتجمع أسباب القوة في يد هنا وئيبها . وقد مال معظم المؤرخين والكتاب المعاصرين الى التركيز على عوامل الضعف الداخلية في الأسرة الحاكمة وتفسيرها بمنظور اخلاقي ، وعند نظام الملك كانت هناك بدائل لا نهاية لها في التاريخ الانساني ، فقد تفقد الأسرة الحاكمة الحكمة والعدالة التي أناطها الله بها ، وينتج عن هذا أن يسقط العالم في فوضى حتى يظهر حاكم جديد سماه الله بالصفات المطلوبة .

وقد جاءت أكثر المحاولات منهجية لشرح أسباب سقوط الأسر الحاكمة ضحايا لضعفها الذاتي على أيدي ابن خلدون ، وكان تفسيره مركبا : عصبية الجماعة الحاكمة - وهي التضامن الموجه لتحقيق السلطة والحفاظ عليها - تتحلل تدريجيا تحت تأثير الحياة المدنية ، ويبدأ الحاكم في البحث عن الدعم من الجماعات الأخرى :

اعلم أن صاحب الدولة ، إنما يشم أمره كما قلنا بقومه ، فهم عصبته وظهرؤه على شأله ، وبهم يقارع الخوارج على دولته ، ومنهم يقلد أعمال مملكته ووزادة دولته وجباية أمواله ، فهم اعوانه على الفلب وشركاؤه في الأمر ، ومساهموه في سائر مهامه ، هذا مادام الطور الأول للدولة كما قلناه .

فإذا جاء الطور الثاني ، وظهر الاستعداد عنهم والانفراد بالمجد ودافعهم عنه بالروح ، صاروا في حقيقة الأمر من بعض أعدائه واحتاج في مدافعهم عن الأمر وصلحهم عن المشاركة ، الى أولياء آخرين من غير حلدتهم يستظهر بهم عليهم ويتولاهم . دونه (١) .

وحين يتوقف الحاكم عن الحفاظ على الشريعة وهي قاعدة الازدهار المدني ورباطه أو وهي - أي الشريعة - ما يربطه مع سكان الغضر ، يصبح أولئك الذين حوله ضحايا للرغبة في الرخاوية والاتفاق البدني ، مما يزيد الضرائب على الشعب ، فتصبح بطانة الحاكم بدورها فريسة لهذا البؤس الذي يحل على الشعب عندما تفقد - أي بطانة الحاكم - السيطرة على شئونهم الخاصة ليصبحوا أداة في أيدي الآخرين ومعتمدين عليهم (٢) .

وإذا ما فاقَت متطلبات الحاكم قدرة المجتمع على توفيرها - ليس بضرورة سبب زيادة في الإنفاق والتبذير على القصور ، وإنما قد تكون راجعة أيضا إلى محدودية القدرة الانتاجية للمجتمع - كان يتعين على الريف الواقع تحت سيطرة الدولة أن ينتج الطعام الذي يكفى سكانه ، وسكان المدن أيضا وأن ينتج أيضا المواد الخام . كما كان يتعين على الذين يربون الماشية ويغلبون الأرض وينتجون السلع أن ينتجوا فائضا كافيا يدفع كضرائب لعدد مقلات قصر الحاكم والحكومة والجيش ، وقد كانت إمكانية ذلك تعتمد على عوامل عدة بعضها قابل للتغيير . فقد تحدث تعديلات في تقنيات الانتاج : بإدخال محاصيل جديدة أو نظم للرى جديدة ، على سبيل المثال ما يرفع الانتاج والمخاض معا ، أو يحدث فقدان في المهارات الفنية ويأتى بنتائج عكسية . والتغيرات في حجم المخاض يمكن بدورها أن تؤثر في القدرة على توظيف الانتاج باستصلاح أراضى جديدة وإدخالها دائرة الانتاج . أو بزراعة أرض منتجة فعلا بطرائق جديدة (لزيادة إنتاجها) . والحاجة لمنتجات البلاد الأخرى سيان في ذلك منتجات الأراضى أو المدن يمكن أن تزداد أو تقل أو تتلاشى . كما أن التغيرات الحادثة في طوائف النقل أو تكاليفه وكذلك درجة الأمان المتوفرة للنقل برا وبحرا - كل ذلك يمكن أن يؤثر في قدرة الدولة على تلبية مثل هذه المتطلبات - وعلى المدى المتوسط أو الطويل ، يمكن لمعدلات الانجاب أو الوفيات أن تزيد أو تنقص من القدرة على الانتاج - وربما حدث التغير أيضا في العلوم الطبية أو أخلاقيات المجتمع وآدابه : مما يؤثر على الانجاب أو المعاملات .

كانت هذه كلها عمليات تظهر تأثيراتها على المدى الطويل ، ولكن كانت هناك أيضا وقائع تقوم بدور الملعل المساعد على أحداث تغيرات مفاجئة ذات نتائج تمتد بمشاية كالقوة ، مثل حرب تقطع الطرق التجارية ، وتدمير المدن وحرقها ، وتخدم الريفة ، أو أن تسبب - وربما لعدة سنوات - المحاصيل بفعل الجفاف في المناطق المتسدة على الزراعة بالمطر ، أو نقص المياه في الأنهار الكبرى ، أو وبه يمكن أن يودى بحياة نسبة كبيرة من السكان ، وعن الصعب تصور التأثير المفاجئ والمدمر للأوبئة في زمن

أمكن فيه السيطرة على انتشارها - وقد اختفى بعضها بالفعل - وعلى وجه الخصوص حتى الطاعون - الوباء الأعظم لتلك القرون - التي تأتي من بعض المناطق التي انتشر فيها مثل شمال العراق ، وبعض أجزاء الهند ، وكانت الفئران الحاملة له تأتي إما بطريق البر أو البحر حتى عالم البحر المتوسط ، حيث أمكنها الانتشار بسرعة في المدن والقرى لتقضي على عدد كبير من السكان والماشية (بين عامي ١٧١٧ و ١٧٤١ وهي فترة تتواءم معها الإحصاءات الدقيقة) ، إذ فقد ميناء الزمير التركي على البحر المتوسط ٢٠٪ من سكانه في طاعون وبائي، وعقد أكثر من هذه النسبة في وباء مماثل بعد قرابة واحد وثلاثين عاماً) .

وقد تفاعلت هذه العوامل مع بعضها البعض ، وكان بعضها تراكبياً بحيث كان يسبب في استمرارها ، وساعدت في تفسير التغير في العلاقة بين متطلبات من يملكون السلطة وقدرة المجتمع على أوضاعهم ، كما ساعدت في تفسير ظهور التحديات من قادة جماعات بإمكانها حشد القوة واستخدامها لبسط سيطرتهم على الموارد ، ومثل هذا التغير يمكن أن يحدث داخل نظام قائم ، حين يستولى عسكر الحاكم على السلطة ، كما يمكن أيضاً أن يحدث ذلك بتراكم القوة خارج نطاق السيطرة الفعلية للحاكم ، وقد يستطيع الحاكم أن يعي قوته من رجال الجبال أو السهوب سواء بمواجهته في الاقتناع أو نتيجة أفكار دينية ، وسواء حدث الاستحواذ على السلطة من الداخل أو الخارج ، فقد كانت القوة الرئيسية الفاعلة في غالب الأحيان مكونة من العسكر المستعجلين المنحدرين من خارج المناطق الوسطى من الدولة ، من الوديان أو السهوب أو عبر الحدود ، وهم ذوو بأس ودراية في شئون الخيل والسلاح اللازمين للحرب في ذلك الوقت . قبل أن تصبح المدفعية هي العامل الحاسم ، وقبل للام المشاة باستخدام الأسلحة النارية ، وهناك بعض الدلائل على أنه قبل ظهور الرعاية الطبية الحديثة ، كان رجال الجبال والسهوب أكثر صحة من الآخرين ، وأنجبوا فائضاً من الشباب الذين كانوا يتنصون للحيوش ، وكان القائد الذي يطمح أن يكون حاكماً ، يفضل استخدام عسكر من خارج المجتمع الذي يرغب في السيطرة عليه ويحكمه ، أو على الأقل من المناطق البعيدة ، بحيث

تكون مصالحهم مرتبطة بمصالحه ، وبمجرد أن يفرض الحاكم سيطرته فقد يفقد الجيش تماسكه ، أو يبدأ في تكوين مصالح مختلفة عن مصالح الأسرة الحاكمة ، وقد بحلول أن يحل محلهم جيشا من المحترفين أو المرتقة ولهذا الفرض أيضا كان عليه البحث في الريف السيد أو ما وراء الحدود ، وكان الجنود المدربون داخل منزله يعتبرون من مصالحه أو عبيده بمعنى لا معنى الأساس بهم أو التحقق من شأنهم ، ولكن بما يعنى ذوات شخصيتهم ومصالحهم في شخصية سيدهم ومصلحته . ويمرور الوقت ، قد يظهر حاكم جديد من داخل الجيش أو الممالك ويؤسس أسرة حاكمة جديدة .

وهذا هو السياق الذى يمكن فيه اطاره فهم ما كان يبدو بلا معنى من طواهر تتابع الأسر الحاكمة في التاريخ الإسلامى . فقد جاءت في القرون الأولى نخبة حاكمة قادمة من بلدان غرب الجزيرة العربية ، وكانت قادرة على تبعية جيوش وجهاز إدارى ونظام قضائى ، ومكنت الحياة المدنية المستقرة من الازدهار . وأمكن استتباب الأمن في الريف ، وجرى اصلاح أنظمة الري وتوسيعها ، وأدخلت منتجات وتقنيات جديدة وتوحدت الأراضي الواقعة حول المتوسط وحول المحيط الهندي في منطقة ثقافية سيامية واحدة ، ما حقق تجارة عالمية واسعة ، والدلائل القليلة المتوفرة تشير الى زيادة في السكان ، وكانت تلك فترة من الأنظمة المستقرة في مدن مزدهرة وريف منتعش من حولها : بغداد في جنوب العراق ، وبلد خراسان ، ودمشق في سوريا ، والإسكندرية في مصر ، والقروان في تونس ، وإربطة في ألبانيا .

وعلى أية حال ، فبعد القرن العاشر أو الحادى عشر وما بعده ، كانت هناك فترة طويلة من الاضطرابات كانت أعراضها الواضحة تفكك الخلافة العباسية وظهور خلافتين منافستين في مصر والأندلس ، وظهور أسرات حاكمة في عالم الإسلام تستمد قوتها من عناصر عرقية أخرى كان المجلس الدينى هو دافع بعضها ، ذلك أن مسيحيي الأندلس قد توسعوا على حساب الفول الإسلامية ، التي نشأت على أنقاض الخلافة الأموية العربية . فجاء المرابطون والموحدون في المغرب والأندلس ، نتيجة الحركات الدينية

التي عيأت البربر من الجبال وأطراف الصحراء في مراكزها كما عيأت المراكم الدينية الأثرية والمغول في الشرق ، وربما كانت هذه التغيرات أعراضا لاختلال أعرق في التوازن بين الحكومة والسكان والانتاج ، وواجبة لأسباب أخرى - مثل انكماش مناطق السكان المستقرين في العراق وتونس بفعل تفكك الأنظمة القديمة للري ، أو توسع منطقة الشعوب الرعوية ، وربما كان هناك أيضا انخفاض في سكان بعض الأماكن ، وانخفاض في الطلب على منتجات المدن الإسلامية مرتبط بإحياء الحياة الحضرية والانتاج في إيطاليا -

وكانت هناك لحظات من المالية في القرن الثالث عشر ، إذ كانت هناك بعض الأسرات الحاكمة قادرة على إنشاء نظم راسخة لا تهددها القوى المستقرة خارج العالم الإسلامي ، في الوقت الذي انكمشت فيه القوة والقوة بالعراق ، وحل فيه الخراب يصيب الغزوات المغولية ، وانتهاء الدولة العباسية - فعل سبيل المثال - نجد أن الحلفيين في تونس كونوا دولة خلفت الموحديين ، كما نجد المالكي في مصر وسوريا ، وهم نخبة عسكرية ذاتية النمو تنامت في أحضان أسرة حاكمة سابقة هي الأيوبيون ، ومن مظاهر الحامية هذه زراعة مناطق واسعة ، بل ربما كانت شاسعة في اتساعها ، ومقدرة جهاز الحكومة على جلب فائض هذه الأراضي من الريف إلى المدن ، بالإضافة لانتماء التاج الحضر ، وانتماء التجارة في إطار الشريعة الإسلامية على المنصب السنن الذي يحظى بقبول عام ، كل ذلك أدى لتحقيق نوع من التكافل ، استمر بين الجماعات الحاكمة والسكان في الحضر ،

إلا أن ذلك النظم كان هشاً ، حتى أنه بدأ يهتز بحلول القرن الرابع عشر بفعل عدة قوى ، قد يكون أهمها الوباء الأعظم المعروف في التاريخ الأوروبي باسم الموت الأسود ، الذي حلهم معظم البلاد في الجزء الغربي من العالم في منتصف القرن الرابع عشر ، واستمر لقرابة قرن بعدها في اندلاعات متكررة ، وحتى تقدير تقريبي أن ما يقرب من ثلث سكان القاهرة ماتوا في الوباء الأول ، وبحلول منتصف القرن الخامس عشر أصبح سكانها

أقل من النصف قليلا عما كان عليه الحال منذ مائة عام قبلها (١٥٠ ألف نسمة تقريبا بدلا من ٢٥٠ ألف) ، ولم يكن ذلك راجعا الى تكرار هذه الاوبئة ، وانما لأن ذلك الطاعون خرب الريف مثلما خرب المدينة ، ولهذا فان المهاجرين من الريف لم يمرضوا الفارق في سكان المدن بسبب نقص سكان الريف والماشية والامتناع الزراعى ، كما أن الموارد المتاحة أمام الحكومة من خلال الضرائب تقلت .

وقد أضيفت لهذه الآثار المتركمة من الوباء عوامل أخرى ، هي تنامي صناعة النسيج في إيطاليا وبلاد أوروبية أخرى ، كما أن توسع الملاحة الأوروبية في المتوسط أثر على توازن التجارة ، ولهذا فقد كان من الصعوبة بمكان أن تحصل الحكومات الإسلامية على الموارد التي احتاجتها ، وكانت هناك أيضا تغيرات في فنون الحرب وبناء السفن والملاحة ، بالإضافة الى الاستعمال الجديد لمسحوق البارود في المدفعية والأسلحة النارية .

في مثل هذه الظروف المتغيرة كان النظام السياسى القائم في الدولة المملوكية ، والنظام السياسى في دول المغرب عرضة للتهديد من قبل أسر حاكمة جديدة ، كانت قادرة على ايجاد الموارد من الرجال والثروة لتشكيل جيوش كبيرة فعالة ، والتحكم في ريف منتج والتمكن من فوائضه ، ومن رعاية التجارة والصناعة في المدن وفى غرب المتوسط ، كان التهديد للنظام الدينى والسياسى نابعا من الممالك المسيحية في اسبانيا ، التي اتحدت في مملكة واحدة قبل احتفاء آخر ملالة اسلامية مباشرة في ١٤٩٢ ، وسرعان ما اكتسبت هذه الممالك الثروة التي جلبها اكتشاف وقتع امبراطورية في أمريكا . وفى شرق المتوسط ، كانت القوة الجديدة البازغة هي أسرة حاكمة اسلامية سميت باسم مؤسسها عثمان ؛ ولهذا كان اسمها الاسلامى عثمانلى واصبحت بالانجليزية Ottoman .

الحكومة العثمانية

كانت الدولة العثمانية من حيث المنشأ هي إحدى الإمارات التركية التي تكونت نتيجة توسع السلاجقة غربا في الأناضول ، ونتيجة هجرات العناصر التركية في الاتجاه ذاته ، وعلى الحدود المتغيرة المتنازع عليها مع الإمبراطورية البيزنطية ، نشأ عدد من هذه الإمارات التي قبلت اسميا سيادة السلجوقيين ، ولكنها كانت تحكم ذاتيا في الواقع ، وتلك الدولة (الإمارة) التي أسسها عثمان ، كانت واقعة في شمال غرب الأناضول ، على نقطة الالتقاء الرئيسية مع البيزنطيين ، وقد اجتذبت المقاتلين في الحروب على الحدود ، وقبائل الأتراك الرحل المتجهين غربا بحثا عن المرعى ، ولكن كان لديها أيضا داخل حدودها أراض زراعية منتجة شاسعة ، ومنذ ذات أسواق كان بعضها نقطا مهمة على طرق التجارة المستدة من إيران وما وراءها في آسيا حتى المتوسط ، ومع توسع هذه الإمارة العثمانية تنامت مواردها وأصبح بإمكانها استخدام أسلحة وتقنيات جديدة للفنون الحرب ، كما أصبح في إمكانها إنشاء جيش منظم ، وبنهاية القرن الرابع عشر ، كانت قواتها قد عبرت المضائق إلى شرق أوروبا وتوسعت هناك بسرعة ، وأصبحت (أي هذه الإمارة العثمانية) بإمبراطوريتها التي كونتها في شرق أوروبا أكثر قوة ، وذلك من أكثر من ناحية ، واكتسبت موارد جديدة من الأيدي العاملة ، إذ انضمت الجماعات الحاكمة السابقة في إدارتها الحكومية ، وانضم الرعايا من قرى البلقان إلى جيوشها ، وأصبحت قادرة عندئذ على الاتجاه شرقا نحو الأناضول بالرغم من هزيمة جيشها أمام جيش تركي آخر بقيادة تيمورلنك ، وفي عام ١٤٥٣ ، انتصت ما خلفه البيزنطيون من الإمبراطورية وفتحت القسطنطينية كعاصمة جديدة لها باسم « استنبول » :

٢٢

وقد كانت قوتها مهددة من قبل الصفويين في الشرق وهي أسرة حاكمة أخرى صاعدة من أصول غير محددة ، وكان هناك صراع طويل للسيطرة على المناطق الحدودية الواضحة بين مراكز سلطتهم الرئيسية

وشرق الأناضول والعراق ، فقد فتح العثمانيون بغداد في ١٥٣٤ واستردوا الصفويون ١٦٢٣ ولم يستعدها العثمانيون حتى ١٦٣٨ ، وكان من جراء الصراع مع الصفويين أن اتجه العثمانيون جنوباً إلى أراضي السلطنة المملوكية . ونظراً لقرتهم النارية وتنظيمهم العسكري ، استطاعوا احتلال سوريا ومصر وغرب الجزيرة العربية (١٥١٦ - ١٥١٧) .

وفي ذلك الوقت ، أصبحت الامبراطورية العثمانية هي القوة العسكرية والبحرية الرئيسية في شرق المتوسط وأيضاً في البحر الأحمر ، وهذا ما زاد من احتمالات الصراع مع البرتغاليين في المحيط الهندي والأسبان في غرب المتوسط ، وفي منطقة البحر الأحمر كانت سياسة الامبراطورية العثمانية دفاعية لمنع تقدم البرتغاليين ، ولكنها استخدمت قوتها البحرية لإيقاف التوسع الأسباني وإنشاء سلسلة من النقاط الحصينة القوية في الجزائر (في العشرينات من القرن الخامس عشر) وطرابلس في الخمسينات ، وتونس في ١٥٧٤ ولكنها لم تتوسع إلى أبعد من ذلك إلى غرب مراكش ، وقد استمرت الحروب البحرية بين العثمانيين والأسبان لفترة من الزمن ، ولكن طاقات الأسبان أصبحت موجهة أساساً تجاه العالم الجديد في أمريكا ، ونشأ شكل من الاتزان بين القوى البحرية في البحر المتوسط ، وأصبح بين العثمانيين والأسبان علاقات سلمية منذ ١٥٨٠ وما بعدها .

وبمعنى ما ، تكون الدولة العثمانية مثلاً آخر على العملية التي جرت عدة مرات في تاريخ الشعوب الإسلامية ، بنفس آليات التهديد للأسر الحاكمة الراسخة على أيدي قوى مسلحة مكونة أساساً من الشعوب الرحل ، وكانت أصولها مشابهة لأصول حكام الدولتين العظيمتين الآخرين في نفس الوقت تقريباً ، وهما الصفويون في إيران والمغول في الهند ، فقد استخدمت هذه الأسرات جميعاً قوتها في البداية من المناطق المأهولة التي يسكنها رجال القبائل الأتراك ، وكلهم كانوا عدائين لبعضهم البعض ، استخدموا مسيحيي البلارود الذي شاع استخدامه في النصف الغربي من العالم ، ونجحوا جميعاً في بلورة سياسات مستقرة دائمة ،

وفي انشاء قوة عسكرية ، ونظام مركزى بيروقراطى ، قادر على تحصيل الضرائب وحفظ النظام والقانون على مساحة واسعة لفترة طويلة .
والامبراطورية العثمانية من أكبر الهياكل التنظيمية السياسية التى عرفها العالم الغربى منذ تفكك الامبراطورية الرومانية ، فقد حكمت الامبراطورية العثمانية أوروبا الشرقية وغرب آسيا ومعظم المغرب ، وجمعت بأيديها بلادا كانت ذات تراث سياسى شديد التباين ، وكثيرا من الجماعات العرقية ، ما بين اليونان والصرب والبغار والرومان والأرمن والأتراك والعرب ، ومجتمعات دينية عديدة من المسلمين الشيعة والسنة واليهود والمسيحيين من كل الكنائس التى ظهرت فى التاريخ ، ويسطت سلطتها على معظم قرابة ٤٠٠ سنة وعلى معظمهم لستمائة عام .

وقد كان « بيت عثمان » على رأس النظام الحاكم فى هذه الامبراطورية الشاسعة ، وتركزت القوة والسلطة فى العائلة أكثر منها فى شخص بعينه ، ولم يكن هناك قانون جامد للخلافة ، ولكن أدت عادات عائلية معينة بشكل عام لى انتقال السلطة بشكل سلس ، الى افتترات حكم طويلة ، وقد كان أحد أبناء الحاكم يخلفه عادة حتى القرن السابع عشر ، ولكن بعدها أصبح من المسلم به أنه عندما يموت الحاكم أو يتنحى عن الحكم فيجب أن يخلفه أكبر أفراد العائلة الأحياء . وكان الحاكم يميل إلى بيت شاسع يضم جزءا للحريم وأولئك الذين يحرسونه ، وخاصة الخدم ، والبستانيين وحرمى القصر .

وعلى رأس النظام الحكومى كان « الصدر الأعظم » هو المستول الرفيع ، وأكثر الألقاب شموعا عنه بالانجليزية (الوزير الأعظم) Grand Vizir ، وبعد الفترة العثمانية الأولى كان جدا الصدر الأعظم يعتبر هو صاحب السلطة المطلقة بعد الحاكم ، وكان يشرف على عدد من الوزراء الآخرين ، الذين كانوا يسيطرون على الجيوش وحكومات الولايات وموظفى الخدمة المدنية .

وفي المرحلة الأولى من التوسع ، كان الجيش العثماني يتكون أساسا من الفرسان من الأتراك وسكان الأناضول الآخرين وريف البلقان ، وكان ضباط الفرسان السباعيين *Sapah* (والمفرد سباحي) ، لهم الحق في تحصيل الضرائب على أراض زراعية مميّنة مقابل خدماتهم في أوقات الحاجة مع عدد معين من الجنود وهو ما يعرف بنظام (الطيماز) ، وبمرور الوقت أصبحت هذه القوة أقل فعالية وأهمية سواء بسبب التغيرات في فنون الحرب ، أو لأن صاحب الطيماز لم يكن راغبا في التقييد عن أراضيه لفترات تستغرقها حملات طويلة في مناطق نائية بعيدة من الامبراطورية المتنامية . ومنذ فترة مبكرة غامس جيش آخر على درجة عالية من التنظيم من الخدمة ويقصد بهم الاتكشاريات *Janissaries* ، والفرسان ، وذلك عن طريق التجنيد النوري للفتيان من القرى المسيحية التي اعتنقت الاسلام في البلقان . وهو ما يعرف بضميرية الدم أو الدفشرمة *Davairme*

وخلال القرن السادس عشر، نشأت بيروقراطية حاكمة عرفت بالعلمية *Kalamiya* كانت تتكون أساسا من مجموعتين : الكتبة الذين يعبرون المستندات والوثائق والأوامر والضوابط والتوجيهات والردود على الالتزامات بأشكالها وصيغها المناسبة وحفظها ، وأولئك الذين احتفظوا بالسجلات المالية مثل تقديرات الأصول المستحق عليها الضرائب ، وحسابات ما تم تحصيله ، وكيفية اداؤه (والحسابات والمستندات كانت تحفظ في أرشيف ليس له مثيل في العالم الاسلامي ، وله أهمية تاريخية عظمى لمعظم النصف الغربي من العالم ، وبدا التنظيم المنظم فيه في الحقب الحديثة فقط) .

وكان كبار المسؤولين في الجيش والحكومة يتقابلون بانتظام في القصر على هيئة مجلس (ديوان) ، ويختصون القرارات فيما يتعلق بالسياسة ، واستقبال السفراء واتخاذ القرارات ، وإصدار الأوامر ، والبحث في المشكلات . والبت حتى الالتزامات ، وخاصة ما يتعلق منها بسوء استعمال السلطة ، وفي البداية كان الحاكم يرأس اجتماعات هذا المجلس ولكن فيما بعد أصبح الصهر الأعظم رئيسا له .

وقد عم نظام الحكم هذا فى أنحاء الامبراطورية ، وكان المستاجق يعينون لحكم المدن المهمة والأراضى التابعة لها ، ثم انضمت تلك المستجقيات الهائلة الصدد لتتركز فى ولايات ، وكان الوالى يعيش فى بيت مماثل لبيت السلطان بشكل مسمى ، وحوله كتبه ومحاسبيه ، ومجلس كبار الإداريين الذين يجتمعون بانتظام .

وكان تحصيل الضرائب من أهم مهام الحكومة فعلى المجموع من هذه الضرائب يمكن تسيير أمور الحكومة . (لو كان من بين الواجبات الأساسية المتوقعة بالحكومة جمع الضرائب التى يعتمد على محصولها فى تسيير الأمور) . فكانت السجلات المالية الدقيقة والمحفوظة فى الأرشيف على الأقل فى الفترة الأولى المبكرة من قيام الدولة ، تحتوى تفاصيل تقديرات الضرائب على المساكن والأراضى المزروعة والميزانيات المنتظمة من الدخل والنفقات ، وكمثل الحال فى الدول الإسلامية السابقة ، كان هناك ثلاثة أنواع من الضرائب المنتظمة : أولها كانت الضرائب على إنتاج الريف من المحاصيل والأسمدة والمخاضية ، وفى بعض المناطق كانت الضرائب على القمح والمنتجات الزراعية الأخرى تستحق كنسبة من المحصول ، (العشر من حيث المبدأ ولكن فى الواقع كانت أكثر من ذلك بكثير) . وفى مناطق أخرى كانت تقدر على مساحة المناطق القابلة للزراعة ، وكانت بعض الضرائب تجمع نقدا وبعضها يجمع عينا خاصة ضريبة القمح الذى يمكن تخزينه لفترة طويلة . وكان ثانى نوع من الضرائب هو الضرائب المتنوعة على الأنشطة فى الحضر ، على الإنتاج المباع فى الأسواق ، وعلى الحوانيت والمحال والمعامل العامة والمخانات ، وعلى الأنشطة الصناعية (النسيج والصياغة والدباغة) وعلى البضائع المستوردة والمصدرة ، وكانت هناك رسوم مستحقة على الطرق الرئيسية لمواجهة النفقات اللازمة لحياتها والحفاظ عليها . وكان ثالثها الضرائب الشخصية (الجزية) يدفعها المسيحيون واليهود . ولم يكن المسلمون يدفعون ضرائب شخصية منتظمة . وبالإضافة الى هذه الضرائب المنتظمة كانت هناك مدفوعات طارئة فى وقت الحاجة ، وفى بداية الامبراطورية كانت هذه الضرائب تحدد بمنايا وتخصص لأغراض مختلفة ، مثل الخزينة الخاصة بالحاكم أو أفراد من

عائلته ، ومرتبات ونفقات الولاية والصايق وتعويضات ملاك الطييار ، وبحلول القرن السابع عشر أصبح هذا النظام في حالة تدهور حيث رأت الاحتياجات المالية للحكومة (وعلى الأخص لجيشها) عن امكانية تخصيص عائدات الضرائب لثل هذه الأغراض ، ولهذا فقد تم إحلال نظام الالتزام محل النظم الآنف ذكرها tax-farm ، وهو نظام يتولى فيه الأفراد سواء كانوا تجارا أم مسئولين تحصيل ضريبة معينة ، وإرسال العائد المحصل لثل هذه الأغراض التي تحددها الحكومة بعد اقتطاع نسبة منها كمعولة ، وبنهاية القرن السابع عشر أصبحت بعض الالتزامات تورث بالفعل (أو أصبحت وظيفة الملزم وراثية في بعض الأحيان) أو أصبحت المناطق التي يجمع منها الملزم ، تورث في بعض المجالات (.

وفي بواكير الامبراطورية (أو في المراحل الأولى من تاريخ الامبراطورية) ، كانت معظم الوظائف الرئيسية في الحكومة من نصيب قادة الجيش ، كما انضم إلى الحكومة أيضا أعضاء الجماعات الحاكمة السابقة في البلاد التي انضمت في الامبراطورية ، والطبقة المتمسكة من السكان في المدن ، وبحلول القرن السادس عشر كانت وظائف الوزراء وقادة الجيش وحكام الأقاليم تختار من بيت الحاكم نفسه ، وكان أعضاء هذا البيت من الذين جنفوا من معتنقى الاسلام في البلقان ، أو من المساليك القادمين من القوقاز ، أو من أفراد عائلات الحكام السابقين ، وكان من المبكر أيضا لأبناء من كانت لهم مناصب مهمة في الحكومة ، إما كانت جنودهم ، أن ينضموا للبيت فكلهم كانوا يعتبرون عبيد الحاكم ، إذ كانوا يدربون بعناية للخدمة في القصر ، ثم يترقون إلى مناصب في القصر أو في الجيش أو الحكومة ، وقد اعتمد الترقى على الرعاية أو الانتساب إلى صاحب جنيته ، فبمستطاع المسئول النافذ أن يؤمن وظائف لأولئك الذين ينتسبون له بالعائلة أو بالجنود المرقية أو بأية طريقة أخرى ، وقد كان الكتاب والمستولون الماليون يتمون تدريبهم بعد تعليم رسمي نظري في المدرسة ، وكان هناك عنصر وراثي في تكوين الطبقة البيروقراطية (القلبية) إذ كان الآباء ياترون بأبنائهم للخدمة .

وبهذه الطريقة كان الحاكم قادرا على احكام مسيطرته على النظام الحكومي كله ، وهكذا يعتمد على قوته في ممارسة السلطة ، وفي الجزء الاول من القرن السابع عشر بدأت فترة ضعف فيها قوته وتيمها فترة من الانتماش في قوة الحكومة ولكن بشكل مختلف ، واصبح المصدر الاعظم أكثر تسلطا ، والطريق الى الترقى من خلال القصر اصبح اقل منه من خلال بيت المصدر الاعظم وكان لهذا اسباب عدة : أحدها كان التضخم الذى سببه تخفيض قيمة العملة ، واستيراد المعادن النفيسة الى منطقة البحر المتوسط من المستعمرات الاسبانية في امريكا ، ومالت الامبراطورية الى أن تصبح اقل أوتوقراطية (الأوتوقراطية هي حكم الفرد المطلق) وأكثر من أوليغاركية (الأوليغاركية هي حكم الصفوة أو الأقلية) المسئولين الأكوياء الذين تربطهم العصبية لمشتهم في بيت واحد أو لتفقيهم العلم معا أو ... وهذا هو الأغلب ~ لقرابتهم أو ارتباطهم بأواصر النسب والمصلحة .

وقد اتخذ تنظيم العمل الحكومي وطرقته ، شكل التدرج الملكي الايراني الذى عبر عنه نظام الملك وكتاب آخرون من نفس النوع : إن المحاكم العائل المادل يجب أن يتف بعيدا عن طبقات المجتمع المختلفة ليتمكن من تنظيم الأنشطة فيه ، ويحافظ على التماسك الكلي ، ويتشكل بعيدا . كان المجتمع المسماني مقسما بشكل معقد الى المحاكم (للمسكر) والرعية ، وكان تعريف المسكر يشمل كبار المسئولين والمصاحب الطيار وأفراد الفصائل المسلحة من المظفرين والمؤقتين ، وكانوا جميعا مستثنين من الضرائب الخاصة الموسمية التى أصبحت تسوقا عن الضرائب الشخصية (ضريبة الرأس) ؛ وللتالى أصبح لهم وضعهم المميز المقصر عليهم ومن حيث المبدأ ، فقد كان هؤلاء الذين حازوا هذه الوضعية المميزة ، هم وحدهم الذين يعيشون في الماصب الحكومية . وكان الانكشارية بشكل خاص يخضعون لنظام خاص صارم تملأه ، ولم يكن مسموحا لهم بالزواج أو العمل بالتجارة سلالا كانوا في الخدمة وإذا تزوجوا بعد التقاعد فليس بإمكان أبنائهم الالتحاق بالقوات ، وكان ذلك الفصل الخاص في حياة العالم

المنعزل في القاعات الداخلية من قصر توبكابي على التلال المطلة على اليوسفور ، يعيش وسط عبيله وحريه ، ولم يحدث على الإطلاق بعد فترة حكم سليمان (١٥٢٠ - ١٥٦٦) أن حدث زواج رسمي (زواج موثق) من العائلات العثمانية حتى لا تكتسب نفوذا . وكان أيضا باديا في وجود ثقافة بلاط راقية في التصوير ولغة تركية عثمانية ازدادت ثراء من الفارسية والعربية ، وتعليم شمل الأدب الفارسي العفيف الى جانب الأدب الديني العربي .

وعلى أية حال ، لم يكن الحفاظ على النظام أو تحصييل الضرائب ممكنا بدون تعاون الرعية ، فالحاكم وعسكره كانوا ينظرون الى الرعية لا كمجموعة من الأفراد يتم التعامل معهم بشكل مباشر ، ولكن كمجموعة من المجموعات (الطوائف) .

وإذا كان من اللازم التعامل مع قطاع معين من الشعب بشكل منفصل لجميع البعثات أو الخدمات الأخرى التي تؤدي للدولة ، فقد كانوا يعتبرون وحدة واحدة ، وكان يتم التعامل مع أحدهم كوسيط ، وتعامل الدولة مع القطاع من خلاله ، وعادة ما يكون أحد الذين تقبلهم الجماعة وأيضا الحكومة ، ويمكن أن تكون له وضعية معنوية . وأيضا بعض الاستقلالية وحرية الحركة ، ويتوسط في إبلاغ تطبيقات الحكومة وأوامرها للجماعة ، كما يعبر عن مشاكل طائفته ومطالبهم من الحكومة ، ويساعد أيضا على حفظ السلام والعظام في المجموعة ، ويسوى النزاعات والصراعات بالتحكيم قبل أن تصل الى نقطة يصبح لتدخل الحكومة فيها ضروريا .

« وكانت هذه الوحدات مختلفة النوع ، من حيث جمع الضرائب ، فكانت الصنغية تنقسم الى اقسام أصغر ، أي الى مدن صغيرة ، أو قرى أو قبائل رعوية ، وكانت المدن تنقسم الى أحياء (محلات أو حارات) ، ولم أن هذا المصطلح كان يستخدم استعمالات مختلفة ومتباينة تباعا تبديلا ، فيمكن أن يفهم إلى بضع مئات أو عدة آلاف من السكان ، وكانت الحرف والمهن المختلفة تنظم بشكل منفصل ، لأغراض جمع الضرائب .

وحصر القوى البشرية الماهرة ، حيث كانت هناك عدة مناسبات كانت الدولة تلزم فيها طوائف الحرفيين بالمشاركة في الموكب الرسمية ، ويمكن ان نتحدث عن هذه المجموعات الحرفية في العصر العثماني كما لو كانت معادلة تقريبا للطوائف الحرفية في اوروبا في القرون الوسطى ، والتي كان لها بعض الوظائف الأخرى بخلاف تحصيل الضرائب أو توفير العمالة الماهرة - وعلى أية حال ، فلم تكن طوائف الحرفيين هذه مكتفية ذاتيا ، بمعنى انها تشكل بمباركة من الحكومة العثمانية .

وقد كان للمجتمعات اليهودية والمسيحية المختلفة وضعية خاصة ، لانهم كانوا يدفعون الجزية (ضريبة الرأس) ولهم أنظمة قانونية شرعية. للقوانين الشخصية . ولأن الحكومة أيضا كان لابد لها من أن تتأكد من ولائهم ، في العاصمة والأقاليم ، فقد اعترفت الحكومة بزعيم روحي واحد لكل جماعة وكان له سلطة قضائية خاصة . وكان مسئولوا عن جمع الجزية والحفاظ على النظام في طائفتهم ، وبهذه الطريقة تكامل غير المسلمين في الجسد السياسي ، وان لم يكونوا منتسبين له بشكل كامل ، ولكن كان يمكن للفرد منهم أن يرتفع الى منصب حساس ذي قوة وفوذ ، فاليهود كانوا مهين في الخدمة المالية في القرن السادس عشر ، ونحو نهاية القرن السابع عشر أصبح اليونانيون هم أهم المترجمين في مكتب الصدر الأعظم ، كما كان منهم حكام للمقاطعتين الرومانيتين فاليشيا Wallachia ومولداليا Moldavia (الأتلاق والبندان) ، ولم يكن يبدو أنهم يمتسكون في عزلة أو تحت ضغط ، ولكنهم كانوا يتمتعون بحرية التجارة والعبادة والتعليم ، وكانوا أحرارا في حدود معينة ، كما كان بإمكانهم القيام بمعظم الأنشطة الاقتصادية ، وكان اليهود مهين في المصارف ، واليونانيون في التجارة البحرية ، ومع القرن السادس عشر أصبح للأرمن أهمية في تجارة الحرير الإيراني .

العثمانيون والتراث الإسلامي

لقد عبرت القاب الحاكم العثماني ، مثل « بادشاه » أو سلطان ، عن علاقته بتراث الملكية الإيراني الفارسي ، وكان أيضا وريثا لتراث

اسلامي محدد وبإمكانه الادعاء بممارسة السلطة الشرعية بالمنظور الاسلامي ؛ وكان يبدو هذا الادعاء المزجوج في الألقاب المستخدمة في الوثائق الرسمية :

جلالة السلطان المنتصر المؤزر بنصر الله ، لباسه النصر ، اليادي شاه الذي يطاول مجده السماء ، ملك الملوك ، تاج الأسرة الحاكمة ، ظل الاله الوهاب ، خاتم الملك وجوه الحظ ، سليل العدالة وكمال قوة الملك ، بحسب الرحمة والانسانية ، ومنجم جواهر الكرم ، ومصدر ذكريات الشجاعة ، وتجدد أنوار السعادة ، مقيم حمى الاسلام ، العادل في تاريخ الزمان ، سلطان القارتين والبحرين ، وحاكم الشرقين والغربين ، وخادم الحرمين ومسمى رسول الانس والجن ، السلطان محمد خان (٣) .

وقد استعمل العثمانيون لقب الخليفة في بعض الأحيان أيضا ؛ ولكنه لم يكن في ذلك الوقت معنى تلك السلطة المتفردة العالمية التي عرف بها الخلفاء السابقون ، ولكنها كانت تعني أن السلطان العثماني هو أكبر من مجرد حاكم محلي ، وأنه يستعظم سلطاته في أغراض يفرسها الدين ، وفي بعض المناسبات عبر الكتاب والأدباء العثمانيون عن وضع السلطان المهيمن في عالم الاسلام بأضفاء لقب (الخليفة العظيم) عليه .

وقد دافع العثمانيون عن حدود الاسلام ووسعوها كلما أمكن ، وقد واجههم تهديد من عدة جهات ، وكان الصراع بين العثمانيين والصغويين في ايران في الشرق حول السيطرة على الأناضول والمراق قد اكتسب تدريجيا نبرة دينية عالية ؛ لأن الصغويين أعلنوا التشجيع مذهبيا رسميا للأسرة الحاكمة ، بينما أصبح العثمانيون أكثر التزاما بالسنة بتوسع امبراطوريتهم لتشمل المراكز الرئيسية. للتراث الاسلامي الراقى ، وعلى الجانب الآخر منهم كانت تقف قوة أوروبا المسيحية ، وكانت الامبراطورية البيزنطية قد اختفت مع سقوط القسطنطينية عام ١٤٥٣ ؛ وازدهرت الدولة الأرثوذكسية في روسيا ، وادعت ميراث الدولة البيزنطية ، ولم تبدأ في التقسّم جنوبا بإتجار البحر الأسود حتى نهاية القرن السابع عشر ،

ولم يأت التهديد الرئيسي منها بقدر ما جاء من القوى الثلاث الكاثوليكية
 العظمى في شمال وغرب حوض المتوسط : اسبانيا ، والامبراطورية
 الرومانية المقدسة وامتدادها الجنوبي في إيطاليا ، ونيبسيا (البندقية)
 ومستعمراتها الشرقية في البحر المتوسط ، وخلال القرن السادس عشر
 كان هناك صراع مع اسبانيا للسيطرة على غرب المتوسط والمغرب * ومع
 نيبسيا (البندقية) حول جزر شرق المتوسط ، ومع الامبراطورية
 الرومانية المقدسة للسيطرة على حوض الدانوب ، وبهاية القرن استقرت
 حدود شبه ثابته تقريبا ، فسيطرت اسبانيا على غرب المتوسط (عدا بعض
 نقاط على ساحل المغرب) ، وسيطر العثمانيون على حوض الدانوب حتى
 المجر ، وفلقت فينيسيا (البندقية) قبرص وجزرا أخرى ولكنها احتفظت
 بكريت * وقد تغير هذا التوازن جزئيا خلال القرن السابع عشر ، ففتح
 العثمانيون كريت آخر المواقع الحصينة العظيمة لفينيسيا (البندقية) ،
 ولكنهم خسروا المجر لصالح الامبراطورية الرومانية المقدسة كما خسروا -
 أي العثمانيون - بعض أراضيهم الأوروبية وانتهى الأمر بمعاهدة
 كارلو فيتز (١٦٩٩) *

ولم يكن السلطان حاميا لحدود الاسلام فقط ، ولكنه كان أيضا
 حاميا وراعيا للأماكن المقدسة كمكة والمدينة في الحجاز ، والقدس والخليل
 في فلسطين ، ولكونه حاكم مكة والمدينة كان فتحورا بلقب خادم الحرمين
 الشريفين ، وقد سيطر أيضا على الطرق الرئيسية للحج لتنظيم الحج
 السنوي الذي كان أحد واجباته الرئيسية ، وكان يمارس هذه المناصب
 بوسميات خاصة واحتفال شعبي رئيسي ، وكان الحج تأكيداً سنوياً
 للسيادة العثمانية في قلبه العالم الاسلامي *

وقد كان آلاف الفخيم يسافرون كل عام الى المدن المقدسة من كل
 أنحاء العالم الاسلامي ، وقد قدر رحالة أوروبي كان في مكة في موسم
 الحج من عام ١٨١٤ بأنه كان هناك ما يقرب من مئتين ألفاً من الحجيج ،
 وكانت مجموعات الحجيج تقصد المدن المقدسة من اليمن ومن أواسط
 الجزيرة العربية ، وعن طريق الموانئ من السودان ومن العراق عن طريق

اواسط الجزيرة العرصة ، وقوافل الحج الرئيسية كانت تخرج من القاهرة ودمشق ، وكان لقافلة دمشق دمشق نصيبها الأكبر من الاهتمام في العصر العثماني ؛ لأنها كانت مرتبطة باستنبول عن طريق برى رئيسى ، يمكن السيطرة عليه بشكل أكثر احكاما ، وفى كل عام يقادر استنبول مبعوث خاص يعينه السلطان قاصدا دمشق ، مصحوبا بكار المسئولين أو افراد من العائلة العثمانية الذين يقصدون الحج ، وكان هذا المبعوث يحمل معه (الصرة) وهى أموال ومؤن مرسلة الى سكان المدن المقدسة ، وكانت أموال الصرة تدفع جريا من حاصلات وعائدات الأوقاف الامبراطورية المخصصة لهذا الغرض (وحتى القرن الثامن عشر كانت هذه الصرة ترسل بطريق البحر الى مصر ثم تنتقل الى هناك بمعية حجاج القاهرة) ، ولدى دمشق ينضم مبعوث السلطان ومن معه الى قافلة الحج التى ينظمها حاكم المدينة ، والتى يقودها مسئول معين كقائد للحجيج (أمير الحج) ، ومنذ بدايات القرن الثامن عشر كان يقوم بذلك والى دمشق بنفسه ، وبعد قرود ، فى أواخر العصر العثماني قبل تغير وسائل المواصلات بقليل ، والتى غيرت بدوره طرق أداء الحج ، وصف رحالة الانجليزى هو الرحالة دوتى C. M. Doughty قيام قافلة الحج من دمشق حين يتحرك الحجاج خارجين من المدينة فى احتفال مهيب :

« وحين طلع الفجر الجديد ، لم نكن قد تحركنا بعد ، وعندما ارتفع النهار رفعت الخيام ، وسبقت الجمال لتترك بجوار احصاليها ، وانتظرا لنسمع طلقة المدفع التى تعلن عن بداية حجة العام، وسمعناها نحو الساعة العاشرة تنطلق ، وحينئذ رفعت الاحمال على ظهور الجمال بنظام تام وبلا أدنىوضى ، وامتلى آلاف الركاب الذين ولدوا فى بلاد القوافل انهم فى سكون ، وظل حداة الابل واقفين مقيمين على كعبهم ، وكان عليهم ، هم وخدم الخيام وحرس المعسكر أن يسبوا على نعالهم تلك الفراش الثلاثمائة ، حتى ولو أغشى عليهم ، ثم انه عليهم أنه يخرجوا أقدامهم المنهكة بعد الحج الى الشمال مرة أخرى ، وحين انطلق المدفع نائيا بعد هتية ، تقدمت كوكبة الباشا ، وبعدها رأس القافلة ، وبعدها يقرب من ربح الساعة بدنا ، نحن

الذين نحتل المؤخرة ، بعد أن تحرك الركب أمامنا في ضرب جمالنا ،
وتحركت رحلة الحج العظيم « (٤) » .

ويتحرك ركب الحج من دمشق وهم يحملون المحمل وهو هيكل
خشبي مغطى بقماش موشى ويعملونه يريق النبي ﷺ المحفوظ في قلعة
دمشق ، ويتحركون جنوبا على طريق عليه من أماكن الراحة المزودة بقلاع
وحاميات ، حتى يصلوا الى مكة (الكربة) ، وعند وصولهم يصبح محافظ
دمشق صاحب الإشراف العام على الحج بكامله ، وقيادة قافلة الحج كانت
في الواقع من أهم واجباته وكان الطلب على عائذات دمشق والأقاليم
السورية الأخرى يشكل أهم مورد لمواجهة نفقاته . أما القافلة التي كانت
تبدأ من القاهرة ، فلم تكن أقل أهمية من قافلة دمشق . فكانت تضم
حجاجا من القرب قدموا الى مصر بالبر أو البحر وكذلك المصريين ويقودها
أيضا أمير الحج ، وتحمل معها المحمل الخاص بها وكذلك الكسوة وهي
ستار لتغطية حوائط الكعبة ، ويخترق موكبها سيناء وغرب الجزيرة حتى
مكة ، وكان أمير الحج يحمل معه المهنات للقبائل على الطريق . ولم يكن
منع الهجمات التي يقوم بها رجال القبائل على القوافل ممكنا في كل
الأحوال ، وذلك إما لأن المهنات لم تدفع ، أو بسبب الجفاف ، الذي يدفع
بالبدو لمحاولة الإغارة على موارد مياه القوافل .

ولقد كانت أكثر الواجبات الراما للحاكم الاسلامي . والتي كانت
تصبر عن تعالقه وتقوى صلاته مع السكان المسلمين ، هي الحفاظ على
الشريعة ، وإنشاء المؤسسات التي من شأنها الحفاظ على الشريعة .
وفي العصر العثماني ، كانت المؤسسات الدينية المتعددة باسم الشريعة
أكثر التصاقا بالحاكم (السلطان) عن ذي قبل (عن الفترات السابقة على
قيام الدولة العثمانية) ، وكانت مدرسة الفقه الحنفي هي المؤسسة لدى
العثمانيين . وكانت الحكومة تعين القضاة من فقهاؤها وتدفع رواتبهم ، وقد
أنشأ العثمانيون فصيلة من العلماء الرسميين موازية للفصائل البيروقراطية
والسياسية والعسكرية ، وكان هناك تساوي بين الرتب في هذه الفصائل

المختلفة ، وقد لعب هؤلاء العلماء الرسميون دورا مهما في الإدارة الامبراطورية ، وكان على رأسهم القاضيان العسكريان (قاضي عسكر) اللذان كانا عضوين في ديوان السلطان ، وكانا يرأسان قضاة المدن الكبرى ويليهن قضاة المدن الصغرى أو المناطق ، وكان الاقليم يقسم الى مناطق (قضاء) ، لكل منها قاض مقيم ، وكانت وظائفه أكثر من شرعية حيث كان يقضى في القضايا المدنية والمنازعات ، وكان يسجل التعاملات المالية من المبيعات والقروض والمنح والعقود بشكل يتفق مع الشريعة ، وتعامل أيضا في الموارث وتقسيم العقارات والأراضي بين الورثة طبقا لنصوص الشريعة ، وكان أيضا الوسيط الذي يصدر السلطان والأوامر عن طريقه (وكل هذه المستندات والوثائق من مختلف الأنواع كانت تسجل بعناية وتحفظ في أرشيف محفوظات القضاء وهي أهم مصادرنا عن التاريخ الاجتماعي أو الإداري عن الأراضي التي حكمها العثمانيون وقد بدأ المؤرخون في استخدامها حاليا) .

وقد كانت الحكومة تعين رجال الافتاء الأحناف لتفسير الفقه ، وكان على رأسهم مفتي استنبول ، شيخ الاسلام ، الذي كان المستشار الديني للسلطان ، وكان يعتبر أعلى الشخصيات في النظام الديني ككل ، وكان من الملامات على حرية أحكامه أن يستطيع الحد من سلطة مراكز القوى وبؤمها ، وأنه ليس من ضمن المسئولين الكبار في ديوان السلطان .

وكان أولئك المختارون للمناصب العليا في الهيكل القضائي ، يتمنون في المدارس الامبراطورية ، وخاصة تلك الموجودة بالعاصمة ، وكان هناك عجب متعمق للمدارس التي أسسها السلطان محمد الثاني الذي فتح القسطنطينية في القرن الخامس عشر ، وآخرى أنشأها سليمان أو « سليمان العظيم » كما سموا الأوروبيون في القرن السادس عشر . وكان كل كبار المسئولين في المنظمة من خريجي هذه المدارس . وقد سيطرت أيضا على وظيفة القضاء كما سيطرت على الوظائف الأخرى نفس العوامل من المحسوبية والوراثة ، التي أصبحت أكثر أهمية بمرور الوقت ، فابناء كبار المسئولين كان يسمح لهم بالقفز وتخطي مراحل في مسار

الترقيات ، وكان بالإمكان أيضا لهؤلاء الذين تعلموا للخدمة في المجال العلمى ، الانضمام الى البيروقراطية أو حتى الخدمة العسكرية أو السياسية بالواسطة أو غيرها .

وقد استخدم السلطان قوته من حيث المبدأ لإعلاء الشريعة ، وكان من المظاهر المعبرة عن ذلك ، أن أولئك الذين كانوا يصلون في القضاء كانوا يعتبرون من العسكري ، أى من أفراد الصفوة الحاكمة وأصحاب الامتيازات المالية والقضائية ، وكذلك أيضا كان السادة الأشراف المنحدرون من سبل النبى ^{صلى الله عليه وسلم} ، والذين سجلت أسماؤهم فى سجلات يقوم عليها أحدهم « نقيب الأشراف » ، الذى يسميه السلطان فى كل مدينة كبيرة ، وكان نقيب الأشراف الذى يرأس طبقة السادة فى اسطنبول ، شخصية كبرى فى الامبراطورية .

وفى الواقع ، لم تكن الشريعة هى القانون الوحيد السائد فى الامبراطورية ، فقد وجد السلاطين العثمانيون أنه من الضرورة أن يصدروا قوانينهم الخاصة وتوجيهاتهم للحفاظ على سلطتهم وضمان سيادة العدل مثل من سبقهم من الحكام ، وكانوا مستعدين فى ذلك للقوة التى خولتها الشريعة ذاتها للحكام طالما مارسوها فى حدود الشريعة ، وكل الحكام انسطمى قد استنوا الشريعات، ولكن ما بدا قريدا فى النظام العثمانى أنهم شكلوا تراثا متراكما تجسد فى (القانونامة) ، التى كانت عادة ما ترتبط باسماء محمد الثانى أو سليمان ، المعروف فى التراث العثمانى باسم القانونسى ، وكانت هذه القوانين من أنواع مختلفة ، بعضها نظم دفع الضرائب التقليدى للأقاليم المختلفة عند فتحها ، والأخرى تناولت المسائل الجنائية ، وحاولوا تطويع قوانين الأقاليم المفتوحة وعاداتها لتتصبع متوافقة مع قانون عثمانى موحد ، وبعضها يتعلق بنظام الترقى فى الحكومة ، والاحتفالات فى التصور ، وشئون المائلة الحاكمة ، وقد ذام القضاء بتطبيق هذه القوانين ، ولكن أهمها جميعا كان ما يتعلق بالشئون الجنائية ، وعلى الأخص تلك التى تمس أمن الدولة ، وكانت تعرض على

مجلس السلطان (الديوان السلطاني) أو الوالي Provincial governor ولكن فيما بعد يبدو ان القانون التجناتي قد تعرض للاهمال .

الحكومات في الاقاليم العربية

كانت الامبراطورية العثمانية ، قوة اوروبية آسيوية افريقية ، لها مصالح حيوية تحميها ، وأعداء يواجهونها ، في كل هذه القارات الثلاث . وخلال معظم سنوات وجودها ، كان جزء كبير من مواردها مخصصا للتوسع في شرق وأواسط أوروبا والسيطرة على مستعمراتها الأوروبية التي كانت تضم معظم سكان الامبراطورية ، كما كانت تفل معظم الإيرادات ، ومنذ أواخر القرن السابع عشر وما بعده كانت مشغولة بالدفاع ضد التوسع النمساوي القادم من الغرب ، ومن الروس من الشمال في المنطقة الواقعة حول البحر الأسود ، وعليه يجب النظر الى مكانة الأقاليم العربية في الامبراطورية مع البلقان والأناضول ، الا انها كانت لها أهميتها الخاصة ، فالجزائر في الغرب كانت نقطة حصينة في مواجهة التوسع الاسباني . وبغداد في الشرق كانت مركزا لمواجهة الصفويين ، أما سوريا ومصر والحجاز فلم تكن معرضة لنفس النوع من التهديد من القوى الخارجية ، بعد أن توقفت المحاولات البرتغالية في القرن السادس عشر لمد سيطرتها البحرية على البحر الأحمر ، وكانت لهذه البلاد (مصر وسوريا والحجاز) أهميتها بأشكال أخرى ، فمناخات مصر وسوريا كانت جزءا رئيسيا من الميزانية العثمانية ، كما كانتا المواقع التي ينظم فيها الحج السنوي الى مكة ، وقد أعطت السيطرة على المدن المقدسة للعثمانيين نوعا من الشرعية والحق بجلب اهتمام العالم الاسلامي ، لم تكن تتمتع به اية دولة اسلامية أخرى .

ولهذا ، فقد كان من الأهمية أن تحتفظ حكومة السلطان بالأقاليم العربية تحت سيطرتها ، وكان لهذا أكثر من طريقة ، ففي الأقاليم البعيدة عن اسطنبول بمسافة لا تسمح بإرسال الجيوش الامبراطورية بشكل منتظم ، لم يكن ممكنا اتباع نفس الطريقة التي تتبع مع الأقاليم القريبة ،

أو البلاد الواقعة على الطرق الامبراطورية الرئيسية ، وبمرور الوقت بعد الدروات الأولى ظهرت أنظمة مختلفة من الحكم وتنامت في ظل توازنات مختلفة بين السلطة المركزية والقرى المحلية .

وأما الأقاليم السورية في حلب وحمص وطرابلس ، فكان من الواجب حكمها بشكل مباشر بسبب عائذاتها من الضرائب ، وموقع حلب من التجارة العالمية ، وموقع حمص كآحد مراكز تنظيم الحج ، وموقع القدس وحيفا كمدن مقدسة (القدس موقع المراج والخليل حيث دفن إبراهيم عليه السلام) ، وكانت الحكومة في اسطنبول قادرة على الاحتفاظ بالسيطرة المباشرة عن طريق البحر من خلال الأناضول وكذلك عن طريق البحر ، ولكن ذلك كان مقصورا على المدن الرئيسية وسهول الناج الفصح وما حولها ولولائي على الساحل ، أما في الجبال والصحارى فكانت السيطرة أكثر صعوبة نتيجة لطبيعة الأرض ، وذلك الى جانب عوائدها الضخمة ، وكان كافيًا للحكومة العثمانية أن تقرر سلطة العائلات المحلية من الملاك طابعا قاموا بتحصيل الضرائب وإرسال عائذاتها ، وطالما لم يهددوا الطرق التي تمر بها التجارة أو الجيوش ، وكذلك كان الحال مع زعماء القبائل الرعوية في الصحراء السورية ، وتلك الواقعة على طرق الحج الى مكة فكان لها اقرار رسمي ، وقد كانت مياسة المناورات والفس بين عائلة أو بين فرد من عائلة وآخر ، كافية في العادة للحفاظ على التوازن بين المصالح الامبراطورية والمحلية ، ولكن تلك المصالح كانت عرضة للتهديد في بعض الأحيان ، ففي بداية القرن السابع عشر ، اتفق حاكم حلب المشاغب مع أحد ملاك الأراضي المعروف بالقوة والنفوذ في جبل الشوف في لبنان هو قنر الدين المعني (ت ١٦٣٥) ، واستطاعا تحدي الامبراطورية العثمانية مع بعض التشجيع من الحكام الايطاليين لفترة من الوقت ، وفي النهاية تم القبض على قنر الدين ، وأعدم ، وبمسد ذلك أسس العثمانيون محافظة وأبنة عاصمتها صيدا لمراقبة ملاك الأراضي الأقوياء في لبنان .

أما العراق ، فكان مهسا بشكل أساسي كقلمة أمام المفز القادم من إيران ، وكانت ثروة الريف قد تراجعت كثيرا مع تدهور تنظيم الري ،

ومناطق كثيرة كانت تحت سيطرة القبائل الرعوية وكبار وجالها - ليس فقط في شرق الفرات ولكن أيضا في الأراضي الواقعة بينه وبين دجلة ، وكانت السيطرة العثمانية المباشرة في أغلبها ، محدودة في بغداد المركز الذي كان ينظم فيه الدواع عند إيران ، بالإضافة إلى المدن الكبرى على الطرق الممتدة من اسطنبول حتى بغداد وخصوصا الموصل في أعالي دجلة ، وفي الشمال الغربي ، أقر العثمانيون مجموعة من الصناعات الكردية كمحافظين محليين ، أو جامعي ضرائب من أجل دعم المواجهة مع الإيرانيين وفوضى العثمانيون حاكما اقليميا في شاهرزور من أصل السيطرة عليهم ، وإلى الجنوب كانت البصرة مهمة كقاعدة بحرية طالما كان هناك تهديد برتغالي أو هولندي للخليج ، ولكن فيما بعد تقلصت البحرية العثمانية هناك ، وكانت هناك نقطة ضعيفة في النظام العثماني ، هي المدن الشيعية المقدسة في النجف وكرملاء ، التي كانت مرتبطة بشكل وثيق بالمراكز الشيعية في إيران ، وكانت هي النقاط التي شمت منها العقيدة الشيعية على الريف المحيط .

وكانت مصر ، مثل سوريا ، مهمة لأسباب استراتيجية وعالية ودينية ، فقد كانت إحدى القلاع المهمة في السيطرة العثمانية على شرق المتوسط ، كما كانت دولة ذات عائد ضرائبي مرتفع ، ومركزا قديما لتعليم الاسلام ، وموقعا لتنظيم الحجيج ، وكانت السيطرة عليها أكثر صعوبة من سوريا لبعدها عن اسطنبول وطول الطريق الذي يخترق سوريا ، ولأنها تملك الموارد اللازمة لتكون مركز قوة مستقلا : ريف غني ينتج فائضا هائلا لاستخدام الحكومة ، ومدينة كبرى ذات تراث طويل كعاصمة ، ومنذ البداية كانت الحكومة العثمانية مترددة في اعطاء سلطة كبيرة لوالياها في القاهرة ، وكان يستبدل كثيرا ، وكانت سلطاته محوطة بالضوابط ، وعندما فتح العثمانيون مصر أسسوا عددا من القصائل العسكرية ، وخلال القرن السابع عشر أصبحت هذه القوات مندمجة في المجتمع المصري ، وتزادج الأسكر من المائلات المصرية ، ومارسوا التجارة والحرف ، واكتسب المصريون الحق في الانضمام لهذه القوات ، ورغم أن قادة هذه

القوات كانوا يرسلون من اسطنبول، الا أن بعض الصناعات الأخرى كانوا
عن العثمانيين المحليين الذين كان لهم عصبية محلية .

وبعض الطريقة تزايد التضامن بين بعض الجماعات المملوكية، وعندما
احتل العثمانيون القاهرة ، امتنعوا بعض الصفوة العسكرية السابقة من
الدولة المملوكية في نظامهم الحكومي . وليس واضحا ما إذا كان هؤلاء
المالكي قد استطاعوا انماش عزوتهم باستجلاب رجال جدد من القوقاز
او ما إذا كان الضباط الأتراك هم الذين انشأوا منازل أخرى جديدة
باستخدام نظام مشابه في التهيئة والتدريب . وإيا كانت أصولهم فقد
ظهرت في القرن السابع عشر مجموعات من المالكي العسكريين من
القوقاز وغيرها ، والذين كانوا أقوى بما يكفي لتبوؤ بعض المناصب
الحساسة في الحكومة ، واحكام السيطرة على معظم الثروة الريفية والحضرية
في مصر ، ومنذ حوالي ١٦٣٠ ، حازت البيوت المملوكية سلطة ونفوذ
كبيرين ، وفي الستينات من القرن السابع عشر تمكن الولاة من استعادة
نفوذهم ، ولكن ذلك تعرض للتهديد مجددا من كبار الضباط في إحدى
هذه الفصائل العسكرية وهي الانكشارية في نهاية هذا القرن .

وقد بدأت عملية تقلص السلطة في مصر وانتشرت في بعض المناطق
الهامشية من الامبراطورية ، ففي الجبال كان كافيا للعثمانيين الاحتفاظ
بالسلطة على مرفأ جدة ، حيث كان يحكمها وال عثماني لغرض سيطرتهم
على المدن المقدسة مرة في العام في موسم الحج ، ويأتى الحجيج وعلى رأسهم
مسئول كبير من الحكومة . حاملوا الدمع والموتة لسكان مكة والمدينة
والقبائل التي على الطرق . وكان الاقليم أفقر من أن يفل عائدات على
اسطنبول ، وأبعد وأصعب من أن تحكم السيطرة عليه بشكل دائم ، وقد
استندت السلطات المحلية في المدن المقدسة الى أفراد معينين من الاشراف
من نسل النبي محمد ﷺ . أما الى الجنوب في اليمن ، فلم تكن هذه الدرجة
من السيطرة الضعيفة متاحة بشكل دائم ، ومنذ منتصف القرن السابع
عشر لم يكن هناك وجود عثماني حتى في موالي، الساحل ، التي كانت

تتزايد فيها أهمية « تجارة البين » ، أما في الجبال فقد أدى غياب القوة العثمانية إلى ظهور سلالة من الأئمة الزيديين .

وقد كانت المساحة الواقعة تحت الحكم العثماني في المغرب محكومة من مقر الوالي العثماني في الجزائر ، ولكن منذ سبعينيات القرن السادس عشر ، أصبحت هناك ثلاث ولايات عاصمها طرابلس وتونس والجزائر ، وقد نشأ بها نمط عثماني نموذجي للحكومة الاقليمية حيث يرسل الوالي من اسطنبول ، مع حاشيته ، وينشئ ادارة يعمل بها العثمانيون المحليون ، وتراقفه قوات من الانكشارية المحترفين الجنديين من الأناضول ، وقاضى حنفي (رغم أن معظم السكان من المالكيين) وقوات بحرية من مصادر مختلفة ، وتضم الأوروبيين الذين تحولوا للإسلام ، ويستخدمون اساسا للقرصنة على السفن التجارية للدول الأوروبية التي كان السلاطان العثماني أو الولاة المحليون معها في حالة حرب .

وحلال قرن واحد ، بدأ التوازن بين الحكومة المركزية والقوى المحلية في التغير لمصلحة الأخيرة ، ففي طرابلس تولى المسكر السلطة الفعلية مع بداية القرن السابع عشر . وكان ممثلهم المنتخب يشارك الوالي . وكانت سلطة الحكم موزعة ، ولم يكن حجم الحياة في الاقليم يسمح بقيام ادارة كبيرة مستديمة أو جيش كبير ، فالبلدان كانت صغيرة ، والريف المستقر المنتج المزروع كان محدودا ، وكان من الصعب على الحكومة السيطرة على قباطة الأسطول ، الذي أدت تصرفاتهم كثيرا إلى قيام القوات البحرية الأوروبية بقصف طرابلس بالمدمعية .

وفي تونس ، استقر الحكم العثماني المباشر لفترة قصيرة من الوقت ، فقبل نهاية القرن السادس عشر يقليل تمرد صمغشار ضباط الانكشارية وشكلوا مجلسا وانتخبوا قائدا (الداي) الذي شارك الوالي في الحكم ، وفي منتصف القرن السابع عشر يزغ شخص ثالث (الباي) الذي ترأس فصائل الانكشارية التي تحصل الضرائب الريفية ، فكان له نصيب من السلطة . ومع بداية القرن الثامن عشر ، أمكن لأحمد أن يؤسس أسرة من

(البايات) الحسينيين ، وقد نجح البايات وحكوماتهم المحلية في تعميق جذور وطنية ، وانشاء تحالف من المصالح مع سكان تونس ، وهي مدينة كبيرة وغنية ومهمة ، وكانت المواقع السياحية والعسكرية الرئيسية غالباً بيد ايدي ممالك من الأصول الشركسية والجورجية ، مع بعض معتنقي الاسلام من اليونانيين وأوروبا الغربية ، الذين قدروا في بيوت البايات، وكانت الصفوة تميل الى أن تصبح تونسية بالتزاوج أو غيره من الطرائق. وكان أفراد العائلات التونسية المحلية يتولون المناصب الكتابية أو الإدارية ، وكان لكل من أعضاء الصفوة الحاكمة التركية التونسية والفراد العائلات المحلية ذات المكانة مصالح مشتركة في السيطرة على الريف ، وفائض الانتاج فيه . وقد كانت السهول الساحلية هي الأراضي التي يسهل ارتيادها من الأراضي الخصبة الواسعة ، لذا جندوا جيشاً محلياً كانوا يستخلصون به الضرائب السنوية من تلك المنطقة ، وكان للحكومة والمدينة أيضاً مصالح مشتركة في أنشطة القباطنة والبحارة ، الذين كانوا غالباً من الأوربيين معتنقي الاسلام. أو من الأقاليم الشرقية من الامبراطورية ، ولكن السفن كانت توفرها وتجهزها الحكومات المحلية بالمشاركة مع العائلات الموسرة في تونس .

وقد كانت الجزائر أهم مركز من بين المراكز الثلاثة للسلطة العثمانية في المغرب ، وكان على السلطان العثماني الحفاظ على موقع حدود غربية قوية في عصر التوسع الإسباني ، حتى عندما كان الشاغل الإسباني الأعظم قد تحول من منطقة المتوسط الى المستعمرات في أمريكا ، وكان لا يزال هناك خطر أن تقوم اسبانيا باحتلال ساحل المغرب ، فكانت (وهران) تحت الحكم الإسباني في معظم الفترة من ١٥٠٦ وحتى ١٧٩٢ ، في حين كانت الجزائر قاعدة للقوة البحرية العثمانية ، التي دافعت عن المصالح العثمانية في غرب المتوسط ، وكانت مشغولة بأعمال القرصنة على سمن الأوربيين التجارية في أوقات الحرب (وكانت الغول الأوربية مشغولة بنفس القدر في القرصنة واستخدمت الأسرى الجزائريين عبيداً في سمن التجديف) ، وكانت أيضاً قاعدة لقوة عسكرية مهمة من

الإنكشارية قد تكون أكبرها على الإطلاق في الامبراطورية عدا اسطنبول، ومع وجود هذه القوات الكبيرة، كان والى الجزائر يمكنه أن يسيطر على طول الساحل الغربي، وهنا أيضا حدث تحول في التوازن ، فقد ظلت القوة رسميا حتى منتصف القرن السابع عشر في أيدي والى الذى توسلته اسطنبول ويستبدل كل بضع سنوات ، ولم يكن قباطنة البحر تحت سيطرته معظم الوقت ، والعسكر كانوا مطيعين الى الحد الذى يمكنه من تحصيل الضرائب ودفع مستحقاتهم . ويحيطون منتصف القرن السابع عشر ، تمكن مجلس من كبار ضباط الإنكشارية من السيطرة على تحصيل الضرائب وتوقيض الداي لجمعها والتأكد من تسلمهم مستحقاتهم . ومع بداية القرن الثامن عشر ، وصلت العملية الى نهايتها المطقة واصبح باستطاعة الداي الحصول على منصب والى ولقبه من الحكومة المركزية .

وكما كان الحال في طرابلس وتونس ، وجدت المصالح المشتركة بين الصفوة الحاكمة وتجار الجزائر ، وقاموا معا بتمويل واعداد أنشطة قباطنة البحر في القرصنة وشاركوا في ارباح السلع المنهوبة والفدية عن المختطفين ، وفي القرن السابع عشر وصلت السفن الجزائرية حتى سواحل انجلترا وايسلند . ولم تكن الجزائر مركزا للثقافة الحضرية مثل تونس او القاهرة او دمشق او حلب ، او ذات برجوازية محلية غنية ، ولكن كانت تحكمها ثلاث مجموعات : الانكشارية المحلوبون غالبا من الاناصول والاجزاء الشرقية الأخرى من الامبراطورية ، وقباطنة البحار ومعظمهم أوروبيون ، والتجار وأغلبهم من اليهود ، الذين كانوا يمرضون البضائع التى يستولى عليها القراصنة من خلال اتصالاتهم في ميناء ليفورنو الايطالى ، وكانت مراكز الحياة الحضرية الجزائرية تقع الى الداخل وحول المدن الواقعة على الهضبة الكبرى . هنا كان الولاة الذين يسميهم (الداي) في الجزائر يحتفظون بقواتهم العسكرية المسلحة ، التى يجند فيها الجزائريون ، او من افراد عائلات الانكشارية الذين لم يكن مسموحا لهم بالانضمام الى القوات الرئيسية في الجزائر ، وهما أيضا كانت هناك بورجوازية محلية مرتبطة بشكل وثيق مع الحكومة ، وفيما وراء هذه المدن ، كان الحكم الجزائرى

متدا من خلال مجموعة من زعماء القبائل المحليين الذين كانوا يحصلون الضرائب ويحضرونها للاجتماع السنوى لعائلات الضرائب . وكانت هناك مناطق لم يكن فيها حتى هذا الجهد الوسيط ، وفى الاغلب كان هناك نوع من الخضوع الى سلطة الجزائريين العثمانيين واسطنبول ، وكان ذلك الحال لى جبال قابيل وهى منطقة بدو الصحارى الذين يربون الابل ، ومدينة واحة ميزاب التى يسكنها الاباضية ، الذين يعيشون تحت حكم مجلس من الحكماء الورعين من كبار السن .

الفصل الرابع عشر

المجتمعات العثمانية

السكان والثروة في الامبراطورية

كانت البلدان المدينة المنصبة في الامبراطورية العثمانية والتي تعيش في اطار نظامها في السيطرة البيروقراطية ، وكنت تشريع واحد - تشكل منطقة تجارية هائلة كان يتحرك فيها الناس والبضائع في امان نسبي ، على طرق تجارية طويلة تحميها القوات الامبراطورية ، ومزودة - اى هذه الطرق - باحاثات وبدون دفع رسوم جسر كية ونم وحوب دفع رسوم محلية ، وكانت هذه المنطقة مرتبطة من ناحية بالهند وايران حيث يحكم الصفويون والمغول ، الذين حافظوا هم أيضا على اطار من الحياة المستقرة ولم يكن مجيء الاوربيين من المرتضاليين ، والهولنديين والفرسيين والانجليز الى المحيط الهندي قد شوش بعد على الاسواق التقليدية للتجارة والملاحة . والى الغرب ، كانت الامبراطورية العثمانية مرتبطة ببلدان غرب أوروبا التي كانت في ابان التوسع الاقتصادي ، خاصة مع وجود ملكيات فردية قوية ونمو السكان والتمتعش الزراعة واستيراد المعادن النفيسة من العالم الجديد في أمريكا الاسمانية والبرتغالية ، وظهرت أنواع جديدة من السلع ذات القيمة العالية بالاضافة الى السلع القديمة في التجارة العالمية على طرق التجارة الطويلة، وظلت تجارة التوابل سر خلال القاهرة حتى القرن السابع عشر ، حين بدأ الهولنديون في نقل جزء كبير منها حول رأس الرجاء الصالح . وكان الحرير الفارسي يجلب على طول سلسلة من المدن التجارية من امبراطورية الصفويين في ايران ، خلال الاناضول الى اسطنبول وبورصة او حلب ، والتهرة التي عرفت لأول مرة في القرن

السادس عشر كانت ترد إلى القاهرة من اليمن ، ثم توزع منها إلى عالم المتوسط ، وفي المغرب كان العبيد والذهب والعاج تستجلب من الأراضي الرعوية أو أراضي السافانا grassland جنوب الصحارى .

ولم يعد للصناع في المدن العثمانية نفس الأهمية التي كانت لهم في الأمواك العالمية ، ولكن منسوجات مسوريا ، (والفاشية) وهي غطاء الرأس النسائي المتميز في تونس ، كانت مطلوبة في الامبراطورية نفسها . وكان تجار أوروبا الغربية يلبون دودا متزايد الأهمية في بعض جزئيات من هذه التجارة ؛ ولكن أهم أنواع التجارة كانت وظلت مع بلدان المحيط الهندي ، حيث كان للتجار العثمانيين دور قباذى .

٤٧ وقد كان للحكومة القوية والنظام العام المستقر والتجارة المزدهرة ارتباطات بظاهرتين أخريين في فترة السلطة العثمانية ، كانت احدهما تزايد السكان ، وكان هذا شائعا في كل عالم المتوسط في القرن السادس عشر جزئيا . بعد ان استرد عافيته بمرء اضمحلال طويل بسبب الموت الأسود (الطاعون) ، كما كان ذلك أيضا بسبب تغيرات كثيرة في ذلك الوقت ؛ وفي تقدير تقريبي يبدو مقبولا بمسفة عامة ، أن تعداد السكان في الامبراطورية تزايد بمقدار حوالى النصف خلال القرن (تسمى الأناضول ضاعت عند السكان الذين يدفعون الضرائب ، ولكن ذلك قد لا يكون راجعا الى الزيادة الطبيعية ، ولكن بسبب التحكم السيطرة الذي جعل بالامكان تسجيل الضرائب وجمعها من جزء أكبر من السكان) ، وبنتيجة القرن أصبح اجمالي السكان في حدود ٢٠ - ٣٠ مليون نسمة بشكل متساو تقريبا مع الأجزاء الأوربية والاميبوية والافريقية من الامبراطورية ، وبحلول ذلك الوقت كان سكان فرنسا تقريبا حوالى ١٦ مليون نسمة ودوليات ايطاليا ١٣ مليون نسمة ، واسبانيا ٨ ملايين نسمة ، وتنامت اسطنبول من مدينة صغيرة نسبيا في الفترة قبل الفتح العثماني مباشرة الى مدينة تعددها حوالى ٧٠٠ ألف نسمة في القرن السابع عشر ، وكانت أكبر من أكبر المدن الأوربية : نابولي ، باريس ، توليدس ، ويبدو أن هذه الزيادة لم

تستمر في الأجزاء الإسلامية أو المسيحية لغرض البحر المتوسط خلال القرن السابع عشر .

وقد تزايد السكان في الريف كما في الحضر ، وهذه الدلائل تشير إلى توسع في الزراعة وزيادة في الانتاج الريفي - على الأقل في بعض أجزاء من الامبراطورية - وكان هذا نتيجة لنظام أكثر عدلا لجباية الضرائب وتزايد الطلب من سكان الحضر ، وتقديم أغنياء المدن رؤوس أموال للاستثمار ، وفي القرن السابع عشر كانت هناك دلائل عن ازاحة الحياة الريفية المستقرة ، نتيجة الاضطراب في جزء من الأناضول خلال السنوات الأولى من القرن المعروفة باسم انتفاضات (السلال) Celali ، وربما كانت علامة على تزايد سكان الريف وعلامة على ضعف قدرة الحكومة على حفظ النظام .

وكما هو الحال دائما ، كانت المدن أو بعض طبقاتها على الأقل ، هي المستفيدة الرئيسية من النظام العثماني والنمو الاقتصادي ، وعندما دخل محمد الثاني القسطنطينية لم يكن باقيا منها سوى القليل مما كان قبلا مدينة امبراطورية عظيمة ، وقد شجع هو وخلفاؤه المسلمين والمسيحيين واليهود النازحين من أماكن أخرى على الاستقرار هناك ، بل وفرضوا عليهم ذلك واضفروا على اسطنبول الجديدة طابع المجمعات السكنية العظيمة ، وأقيم قصر توكاي على التل المطل على القرن الذهبي وفي القاعدة الخارجية كانت تحرى الأعمال العامة للدولة ، وفي القاعات الداخلية عاش السلطان وحاشيته ، وقد كان القصر في الواقع مدينة داخلية يقطنها بضعة آلاف تحيطها الأسوار وفيما وراءه كان ينص القلب الانتاحي للمدينة في المجموعة المركزية للأسواق والمؤسسات الامبراطورية ، ومجمعات المساجد والمدارس والملاجئ والمكتبات وهي العلامات الشخصية المميزة للمدينة العثمانية العظيمة ، وكانت الأوقاف الامبراطورية التي تخصص عائدات المحال والأسواق للأغراض الدينية والخيرية ، وكان القطب الثالث من الأنشطة واقيا عبر (القرن الذهبي) في ضاحية بيرا Pera ، حيث كان يعيش التجار الأجانب ، والتي كانت واقيا مدينة إيطالية .

وقد كان تموين المدينة هو الاهتمام الأكبر للحكومة ، وكان يلزم السكان في الحصر أن يحصلوا على القمح من أجل الخبز ، والفنسم من أجل لحومها ، وضروريات الحياة أن يحصلوا عليها بأسعار في حدود امكاناتهم . ومن ناحية المبدأ ، كان القمح الذي ينتج في منطقة يستهلك فيها ، ولكن كان هناك استثناءات للمناطق التي تستخدم المثلث الكبرى ، فإعلام هذا العدد الهائل من سكان اسطنبول والمنطقة الساحلية الأوربية على البحر الأسود كان لابد أن تكتسب شمال الأناضول أهمية خاصة ، وكان لتجار ممينين السلطة للتجارة في القمح بأن يشتروه بسعر محدد تحت إشراف القاضي ، ثم نقله غالبا بطريق البحر ، ثم يساع بسعر تحدده الحكومة ، وكانت السفن والموانئ تحت إشراف دقيق ، لضمان عدم إرسال هذا القمح الى جهة أخرى .

وكانت معظم ثروة المنطقة الواسعة للإنتاج والتجارة تقع في أيدي الحكومة كموائد للأنفاق على الجيش والبيروقراطية (الجهاز الإداري) وكان جزء منها يشرب الى أيدي الأفراد ، وكانت النخبة الحاكمة المنفذة في المدينة تفكيلة من كبار التجار وكبار العلماء ، والتي كانت - أي هذه التشكيلة - من الخصائص المميزة للمدن في عالم الإسلام . وقد استفاد معظم أرباح التجارة أولئك التجار الذين عملوا في تجارة المسافات الطويلة ، وصناعة المنسوجات الراقية ، وصياغة البنوك الذين أقرضوا المال للحكومة وتجار الحملة الذين ربحوا من سهولة ممارسة تجارتهم ، إذ كانت لهم وضعية متميزة ومحمية نسبيا ، لأن الحكومة كانت تلجأ اليهم في الحصول على المال للأغراض الاستثنائية . ولم يستفد كبار العلماء فقط من الرواتب والمنح التي يتلقونها من السلطان ، ولكن أيضا من الأوقاف التي قاموا على إدارتها والتي زادت من رواتبهم ، وكانت ثروات العلماء التجار لا يتوقها سوى ثروة كبار رجال الجيش والمسؤولين المدنيين الذين استفادوا من جمع الضرائب التي أوكلت اليهم ، ولكن كان غناهم مزعزعا ومعرضا لأن يستولى عليه السلطان إذا قفسلوا الخطوة لديه ، لأنهم كانوا يعتبرون رسميا من عبيده ، ولهذا فليسوا قادرين على

التدوين ، ولكنه مع شيء من التوفيق والمخط والمهارة يمكنهم أن يورثوها لأسراتهم ، ويظهروا نظام الالتزام ، يبدو أنه نشأ نوع من التوليفة بين حائزى الثروة في الريف والحضر ، من المستولين والتجار وأحرين ، للحصول على حق الالتزام . وفي القرن الثامن عشر ، كان حائزو حق الالتزام مدنى الحياة قد أصبحوا طبقة جديدة من ملاك الأراضي ومارسوا زراعة الأرض على أسس تجارية .

الولايات العربية

في حدود ما درس من تاريخ الولايات التي تتحدث العربية من الامبراطورية ، يبدو أنها تشترك في كثير من الخصائص التي تتميز بها المناطق الأوربية والأناضولية ، فيظهر أن تعداد السكان قد تزايد في الفترة ما بعدفتح العثماني مباشرة بسبب استتباب الأمن والازدهار العام للامبراطورية ، ولكنه بعد ذلك ظل ثابتا أو حتى تدهنى قليلا ، فقد كانت المدن العربية الكبرى بعد اسطنبول هي الأكبر في الامبراطورية ، فكان تعداد القاهرة قد ترايد ليصل إلى حوالي ٢٠٠ ألف نسمة في منتصف القرن السادس عشر ، ووصل إلى ٣٠٠ ألف نسمة في نهاية القرن السابع عشر ، وفي نفس هذا الوقت كانت حلب تضم حوالي ١٠٠ ألف نسمة ، وربما كانت دمشق وتونس أصغر قليلا ولكنها تقريبا في نفس الحجم ، ولم تستعد بعدد عافيتها بعد تدهنى نظام الرى في جنوب العراق والفرز المغول ، وتحول حركة تجارة المحيط الهندي من الخليج إلى البحر الأحمر ، وكان سكانها أقل من المدن السورية الكبرى . أما الجزائر فقد كانت إلى حد كبير انحازا عثمانيا كنقطة حصينة في مواجهه الإسبان ، وكان فيها ما بين ٥٠ ألف ، و١٠٠ ألف نسمة في نهاية القرن السابع عشر .

وقد ارتبط تزايد السكان بالتغيرات الفيزيكية الطبيعية وتوسيع المدن ، وقد حافظ العثمانيون على النظام في المدن والحضر بقوات شرعية منفصلة تعمل ليلا ونهارا في مختلف الأحياء ، وأشرفوا على الخدمة العامة :

(المياه ، تنظيف الشوارع وانارتها ، مكافحة الحرائق) وبالسيطرة على الشوارع والأسواق التي اشرف عليها القاضي . وحلوا الولاة العثمانيون والقادة العسكريون جنود السلطان في اسطنبول باقامة منشآت عامة كبرى في مراكز المدن خاصة في القرن السادس عشر ، فبنيت المدارس والمساجد وألحق بها منشآت تجارية كان ايادها يستخدم في صيانتها ، على سبيل المثال : مجموعة دكاكين زاده محمد باشا Dugakin zade Mehmet pasha في حلب كان بها ثلاث قيصريات ، وأربعة خانات وأربع أسواق أنشئت للانفاق على مسجد كبير . ومسجد التكية في دمشق ، وهو مجمع من مسجد ومدرسة ونزل للحجاج بناءه سليمان العظيم . ، وبني بعده المجمع الذي بناه العسكري البارز رضوان بك في القاهرة .

ولم تعد لأسوار معظم المدن أية فائدة ، وذلك لأن النظام الذي أنشأه وحافظه عليه العثمانيون في الريف المحيط من ناحية وكذلك بسببه تطور المدينة من ناحية أخرى ، جعل الأسوار غير فعالة عسده الدمار ، فهدم بعضها وأصبح بعضها الآخر غير مستخدم ، وتنامت المدن إلى ضواحي سكنية مع تزايد السكان ، وعاش الأغنياء في مراكز المدن بالقرب من موقع السلطة ، أو في الضواحي حيث يكون لهم نفوذ ، أو على مشارف المدينة حيث الهواء النقي والأرض متسعة . أما الحرفيون وصغار التجار والعمال فقد عاشوا في المناطق الشعبية التي انتشرت على خطوط التجارة ، فظهر في حلب الجديدة Judayda وباب نيراب Bab Nayrab وبنقره Banqura وفي دمشق سوق ساروجا Saruja والميدان الذي يمتد على طول الطريق المؤدى إلى الجنوب ، الذي يجلب منه القمح من Hawran حوران وعن طريقه يتوجه الحجاج إلى المدن المقدسة ، وفي القاهرة نجد المسببة الواقعة شمال مركز المدينة القديم وعلى الطريق الذي تأتي منه وتغادر القوافل من سوريا ، وبولاق ذلك المياه على نهر النيل .

وفي هذه الأحياء ، كانت ثمة دلائل على أن معظم العائلات — فيما عدا تلك الشديدة فقرها — كانت تمتلك مساكنها . ولهذا فقد كان السكان مستقرين ، وكان هناك ميل خلال الفترة العثمانية إلى أن تميز الأحياء

نفسها على أسس دينية أو عرقية ، فالجديدة في حلب كانت أساسا مسيحية ، وكان هناك حتى كردى في دمشق . والمنطقة حول جامع ابن طولون في القاهرة كان يسكنها غالبية من المغاربة ، يتجمعون حول المسجد والنافورة المامة والسوق الصغيرة . وكان هذا الحي بؤرة الحياة لسكانه ، توحدتهم الاحتفالات سواء أكانت عامة (الزواج والولادة والوفاة) ، ويحرسها بالليل حرس وبوابات ، إلا أنه في أنشطتهم الاقتصادية عبر الرجال على الأقل كافة الحدود وكانت جميع قطاعات السكان تلتقي في الأسواق .

ولقد أدت السياسة المالية العثمانية وتسامي التجارة مع أوروبا إلى تزايد أهمية المسيحيين واليهود في حياة المدن ، وقد كان لليهود نفوذ في اقراض المال والصيرفة للحكومة المركزية أو لحكام الأقاليم (الولاة) وكمستثمرين وعلى مستوى آخر كحرفيين ومعاملين في المعادن النفيسة، وكان للتجار اليهود أهمية في تجارة بغداد ، وكان معظم اليهود في تونس والجزائر ، من اصول اسبانية ، وكانوا يدرسون في التعاملات مع بلدان شمال وغرب المتوسط . والعائلات اليونانية التي نشأت في حي الفنار Phanar في اسطنبول تحكمت في كثير من تجارة القمح والفرار في البحر الأسود . ولعب الأمن دورا كبيرا في تجارة الحرير مع ايران . وفي حلب والأماكن الأخرى التي عاش فيها التجار الأوروبيون ، لعب المسيحيون دور الوساطة بمعاونة العثمانيين في شراء بضائع للتصدير وتوزيع ما يأتون به من أوروبا ، وكان المسيحيون السوريون نشطين في التجارة بين دمياط والساحل السوري ، وعلى المسيحيون الأقباط كحاسبين ومعلمين ومستولين إداريين في مصر .

وبعد أن اكتسبت الحكومة العثمانية جفورا دائمة في حواضر (مراكز) الولايات الكبرى، نشأت هناك جماعات عثمانية محلية حاكمة . وفي الأقاليم التي كانت تحت الحكم العثماني المباشر ، كان القاضي والحاكم يعيinan من اسطنبول ويخبران كثيرا ، أما المسئولون الماليون فكانوا ينتمون الى العائلات العثمانية المستقرة في المدن الاقليمية، وتوارثوا خبرات

خاصة أبا عن جد ، وانجذب أفراد الابتكارية للمجتمع وتوارثوا امتيازاتهم جيلا بعد جيل ، رغم المحاولات التي بذلت لمح اندماجهم في المجتمع بإرسال كتائب جديدة من اسطنبول ، وكان الولاة أو للقادة العسكريين يستطيعون - إذا ما عكثوا في الولاية فترة طويلة - أن يؤسسوا لأنفسهم أسرة حاكمة معتمدين على المماليك الذين يمتنونهم في المناصب المهمة .

وهذه الجماعات المحلية كانت تجتذب للتحالف مع التجار والعلماء ، وقد كان أصحاب أكبر الثروات في الحضر من الصياغة والمصيرجين وتجار القرائل ، ورغم ارتفاع وتزايد أهمية التجار الأوزبيين والمسيحيين واليهود ، فإن أهم أنواع التجارة وأكثرها ربحية كانت هي التجارة التي تتم بين أرواح الامبراطورية العثمانية أو التي تتم بينها وبين بلدان المحيط الهندي على يد التجار المسلمين ، الذين سيطروا على سبيل المثال على تجارة البين في القاهرة وعلى التجارة المرتبطة بالهجرة إلى مكة المكرمة وعلى التمر بسوريا والصحراء الكبرى *Sahara deserts* ، وقد دامت ثروات قليل من هؤلاء التجار لبضعة أجيال ، ولكن الثروات التي كانت أكثر دواما كانت من نصيب العائلات ذات التراث الديني ، وكانت هذه العائلات تمثل شريحة عديدة مهمة أثناء القرن الثامن عشر في مصر ، فقد كثر العلماء بالمعنى الواسع للكلمة يطمحون كل من مارس الفقه والتعليم والعبادة ، ويقدرون بأربعة آلاف نسمة من مجموع خمسين ألف نسمة من الشكوك المسلمين ، وكانت لهم شخصية مختلفة هي المدن العربية من نظائرها في اسطنبول ، فقد كان كبلر للملحة في اسطنبول إلى حد كبير جزءا من آلة الحكومة تلقوا تدريباً في المدارس الامبراطورية ، وعينوا في الخدمة الامبراطورية ويأملون في الترقى للمناصب العليا فيها أيضا ، أما علماء الدين في المدن العربية فكانوا من اختلاط محلية وكان أكثرهم من العائلات العريقة التي تعود إلى المماليك ، بل وما سبقها ، وبعضهم ينسب (ما ليس صحيحا في كل الأحوال) أنهم من السادة ومن نسل النبي ﷺ ، وتلقى أغلبهم التعليم في المدارس المحلية (الأضرحة القاهرة ، والريثونة في تونس وملاوي حلب وحماة) وورثوا تراثا ثقافيا لغويا يعود إلى ما قبل مجيء العثمانيين بزمان طويل ، وبالرغم من أنهم تمتعوا بقدر من

الاستقلالية ، الا أنهم كانوا مستعدين للانضمام للخدمة المحلية لدى السلطان ، وعادة ما كان القاضي المختص للمدعي الكبيرة يرسل من اسطنبول ، ولكن بوابه من المفتين ، ونقيب الأشراف والمعلمين في المدارس فكانوا غالبا ما يعيتون عن طريق جهاز العلماء المحلي ، وفي المدن التي يتنص بها السكان المسلمون الى أكثر من مقعب يكون لكل منها قاضي ومفت ، وفي تونس كان كل السكان من المالكيين بخلاف ذوي الأصول التركية وكان للقاضي المالكي نفس الوصف الرسمي للقاضي الحنفي .

ولقد كانت تقوم بين العشائريين المحليين وبين التجار والعلماء علاقات من مختلف الأشكال؛ لتعطي لكل منهم نفوذا ووصية لم يكن ليكتسبها من أية أحوال أخرى . وإلى حد ما ، كانت لهم ثقافة مشتركة ، فكان أبناء التجار يذهبون الى المدارس ، وكان المسئولون والعسكريون أيضا يرسلون أبناءهم اليها ليوفروا لهم مستقبلا أكثر استقرارا ، فعلى سبيل المثال ، أسس « يريم » وهو مسئول تركي في اقليم تونس سلالة من العلماء المشهورين ، والجنرتي مؤرخ مصر في القرن الثامن عشر كان من عائلة من التجار ، وكانوا يتراوجون فيما بينهم ، وكانت لهم أيضا روابط مالية . ودخلوا في شركات من العمليات التجارية . وباعتبار نظام الالتزام، تعاون المسئولون والتجار للمضاربة عليها ، وكان رجال الجيش والمسئولون بشكل عام هم الذين تحكموا في مقاطعات الالتزام الريفية، لأنه لم يكن من الممكن تحصيل عوائدهما بدون سلطة الولاة، وكان للتجار والعلماء أنصبه أكبر في الضرائب على المزارع المحلية والرسوم ، وكان العلماء هم مديرو الأوقاف المهمة ، ولذا فقد كان بإمكانهم توفير المال للاستثمار في المشروعات وحيازاته الالتزام (المناطق التي يشملها اختصاص الملتزم) .

وعلى مستوى آخر ، كان هناك تحالف من نوع مختلف ، ففي نهاية القرن السابع عشر كانت الاستثمارية يمولونها الحرف والتجارة رغم محاولة السلطان الإبقاء على جيشه من المحترفين والمترتبة بعيدا عن السكان المحليين ، ولكنهم سرور الوقت بدوا في الاختلاط ، وكانت عضوية الجيش نوعا من الملكية ، وتعطي الحق في بعض الامتيازات

والعاشات التي يمكن أن تورث للأبناء ، أو أن يشتريها أفراد من السكان المدنيين ، وقد يتخض تحالف المصالح عن حركات عنيفة ، وكانت المقامى هي النقاط التي يتحول فيها الكلام إلى الفعل ، ومثل هذا الفعل يمكن أن يكون من نوعين : في بعض الأحيان كان سياسياً ، فقد حدث في استنبول أن استخدم الفرقة في القصر أو الخدمة المدنية أو العسكرية المتصارعون حول السلطة المجد لتعبئة السكان في الحضر ، وفي ١٧٠٣ تمرد جناح من الجيش ، وتحول تمرده إلى ثورة سياسية وكان لكبار المسئولين من بعض كبار البيوتات - والجنود والعلماء والتجار ، دور في هذا التمرد رغم أن كل مجموعة لها مصالحها الخاصة ، فقد اتحدوا جميعاً في المطالبة بالعدل ، وأدت حركة التمرد هذه إلى سقوط شيخ الإسلام الذي كان نفوذه على السلطان مصطفى الثاني غير مقبول لديهم ، ثم أدت إلى إسقاط السلطان نفسه - كما حدثت حركات مماثلة في المدن الإقليمية بالإضافة إلى الاضطرابات العنيفة عند شمع الطعام وارتفاع الأسعار ، وكان مسئولو الحكومة أو الملتزمون يتسببون في أحداث نقص مصطنع بحبس القمح حتى ترتفع أسعاره ، وأحياناً يقدر لمثل هذه الحركات نجاح فوري في استبدال وال أو مسئول غير محبوب ، ولكن الصقوة في المدينة كانت تنظر للمستمردين بمشاعر متباينة ، فكان كبار العلماء بصفتهم متحدثين من السكان في الحضر يمكن أن ينضموا للاحتجاج ولكن في النهاية كانت مصالحهم ومشاعرهم مع استقرار النظام .

ثقافة الولايات العربية

ترك الفتح العثماني علاماته على المدن في الولايات التي تشكلت العربية متمثلة في آثار معمارية عظيمة ، بعضها من صنع السلاطين أنفسهم كملامحة على عظمهم وقصورهم وبعضها من صنع السادة المحليين مدفوعين بالرغبة في التقليد التي يفرضها السلطة والنجاح ، وفي عواصم الأقاليم كانت المساجد تبنى في القرنين السادس عشر والسابع عشر على النمط الشافعي ، وتحتوي على صحن يؤدي إلى قاعة الصلاة ذات القبة (رواق القبلة) ، وترتفع أعلاها (أى أعلى الرواق أو القاعة) مثمنة أو اثنتان

أو أربع مآذن طويلة نحيلة مدمة ، وتزين الساعة بالبلاط الملون على الطراز الإزنيكي (Isnik Style) ، التي كانت تفصله القصور العثمانية مع رسومات خضراء وحمراء وورقاء من الزهور ، كذلك كان جامع الحسراوية في حلب من تصميم المعماري الأكبر سنان ، وكذلك مسجد سليمان باشا في القلعة في القاهرة والمسجد الذي يعلو ضريح صيدى محرر في تونس ، والجامع الجديد في الجزائر . وقد كان من أجمل أعمال العثمانيين في الولايات « التكية » هي دمشق ، وهو مجمع كبير من الأبنية ومن تصميم « سنان » أيضاً وهو مبني لحكمة احتياجات الحجاج ، وكانت تتجمع في دمشق قافلة الحج ، وكانت أحد مركزين عظيمين لقوافل الحجاج ، وبشكل ما كانت هي الأهم نظراً لأن معمولي السلطان يرسلون إليها مع بعض أفراد عائلته ، وقد بنيت سلسلة من الاستراحات على طول طريق الحج من اسطنبول خلال الأناضول وشمال سوريا وقد كانت « التكية » أكثرها إبهة ، وتتكون من جامع ذي قبة له مئذنتان طويلتان متماثلتان على كل جانب منه ، ومبنى بالحجر بالخطوط السوداء والبيضاء التي أصبحت منذ زمن طويل إحدى خصائص الطراز السوري ، وحول الفناء تقع غرف ومطابخ للحجاج . وقد ترك السلطان سليمان في مدينة القس آثاره على بلاط الحوائط الداخلية لقبة الصخرة والحوائط العظيمة التي أحاطت بالمدينة ، ومن بين المدن العثمانية العظيمة لم تكن آثار الطراز الجديد محسومة الا في بغداد ، إذ استمر الطراز الفارسي الأقدم ، وقد استمرت المساجد والمباني العامة في المدن الأخرى أيضاً تبني بالطراز التقليدي ، رغم أن بعض العناصر العثمانية دخلت تدريجياً في الزخارف .

ولم تنتقص تحت الحكم العثماني مكانة اللغة العربية ، ولكنها على العكس قويت . فقد كانت علوم الدين والقانون تدرس باللغة العربية في المدارس الكبرى في اسطنبول بشكل لا يقل عن مثيلاتها في القاهرة أو دمشق ، كما كان الكتاب العثمانيون الذين يكتبون في أنواع مختلفة يعملون للكتابة باللغة العربية ، أما الشعر والعلوم الدينية فكانت تكتب بالتركية العثمانية التي تطورت في تلك الفترة كوسيط للثقافة الرفيعة ، ولكن أعمال الدين والفقه وحتى التاريخ والسيرة كانت بالعربية . ولهذا

فان حاجي خليفة (١٦٠٦ - ١٦٥٧) وهو أحد موظفي حكومة اسطنبول كتب بالبلغتي ، ولكن أهم أعماله في التاريخ العام وقاموس بيلو جرافتي عن الكتاب العربي وهو كتاب « كشف الظنون » ، كانت بالعربية .

وقد استمر التراث الأدبي في المدن العربية الكبرى لا في شعرة وأدبه ، وأما في التاريخ المحلي والسبر وجمع أعمال الفقه والحديث ، وقد استمرت المدارس الكبيرة مراكز لدراسة علوم الدين ولكن مع بعض الاختلاف ، فلم تكن أعلى المناصب في الخدمة القضائية بين أيدي حريجي الأزهر أو مدارس حلب أو دمشق ، ولكن تولاهم خريجو المؤسسة الإمبراطورية في اسطنبول باستثناءات قليلة . وحتى كبار القضاة الحنبلية في عواصم الأقاليم كانوا في أغلبهم من الأتراك المرسلين من اسطنبول ، وأعظم المناصب الرسمية التي يمكن أن يطمح إليها الخريجون المحليون هي نائب القاضي أو المفتي (إلا في تونس حيث تمخضت قوة التراث المحلي للملكية عن أن يكون هناك قاضيان أحدهما حنفي والآخر مالكي لهما نفس السلطة والقرب من الوالي ، وكان الأخير من خريجي المدرسة الكبرى في تونس في جامع الزيتونة) .

وقد أحدث مجيء العثمانيين تشجيعا لبعض الطرق الصوفية ، ولكنه أيضا أدى لفرش السيطرة عليها ، وقد كان من أول أعمال السلطان سليم بعد احتلال سوريا انشاء ضريح لخم على قبر ابن عربي في دمشق ، وقد انتشرت طائفة الخلوتية التي كانت تعاليمها متأثرة بآبى عربي من الأناضول إلى أرجاء الإمبراطورية العثمانية ، ونشأت لها فروع في سوريا ومصر وغيرها ، وانتشرت الشاذلية أيضا ، وربما كان ذلك بسبب الصوفية القادمة من المغرب ، وكان أحدهم - أي أحد هؤلاء الصوفية - من أسرة العلي من مراکش واستقر في مدينة القفس وكان مائبا للطريقة الشاذلية هناك ، وقد أصبح ضريحه على جبل الزيتون مزارا .

وفي نهاية القرن السابع عشر ، ظهر نفوذ جديد آتيا من شرق العالم الاسلامي هو الطريقة النقشبندية ، والتي كانت موجودة في اسطنبول وفي كثير من الأماكن الأخرى منذ وقت مبكر ، ولكن في ١٦٧٠ جاء من

مسرقة معلم صوفي يدعى مراد ، وقد درس في الهند ، ثم عاش في اسطنبول ودمشق وجلب منه التعاليم النقشبندية الجديدة ، التي تطورت على أيدي « أحمد النسرهندي » في شمال الهند مع بدايات القرن ، وقد تلقى منها من السلطان وأسس عائلة في دمشق ، ومن الكتاب الذين تأثروا بهذه التعاليم النقشبندية الجديدة وأشهرهم كان عبد الله النابلسي (١٦٤١ - ١٧٣١) ، وهو دمشقي تركي شملت أعماله الواسعة تعليقات على تعاليم ابن عربي وعدد من الأعمال عن رحلات لأضرحة الصالحين والحوارات وهي سجل للتقدم الغربي -

وقد نشأت أشكال أخرى من الشفاعة الدينية خارج التراث السني للندن الكبيرة ، التي كانت نزعها السلطة العثمانية ، فعندما أصبح العثمانيون أكثر تمسكا بالسنة ، أصبح وضع الشيعة في سوريا أكثر صعوبة ، وانكشف تراثهم من التعاليم وانحصر في المدن الصغيرة والقرى في جنوب لبنان ، ولكن ظل مستمرا هناك على أيدي عائلات من العلماء ، وقد استندى الى اسطنبول أحد كتاب العصر العثماني الأول ، « زين الدين العاقل » (ت ١٥٣٩) حيث أعدم ويعرف في التراث الشيعي باسم (الشهيد الثاني) ، واستمر التراث الشيعي في الازدهار خارج السيطرة العثمانية المباشرة في المدن المقدسة في العراق ومنطقة الأحساء والبحرين على الجانب الغربي من الخليج ، وقد اكتسب التشيع قوة جديدة بإعلان المذهب الشيعي دينا رسميا لاإمبراطورية الصفويين ، وعندما احتاجت حكومة الشام الى قضاة ومعلمين ولم يكن بإمكانها توفيرهم من داخل إيران نفسها ، ذهب الدارسون من العراق والبحرين وجنوب لبنان الى قصر الشاهوتولي بعضهم شهاب كبرى ومهمة ، وكان أحدهم نور الدين علي الكركي من لبنان (١٤٦٦ - ١٥٣٤) ، وقد كتب أعمالا كثيرة ومؤثرة عن المشاكل التي حلقتها تنى المذهب الشيعي دينا للدولة ، وعن مدى وجوب أن يدفع المؤمن الضرائب للحاكم ، وهل يجب أن يخضع لديه العلماء ، ومدى امكانية إقامة شحاتر الجمعة في غياب الإمام .

وفي القرن السابع عشر ، كان عالم العلم الطبيعي مزقاً بالصراع حول مكان الاجتهاد في تكوين الفقه ، وكان الوصع المسيطر معقوداً للأصوليين الذين اعترفوا بالحاجة الى الجدل العقلاني في تفسير وتطبيق مفاهيم القرآن والحديث ، وظهرت مدرسة أخرى للفكر هي مدرسة « الاختياريين » الذين دعوا الى الحد من استخدام التفسير العقلاني عن طريق القياس ، وركزوا على الاحتياج لقبول المعنى الحرفي لتراث الأئمة ، وكانت هذه المدرسة مسيطرة على المدن المقدسة خلال النصف الثاني من القرن .

وقد كانت النتائج الآتية من الخارج محسوسة أيضاً في المجتمعات اليهودية من الامبراطورية العثمانية ولكنها كانت من نوع آخر ، فقد أدت إعادة الاسترداد المسيحي للأندلس الى تسير المجتمعات اليهودية هناك ، وبلات بعضها الى المنفى في إيطاليا ومواقع أخرى في أوروبا ، ولكن معظمها ذهب الى اسطنبول ومدن الامبراطورية العثمانية الأخرى ، وجلبوا معهم التقاليد والتراث المتميز لسفارديم الأندلس وخاصة التفسير الفخوصي للدين (القبالة) التي تطورت هناك ، منذ منتصف القرن السادس عشر وما بعده . وكانت مدينة صمد في فلسطين هي المركز الأكثر ابتداعاً للفكر العيبى . وقد كان « اسحق لوريا » (١٥٣٤ - ١٥٧٢) مفكراً شديداً الخصوصية وحاً الى صمد في نهاية حياته . وكان له تأثير عميق على أتباع القبالة هناك .

وقد كانت أحد علامات تمايله مذهباً معيناً عن العالم الذي أصبحت حياته مضطربة ، وقال ان على البشر - وبشكل خاص اليهود - معاونة الله بأعمال الفداء ، وبأن يعيش حياة وفقاً لمشيئة الله . وقد تسميت هذه التماثيل في ظهور توقعات بأن الخلاص قريب ، وأن المساخ هوات لظهور المسيح . وقد سلم أحد مدعى النسوة في عام ١٦٦٥ بأن شخصاً يدعى صاباتى ميلى (١٦٢٦ - ١٦٧٦) المولود في أزمير والذي عرف عنه القيام بأنفعال غريبة وهو في حالات اشراق كمسيح خلال زيارته للأراضي المقدسة ، وانتشرت شهرته فوراً خلال كل العالم اليهودي ، وحتى شمال وشرق أوروبا حيث المجتمعات اليهودية التي اضطربت بسبب المذابح في بولندا

وروسيا ، وبدا كما لو كانت عودة اليهود الى الاراضى المقدسة قريبة. ولكن انهيارت هذه الآمال فورا عندما استمدى صاباكتى سيفى للمثول بين يدى السلطان وخيره بين الموت أو اعتناق الاسلام فاختار الاسلام ورغم أن بعض أتباعه ظلوا على ايمانهم الا أن أغلبهم لم يستطيعوا الاستمرار في الايمان به .

وقد حدث بعض التغيير في الأفكار والمعارف بين السكان المسيحيين في الولايات التي تحدثت العربية وخاصة في سوريا خلال هذه القرون . وكان ذلك بتأثير انتشار الارساليات الرومانية الكاثوليكية . وقد كان لهم حضور في المنطقة بشكل متقطع لمدة طويلة. فالفرنسيون كانوا هناك منذ القرن الخامس عشر كحماة للمزارات الكاثوليكية في الاراضى المقدسة . وجاء بعدهم الجيزويت والكرمليون والدومنيكان وتلاههم آخرون . ونشأ منذ أواخر القرن السادس عشر عدد من الكليات على ايدى البابوية في روما ، لتدريب القساوسة من الكنائس الشرقية المارونية والكليات اليونانية في ١٥٨٤ ، وكلية المجمع لشر الايمان في ١٦٢٧ ، وفي القرن السابع عشر تزايد عدد قسوس الارساليات في بلدان الشرق الأوسط . وكان لذلك نتيجتان : أن تزايد عدد أولئك الذين قبلوا بسلطة البابا من بين رعايا الكنيسة الشرقية ، مع رعتهم في الانقاء على ماسكهم وعاداتهم وفقهم الدينى ، وقد كان المارونية في هذا الوضع منذ عصر الحروب الصليبية . وفي القرن الثامن عشر توصلوا لاتفاق مع البابوية تحددت به العلاقة بين الطرفين . وفي الكنائس الأخرى كانت قضية سيادة البابا موضع اختلاف ، ففي حلب شمال سوريا على وجه الخصوص كانت هناك صراعات بين الجماعات الكاثوليكية وغير الكاثوليكية للسيطرة على الكنيسة . وفي بدايات القرن الثامن عشر وقع هناك انفصال فعل ، ومنذ ذلك الوقت نشأ خطان من البطريركية والمطارنة من داخل البطريركية الارثوذكسية في انطاكية . الأولى تعترف بسيادة البطريرك للقسطنطينية ، والأخرى الكاثوليكية اليونانية التي يمكن القول انها قبلت منطة البابا ، وقد حدثت تطورات مشابهة في اوقات مختلفة في الكنيسة النسطورية

والسورية والأرثوذكسية والأرمنية والمسيحية ، ورغم ذلك فلم يحدث قبل بدايات القرن التاسع عشر أن اعترف السلطان العثماني بهم رسميا كملل منفصلة .

والنتيجة الثانية كانت تطور ثقافة مسيحية متميزة عبرت عن نفسها بالعربية ، وقد كان ذلك التطور موجودا منذ زمن طويل ، ولكن طبيعته تغيرت في تلك الفترة فقد عاد القساوسة الذين تعلموا في الكليات في روما بمعرفة باللغتين اللاتينية واليونانية ، وبعضهم قام بدراسات جادة في اللغة العربية وبعضهم أنشأ أديرة على النموذج القريي خاصة في جبال لبنان ، وهي التي أصبحت مراكز لزراعة الأرض وكذلك لدراسة علم اللاهوت والتاريخ .

ما وراء الامبراطورية :

الجزيرة العربية ، والسودان والمغرب

فيما وراء الحدود العثمانية في الجزيرة العربية ، كانت تقع مناطق بها مدن تجارية صميرة أو موانئ ، وريف قاحل حيث كانت الموارد الحضرية محدودة ، ولهذا كانت الحكومة قلقة على نطاق صغير ، فقد نصت مذكرات للسفن في الواحات في أواسط وشرق الجزيرة العربية ، وموانئ الساحل الغربي من الخليج ، وكانت أحدها أكثر أهمية من الأخريات ، وتقع في الركن الجنوبي الشرقي من شبه الجزيرة وهي « عمان » ، وكانت عبارة عن مجتمع ويلي مزدهر مستقر سببيا في السهل الساحلي والوديان الجبلية في الجبل الأحمر ، وكان السكان من الأمازيغية ، وكانت الامامة التي عادت في بواكير القرن السابع عشر تحت حكم سلالة من قبائل يعرب ، قد انشأت نوعا من الاتحاد غير المستقر بين مجتمعات تلك الوديان الجبلية ، وعلى الساحل يقع ميناء مسقط الذي أصبح مركزا مهما للتجارة في المحيط الهندي ، وقد استماده العمانيون من البرتغاليين في منتصف القرن السابع عشر ، وفرض التجار العمانيون أنفسهم على طول الساحل الأفريقي الشرقي ، ولم يهاوس العمانيون السيادة على هذه الأصقاع العربية ، ولكن أحد موانئ الخليج (البحرين) كان تحت الحكم الإيراني من ١٦٠٢ - ١٧٨٣ ، وهنا ، ولي

الاجزاء الأخرى من الخليج ، كان اغلب السكان من الشيعة ، وقد كانت منطقة الاحساء الى الشمال من البحرين مركزا موميا للتعليم الشيعي ، والى الجنوب الغربي من الجزيرة لم تعد اليمن تحت سيطرة الحكم العثماني وهذا ايضا كانت الموانئ تتاجر مع الهند وجنوب شرق آسيا ، خاصة في الس ، كما أن المهاجرين من جنوب الجزيرة انضموا لجيوش الحكام الهنود .

والى جنوب مصر ، كانت السلطة العثمانية محدودة ، وقد امتدت على طول وادي النيل حتى الشلال الثالث وعلى ساحل البحر الأحمر ، وكانت هناك حاميات عسكرية في سواكن ومصرع تابعة لحاكم جبلة ، وبعدها ظهرت سلطنة ذات قوة عظيمة نسبيا (الفونج) ، وقد تأسست في منطقة الزراعة المستقرة الواقعة بين النيلين الأزرق والأبيض ، واستمرت لمدة تزيد على ثلاثة قرون (منذ بداية القرن السادس عشر حتى ١٨٢١) .

وفيما وراء الحدود الغربية للامبراطورية في أقصى الغرب من المغرب كانت تقع دولة من نوع آخر ، هي الامبراطورية القديسة لمراكش ، ولم تكن الصليبات البحرية العثمانية تمتد وراء المتوسط حتى مياه الاطلنطي ، ولم تحاول الحكومة العثمانية فرض نفسها في الاجزاء الساحلية من مراكش او تفرض سيطرتها على الجبال والهضاب في الريف وجبال اطلس ، وقد تداولت بعض السلطات المحلية حكم المنطقة ، وفي بعض الاحوال تبلورت قوات محلية حول قيادة ذات دعاوى دينية ، نتج عنها هوة سياسية اوسع ، وظهر في القرن الخامس عشر عامل حديد غير من طبيعة مثل هذه الحركات ، وهو اعادة الاسترداد المسيحي لاسبانيا والبرتغال الذي حدد بالامتداد الى مراكش ، كما أدى أيضا الى هجرة المسلمين من الاندلس الى المدن المراكشية ، وكانت للحركات القادرة على الدفاع عن البلاد ضد الصليبيين الجدد والراغبة في ذلك جاذبية خاصة ، ومثل هذه الحركات منذ تلك الفترة وما تلاها مالت الى ادعاء الشرعية بادخال القائمين عليها انفسهم في خط رוחي مركزي من العالم الاسلامي ، وفي عام ١٥١٠ تمكنت إحدى العائلات التي ادعت بالانتماء للنبي ﷺ لا الاشراف

السعدية) من تأسيس دولة في منطقة « سوس » الجنوبية ، وفرضت السيطرة على مدينة مراكش وبمدها اتجهت شمالا . وقد أنشأ السعديون نظاما للحكم مكنهم من السيطرة على معظم البلاد وإن كان بشكل محدود . وقد أقاموا القصر والإدارة المركزية (المخزن) إلى حد ما على النمط العثماني . وكان بإمكان السلطان الاعتماد على نوعين من القوة : جيشه الخاص من الجنود السود المؤلف من طبقه العبيد المجلوبين من الواحات الجنوبية ووادي نهر النيجر ، ومجموعات معينة من العرب في السهول ، وهم (العيى) أو القبائل العسكرية ، وكانوا مستقنين من الضرائب بشرط أن يحصلوها ، ويحافظوا على النظام في الريف ، وفي بعض الأحيان في المدن . وكان ذلك وقت الازدهار المتزايد للمدن التجارية في الشمال . والموانئ على الأطلنطى والمدن الداخلية من فاس وتطوان ، التي انتعشت من ناحية بقدوم الأندلسيين (المورسكين - وهم المسلمون المطرودون من الأندلس) الذين جلبوا معهم مهارات صناعية ، وكانت لهم اتصالات مع الأجزاء الأخرى من عالم المتوسط . وبعد فترة من القرن السادس عشر عندما تصارعت إسبانيا والبرتغال والعثمانيون حول السيطرة على البلاد ، استطاع السعديون تحقيق نوع من الاستقلالية ، حتى أنهم استطاعوا أيضا التوسع غربا ، ومن موقعهم الحصين في مراكش استطاع السلاطين السيطرة على تجارة الذهب والعبيد في غرب أفريقيا ، وبنهاية القرن فتحوا وسيطروا لفترة من الوقت على المدن وطرق التجارة في الصحارى حتى تمبوكتو .

وقد كانت حكومة الاشراف دائما أضعف من حكومات السلاطين العثمانيين ، ولكن الثروة والسلطة في الحضر كانت أكثر محدودة ، ولقد كانت فاس هي أهم المراكز الحضرية وهي مدينة ذات تراث ملحوظ في التعليم الحضري ؛ ولكنها كانت في نصف حجم حلب أو دمشق أو تونس وأصغر بكثير من القاهرة أو اسطنبول ، أما عن المدن الأخرى والموانئ على الساحل الأطلنطى ، فكانت مراكز للتجارة الخارجية ، وقد ظل قباطنة الميناءين التوام : الرباط وصافي لفترة من الوقت ، في تنافس مع قباطنة

الجزائر ، ولم تكن تحارة المدن أو انتاح الرعب كافيين لتمكين السلطان من انتماء جهاز ادارى متمكن أو جيش عامل كبير ، فسادج بعض المناطق المحدودة ، وكان يمارس بعض السلطة بتحريرات عسكرية من وقت لآخر ، والمتاورات السياسية ومكانة سلالته ونسبها الى النبي ﷺ ، وكان هو ومخزنته حكومات أقل شسبها بالحكومات البيروقراطية المركزية للدولة العثمانية وبعض الدول الأوربية فى عصره عن حكومات الملكيات المتنقلة فى العصور الوسطى : حين كان الحاكم وبلاطه ووزرائه ، وكتبته القليلون ، وأمين الخزينة وقواته الشخصية ، يتحولون فى المناطق القريبة من البلاد ، ليجمعوا قدرا كافيا من المال لدفع رواتب الجند ، محاولين من خلال المناورات السياسية الباردة تحقيق سيادة مطلقة على أكبر مساحة ممكنة ، وحتى فى المدن كانت قبضته مزعزعة ، وكان عليه أن يسيطر على فاس ومكناس وغيرهما ليبقى فى الحكم ، وقد سمحه علمائهم الشرعية واحتاج الى عائدات الرسوم على التجارة والصناعة ، وكان يستطيع الى حد ما السيطرة عليهم من خلال مسئولين معينين ، أو بالمنع والتمنع ، الا انه ظل هامشيا بالنسبة للمدن . ولم يكن سكان المدن راغبين فى أن تقيب سلطة الحاكم تماما : لأنهم كانوا يحتاجونها لتأمين طرق التجارة والدفاع عنها حيال الهجمات الأوربية على الساحل ، ولكنهم كانوا راغبين فى أن تكون هذه السلطة بشرطهم : أى عدم دفع ضرائب ، وألا تطغى عليهم جيوش القبائل من حولهم وأن يكون حاكمهم وقاضيه من اختيارهم أو على الأقل مقبولا لديهم ، وفى بعض الأوقات كانوا قادرين على تعبئة العامة وقواتهم الخاصة لتحقيق مثل هذه الأغراض .

ومع وجود مثل تلك المحددات على مواردهم وسلطانهم ، لم يكن الأشراف السعديون قادرين على خلق نظام حكومى ذو قدرة ذاتية على السمو مثل حكومات العثمانيين والصغويين ، وبعد قرن أو نحوه حدث اشتقاق فى العائلة وبرزته مرة أخرى التركيبات المخطئة من القوى حول القادة الذين يدعون الشرعية بسمبرات دينية ، وبعد فترة من الصراع تفصل فيها العثمانيون فى الجزائر والتجار الأوربيون فى الموانئ ، ظهرت مرة أخرى

أسرة من الأشراف (الفيسلالية) أو (الماويون) من واحدة تقللت . واستطاعوا توحيد القبولة كلها بالهارة السياسية وبمعرفة بعض القبائل العربية : أولا في الشرق حيث تصرفوا كرعاء مضادين لانتشار السلطة العثمانية ، وبمدها فاس والشمال ثم اجتاحت الوسط والجنوب في ١٦٧٠ (وبمده الأسرة استمرت في حكم مراكش حتى اليوم) .

وقد بدأت هذه الحكومة تأخذ شكلا في حكم أحد أوائل الحكام من هذه الأسرة وهو مولاي اسماعيل (١٦٧٢ - ١٧٢٧) ، وقد احتفظت به تقريبا حتى بداية القرن العشرين ، حيث استقرت في بيت ملكي يتكون أغلبه من العبيد السود أو آحرين من الجنوب ، ووراء من كبار المالكات من فاس أو من قبائل الجيش ، وجيش من الأوربيين الذين اعتنقوا للإسلام ، والسود من أصول العبيد ، وقبائل الجيش من السهول ، وكانت الاتاوات الحضرية تجمع في أوقات الحلة ، وقد تصارع السلطان مع حطرين أولهما الخوف المسيطر من الهجمات من أسبانيا والبرتغال ، ثم التوسع العثماني في الجزائر ، وقد استطاع مواجعتها بقوة جيشه وشرعيته الدينية ومقاومته الناجحة لكل هذه الأخطار ، وقد تمكنت حكومته فترة من الوقت من حشد القوة التي مكنته من تغيير المتولون عن المدينة والحكومة لمصلحته وممارسة السلطة السياسية على معظم المريف .

وقد أصاب الفزو المسيحي للاندلس حضارة مراكش بالفقر ، كما أن الطرد النهائي للمسلمين من اسبانيا في القرن السابع عشر جلب المزيد من الأندلسيين الذين استقروا في مدن المغرب ، ولكنهم لم يهودوا يحملون معهم ثقافتهم يمكن أن تترى المغرب ، وفي نفس الوقت كانت الاتصالات مع الجزء الشرقي من العالم الإسلامي محدودة بفعل بعد المسافة والتأخر المتمثل في جبال أطلس ، وقد اتجه بعض المراكشيين شرقا بالعمل للتجارة أو للحج وكانوا يتجمعون في واحدة تقللت - حيث يتمركزون على الساحل الأتريفي للشمال أو عن طريق البحر إلى مصر حيث ينضمون للحجيج مع العائلة التي تتجمع في القاهرة ، وقد يكل بعض التجار عمالهم ، وبعض العلماء قد يتقون للدراسة في مدارس ومساجد القاهرة أو المدينة أو القدس وبعضهم

أصبح من المألوف ، وأسسوا عائلات متعلمة مثل عائلة العلمي في تونس ، الذين يعتقد بأنهم أرحم من نسل عالم وعلم صوفي من جبل علم في شمال مراكش .

كان تراث مراكش إذن في هذه المرحلة متميزا ومحدودا ، فالشعراء كانوا لليلين وغير متميزين . إلا أن تقاليد كتابة التاريخ والسيرة قد استمرت هناك وفي القرن الثامن عشر ، كتب الزياني (١٧٣٤ - ١٨٣٣) وهو رجل شغل مناصب مهمة وسافر كثيرا كتابا في التاريخ العام ، وهو تاريخ للكون وبعد الأول من توجهه الذي يكتبه مراكشي . وقد أظهر بعض المعرفة بالتاريخ الأدبي أكثر من العلمانيي .

كان النظام الرئيسي في المدارس هو الفقه المالكي والعلوم المتفرعة منه ، وكان يدرس في المسجد الكبير في القرويين في فاس ومدارسه الملحقة به ، وكذلك في مراكش وغيرها ، وقد كان كتاب المختصر للخليل مهما بشكل خاص ، إذا أنه يعتبر موسوعة للفقه وفي هذه المدن وفي أماكن أخرى من العالم الإسلامي ، كانت هناك عائلات كبيرة من العلماء التي حافظت على تقاليد وتراث التعليم العالي من جيل لآخر ، مثل عائلة (القاسي) وهي أسرة من أصول أندلسية ولكنها استقرت في فاس منذ القرن السادس عشر .

وقد امتدت نفوذ القضاء والمفتين في المدن لدرجة ما إلى الإريف ، حيث كان العلماء يحملون ككتاب عمل لأعضاء العتبة الرسمية على الاتفاقيات والعقود ، وكان يوفر المصدر الرئيسي للنفاء الثقافي للمسلمين والمرشدين الروحيين التابعين للطرق الصوفية ، وخاصة أولئك المرتبطين بالشاذلية ، وقد أسسها الشاذلي (ت ١٢٥٨) ، وهو مراكشي بالمولد واستقر في مصر حيث انتشرت تعاليمه بشكل واسع ، وعاد ذلك المنصب إلى مراكش على أيدي (الجزولي) في القرن الخامس عشر (ت ١٤٦٥) ، ثم روج له في فاس أحد أفراد العائلة القاسية . وقد كان تأثير تعاليم الشاذلية والطرق الأخرى محسوسا ، وعلوسا على كل مستوى في المجتمع ، وكان يقدم تفسيراً للمعنى الباطني للقرآن ، وتحليلا للحالات الروحية للطريقين المؤدية

الى تجربة المزة باقة ، وسواء أكان المسلمون والأولياء منضمين لاحدى الطريق أم لا ، فقد كان لديهم آمال بالتوسط لدى الله لموتة الناس في محنتهم في الحياة على الأرض ، وهنا كما في الأماكن الأخرى كانت أضرحة الرجال الصالحين مزارات ، ومن أشهرهم مولاي إدريس المؤسس المعروف لمدينة فاس كمدينة مقدسة سميت باسمه ، وكذلك ضريح ابنه المسمى إدريس في فاس نفسها .

وهنا أيضا كما في الأماكن الأخرى ، نجد أن رجال العلم والتقوى يحاولون المحافظة على فكرة المجتمع المسلم الحق نجباء تزايد الثرائف وأطباع الدنيا ، وفي دراسة لباحث فرنسي كشف عن حياة رجل من هذا النوع هو الحسن اليوسي (١٦٣١ - ١٦٩١) ، وهو رجل من الجنوب انضم للمسلك التعليمي وتعلم في فاس لبعض الوقت على طريقة المدارس في مراكش وغيرها ، وكانت كتاباته متنوعة ، وتشمل سلسلة من المحاورات بعنوان (المحاضرات) ، فمن جانب ، كانت هناك أغراءات ومقاسد السلطة وفي مقال شهير له عبر عن رؤية العلماء الخاصة لنورهم ، وقد حذر السلطان اسماعيل من المقاليم التي تمارس باسمه على أيدي رجبائه ومستوئي ، فالأرض كما يقول ملك لله وكل الناس عبيده ، وإذا عامل الزوال شعبه بالعدل فهو خليفة الله في الأرض ، وظل الله على عبيده ، وعليه ثلاثة واجبات هي : تحصيل الضرائب بالعدل ، السعي والجهاد للحفاظ على قوة الدفاع عن المملكة ، ودفع ظلم القوى للضعيف ، وهذه الأمور الثلاثة لم تكن موجودة في مملكته ، فحصلوا الضرائب يمارسون الظلم ، والدفاعات مهملة ، والمسؤولون يجورون على الناس ، والدرس الذي يخلص اليه معروف : فيمجرد انتهاء النبوة ، يكون العلماء حراما حامين للحقيقة ، وعلى السلطان أن يحلوا حلوا الخلفاء الراشدين ، ويأخذ بالنصيحة الطيبة الصغرى من أجل الثقة من رجال الفقه الإلهي (٣) .

وعلى الجانب الآخر من الطريق الأوسط ، كان هناك الفساد الروحي الذي يتدخل الاتساق البادي في الزيف على أيدي معلمين الصوفية الزائغين والمتفلسفين في الريقة .

الفصل الخامس عشر

تغير ميزان القوى في القرن الثامن عشر

السلطات المركزية والعلية

في القرن السابع ، انفسا العرب عالما جديدا اجتنب اليه شعوبا
اخرى ، الا انهم اجتذبوا في القرنين التاسع عشر والعشرين الى عالم جديد
تخلق في غرب أوروبا ، وهذا بالطبع تبسيط مغل لوصف عملية في غاية
التعقيد ، كما ان تفسيرها ايضا ربما يكون مبسطا للغاية .

واحدة التفسيرات المتداولة تقسم كما يلي : بحلول القرن الثامن
عشر ، أصبحت الممالك الإسلامية القديمة والمجتمعات التي تحكمها في حالة
الهبوط ، بينما تنامت قوة أوروبا وقد جعل هذا من الممكن إحتياد الضائع
والافكار والقوة التي أدت الى فرض السيادة الأوروبية ، ثم الى انجاش القوة
والحيوية للمجتمعات العربية بشكل جديد .

وربما كانت فكرة الانحدار نتيجة الاستعمار ، الا ان بعض الكتاب
العثمانيين أنفسهم قد استغنوا ، منذ أواخر القرن السادس عشر
وما بعده ، واعتقد أولئك الذين قارنوا بين ما شهدوه حولهم وبين
ما اعتقدوا بوجوده من قبل ، بأن الأقبياء لم تفد كما كانت في اليهود
السابقة من العدل والمؤثقتات . ويصنعون أخلاقيات المجتمع التي امتثلت
اليها القوة العثمانية التي تعللت ، وقد قرأ بعضهم ابن خلدون ، وفي
القرن السابع عشر ، عكس المآخذ عليه ، بعض أفكاره ، التي توحي
بعض أجزاء منها الى المركزية في القرن الثامن عشر .

وقد كان العلاج عند مثل هؤلاء الكتاب يكمن في العودة الى مؤسسات العصر الذهبي ، سواء أكان هذا العصر ذهبيا على وجه الحقيقة أم أن تصور مثاليته أمر خيال . وقد كتب ساري محمد باشا (ت ١١٧٧) ، الذي كان في وقت ما أمين الخزانة أو الدفتردار في بداية القرن الثامن عشر ، أنه يجب أن تعود الموارق القديمة التي كانت قائمة بين الحكام والمحكومين وأن يتصرف الحكام بالعدل :

« يجب الاهتمام بتجنب دخول الرعية الى الجيش ، فلا مناص من أن تم الفوضى حين يتفقد أولئك الذين لم يكونوا من نسل الفرسان أبا عن جد وظائف الفرسان .. وعلى المستولين ألا يقهروا الرعية الفطرة ، أو يحيروهم نتيجة فرض مبالغ جديدة تضاف على الضرائب السنوية التي اعتادوا دفعها .. ويجب حماية الناس في الأقاليم والمدن برفع المظالم والاهتمام الحقيقي بأحوال الرعية ورعايتها ... إلا أنه لا يجب المبالغة في تدليل الرعايا » (١) .

وبدلا من الحديث عن الانهيار ، قد يكون من الأصح أن نقول بأن ما حدث كان ضيقا وتعديلا لطرائق الحكم العشائية وتوازن القوى داخل الامبراطورية ، وبنهاية القرن الثامن عشر تكون الأسرة العثمانية قد حكمت ٥٠٠ سنة وحكمت معظم البلاد العربية لأكثر من ثلاثة قرون ، فكان من المتوقع أن طرائقها في الحكم ومدى سيطرتها قد أصابها الاختلاف من زمان لزمان أو من مكان لآخر .

وكان هناك نوعان على جانبي كبير من الأهمية من التغير الذي حدث في القرن الثامن عشر . في الحكومة المركزية في اسطنبول كانت السلطة تميل للانتقال من بيت السلطان الى صفوة من كبار المستولين المدنيين في مكاتب الصدر الأعظم . ورغم أن مجموعات مختلفة منها تناحست على السلطة إلا أنها كانت مرتبطة ببعضها البعض . وأيضا بكبار رجال السلك الديني والقضائي بأكثر من شكل . فكانت لها ثقافة مشتركة تضمنت عناصر عربية وفارسية وتبركية . وكان لهم اهتمام مشترك بقوة وإفاهية الامبراطورية والمجتمع الذي كانت تحميه . ولم يكونوا يعيشون بمعزلة

عن المجتمع كما عاش عبيد القصور ؛ ولكنهم كانوا مشاركين في الحياة الاقتصادية من خلال تحكمهم في الهبات الدينية والالتزامات وارتباطاتهم بالتجار للاستثمار في التجارة والأرض .

كما اندمج جيش المرتزقة أيضا في المجتمع ، وأصبح الانكشارية تجارا وحرفيين ، والتجار والحرفيون بنوهم اكتسبوا اتساعا وارتباطا بفصائل الانكشارية ، وقد ارتبطت هذه العملية بسبب ونتيجة مما بالتغير المهم الآخر ، وهو ظهور جماعات حاكمة محلية في عواصم الأقاليم التي كانت قادرة على التحكم في موارد الضرائب وإن تستغلها لتكوين بيوشها المحلية الخاصة بها ، وكانت هذه الجماعات موجودة في معظم عواصم الأقاليم ، ما عدا أولئك الذين لم يمكن التحكم فيهم من اسطنبول بسهولة ، ويمكن أن يكونوا من أنواع مختلفة فقد كان في بعض الأماكن مائلات حاكمة مع أهل بيتهم ومن يمولونه ، وكان أفرادها قادرين على تربية مجموعات قادرة على النمو الذاتي من المماليك ، كانوا مجنوبين من البلقان أو القوقاز كعبيد من الجنود أو من المتعربين في بيت الوالي أو قائد الجيش ، ووصلوا إلى مناصب مهمة في الحكومات المحلية أو الجيش ، واستطاعوا أن يغيروا قوتهم لأفراد آخرين من نفس الجماعة ، مثل هؤلاء الحكام المحليين استطاعوا تكوين تحالفات وتوافق في المصالح مع التجار وملوك الأراضي والجملة في المجتمع ، وحافظوا على النظام الذي كان ضروريا لرفاهية المدينة ، وفي المقابل استغلوا من ذلك .

وكان هذا هو الوضع في معظم الأقاليم العثمانية في الأناضول وأوروبا ما عدا أولئك الذين يمكن أن يطالوا بسهولة من اسطنبول ، كما حدث أيضا في كل الأقاليم العربية ، وقد بقيت حلب في شمال سوريا والواقعة على الطريق الإمبراطوري الرئيسي ويمكن الوصول إليها بسهولة نسبية من اسطنبول ، تحت السيطرة المباشرة ، ولكن بعض أفراد الجماعات المملوكية استطاعوا في بغداد وفي عكا على ساحل فلسطين ، احتلال مناصب الولاية . وكذلك المائلات التي ارتفعت في خصة العثمانيين في دمشق والموصل . أما في الحجاز ، فقد حكم أشراف مكة المدن المقدسة -

وهم عائلة منتسب إلى نسل الرسول ﷺ ، ورغم وجود حاكم عثماني في جادة على الساحل ، في اليس ، لم يعد هناك وجود عثماني ومثل هذه السلطة المركزية كانت موجودة في أيدي عائلات الأئمة التي اعترفت بها السكان الزيديون .

وفي عصر ، كان الموقف أكثر تعقيدا ، حيث كان هناك ما يزال حاكم من قبل اسطنبول ، ولم يكن مسموحا له بالبقاء فترة أطول مما يجب حتى لا يكتسب قوة كبيرة ، ولكن معظم المناصب الكبرى والالتزامات قد أصبحت بين أيدي الجماعات المتنامية من المالك وضباط الجيش ، وبضخها تركزت في يد واحد منهم ، أما في الولايات العشائية الثلاث في المغرب ، فقد استولى قادة الجيوش المحلية على السلطة بشكل أو بآخر ، ففي طرابلس وتونس أنشأ قادة الجيوش أسرا حاكمة اعترفت بهم اسطنبول كحكام ؛ لكنهم كانوا يحملون لقب «باي» المحلي ، وفي الجزائر انتخبت قوات الجيش سلسلة من «الدايات» ، ولكن بعضهم كان قادرا على إنشاء مجموعة من كبار المسئولين ، الذين كانوا قادرين على تبادل السلطة فيما بينهم والخطاط على منصب «الداي» بين أيديهم ، وفي كل الأقاليم الثلاثة اتحد المسئولون وضباط الجيش والتجار في البداية بالاهتمام المشترك بتجديد سفن القرصنة (القراصنة البريز) للاستيلاء على سفن الدول الأوربية التي كان السلطان في حالة حرب معها ، وبيع بضائعها ، ولكن هذه الأعمال انتهت في أواخر القرن الثامن عشر .

وبرغم ضئيلة تلك التغيرات فلا يسمح للمبالغة فيها ، فقد ظل السلطان في اسطنبول محافظا قابضاً على السلطة العليا ، وكان يحكمه ضلع أكبر المسئولين واعيانهم ومصادرة بضائعه ، حيث ظل مسئولو السلطان « كمبيد » له ، وحتى أقوى الحكام كانوا راضين بأن يظلوا ضمن النظام العثماني ، فقد كانوا عثمانيين محليين وليسوا ملوكاً مستقلين ، ولم تكن الدولة العشائية معادية أو اجنبية بالنسبة لهم ، فقد ظلت شجيرة للأمة الاسلامية (أو على الأقل للقسم الأكثر منها) ، وكان للحكام المحليين معاملاتهم مع القوى الأجنبية ، ولكنهم كانوا يستعملون قوتهم لرفع

المصالح الحيوية والدفاع عن الحدود الإمبراطورية . بالإضافة الى ذلك ، ظل للحكومة المركزية بقايا من القوة في معظم أجزاء الإمبراطورية . وكانت ما تزال قادرة على منع ومنع الاعتراف الرسمي بالولاة ، حتى ان « باي » تونس و « داي » الجزائر كاتا يرغبان في أن يتخلع عليهما السلطان الولاية ، وقد كانت الإمبراطورية تستطيع أن تستفيد من العداوات الإقليمية ، أو بين أفراد أسرة مملوكية ، أو بين الحاكم الاقليمي والأعيان المحليين ، وكان يمكنها ارسال جيش لاعادة فرض سلطتها على المناطق التي تصل اليها الطرق الإمبراطورية أو الطرق البحرية لشرق المتوسط، وهذا ما حدث في مصر لفترة وجيزة في الثمانينات من القرن الثامن عشر ، وقد كان الحبح الذي كان ينظمه والي دمشق حاملا الهدايا من اسطنبول الى سكان المدن المقدسة وتحرسه قوة عثمانية ، ويحرك على طريق تحمية التحاميات العثمانية ، تاكيدا مسنويا للسيادة العثمانية على طول الطريق من اسطنبول خلال مسوريا وغرب الجزيرة العربية الى قلب الصالح الإسلامي .

وقد ظهر توازن جديد للقوى في الإمبراطورية ، وكان توازنا مزعما يحاول كل فريق فيه زيادة قوته كلما أمكن ، ولكن أمكنها الحفاظ على تحالف المصالح بين الحكومة المركزية والعثمانيين المحليين والجماعات التي حازت الثروة والمكانة من التجار والعلماء ، وهناك دلائل في بعض المناطق على أن هذه التوليفة من الحكومات المحلية القوية ، وجماعات الصفوة الفاعلة في الحضر ، قد حافظت بل وزادت من الانتاج الزراعي ، الذي كان أساس رفاهية الحضر وقوة الحكومات ، ويبدو أن ذلك قد حدث في الأقاليم الأوروبية ، فقد أدى تزايد السكان الى أواسط أوروبا الى زيادة الطلب على السلع الغذائية والمواد الخام ، وكان بإمكان أقاليم البلقان توفيرها ، وفي تونس والجزائر كان القمح والجلود تنتج من أجل التصدير الى مرصيليا وليفورنو ، وفي شمال فلسطين وغرب الأناضول زاد انتاج القطن للفناء باحتياجات فرنسا ، ولم تمتد سيطرة الحكومة المركزية وحلفائها من الحضر أبعد من المدن ، فكانت السلطة المحلية في المغرب لا تصل حتى الهضبة العليا ، وفي الهلال الخصيب لم تمتد لتشمل

بعض القبائل من رعاة الابل الرحل شمالا من أواسط الجزيرة العربية ، حيث توسعت المساحة المستغصمة للرعى على حساب تلك المزرعة، وكذلك انكمشت المنطقة التي كان يسيطر عليها المستولون الحضريون ليجتهد نفوذ الرعاة على من يقى فيها من المزارعين .

وقد حدثت تطورات من نفس النوع فى الاراضى ما وراء الحدود الامبراطورية ، حيث نشأت فى عمان أسرة جديدة حاكمة انصت فى البداية امامة الاباضية وفرضوا نفوذهم على مسقط الساحلية ، وتحالفوا مع التجار والحكام بحيث يتمكنون من توسيع ونشر التجارة الصافية على سواحل المحيط الهندى ، وفى المواليء الأخرى من الخليج والكويت والبحرين والمواليء الأصغر منها ، ارتبطت المائلات الحاكمة بشكل وثيق بسجتمعات التجار التي ظهرت ، وفى السودان الى الجنوب من مصر ، كانت هناك سلطنتان عاشتا لمدة طويلة ، اولاهما الفونج ، وعاشت فى الاراضى الخصيبة بين النيل الأبيض والتيل الأزرق ، حيث كانت طرق التجارة الممتدة بين مصر واثيوبيا تتقاطع مع الطرق الممتدة بين غرب افريقيا الى البحر الأحمر ، وكانت الأخرى هي دارفور ، وتقع غرب النيل على الطريق التجارى الممتد بين غرب افريقيا ومصر .

وفى مراكش فى أقصى المغرب ، كان العلويون يحكمون منه منتصف القرن السابع عشر ، ولكنه كان حكما بلا قاعدة عسكرية أو قوة بيروقراطية يستطيع الوالى العثماني أن يعتمد عليها ، ومثل من سبقوهم ، لم يتمكنوا أبدا من السيطرة الكاملة على مدينة فاس مع عائلاتها القوية من كبار التجار وعلماؤها حول جامع القرويين وعائلات الأولياء التي تخرس أضرحة أسلافهم ومزاراتهم ، وكان بإمكانهم فى أحسن الأحوال السيطرة على أجزاء من الريف خارج المدن بالمناورات السياسية ، ووضعية نسبهم ، ولأنهم غير مستقرين ، تذبذبت قوتهم التي بدأت قوية فى نهاية القرن الثامن عشر ، وزاد ضعفها ، ولكنها عادت الى الانتماش فى النصف الثانى من القرن .

المجتمع والثقافة العربية العثمانية

ويبدو أن آثار القوة والثقافة العثمانية في القرن الثامن عشر أصبحت أكثر عمقا على الأقاليم العربية ، وتجذرت في المدن عن طريق ما سمي بالـ « العثمانيين المحليين » من العائلات والجماعات ، ومن ناحية ، أسس القادة العسكريون والمستولون المدنيون الذين استقروا في عواصم الأقاليم ، عائلات أو بيوتات استطاعت التحكم في المناصب في الخدمة العثمانية من جيل لآخر ، وقد كانت العائلات الحاكمة المحلية والجماعات المملوكية تمثل المستوى الأعلى من ظاهرة كانت موجودة أيضا على مستويات أخرى، إذ تولى بعض أفرادها المناصب في الإدارة المحلية، وبعضهم اكتسب الثروة عن طريق الالتزام ، وبعضهم أرسل أبنائه إلى المدارس الدينية المحلية ، ومنها إلى سلك القضاء ، ومن ناحية أخرى كان أفراد العائلات المحلية ذات التقاليد الدينية يميلون إلى الحصول على الوظائف في الخدمة القضائية والدينية ، بحيث يكتسبون السيطرة على الأوقاف ، ومنها الأوقاف الفنية التي أوقمت لحكمة المدن المقدسة ، أو المؤسسات التي أنشأها السلاطين ، وقد تحولت أهداف كثير من هذه الأوقاف من النفع العام إلى الأغراض الخاصة ، ويشهد عدد الوظائف الرسمية في النظام الديني القضائي في دمشق في بداية القرن الثامن عشر بخمس وسبعين وظيفة ، ولكن بحلول منتصف ذلك القرن كان العدد قد زاد على ٣٠٠ وظيفة ، وكان من نتيجة ذلك أن تحولت بعض العائلات المحلية التي كانت تنتمي إلى المذهب الشافعي والمالكي إلى المذهب الحنفي الذي آثره السلاطين العثمانيون (يبدو أن ذلك لم يحدث في المغرب ؛ لأن الغالبية من السكان بخلاف ذوي الأصول التركية ظلوا مالكيين) .

وفي أواخر القرن الثامن عشر ، كان هناك - على الأقل في بعض كبريات المدن العربية - عائلات قوية ودائمة من الأعيان المحليين ، وكان بعضهم أكثر تركية والبعض الآخر كان أكثر عربية ، وقد كان إنشاء مبان وقصور متقنة في الجزائر وتونس وغيرها تعبيرا عن قوتهم وثباتهم ، وقد كان قصر البظم في دمشق واحدا من أعظمها ، ويتكون من مجموعة من

الغرف والأجنحة ، بنيت حول فناءين . أحدهما لرجال الأسرة وزوارهم ، والآخر للنساء والحياة المنزلية . على مستوى مقياس أصغر ولكنه لا يقل بهاء . وقد كانت المنازل المبنية فى « الجديدة » ، وهى ضاحية مسيحية فى حلب أنشأتها العائلات التى أثرت من التجارة المتنامية مع أوروبا ، وفى جبال جنوب لبنان كان قصر أمير لبنان « بشير الثانى » وقد بناه حرفيون من دمشق ، وهو قصر حضرى بنى على سفح متعزل ، وهذه المنازل كان يبنها المحاربون المحليون والحرفيون ، وكان يلتزم فى التصميم المعماري والطراز بالثراث المحلى ، ولكن كان تأثر الأنماط الخرفية العثمانية ملحوظا خاصة فى استخدام القيشانى ، وكان يختلط بهذا الطراز تقليد للطرز الأوروبية كما فى دهانات الحوائط واستخدام زجاج بوعيسيا والبصائع الأخرى المصنعة فى أوروبا لسوق الشرق الأوسط ، وفى تونس ذكر رحالة فرنسى فى بدايات القرن أن القصر القديم « للباى » ، ويطلق عليه « البارود » ، قد زود بمفروشات على الطراز الايطالى .

وكان استمرار العائلات وفوذها الاجتماعى مرتبطا بالمدارس المحلية . ففى دراسة عن القاهرة قوت أن المتعلمين من السكان الذكور قد يصل الى النصف ، ولكن قليلا من النساء منهن متعلقات . وهذا يعنى أن المدارس الابتدائية (الكتاتيب) كانت هائلة العدد ، وعلى المستوى الأعلى يذكر مؤرخ من تلك المرحلة حوالى ٢٠ مدرسة ، ونفس العدد من المساجد حيث يدرس فيها مستوى أعلى ، وكانت المؤسسة المركزية هى الجامع الأزهر وقد ازدهر على حساب المدارس الأصغر والجوامع التى لم تكن لها أوقاف . وقد اجتذبت طلابا من سوريا وتونس ومراكش ومناطق أمال النيل ، وب نفس الطريقة كان فى تونس جامع الزيتونة الذى زاد من حيجه وأهميته خلال القرن ، اذ توسعت مكتبته والهيئات وعززتها إيرادات الجزية على غير المسلمين .

وفى مثل هذه المدارس العلماء ، كان المنهج القديم ما زال متبعيا ، وأهم الدراسات العلوم القرآنية والحديث والفقه ، وقد اجتسعت فى دراستها

مراجع الفتاوى القديمة والرسائل الفقهية ومواد اللغة ، وكانت تدرس المذاهب الأساسية في أشكالها المعاصرة ، كما كانت أعمال ابن عربي وغيره من الصوفيين مقروءة على نطاق واسع ، وقد كانت العلوم العقلانية كالرياضيات والفلك تدرس في أغلب الأحوال خارج المنهج ، ولكن يبدو أنها كانت تحظى باهتمام كبير .

وقد ظل هناك مجال للابتعاث الأدبي على مستوى رفيع ، حتى في حدود ذلك المذهب الصارم الذي لا يتغير . وقد ظهر في تونس أسرة أسسها جندي تركي جاء إلى البلاد مع قوات الحامية العثمانية في القرن السادس عشر ، الفرتز أربعة رجال في أجيال متعاقبة ، كان يسمى كل منهم محمد يوم ، وقد حصلوا جميعاً في منصب المفتي الحنفي ، كما حققوا شهرة علمية واسعة ، وفي سوريا ظهرت الأسرة التي أسسها مراد النقشبندی من آسيا الوسطى ، والتي تسلمت منصب الافتاء الحنفي لأكثر من جيل ، وكان أحدهم محمد خليل المرادي (١٧٦٠ - ١٧٩١) ، الذي أسس في كتابة سير رجال العلم حسب التقاليد السورية ، وقد غطى معجم السير لشخصيات القرن الثاني عشر الهجري .

وقد لجأ المرادي في جمع السير إلى عالم شهير كان يقيم بصر ، هو مرتضى الزبيدي (١٧٣٢ - ١٧٩١) ، ويبدو في خطابه إليه ما يعبر عن وعيه بأنه يقف في نهاية قراث طويل عليه أن يحافظ عليه (*) .

وقد انجذب الزبيدي من أصول هندية ، وعاش لفترة في زبيد في اليمن ، وهي محطة مهمة على الطريق الذي يصل ما بين جنوب وجنوب شرق آسيا إلى المدن المقدسة ، وقد كانت مركزاً علمياً مهماً في ذلك الوقت وانتقل إلى القاهرة وانتشرت حيثيته من هناك ؛ نظراً لشهرته في كتابة المواشى والأدب ، وكان من بينها قصير للحديث ، وحاشية على أحياء علوم الدين للغزالي ، ومعجم عربي عظيم .

وقد طلب مرتضى الزبيدي ببلورة طالب علم صغير هو عبد الرحمن الجبرتي (١٧٥٣ - ١٨٣٥) أن يساعده في جمع المادة في السير ، وكان

(*) لم نشر على النسخ المطلوب في كتاب الزبيدي .

هذا دافعا له الى كتابة التاريخ، وبسرور الوقت وضع آخر اليوميات العظيمة على الطراز التقليدى ، التى لم تقتصر على الأحداث السياسية ولكنها تناولت أيضا حياة العلماء ومشاهير الرجال .

وفى عالم الشيعة أيضا ، استمر تراث التعليم الراقى ، ولكن العلماء والدارسين انقسموا بشكل حاد ، وقد كانت المدرسة (الاخبارية) مسيطرة بين اوساط العلماء فى المدن المقدسة ولكن قرب نهاية القرن ظهرت المدرسة الاصولية يظهر عالمين مهمين هما : محمد باقر البهبهاني (ت ١٧٩١) وجعفر كاشف الغيبة (١٧٤١ - ١٨١٢) بدعم الحكام المحليين فى العراق وايران . نظرا لأن مرونة الاصوليين وفرت لهم بعض المميزات ، وقد أصبحت هذه المدرسة هي المدرسة الرئيسية ، واستمرت الاخبارية مسيطرة فى بعض اجزاء من الخليج ، وقرب نهاية القرن ظهرت مدرسة جديدة هي الشيعية وحددت كلا من الاصولية والاخبارية ، وقد نشأت من التقاليد الصوفية التى تعتمد على التفسير الروحاني (الباطني) للمكتب المقدس ، وهي مسألة كامنة فى الفكر الشيعي ، ولكن هذه المدرسة اديننت من المدرستين السابقتين عليهما واعتبرت خروجا عن الشيعة الإمامية .

وليس هناك من دليل على أن أيا من الفكرين الشيعي أو السني ، قد اخترق فى ذلك الوقت بالافكار الجديدة التى بدأت فى الظهور فى أوروبا ، وقد كان بعض الكهنة الموريين واللبنانيين الذين اكتسبوا معرفة باللاتينية والاطالية أو الفرنسية، واعين بعلم اللاهوت الكاثوليكي والدراسة الأوروبية فى ذلك الوقت، وقد تعلم قليل منهم فى أوروبا وأصبحوا من الدارسين ذوى السمعة الأوروبية ، وكان أشهرهم يوسف السبحاني ، وهو مسيحي ماروني من لبنان ولقوى فى السريانية والعربية وأصبح أيضا مكتبة الفاتيكان .

عالم الاسلام

لقد كان المسلمون العرب صواه أعاشوا فى ظل الدولة العثمانية أم خارج حدودها ، يشعرون بوجود روابط بينهم أعمق من أن تكون مجرد

روابط سياسية ، وقد كان من بينهم أولئك الذين يحدثون التركية أو الفارسية أو اللغات الأخرى في العالم الإسلامي ، وكان هناك مفهوم عام بالانتماء إلى عالم مستمر ثابت تطور على مدى الوحي الإلهي الأخير الذي نزل على محمد ﷺ ، والذي تجسد بأشكال مختلفة من الفكر والنشاط الاجتماعي : القرآن وصحة النبي ﷺ والنظام الفقهي أو السلوك الاجتماعي المثالي ، والطرق الصوفية التي تتوجه نحو أشرطة مؤسسية ، والمدارس ، وأسفار العلماء الدراسية بحثاً عن العلم ، وتدلول الكتب وتوزيعها ، وصيام رمضان الذي كان يجري في نفس الوقت وب نفس الطريقة بين المسلمين في كل مكان ، والحج الذي جلب الآلاف من كل أنحاء العالم الإسلامي إلى مكة في نفس الوقت من العام ، وقد حافظت كل هذه الأنشطة على الشعور بالانتماء إلى عامل اشتمل على كل ما هو ضروري للرفاهية في هذه الحياة الدخلى. في الحياة الأخرى ؛

ولقد كان من المتوقع لهيكل دام عصوراً طويلة أن يصيبه التغير ، وقد اختلفت مفاهيم « حظيرة الإسلام » عما كانت عليه عند بدايتها من عدة نواح ، فقد جاءت موجة من التغير من شرق العالم الإسلامي في شمال الهند حيث كان الغول يحكمون المسلمين والهندوس ، وقد ظهر هناك عدد من المفكرين كان أحدهم شاه ولي الله من دلهي (١٧٠٣ - ١٧٦٢) ،

وكانت تعاليمهم تدور حول أن الحكام عليهم الالتزام بمبادئ الإسلام ، وأن الإسلام يجب أن يتقوى على أيدي معلمين يجتهدون على قاعدة من القرآن والحديث ، وأن على كافة المذاهب أن تتصالح في نسق واحد من الأخلاق والفقه ، وأن على الصوفيين ممارسة شعائهم في حدود مرسومة ، وقد التقى العلماء وأفكارهم الفلكمية من الشرق بغيرهم من علماء وأفكار المدارس الإسلامية الكبرى في المدن المتقدمة في مواسم الحج ، وقد نتج من ذلك الاختلاط ملهيب صوفي قام في دعوته على الالتزام بمراعاة الشعائر الشرعية ، بصرف النظر عن تقصم المسلم على طريق العرفان بالله ، وكانت النقشبندية قد انتشرت في وقت مبكر من شمال الهند وآسيا الصغرى إلى البلاد العثمانية وزاد نفوذها هناك ، كما ظهرت

أيضا الطريقة التجانية (بتشديد مع فتح الجيم) في الجزائر والمغرب ، على يد معلم رحح من مكة والقاهرة ، وانتشرت في غرب أفريقيا .

وقد كانت هناك حركة أخرى قد تبدو أقل أهمية في ذلك الوقت ولكن أصبح لها تأثير كبير فيما بعد ، وقد نشأت في قلب الجزيرة العربية في أوائل القرن الثامن عشر، عندما قام مصلح ديني هو محمد بن عبد الوهاب (١٧٠٣ - ١٧٩٢) بالدعوة الى حاجة المسلمين للعودة الى تعاليم الاسلام كما فهمها أتباع ابن حنبل ، والطاعة الصارمة للقرآن والحديث كما يفسرها العلماء والدارسون المستولون في كل جيل ، ورفض كل ما يمكن اعتباره من البدع المستحدثة غير الشرعية ، ومن ضمن هذه البدع تبجيل الأولياء الأموات كوسطاء الى الله يتشفعون عنده وبعض الفسك الخاصة في الطرق الصوفية ، وقد عقد هذا المصلح تحالفا مع محمد بن سعود حاكم الدرعية ؛ وادى هذا الى قيام دولة ادعت الحكم بالشريعة وحاولت جمع القبائل الرعوية حولها تحت قيادتها ، وبذلك عززت مصالح المجتمع الحضري للراحات على الأراضي الرعوية ، ولكنها في نفس الوقت رفضت ادعاءات العثمانيين بأنهم حماة الاسلام الحقيقيون ، وفي بداية القرن التاسع عشر توسعت جيوش هذه الدولة الجديدة فهدموا المزارات الشيعية في جنوب غرب العراق واحتلوا مكة المقدسة في الحجاز .

العلاقات المتغيرة مع أوروبا

كان عالم الاسلام يبدو بالنسبة لحظم من كان ينتمي اليه ، أنه عالم يتوسع وينمو ويعيش مكتفيا بطموحاته صامدا أمام التحديات . ولكن بعض مفكرى الصفوة العثمانيين في الربع الأخير من القرن الثامن عشر ، كانوا يعرفون أن هناك قوى تهدده ، وأنها تقوم بأحداث تغيرات في العالم المحيط به ، وقد كانت الدولة العثمانية على الدوام واعية بالعالم من حولها : الى الشرق الامبراطورية الشيعية في ايران ، وفيما وراءها امبراطورية الخو، والى الشمال والغرب الدول المسيحية ، وكانت على اتصال مع غرب أوروبا وإواسطها ، وسيطرت على الشواحل الجنوبية^{١٠}

والشرقية للبحر المتوسط . وتقع حدودها الغربية في حوض نهر الدانوب . ولم يكن ما بينها وبينهم علاقات عداوة ، لكن هذه العداوة قد وُحلت بالفعل عندما حارب الأسطول العثماني البنادقة والاسبان للسيطرة على المتوسط ، ووصل الجيش العثماني الى بوابات فيينا ، ويمكن انْ يُعبر عن تلك العلاقة في شكل صليبية في جانب وجهاد في الجانب الآخر . الا أنه كانت هناك انواع أخرى من العلاقات . فقد كانت التجارة تجري على أيدي التجار الأوروبيين من البندقية وجنوة في بدايات القرون العثمانية ، والتجار البريطانيين والفرنسيين في القرن الثامن عشر ، وكانت هناك تحالفات مع الملوك الأوروبيين الذين كانوا في عداوة مشتركة مع السلطان . خاصة في حالة فرنسا ضد الهابسبورج من النمسا واسبانيا . وفي عام ١٥٦٩ حصلت فرنسا على تنازلات مشروطة لتنظيم أنشطة التجار والمبشرين ، على غرار الامتيازات السابقة التي منحت للتجار من بعض المدن الإيطالية ، وصبحت لاحقا لقوى أوروبية أخرى . وكان للدول الرئيسية في أوروبا سفارات وقنصليات دائمة في الامبراطورية ، أصبحت جزءا من نظام الدولة في أوروبا ؛ رغم أنها لم ترسل بعثات دائمة الى المواضيع الأوروبية الا بعد ذلك بكثير (وب نفس الطريقة كانت بين مراكش وانجلترا علاقات طيبة عندما كانتا على عداوة مع اسبانيا) .

وحتى منتصف القرن الثامن عشر ، كانت العلاقات بين العثمانيين وأوروبا تعتبر بشكل عام من وجهة نظر العثمانيين ، على قدم المساواة ، وفي أواخر القرن الخامس عشر كان جيش السلطان النظامي يستخدم الأسلحة النارية ، وضاهى أيا من جيوش أوروبا . وفي القرن السابع عشر قام العثمانيون بأخر غزواتهم العظيمة لبحيرة كريت ، واستولوا عليها من البنادقة ، ومع بداية القرن الثامن عشر ، كانت هناك تعاملات مع الدول الأوروبية على مستوى دبلوماسي متساو ، بدلا من التميز الذي كانوا يمارسونه منذ وقت طويل ، وكان جيشهم يعتبر متخلفا عن الجيوش الأخرى في التنظيم والتكتيك واستخدمت الأسلحة ، رغم أنه ليس متخلفا بالدرجة التي يصح علاجها في إطار النظام المؤسسي القائم ، وظلت التجارة تجري في إطار التبرؤط السابقة .

وفي الربع الأخير من القرن : بدأ الموقف في التغير بسرعة ، وبشكل
 درامي ، حين تزايدت الهوة بين المهارات التقنية ليمض الدول في غرب
 وشمال أوروبا وبين بقية بلدان العالم ، وخلال قرون الحكم العثماني لم
 يكن هناك تقدم تقني وتقدم مستوى المعرفة العلمية والفهم ، وبخلاف
 بعض اليونانيين وغيرهم ممن تعلموا في إيطاليا ، كانت هناك معرفة قليلة
 بلغات غرب أوروبا وبالتطورات في العلوم أو التقنية التي تحققت هناك ،
 فالنظريات العلمية التي ارتبطت باسم « كوبرنيكوس » كانت تذكر في
 اللغة للمرة الأولى في ذلك الوقت بإيجاز ، وفي أواخر القرن السابع عشر ،
 كما أن التطورات التي حدثت في الطب الأوروبي كانت تصل ببطء إلى
 الأقطاب في القرن الثامن عشر في الإمبراطورية العثمانية .

وقد تطورت بعض البلاد الأوروبية إلى مستوى مختلف من القوة ،
 فقد تولقت هجبات الطاعون التي كانت تفتك بالمدن الأوروبية حين طبق
 نظام الحجر الصحي ، كما أتى دخول زراعة الليرة وتوسع الأراضي
 الزراعية المجاعات وجعلت بالإمكان إطعام عدد أكبر من السكان ، كما أن
 التحسينات في بناء السفن وفنون الملاحة أوصلت البحارة والتجار
 الأوروبيين إلى كل محيطات العالم ، ولدت إلى نشأة مواقع تجارية
 ومستعمرات ، كما أدت التجارة واستغلال المناجم والحقول في المستعمرات
 إلى زيادة تراكم رأس المال الذي كان يستخدم لإنتاج السلع المصنعة بطرائق
 جديدة وبشكل أوسع ، وأدى تزايد السكان والثروة بالحكومات إلى إنشاء
 جيوش وقوى بحرية كبيرة ، ولهذا فإن بعض بلاد غرب أوروبا - إنجلترا
 وفرنسا وهولندا على وجه الخصوص - قد عمدت إلى التراكم المستمر
 للموارد بينما ظلت الدولة العثمانية ، مثلها مثل مناطق أخرى من آسيا
 وأفريقيا ، تبصر في وضع يضم فيه السكان ويتناقصون بفعل لاوبئة
 والمجاعات ، كما أن الانتاج لم يولد رأس المال اللازم لإجراء التغييرات
 الأساسية في الوسائل ، أو زيادة القوى النظامية للحكومة .

ولم يكن تنامي القوة العسكرية لأوروبا الغربية قد أصبح محسوسا
 بعد بشكل مباشر ، ففي غرب المتوسط وحدثت القوة الاستيطانية ، واستطاع

« داي » الجزائر عام ١٧٩٢ السيطرة على « وهران » التي كانت في قبضة الاسبان ، وفي شرق المتوسط كانت قوى البندقية قى انحدار ، ولم تكن القوة الانجليزية أو الفرنسية محسوسة بعد ، وكان الخطر يبدو كما لو كان قادما من الشرق والشمال ، من روسيا ، التي كان جيشها وحكومتها قد أعيد تنظيمهما على النمط الأوروبي، وكانت تتقدم جنوبا-وفي حرب فاصلة مع العثمانيين (١٧٦٨ - ١٧٧٤) ، أبحر أسطول روسي في شرق المتوسط واحتل جيش روسيا جزيرة القرم التي ضمت للإمبراطورية الروسية بعد سنوات قليلة ، ومنذ هذا الوقت لم يعد البحر الأسود بحيرة عثمانية ، وأصبح الميناء الروسي الجديد ، أوديسا ، مركزا للتجارة .

- -

الى اقصى الشرق في الهند ، بدأ أمر آخر لا يقل جساما ، فقد داوت السفن الأوروبية حول رأس الرجاء الصالح في أواخر القرن الخامس عشر ، وبالتدريج تأسست مواقع التجارة الأوربية على سواحل الهند ، وفي الخليج ، وفي الجزر جنوب شرق آسيا ، ولكن كانت التجارة محدودة طوال ما يربو على القرن ، فلهذا كان طريق رأس الرجاء الصالح طويلا محفوظا بالمخاطر ، وكانت التوابل والسلع الآسيوية الأخرى ترسل عن طريق الخليج أو البحر الأحمر لمن الشرق الأوسط لتباع في الأسواق المحلية أو توزع غربا أو شمالا ، وكانت أوروبا تريد شراء التوابل ، ولكن لم يكن لديها الا القليل لتقدمه في المقابل ، فقد كانت سفنها وتجارها في المحيط الهندي مشغولين الى حد كبير في البيع والشراء بين الكوانهي الآسيوية ، وفي بواكير القرن السابع عشر تحولت تجارة التوابل حول رأس الرجاء الصالح على أيدي الهولنديين ، ولكن تجارة القهوة التي ظهرت في ذلك الوقت عرضت الخسارة العثمانية ، وكانت تزدهر في اليمن وتوزع على العالم الغربي عن طريق تجار من القاهرة ، وقد بدأت فيما بعد الشركات الأوروبية في التوسع فيما وراء موابها ، وأصبحوا جامعين للضرائب وحكاما فعليين لمناطق واسعة ، فقد وسعت شركة شرق الهند الهولندية من سيطرتها على اندونيسيا ، كما تولت الشركة البريطانية ادارة منطقة كبيرة من الإمبراطورية المتولية والبنغالي، في الستينات من القرن الثامن عشر .

وفي السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر ، تغيرت طبيعة التجارة الأوروبية مع الشرق الأوسط والمغرب بشكل واضح ، وقد ظلت بعض الجماعات من التجار والبحارة العرب قادة على الحفاظ على مواقعها في التجارة مع المحيط الهندي ، خاصة العمانيين الذين اعتدت قوتهم على الساحل الأفريقي الشرقي ، وبشكل عام أصبحت المعاملات بين المناطق المختلفة من العالم بين يدي التجار وملاك السفن الأوروبيين ، وجمعت السفن البريطانية إلى المخا على سواحل اليمن لشراء القهوة ، وكانت التوازل من آسيا تجلب من الشرق الأوسط مع التجار الأوروبيين ، ولم يسعر التجار فقط بالخطر ولكن المنتجين أيضا أحسوا بالتهديد ، والبضائع المنتجة في أوروبا أو تحت السيطرة الأوروبية في المستعمرات في آسيا والعالم الجديد ، بدأت في التنافس مع بضائع الشرق الأوسط في كل من أسواق الشرق الأوسط وأوروبا ، فكانت القهوة من جزر «المارتينيك» أرخص من القهوة من اليمن ، والتجار المتعاملون فيها كانت لهم أساليب تجارية أفضل من تجار القاهرة ، وكان لهم أيضا ميزة احتكار الأسواق الأوروبية ، وفي أواخر القرن الثامن عشر فقدت القهوة اليمنية (قهوة المخا) موقعها من التجارة الأوروبية وكانت تواجه منافسة من قهوة جزر الأنتيل في القاهرة وتونس واسطنبول ، وكان السكر من جزر الأنتيل والمكر في ماسيبيليا يهدد صناعة السكر في مصر ، والمتسوجات الفرنسية ذات المستوى الجيد كانت في متناول الناس الباديين من الرجال والنساء ، بالإضافة إلى بلاط القصور في الدولة العثمانية ، وفي المقابل ، كانت أوروبا تشتري غالبا المواد الخام : الحرير من لبتان والقطر من شمال فلسطين والحطة من الجزائر وتونس والجلود من مراكش .

وقبلا يتصلق بالتجارة مع أوروبا ، كانت بلاد الشرق الأوسط والمغرب أقرب إلى أن تصبح الموردين الأساسيين للمواد الخام ، والمشتريين للسلع التامة الصنع ، إلا أن آثار ذلك الوضع كانت ما تزال محدودة ، فقد كانت التجارة مع أوروبا أقل أهمية لاقتصاديات البلاد المغربية من التجارة مع البلاد الشرقية ، أو تلك التي تمر بالتيل أو الطرق الصحراوية بين سواحل المتوسط وأفريقيا ، وكان التأثير الاستعماري هو تقليل التجارة بين

الأجزاء المختلفة للإمبراطورية العثمانية في تلك السلع التي أصبحت أوروبا منافسا فيها .

ورغم محدودية ذلك التحفيز ، إلا أنه كان علامة على انتقال القوة ، فإذا وصلت السفن البريطانية حتى المخا ، فمعنى ذلك أن بإمكانها الإبحار في البحر الأحمر ، وتهديد أمن المدن المقدسة وعائدات مصر ، وتوسيع القوة البريطانية في البنغال وهي منطقة ذات نسبة عالية من السكان المسلمين ، وهي جزء من الإمبراطورية المغولية ، كان معروفًا على الأقل للجماة العثمانية الحاكمة ، والاحتلال الروسي لجزيرة القرم وهي منطقة من السكان المسلمين أساسا تحكمها سلالة أو عائلة مرتبطة بشكل وثيق بالعثمانيين ، وتحركات الأسطول الروسي كانت معروفة بشكل أكثر انتشارا ، وبنهاية القرن كان هناك وعى متزايد بهذه الأخطار ، وقد اتخذت شكل نبؤات بين عامة الناس ، أما بين الصفوة العثمانية فقد سيطرت عليهم فكرة أن هناك شيئا لابد من عمله - وقد نتج عن السفارات الموسمية لدى دول أوروبا ، واللقاءات مع الدبلوماسيين والمسافرين الأوروبيين بعض العلم بالتفسيرات التي تحدثت في أوروبا الغربية ، وأصبح من الواضح لبعض كبار المستوطنين العثمانيين أن دلائع الإمبراطورية أصبحت تحتاج إلى تقوية ، وبذلكت بعض المحاولات لادخال تعديلات حديثة ومعدات حديثة إلى الجيش والبحرية - وفي التسعينات من القرن الثامن عشر ، اتخذ السلطان الجديد سليم الثالث (١٧٨٩ - ١٨٠٧) مبادرة أكثر جدية لتحديث الجيش ، ولكنها لم تسفر في النهاية عن شيء لأن خلق جيش جديد وما يصنيه ذلك من إصلاحات مالية حددت العديد من المصالح النافذة .

الجزء الرابع

عصر الامبراطوريات الاوربية

(١٨٠٠ - ١٩٣٩)

كان القرن التاسع عشر هو العصر الذي حكمت فيه أوروبا العالم ، وقد أدى تنامي الانتاج الصناعى على مستوى واسع ، والتفجيرات فى طرق الاتصال من ظهور السفن التجارية والسكك الحديدية والتلغراف ، الى التوسع فى التجارة الأوروبية ، وصاحب ذلك زيادة فى القوى المسلحة للدول الأوروبية الكبرى ، وكان اول غزو رئيسى لدولة فتحت للعربية هو الاحتلال الفرنسى للجزائر (١٨٣٠ - ١٨٤٧) ، ولم يعد بإمكان الدول الإسلامية والمجتمعات الحية فى استقرار أو الاكتفاء الذاتى من الثقافة الموروثة ، وكانوا يحتاجون لحيازة القوة فى عالم يسيطر عليه آخرون ، وقد تسنت للحكومة العثمانية طرائق جديدة للتنظيم العسكرى والإدارى ، وأحكاماً قانونية على غرار مثيلاتها من الدول الأوروبية ، وكذلك قس حاكمين إقليميين كان لهما حكم ذاتى فعلى على إقليمين من اقاليم الإمبراطورية ، هما : مصر وتونس .

وفى عواصم هذه الحكومات الإصلاحية ، وفى الموانئ التى نمت كنتيجة لتوسع التجارة مع أوروبا ، تشكل تحالف جهيد للمصالح بين الحكومات الإصلاحية والتجار الأجانب وصقوة محلية من ملاك الأراضي والتجار الذين يمارسون التجارة مع أوروبا ، إلا أن ذلك كان نوازلاً غير مستقر ، ويعبرو الوقت سقطت مصر وتونس تحت السيطرة الأوروبية وتبعتهما مراکش وليبيا ، وفقدت الإمبراطورية العثمانية معظم اقاليمها الأوروبية ، وأصبحت أقرب الى أن تكون دولة تركية عربية .

ورغم استمرار رعاية التراث الدينى والفقهى للإسلام ، إلا أنه ظهر نوع جديد من الفكر فى محاولة لتفسير أسباب قوة أوروبا ، وليبيان أن الدول الإسلامية بإمكانها تبنى الأفكار والطرائق والأساليب الأوروبية بدون التنكر لمعتقداتها الخاصة . وقد كان أولئك الذين وضعوا وطوروا هذا النوع

الجديد من الفكر الى حد كبير ، من خريجي المدارس التي أنشأتها الحكومات الإصلاحية والرساليات التبشيرية الأجنبية ، وكانوا قادرين على التعبير عن أفكارهم من خلال وسائل الإعلام الجديدة من صحف ودوريات ، وكانت أفكارهم المسيطرة تدور حول إصلاح القانون الإسلامي وإنشاء وضع أسس جديدة للامبراطورية العثمانية تعتمد المساواة بين المواطنين ، والتي أصبحت في نهاية القرن التاسع عشر القضية (الوطنية) ، وبخلاف مترات نادرة من الاضطراب ، فإن الأفكار الجديدة نادوا ما هست حياة الناس في الريف أو الصحراء .

ولقد انتهت الحرب العالمية الأولى بالاحتفاء النهائي للامبراطورية العثمانية ، ومن بين انقراض الامبراطورية ظهرت الدولة التركية المستقلة ، ولكن الأقاليم العربية كانت تحت السيطرة البريطانية والفرنسية ، وأصبح كل العالم الذي يتحدث العربية تحت السيطرة الأوربية ، ما عدا بعض أجزاء من شبه الجزيرة العربية . وقد جلبت السيطرة الأجنبية تمهيدا إداريا وبعض التقدم في التعليم ، ولكنها أيضا شجعت على تنامي (الوطنية) بين الطبقات المتعلمة في المجتمع ، وفي بعض البلاد كان هناك اتفاق مع السلطة المسيطرة على إقامة الحكم الذاتي في حدود ، ولكن ظلت العلاقات في بعض البلاد الأخرى في تناقض . وقد أدى التشجيع الذي قدمته الحكومة البريطانية لخلق كيان وطني يهودي في فلسطين ، إلى خلق وضع أثر فيما بعد على الآراء الوطنية في كل البلاد التي تحدثت العربية .

الفصل السادس عشر

القوة الأدبية والحكومات الإصلاحية

(١٨٠٠ - ١٨٦٠)

التوسع الأدبي

أخذت المحاولات الأولى لاستعادة قوة الحكومة الامبراطورية شكلا عجل الأهمية بسبب الحروب بين فرنسا الثورة ، وبمدها حروب نابليون مع القوى الأوروبية الأخرى ، التي اجتاحت أوروبا من ١٧٩٢ الى ١٨١٥ . واستمرت أيضا أمكن للجيوش الأوروبية ان تتقدم او البحرية أن تبحر . وقد استطاعت الجيوش الفرنسية والروسية والنمساوية في اوقات مختلفة احتلال اجزاء من الاقاليم الأوروبية للسلطنة . وللمرة الأولى ظهرت القوى البحرية البريطانية والفرنسية في شرق المتوسط ، وعند نقطة معينة ، حاول اسطول بريطاني دخول المضايق المؤدية الى اسطنبول ، وفي عام ١٧٩٨ ، احتلت حملة عسكرية فرنسية بقيادة نابليون مصر كالحدي وقائع حربها مع انجلترا ، وحكم الفرنسيون مصر لثلاث سنوات وحاولوا التحرك منها الى سوريا ، ولكنهم اضطروا للتراجع بسبب التدخل البريطاني والتمتامي بعد أول تحالف رسمي بين العثمانيين ودولة غير اسلامية .

ولقد كان ذلك حدثا قصيرا وثار الحدل حول مصيته بين المؤرخين ، واعتبره البعض بداية عهد جديد في الشرق الأوسط، وقد كان ذلك هو الاختراق الأول لقوة اوروبية الى دولة مركزية في العالم الاسلامي ، وأول انكشاف لسكانها على نوع جديد من القوة العسكرية ، وللمتافس بين الدول الأوروبية العظمى (وقد كان المؤرخ الاسلامي الجبرتي يصيشر في

القاهرة في ذلك الوقت ، وسجل الآثار التي تركها الفزاة باستفاضة وبتفاصيل حية وبإحساس من التناقض في القوة بين الجانبين ، وعدم كفاية حكام مصر لمواجهة هذا التحدي ، وعندما بلغت أنباء نزول الفرنسيين في الإسكندرية إلى حكام المليك في القاهرة ، يروى أنهم لم يعيدوها اهتماماً ، معتمدين على قوتهم ، وعلى ادعائهم بأنه حتى لو أتى كل الفرنسيين فمن يكون باستطاعتهم المقاومة ، وأن باستطاعتهم سحقهم تحت حوافر حيولهم (١) . عقب ذلك ، كانت الهزيمة والدحر ومحاولات الثورة ، وقد احتلقت معارضة الجبرتي للحكام الجدد بأعجابه بالعلماء والدارسين الذين جادلوا معهم :

« وإذا حضر لهم بعض المسلمين من يريد الفرجة لا يمنعونه الدخول إلى أعز أماكنهم ... وإذا رأوا منه قابلية أو تطلعا للنظر في المعارف ، بدلوا له مودتهم ومحبتهم ، ويحضرون له أنواع الكتب المطبوع بها أنواع التصاوير ، وثمرات البلاد والأقاليم ، والحيوانات والطيور والنباتات ، وتواريخ الفتح وسير الأمم وقصص الأنبياء ، ولقد ذهبت إليهم مرارا وأطلعوهم على ذلك » (٢) .

وقد أدت مثل هذه الحوادث إلى اضطراب البلاد المثمانية والعربية . وكانت الجيوش الفرنسية في المتوسط تشتري الحنطة من الجزائر ، وكان الجيش البريطاني في اسبانيا يشتريها من مصر ، ولم يكن بإمكان سفن التجار البريطانيين والفرنسيين الا بطار بسهولة في شرق المتوسط ؛ مما وفر فرصة للتجار وأصحاب السفن اليونانيين ، ولم يضرب انفساء جمهوريات في أجزاء من البلقان على أيدي الفرنسيين عن فطنة اليونانيين والصربي ، وقد شاعت بعض أصداء البلاغة الشيوعية بين رعايا السلطان من المسيحيين ، رغم أنها كانت بلا دلالة ملحوظة عند الأتراك أو العرب المسلمين .

وبمجرد انتهاء جروب نابليون ، إنتشرت القوة والنفوذ الأوروبي أكثر فأكثر ، وقد أخذت تبنى أساليب جديدة في التصنيع وطرائق جديدة في

التنظيم الصناعي دفعة قوية جديدة ؛ نتيجة الاحتياجات والطاقت التي تطلتها الحروب ، وفي ذلك الحين بعد أن انتهت الحرب وتوفرت حرية الحركة للتجارة والتجارة ، كان العالم مفتوحا أمام الاقتصاد القطنية والصوفية الرخيصة ، والسلع المهدية التي كانت تنتج أولا في إنجلترا بشكل رئيس ، ولكنها كانت تنتج أيضا في فرنسا وبلجيكا وسويسرا وألمانيا الغربية ، وفي الثلاثينيات والأربعينيات من القرن التاسع عشر بدأت ثورة في المواصلات بعد ظهور السفن البخارية والسكك الحديدية ، وقد كان النقل البري خاصة مكيفا ويطينا ومليشا بالمجازفات ، وفي ذلك الوقت أصبح سريعا ويمكن الاعتماد عليه ، وأصبحت النسبة التي تمثلها تكلفتها من إجمالي سعر السلعة أقل ، وأصبح بالإمكان نقل سلع الرفاهية بكميات كبيرة إلى أسواق كبيرة لمسافات بعيدة ، كما كان بإمكان الأفراد والأخبار أن تنتقل بسرعة أيضا ، مما جعل بالإمكان تنامي سوق مال دولية ، ومصارف ، وبورصة سوق مال وعمليات مرتبطة بالبنك الاسترليني ، وكان يمكن استثمار فوائد التجارة في خلق أنشطة التاجيلة جديدة ، وكانت القوة المسلحة للدول الأوروبية وراء التاجر والبحار ، وقد أظهرت الحروب النابليونية تفوقهم لا في مجال الأسلحة ، حيث أن التفورات في التكنولوجيا العسكرية جاءت متاخرا ، بقدر ما كان في التنظيم واستخدام الجيوش .

وقد ارتبط بهذه التفورات النمو المستير للسكان بين عام ١٨٠٠ وعام ١٨٥٠ حيث ازداد تعداد بريطانيا العظمى من ١٦ إلى ٢٧ مليوناً ، وتعداد أيرلندا كذلك تزايد بمقدار ٥٠٪ تقريبا ، وأصبحت لندن أكبر مدينة في العالم بتعداد يصل إلى ٢٥ مليون في ١٨٥٠ م ، ولست أيضا المدن الموانئ الأخرى ، كما ظهر نوع جديد من المدن الصناعية التي تسيطر عليها المكاتب والمصانع ، وبحلول منتصف القرن ، كان أكثر من نصف سكان بريطانيا من سكان الحضر ، وقد وفر ذلك التركيز في المدن الأيدي العاملة للصناعة والجيوش ، وتنامى سوق محلية لمنتجات المصانع ، تطلب هذا (وجس بالإمكان) وجود حكومات يمكنها التدخل بشكل أكثر مباشرة في حياة المجتمع ،

وفي نفس الوقت، فإن انتشار التعليم، والمنحرف أعان على توسع الأفكار التي ولدتها الثورة الفرنسية ، وأوجدت نوعاً جديداً من السياسة التي حاولت تمثيعة الرأي العام لتقديم العمال للحكومة أو المعارضة .

وقد ترددت أصدااء هذا التقدم الهائل للطاقة والقوى الأوروبية بشكل محسوس في كل أنحاء العالم ، وبين الثلاثينيات والستينيات من القرن التاسع عشر ربطت خطوط السفن التجارية المنتظمة موانئ شرق وجنوب المتوسط ، بلندن وإيفريول ومارسيليا ، وتريستان، وجدت للمسوجات والسلع المعدنية سوقاً كبيرة ومتنامية ، وتزايدت صادرات بريطانيا لبلدان شرق المتوسط بمقدار ٨٠٠٪ في القيمة بين ١٨٦٥ م و ١٨٩٠ . وفي ذلك الوقت كان البحر في الصحراء المصرية يرتدون قصاصات من القطن لاكتشاف ، وفي نفس الوقت شجع الاحتياج لأوروبا للحصول على المواد الخام للمصانع والطعام للسكان الذين يصلون بها ، إنتاج المحاصيل للبيع والتصدير ، واستمر تصدير الحنطة رغم أنه أصبح أقل أهمية مع تزايد صادرات القمح الروسية ، وزيت الزيتون التونسي كان مطلوباً لصناعة السابون ، والحرير اللبناني لمصانع ليون . وقبل كل هذا القطن المصري لمصانع لانكشاير .

وفي عام ١٨٢٠ ، بدأ لويس جوميل وهو مهندس فرنسي ينتج قطناً طويل الثيلة يناسب المنسوجات الراقية ، وكان قد وجهه في إحدى المراتق المصرية . ومنذ ذلك الوقت تحولت الأراضي المزروعة في مصر لإنتاج القطن ، يكاد أن يكون كله للتصدير إلى بريطانيا . وفي الأربعين عاماً التالية ، منذ بداية جوميل ، تزايدت قيمة الصادرات المصرية من القطن من لا شيء تقريباً إلى حوالي ١٥ مليون جنيه مصري عام ١٨٦١ م (كان الجنيه المصري مساوياً تقريباً للجنيه الإمبريطني) .

في مواجهة هذا الانفجار في الطاقة الأوروبية ، لم تستطع البلاد العربية - مثلها في ذلك مثل معظم بلاد آسيا وأفريقيا - أن تنتج قوة تعادلها ، ولم يتغير أعداد السكان كثيراً في النصف الأول من القرن التاسع

عشر ، وأمكن السيطرة تدريجياً على الطاعون ، على الأقل في المدن الساحلية . لأن نظام الحجر الصحي تحت الاشراف الأوربي ؛ ولكن الكوليرا حلت من الهند . لم تكن الدول العربية قد دخلت عصر السكك الحديدية عدا بعض البدايات الصغيرة في مصر والجزائر . كانت الاتصالات الداخلية سيئة واستمرت المجاعة . وبينما راد تعداد مصر عن ٤ ملايين في ١٨٠٠ الى ٥ ملايين في ١٨٦٠ ، إلا أنه في بعض البلاد ظل ثابتاً وفي الجزائر ولأسباب خاصة ، زادت بعض المواشي في الحجم خاصة الاسكندرية الممتدة الرئيسية في تصدير القطن الذي زاد من حوالي ١٠٠٠٠ طن في ١٨٠٠ الى ١٠٠ ألف طن في ١٨٥٠ . ظلت معظم المدن تقريباً في نفس الحجم السابق ولم تنم تلك المدن الجديدة التي وفرت القوة للدول الحديثة ، وعدا بعض المناطق التي أنتجت المعاصيل للتصدير ، ظل الانتاج الزراعي على نفس المستوى تقريباً ، ولم يزد الى تراكم الثروة للاستثمار الانتاجي .

بدايات الامبراطورية الاوربية

خلف التجار واصحاب السفن من أوروبا كان يقف سفراء وقناصل الدول العظمى ؛ مدعين بالملاد الأخير وهو القوى المسلحة لحكوماتهم ، وخلال النصف الأول من القرن التاسع عشر ، كان باستطاعتهم العمل بطريقة كانت مستحيلة من قبل خلال اكتساب النفوذ لدى الحكومات والمسؤولين واستغلال ذلك لتعزيز المصالح التجارية لرعاياهم والمصالح السياسية الرئيسية لبلادهم ، وأيضاً لزيادة المساعدة المتقدمة لحماية المجتمعات ذات العلاقات الخاصة بحكوماتهم . كان لفرنسا علاقة خاصة خلال القرن السابع عشر مع المسيحيين القائلين بالطبيعة الواحدة ، وهي اجزاء من الكنائس الشرقية التي خضعت لسيادة البابا . وبشكل أكثر تحديداً مع الموارنة في لبنان ، وبنهاية القرن الثامن عشر كان لروسيا نفس الادعاء بحماية الكنائس الأرثوذكسية الشرقية .

وبقوتها الجديد ، بدأت الدول الاوربية ، وليس فرنسا وروسيا فقط في التدخل حاسماً في العلاقات بين السلطان ورعاياه من المسيحيين ، وتار

الصرب في عام ١٨٠٨ فيما أصبح الآن يوغوسلافيا (لم يعد ذلك قائما الآن) على الحكومة العثمانية المحلية . وكانت النتيجة بعد الكثير من العداوات أن تأسست بعمونة أوروبا ، دولة صربية تحكم ذاتيا من عام ١٨٣٠م وفي عام ١٨٢١ م ، حدثت انتفاضة أكثر أهمية بين البوناديين الذين كانوا اكتسبوا وضعاً متميزاً نسبياً منذ أمد طويل بين رعايا الدول والذين كانت ثرواتهم واتصالاتهم بأوروبا آخذة في الاتساع ، من ناحية كانت تلك السلسلة من الهبات في مواجهة الحكام المحليين جزئياً حركات دينية في ظل سيطرة اسلامية ، ولكن عدتها أيضاً الروح الجديدة للوطنية القومية ، وانتشرت فكرة أن أولئك الذين يتحدثون نفس اللغة ويشتركون في نفس المذكريات الجمعية يجب أن يعيشوا معاً في مجتمع مستقل سياسياً - بين اليونانيين سبب الثورة الفرنسية ، وكانت مرتبطة باخياء الاحتمام باليونان القديمة . هنا أيضاً كانت النتيجة تسخلاً أوروبا عسكرياً وسياسياً بدبلوماسية أوجد مملكة مستقلة في ١٨٢٣ م .

في بعض الأماكن ، كانت الدول الأوروبية قادرة على فرض سيطرتها المباشرة ، لم يحدث هذا في الأجزاء المركزية من العالم العثماني ولكن على النجوم حيث كانت دولة أوروبية واحدة قادرة على التحرك لصالح الآخرين ، وفي القوقاز توسعت روسيا جنوباً في أراضي تسكنها أغلبية من المسلمين وتحكمها سلالات محلية عاشت قديماً في دائرة نفوذ العثمانيين . وفي الجزيرة العربية ، احتل البريطانيون ميناء عدن عام ١٨٣٩ م ، وكان متوقفاً أن يصبح محطة رئيسية على طرق السفن التجارية إلى الهند ، وفي الخليج كان هناك وجود بريطاني متزايد قائم على قوة بحرية في بعض المناطق باتفاقيات مع صفار حكام المواسي الصغيرة ، ألزموا أنفسهم بموجبها بالحفاظ على حالة الهدنة مع بعضها البعض في البحر (ولهذا سميت بالعصيات وتشمل أبو ظبي ودبي والشارقة) .

ما حدث في المغرب كان أكثر أهمية من ذلك . ففي عام ١٨٣٠ ، نزل الجيش الفرنسي على الساحل الجزائري واحتل الجزائر - كان هناك المدينة من التجديدات البحرية الأوروبية لمواجهة عودة القرصنة لسلطان وتبعوا .

الحروب النابليونية . . ولكن الواقعة أصبحت حدقا من نوع آخر تمتد جذورها جزئيا في السياسة الداخلية لفرنسا بعد استعادة الملكية ، حيث تناسلت فرنسا الديون الناجمة عن نوريد القمع لها خلال الحروب ، ولكن يتمكن أعمق في السياسة التوسعية التي أوجدها النمو الاقتصادي . أراد تجار مارسيليا وضعا تحاربا قويا على الساحل الجزائري بمجرد استقرارهم في الجزائر ، وبعد ذلك بقليل في بعض المدن الساحلية الأخرى . في البداية ، لم يدر الفرنسيون ماذا يفعلون ، ولم يكن بإمكانهم الانسحاب : لأن موقعهم القوي لا يمكن التنازل عنه بسهولة ولأنهم كانوا قد قضوا على الإدارة الثمانية المحلية : بعدها بدوا في التوسع بشكل غير مفهوم إلى الداخل . ولاحظ المسؤولون والتجار وجود احتمالات مكاسب ، عن طريق تلك الأرض . وحاول العسكريون جعل وطعمهم أكثر أمنا وحماية إمدادات الأغذية والتجارة مع الداخل ، وإزالة الحكومة الثمانية المحلية أضعف من النظام التقليدي للعلاقات بين السلطات المحلية . وقد كانت حكومة «الداء» على رأس النظام ، تحاول بما وسعها تنظيم الحدود التي يمكن لكل قوة محلية أن تفرض قوتها ، وبمجرد انتهائها كان مختلف القادة يحاولون إيجاد توازناتهم الخاصة مع بعضهم بعضا ، وقد أدى هذا إلى صراع حول السيادة ، وكان أكثر المنافسين نجاحا عبد القادر (١٨٠٨ - ١٨٨٣) في المنطقة الغربية ، الذي استمد وضعيته من انتمائه لعائلة ذات أصول دينية في الطريقة الصوفية القادرية ، وقد أصبح النقطة التي تتجمع حولها القوى المحلية . وقد حكم عليها دولة مستقلة لفترة من الزمن ، كان مركزها في الداخل ويمتد من الغرب إلى شرق البلاد ، وأدى هذا بشكل حتمي إلى جره إلى صراع مع القوة الفرنسية المتوسعة من الساحل ، وكانت رموز مقاومتها للفرنسيين تقليدية حيث كانت حربه جهادا ، وكانت مشروعية سلطته قائمة على اختيار العلاء له ، واحترامه للشريعة ، ولكن كانت هناك مفاهيم حديثة في تنظيم حكومته .

وقد هزم عبد القادر في النهاية ، ونفى عام ١٨٤٧ ، وقضى سنواته الأخيرة في ديمق ، وتتمتع باحترام السكان ، وكان على علاقة طيبة مع مثل فرنسا والقوى الأوروبية الأخرى ، وخلال هزيمته ، امتد الحكم الفرنسي

جنوباً عبر الهضبة العليا حتى أطراف الصحارى ، ونشرت طبيعتها ، فقد بدأ الفرنسيون والمهاجرون الآخرون يتوافدون لاحتلال الأراضي التي أتاحها المصادرات . وبيع الأراضي المملوكة للدولة وبطرائق أخرى . وفي الأربعينيات من القرن التاسع عشر ، مدت الحكومة شكل أكثر النظام في نزع ملكية بعض ما كان يسمى بالأراضي المشاع من القسرى لتوطين المهاجرين ، وقد استولى عليها الذين لديهم رأس المال لزراعتها باستخدام فلاحين مهاجرين من أسبانيا وإيطاليا أو الصال العرب ، وما تبقى كان يفترض أن يكون كافياً لاحتياجات القرويين، ولكن ذلك التقسيم في الواقع دمر الأساط القديمة لاستخدام الأرض ، وأدى إلى نزع ملكية صغار الزاوعين ، الذين أصبحوا مشاركين بالمزراعة ، أو عمالاً بلا أراض في الضياع الجديدة .

وفي عام ١٨٦٠ ، بلغ عدد السكان الأوربيين في الجزائر ٢٠٠ ألف نسمة ، بين سكان من المسلمين يصل عددهم إلى حوالي ٢٠٥ مليون (وهو تعداد أقل مما سبق بفعل خسائر الحرب والأوبئة والمجاعات في سنوات الحصاد الشحيح) . وأصبحت الجزائر والمدن الساحلية الأخرى أوروبية في أغلبها ، وانتشرت المستوطنات الزراعية جنوباً فيما وراء السهل الساحلي إلى الهضبة المرتفعة العليا ، وسيطر على الحياة الاقتصادية تحالف المصالح بين المستوليين ، وملوك الأرض الذين لديهم رأس المال لممارسة الزراعة التجارية ، والتجار الذين تولوا التبادلات بين الجزائر وفرنسا ، وكان بعضهم أوروبين ، والبعض من اليهود الوطنيين . وكان لهذه المصلحة الاقتصادية بعد سياسي ، حيث أن النمو الاستعماري طرح السؤال عما يجب أن تفعله فرنسا في الجزائر ، وقد خضعت المناطق الملهورة الأملة بالمستوطنين في الأربعينات من القرن التاسع عشر تحت إدارة فرنسية مباشرة . بينما كانت الحكومات المحلية في أيدي السكان من المهاجرين وعلية القوم من الوطنيين ، الذين كانوا فيما قبل ومسطاه بين الحكومة والسكان من المسلمين ، وأصبحوا مستولين من الدرجة الثانية ، وقد ظلت المناطق ذات المستوطنات الأقل تطورا تحت الحكم العسكري ، ولكن حجمها تناقص بتوسع الاستعمار ، وكان المهاجرون يربطون لهذا الوضع

أن يستمر ، وأن تصبح البلاد فرنسية بالكامل ، وقد فعل على ذلك : « ثم بعد هناك شعب عربي وليس هناك سوى أناس يتحدثون لغة مختلفة عن لغتنا ، وأصبح عدد المستوطنين هائلا وعلى اتصال جيد بالمسيحيين الفرنسيين ، بما يمكنهم من تشكيل جماعات ضغط سياسي قوية » .

وبعد أوجدت هذه السياسة مشكلة حول مستقبل السكان المسلمين العرب والبربر . ومع بداية الستينات من القرن التاسع عشر ، بدأ حاكم فرنسا الامبراطور في تفضيل سياسة أخرى ، فس وجهة نظره ، كانت المبررات ملحة هربية ، ومحصنة أوربية ، ولكنة فرنسية ، وكانت هناك ثلاث مصالح متضادة يجب التوفيق بينها : مصالح الدولة الفرنسية والمستوطنون ، والاعلانية المسلمة ، وقد تبلورت هذه الفكرة في مرسوم صدر عام ١٨٦٣ ، وأقر بأن سياسة تقسيم القرى يجب أن تنتهى ، كما يجب الاعتراف بحقوق المزارعين ، ووجوب دعم اوضاع القادة المحليين لتمكنهم من دعم السلطة الفرنسية .

الحكومات الإصلاحية

كانت القوى السياسية والاقتصادية الأوروبية تقرر بالتدريج من قلب بلاد العالم الاسلامي ، ولكن هذه البلاد كانت لا تزال تتمتع ببعض حرية الحركة نتيجة عدة أسباب ، كان من بينها أن الدول الأوروبية لم تكن تسمح لأية دولة منها أن تتوسع على حساب مصالح الدول الأخرى ، وقد تمكنت بعض الحكومات المحلية من خلق إطار تستطيع من خلاله أوروبا أن تحقق مصالحها بتدخل محدود ، وأن يستمر وعيهاها من المسلمين وعبرهم في قبول حكمها في نفس الوقت .

ولم تؤد المحاولات الميدانية لتسليم الثالث الى شيء ، وبقيت الأمور كما كانت حتى العشرينات من القرن التاسع عشر ، حين تولى سلطان آخر هو محمود الثاني (١٨٠٨ - ١٨٣٩) ، وقد اقتنع هو ومجموعة صغيرة من كبار المسؤولين بالحاجة للتغيير لدرجة اتخاذ فعل حاسم ، وكانت سياستهم

الجديدة هي حل الجيش القديم وتشكيل جيش متطور جديد يدرسه مدربون أوروبيون . وبهذا الجيش امكن تدريجيا تحقيق سيطرة مباشرة على بعض الاقاليم في اوروبا والآناسيون والعراق وسوريا وطرابلس في افريقيا . وذهبت خطة الإصلاح لأبعد من ذلك . وقد كانت الفبة مقنونة على استعادة قوة الحكومة وتنظيمها أيضا بشكل جديد . وقد اعلنت هذه النية في المرسوم الصادر في ١٨٣٩ م بعد وفاة محمود بوقت قصير :

« ان العالم كله يعلم أنه منذ الأيام الخوالي للدولة العثمانية ، أعلى من شأن مبادئ القرآن والشريعة السمحاء ، وقد وصلت سلطتنا المظفرة الى أعلى درجات القوة والنموذ ، وعاش جميع رعاياها في يسر ورخاء ، ولكن حدث في أثناء المائة والحسين عاما الأخيرة ، نتيجة ظروف صعبة ومعقدة ، أن الشريعة السمحاء لم تعد تتبع ، وأن تعليماتنا لم تعد تنفذ ، وأنه من الثابت أن البلاد التي لا تحكمها الشريعة لا نستطيع أن تعيش ، ... ونحن واثقون من عون الله القدير ورسوله ، نرى أنه من الضروري أن تفرض تشريعات جديدة حتى نحقق إدارة فعالة للحكومة والأقاليم العثمانية » (٣) .

وكان معنى ذلك أن يتحرر المسئولون من الخوف من التصسف في مصادرة الأملاك ، ويجب أن يحكموا وفقا للضوابط التي وضعها مجلس من كبار المسئولين ، وأن الرعايا يجب أن يعيشوا في ظل القوانين المستمدة من مبادئ العدل ، التي مكنتهم من متابعة مصالحهم الاقتصادية بحرية . وأن القوانين يجب ألا تفرق بين المسلمين والمسيحيين واليهود من العثمانيين ، وأن القوانين الجارية الجديدة يجب أن تمكن التجار الأجانب من التجارة والانتقال بحرية ، (وإعادة التنظيم التي أعقبت هذا المرسوم عرفت باسم « تنظيمات » من اللفظ العربي والتركي عن النظام) .

ولقد أصبحت سمات السيطرة المركزية ، والمجالس البروقراطية ، وسيادة القانون ، والمساواة هي القواعد المنظمة لذلك التحول . وقد كانت هناك قاعدة خلفية أخرى من أوروبا كمثال يحتذى للمبتدئة الحديثة

والامبراطورية العثمانية كمشريك لها . . وعندما أصدر الاصلاحيون المرسوم تم ارساله لسفراء القوى الصديقة .

وقد تحققت في اقلية عريضة سياسات مماثلة بدأها الحكام العثمانيون المحليون ، ففي القاهرة ، أدى الاضطراب الذي أصاب التوازن المحل للقوى نتيجة الغزو الفرنسي الى استيلاء محمد علي على السلطة (١٨٠٥ - ١٨٤٨) ، وهو تركي من مقدونيا جاء الى مصر مع الحملة العثمانية التي أرسلت للحرب الفرنسيين ، واستطاع الحصول على تأييد سكان المدن ، وتفوق في الدماء على منافسيه ، ونصب نفسه على رأس الحكومة العثمانية حاكما ، وجمع حوله جماعة الحاكمة العثمانية المحلية من الأتراك والماليك ، وجيشا حديثا وصفوة من المسؤولين المتعلمين ، واستخدمهم لفرض سلطته على الادارة ومحصل الضرائب في الدولة بكاملها ، ومد سلطته لتشمل السودان وسوريا والجزيرة العربية ، ولم يستمر الحكم المصري في سوريا والجزيرة العربية لوقت طويل ، واضطر للانسحاب امام تحالف مشترك للقوى الأوروبية التي لم تكن ترغب في ظهور دولة مصرية مستقلة تضعف من الدولة العثمانية ، وفي مقابل الانسحاب استطاع تحقيق الاعتراف بحق عائلته في حكم مصر تحت السيادة العثمانية (حمل خلفاؤه لقب الخديو) ، واستمر الحكم المصري في السودان ، الذي شكل للمرة الأولى وحدة سياسية واحدة .

وقد كان ما يحاوله محمد علي من بعض النواحي أكثر بساطة مما كان يحاوله رجال الدولة في اسطنبول ، فلم تكن هناك فكرة صريحة عن المواطنة أو التغيير في الأسس والقواعد الأخلاقية للحكومة ، الا أنه من نواح أخرى ، حققت التغييرات التي أدخلت في مصر اعداذا أبعد عما تحقق في باقي الامبراطورية العثمانية ، ومنذ ذلك الوقت اتخذت مصر اتجاهها مستقلا في التطور ، وقد تحققت محاولة جادة لتدريب مجموعة من الضباط والاطباء والمهندسين والمسؤولين في بعثات الى أوروبا ، وقد استطاع الحكام في مجتمع أصغر وأكثر بساطة من مجتمع الامبراطورية ، اخضاع كل الاطراف الزراعية لسيطرته بمصادرة الالتزامات والوقوف الخيرية ،

واستخدام قواته للتوسع في زراعة القطن ، وشراء المحصول بمصر محدد ،
 ويمنحه للمصريين في الاسكنودية وقد استلزم ذلك اتباع أسلوب جديد
 للرعى وبناء القناطر لتحويل المياه من النهر الى القنوات ، التي تحملها الى
 حيث ومتى يكون لها الاحتياج ، وفي البداية حاول صناعة المنسوجات
 والسلع الأخرى في المصانع ، ولكن صغر السوق المحلية وقلة الطاقة ، ونقص
 المهارات التقنية ، جعل من الصعب تحقيق ذلك ، رغم أنه كانت هناك بعض
 الصادرات من المنسوجات لفترة من الوقت ، وفي أواخر ستوات حكمه
 أجبرته الضغوط الأوروبية على التخلي عن احتكاره لبيع القطن والمنتجات
 الأخرى ، وانتقلت مصر الى الاقتصاد الزراعي الذي يوفر المواد الخام ،
 ويستورد المنتجات المصنعة ، لقاء أسعار محددة في السوق العالمية ، وفي
 هذا الوقت كانت الأراضي توهب من المحاكم للأفراد أسرته وحاشيته وآخرين
 ويقومون بزراعتها ودفع الضرائب عنها ، وهكذا تحلقت طبقة جديدة من
 ملاك الأراضي .

وفي تونس ، حدثت بدايات التغيير في حكم (الباي أحمد) (١٨٣٧ -
 ١٨٥٥) ، الذي كان ينتمي لعائلة حازت السلطة منذ بدايات القرن
 الثامن عشر ، وقد تلقى بعض أفراد الجباعة الحاكمة من الأتراك
 والماليك تدريباً حديثاً ، وكانوا نواة لجيش جديد ، وأحدثت الإدارة
 المباشرة وجباية الضرائب ، وأصدرت بعض القوانين الجديدة ، وقد حاول
 المحاكم قرض احتكار سلع معينة ، وفي حكم خليفته في عام ١٨٥٧ صدر
 مرسوم بالإصلاح ، يرفع شعارات الأمن ، والعربات المدنية ، وتنظم قرض
 الضرائب ، ويكفل الحق لليهود والأجانب في تلك الأراضي والقيام
 بكافة الأنشطة الاقتصادية ، وفي عام ١٨٦١ أعلن نوع من الدستور
 كان الأول من نوعه في العالم الإسلامي ، ويتكون بموجبه مجلس من ستين
 عضواً ، وتكون موافقته ضرورية على القوانين والزم الباي نفسه بالحكم
 في إطار هذه الحدود .

وفيما وراء حدود الامبراطورية في الجزيرة العربية ، لم يكن تأثير
 القوى الأوروبية محسوساً ، ففي قلب الجزيرة سقطت الدولة العثمانية

لفترة أمام التوسع المصري ، ولكنها عادت للحياة بعد فترة قصيرة ، ولكن على مستوى أصغر ، وفي عمان ، استطاعت العائلة الحاكمة التي فرضت نفسها في مسقط ، أن تمد حكمها حتى زنجبار ، والساحل الأفريقي الغربي ، وفي مراكش ، حدث توسع في التجارة الأوربية ، وفتحت القنصليات ، وبدأت خطوط خيصات السفن التجارية المنتظمة ، إلا أن قوة الحكومة كانت محدودة للغاية بحيث لم تستطع السيطرة على هذه المنشآت ، وحاول السلاطون عبد الرحمن فرض احتكار على الواردات والصادرات ، ولكن فشلت البلاد للتجارة الحرة ، تحت الضغوط الأجنبية .

وقد مارست الحكومات المحلية التي حاولت اتباع طرائق جديدة في الحكم للحفاظ على استقلالها ، فرض سلطاتها في حدود ضيقة على أحسن الفروض ، وقد فرضت الدول الأوربية تلك الحدود رغم كل الخصومات بينها ، فقد كانت لهم مصالح مشتركة معينة أمكنهم أن يتحدوا لانجبارها ، وركزت اهتماماتهم في البداية وقبل كل شيء ، في توسيع المجال أمام تجارتهم ، وعارضوا جميعا محاولات الحكام لاحتكار التجارة ، وقد وضعوا تعديلات في ضوابط الجمارك عن طريق سلسلة من الاتفاقيات التجارية مع الإمبراطورية العثمانية . كانت أولاها المعاهدة الانجليزية العثمانية في عام ١٨٣٨ ، ثم معاهدة مائلة في مراكش في ١٨٥٦ ، وحصلوا على حق التجار في حرية السفر والتجارة ، والاتصال المباشر مع المنتجين ، والفصل في المنازعات التجارية عن طريق محاكم خاصة وليس في المحاكم الإسلامية في ظل القانون الإسلامي ، وبسبب نفوذ السفراء والمتاصل تحولت هذه المعاهدات إلى نظام يجعل التمييز من الأجانب عليها خارج نطاق القانون .

وقد كانت القوى الأوروبية مهتمة بأوضاع رعايا السلطان من المسيحيين ، ففي السنوات التي تلت صدور المرسوم العثماني (١٨٣٩) ، تدخلوا بشكل جماعي أكثر من مرة ، لضمان تنفيذ تعهداته حيال غير المسلمين ، وعلى عكس هذا الانحساس من الائتلاف الأوربي ، كانت تجرى صراعات القوى المختلفة على التوازي لضمان نفوذ أوسع ، وأدى هذا في عام ١٨٣٥ إلى حرب القرم ، وفيها تلقى العثمانيون العون من إنجلترا وفرنسا

خدم روسيا ، ولكنها انتهت بعودة سيطرة الائتلاف الأوربي، وقد تضمنت معاهدة باريس في ١٨٥٦ نصا يعيد تأكيد السلطان لضماناته حيال رعاياه . وبمعنى ما ، كانت العلاقة بين الحاكم والمحكوم تحت المراقبة الرسمية من أوروبا ، وعند ذلك الوقت أصبح السلطان يعامل رسميا كأحد ملوك أوروبا . ولكن كانت تلك المعاملة محاطة بكثير من الشكوك ، فبينما اعتقدت كل من بريطانيا وفرنسا أنه يمكن للإمبراطورية العثمانية أن تصبح دولة حديثة على النمط الأوربي . كانت روسيا أكثر تشككا . واعتقدت أن المستقبل يكمن في إعطاء حكم ذاتي واسع للأقاليم المسيحية من أوروبا ، ولكن لم ترغب أي من القوى في تشجيع تفكك الإمبراطورية ، بما يعنى ذلك من آثار على أمن أوروبا ، فقد كانت ذكريات الحروب النابليونية مازالت حية .

ولم تؤد الإصلاحات التي اتخذت في الحدود التي فرضتها أوروبا إلا إلى نجاح محدود ، فقد اتخذها حكام فرديون ، تعاونهم مجموعات صغيرة من المستشارين ، وبتشجيع من بعض السفراء والقناصل . وقد كان تغير الحكام ، أو تغير التوازن بين جماعات الإداريين المختلفة ، والصراعات الفكرية ، ومصالح الدول الأوربية المتحالفة ، تؤدي جميعا إلى تغير في اتجاهات السياسة .

أما في اسطنبول ، فقد كانت صفوة المسؤولين التنفيذيين قوية ومستقرة بشكل كاف . وملتزمة بالمصالح الإمبراطورية ، وضمان استمرارية مدينة للسياسة . ولكن في القاهرة وتونس ومراكش ، اعتمد كل شيء على الحاكم ، وعندما توفي محمد علي ، استمرت بعض الخطوط في سياسة خليفته عباس (١٨٤٩ - ١٨٥٤) .

وفيما يتعلق بتنفيذ الإصلاحات ، فقد كان لها بعض النتائج غير المتوقعة ، وكانت هناك بعض التغيرات في طريقة عمل الحكومة ، من حيث تنظيم المكاتب بطريقة جديدة ، ومن حيث فرض طرائق عمل جديدة على المسؤولين للعمل وفقا لضوابط جديدة ، وإصدار بعض القوانين الجديدة ،

ومن حيث تدريب الجيش بطرائق جديدة مختلفة ، ومن حيث جنباية الضرائب بشكل مباشر ، مثل هذه الإجراءات كان المقصود منها قدرا أكبر من القوة والعدل ، ولكنها في المراحل الأولى اتحت الى اضعاف العلاقة بين الحكومات والمجتمعات ، من حيث كانت الطرائق والسياسات الجديدة التي نفذها المسؤولون الذين تدربوا بطرائق جديدة ، غير مفهومة تماما من جانب الرعايا ، ولم يكن لها جذور في النظام الأخلاقي الذي فرغه الأذعان لعصور طويلة ، كما أصابت العلاقة القديمة بين الحكومة وعناصر معينة في المجتمع بالاضطراب .

فمن الذي كان يستفيد من طرائق الحكم الجديدة ؟ كان من الواضح أن المستفيد من ذلك هم الأسر الحاكمة وكبار المسئولين ، فقد اتحت الضمانات لحياتهم الآمنة وأملاكهم الى تراكم ثرواتهم واستمرارها في هاللاتهم ، وقد مكنتهم الإدارات القوية والجيش من بسط نفوذهم الحكومي على الأراضي ، وأدى ذلك في مصر وتونس الى تكوين قطاعات كبيرة من أفراد العائلات الحاكمة أو المحيطين بهم ، وفي قلب الامبراطورية العثمانية حدثت عملية مشابهة ، فقد أدى احتياج الإدارة الجديدة والجيش الى الأموال في حين أنها لم تكن بالقوة الكافية لجمع الضرائب بشكل مباشر ، الى استمرار النظام القديم من الالتزام ، وكان بإمكان المزارعين الحصول على نصيبهم من الفائض الريفي .

وقد ميزت السياسة الجديدة - بالإضافة الى الحكام - طبقة التجار المستغلين بالتجارة مع أوروبا ، فقد تنامت التجارات الواردة والصادرة ، وكان التجار المستغلون بها يلعبون دورا متزايدا ، ليس فقط في التجارة ولكن في تنظيم الإنتاج ، بتقديم رأس المال للأراضي أو المزارعين ، وتقرير ما يجب انتاجه ، وشرائه وتشغيل القطن ، ولف الحرير ، ثم تصديرهما ، وكان أكبر التجار من الأوروبيين الذين كان لهم ميرة واضحة لمعرفتهم بالسوق الأوروبية ، وكانت لهم إمكانات الاقتراض من البنوك ، وكان الآخرون من المسيحيين واليهود المحليين ، واليونانيين ، والأرمن ، والمسيحيين السوريين ، ويهود بغداد وتونس وفاس ، وكانوا على دراية

بالسوق المحلية ، وفي وضع يمكنهم من التوسط مع التجار الأجانب ، وفي منتصف القرن التاسع عشر كان معظمهم يعرفون اللغات الأجنبية المكتسبة في المدارس الجديدة ، والبعض الآخر كانت له جنسية أو حملة أجنبية نتيجة توسع حقوق السفارات والقنصليات لتعيين عدد من الرعايا المحليين كوكلاء أو مترجمين ، وأنشأ بعضهم مكاتبهم الخاصة في مراكز الأعمال الأوروبية في مانتشستر أو مارسيليا ، وتمكنت بعض الجماعات الراسخة من التجار المسلمين من التحول إلى تسط التجار الجديد في بعض المناطق ، فالعرب من جنوب الجزيرة كانوا نشطين في جنوب شرق آسيا ، والمتجار المسلمون من دمشق وقاس استقروا في مانتشستر بحلول عام ١٨٦٠ ، وأصبح بعض المراكبيين المسلمين في حماية القناصل الأجانب .

ومن ناحية أخرى ، كانت الجماعات التي اعتمدت عليها الحكومات فيما مضى والتي ارتبطت بهم مصالحها ، قد وجدوا أنفسهم يمدبر عن المشاركة في السلطة بشكل متزايد ، والعلماء الذين سيطروا على العقلم القانوني أثر عليهم وجود نظام قانوني ومحاكم جديدة ، وكبار العائلات من المدن الذين عملوا كوسطاء بين الحكومة وسكان الحضر ، وجدوا نفوذهم يتضاءل ، وحتى لو كان أولئك الذين احتفظوا بملكية الأرض يمكنهم في بعض المواقع الاستفادة من تحقيق المكاسب من زراعة المحاصيل للبيع والتصدير ، فإن موقعهم وسيطرتهم على المزارعين كان يهددها امتداد الحكومة المباشر ، وتوسع نشاط التجار في الحوانى ، والصناعات المتينة الراسخة كالنسج في سوريا ، وتكرير السكر في مصر ، وصناعة « الشاشية » في تونس ، عانت من المنافسة من السلع الأوروبية ، ورغم أنه في بعض الحالات كان باستطاعتهم تطويع أنفسهم للشروط الجديدة بل والتوسع أيضا ، ولا نعرف إلا القليل عن أوضاع السكك الحديدية ، ولكن يبدو أنها لم تتحسن ، بل ساءت في بعض المواقع ، ومن المحتمل أن يكون إنتاج الغذاء قد تزايد بشكل عام ، ولكن المحاصيل السيئة وسوء الاتصالات كانت تؤدي إلى المجاعات ، رغم أنها قلت عن ذي قبل ، وقد ساءت الأوضاع من ناحية : فقد استنفذه التجنيده في الجيوش جزءا من شبائهم وزادت الضرائب بشكل كبير .

وفي منتصف القرن ، تجسست نتائج انتقال مراكز الاقتصاد ، واقتناد القوة والنفوذ ، والاحساس بأن عالم الاسلام مهدد من الخارج . في شكل عدد من الحركات العنيفة الموجهة ضد النفوذ المتزايد لأوروبا ، كما كانت موجهة في بعض الأماكن ضد من استفادوا من هذه الأوضاع من المسيحيين ، وقد ظهر ذلك جليا في سوريا عام ١٨٦٠ ، وفي وديان جبال لبنان ، كلن هناك تكافل بين الجماعات الدينية الرئيسية من المسيحيين الموارنة والدرور ، وقد حظى أحد أفراد عائلة « شهاب » المحلية باقرار العثمانيين كزعيم للالتزامات ، وأصبح الشهابيون في الواقع هم الأمراء الوارثون للجبال ، ورؤوس عائلات ملاك الأراضي من المسيحيين والدرور ، والذين كانت لهم مصالح مشتركة وتحالفات وعلاقات رسمية - وبدا من ثلاثيات القرن التاسع عشر وما بعدها ، انخرط عقد التكافل بحكم انتقالات السكان والقرى المحلية ، وسخط الفلاحين على ساداتهم ، والمحاولات العثمانية لفرض السيطرة المباشرة ، والتدخل البريطاني والفرنسي ، وفي عام ١٨٦٠ ، كانت هناك حرب مدنية أهلية في لبنان، مما أدى الى مذبحه المسيحيين في حشوق . وكانت نصيرا عن المفاوضة للإصلاحات العثمانية والمصالح الأوروبية المرتبطة بها ، في فترة من الكساد التجاري ، وهذا بدوره أدى الى تدخل القوى الأوروبية ولحشاء نظام خاص لجبال لبنان .

وفي تونس عام ١٨٦٤ ، في فترة من ندرة المحاصيل ، وتفشى الأوبئة ، حدثت انتفاضة عنيفة ضد حكم الباي والطبقات المستفيدة منه من المالك والتجار الأجانب ، وضد زيادة الضرائب اللازمة لمواجهة تكاليف الإصلاح . وقد بدأت هذه الانتفاضة بين القبائل وانتشرت الى مدن السهل الساحلي الذي يزرع الزيتون ، وطلاب المتمردين بتخفيض الضرائب ، وانهاء حكم المالك ، وبالمعدل وفقا للشرعة ، وتهددت سلطة الباي لفترة ، ولكن اتحاد المصالح بين الحكومة والمجتمعات الأحيوية صمد ، وأمكنه الانتظار حتى انقراط عقد التحالف بين الثوار ، ويمدحا تمكن من القضاء عليه .

الفصل السابع عشر

الإمبراطوريات الأوربية والصفوة المسيطرة (١٨٦٠ - ١٩١٤)

حدود الاستقلال

حققت معاهدة باريس في عام ١٨٥٦ نوعا من التوازن بين المصالح الأوربية ومصالح الجماعات المحلية الحاكمة في الإمبراطورية العثمانية الملزمة بالتخير ، وتمهدت القوى التي وقعت المعاهدة باحترام استقلال الإمبراطورية (العثمانية) ، في الوقت الذي اعترفت فيه بالقيمة العظيمة للمراسيم الإصلاحية التي أصدرها السلطان . وفي الواقع ، فإن الموقعين على المعاهدة لم يستطيعوا تقاضى التدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية نظرا لعدم وجود توازن عسكري بينهم وبين العثمانيين ، وكانت الجماعات العثمانية المختلفة تلجأ الى طلب العون من السفارات ، وإلى استغلال علاقات الدول المختلفة بالجماعات المسيحية واهتمامهم المشترك بالأمن الأوربي ، وكان لتدخل القوى الأوربية هو الذي حقق تسوية في لبنان في أعقاب الحرب الأهلية عام ١٨٦٠ ، وبعد ذلك بسنوات قليلة في عام ١٨٦٦ ، اتحدت المقاطعتان الرومانيتان وأصبحتا عمليا مستقلتين ، وفي العقد التالي كتشفت المسألة الشرقية التي ظلت خافية لعشرات طويلة عن حدود التدخل الخارجي ، وقد واجه عدم الاستقرار في الأقاليم الأوربية للإمبراطورية تبعا شديدا ، واحتجت الحكومات الأوربية وفي النهاية أعلنت روسيا الحرب عام ١٨٧٧ ، وتقدم الجيش الروسي باتجاه إسطنبول ، ووقع العثمانيون معاهدة سلام أعطت حكما ذاتيا للأقاليم البلغارية من

الامبراطورية ، وقد أدى هذا الوضع الى تحقيق مزيد من النفوذ لروسيا كما أدى الى ظهور رد فعل بريطاني عنيف ، كما ظهرت احتمالات قيام حرب اوروبية ، ولكن تفاوضت القوى الأوروبية وعقدت اتفاقية برلين عام ١٨٧٨ ، وبموجبها حصل اقليمان من المناطق البلغارية على درجات متفاوتة من الحكم الذاتي ، وتمتعت الحكومة العثمانية بتحسين الأوضاع في الاقاليم التي تضم نسبة عالية من السكان المسيحيين. وتمتعت القوى الأوروبية مرة أخرى بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للامبراطورية العثمانية .

وقد كان من الواضح انه لن تسمح دولة اوروبية للأخرى باحلال اسطنبول أو المضائق ، ولم يكن أى منها راغبا في المخاطرة بالانفجار الذي قد ينتج عن محاولة تفكيك الامبراطورية ، وقد استمرت عملية انفصال المناطق الحدودية بالفعل ، فقد اتحدت المنطقتان البلغاريتان في دولة ذات حكم ذاتي في عام ١٨٨٥ ، وحصلت جزيرة كريت على الحكم الذاتي في عام ١٨٩٨ ، وارتبطت باليونان في عام ١٩١٣ ، وفي ذلك العام نشبت حرب بين دول البلقان تسبب فيها رعايا الامبراطورية السابقون ، وفقدت الامبراطورية معظم املكها الأوروبية المتبقية ، ومن ناحية أخرى ، فبسبب زيادة الخصومات بين الدول الأوروبية وتصادم القوة الألمانية ، اضيف عنصر جديد للتوازن الأوروبي ، واكتسبت الحكومة العثمانية قليلا من الحرية في الحركة في مناطقها المركزية ، وقد ظهر هذا في الستينات من القرن التاسع عشر ، عندما بدأ الأرمن المسيحيون في العمل بششاط للحصول على الاستقلال ، واستطاع العثمانيون قمع الحركة بضائر كبيرة في الأرواح ، ويلون تدخل أوروبي مؤثر ، ورغم ذلك ظلت الوطنية الأومنية قوية تحت المسطح .

وقد غير فقدان الدولة العثمانية لمعظم الاقاليم الأوروبية عن طبيعتها ، وبدأ للمسلمين من مواطنيها عربا أو تركيا ، كآخر علامة على فقدان العالم الاسلامي لاستقلاله السياسي في ظروف تحوطه بالأعداء ، وصار المضي في سياصات الإصلاح ملجأ أكثر من ذي وقت مضى. وازداد تحديث البيروقراطية والجيش ، وتنقّى المسئولون والضمباط التدريب في المدارس الحديثة

والعسكرية ، ومكنت وسائل الاتصالات الحديثة من توسيع السيطرة المباشرة ، وبظهور السفن البخارية أمكن تدعيم الحملات العثمانية بسرعة في المناطق القريبة من البحرين المتوسط والأحمر ، وامتد التلغراف وهو أحد قنوات السيطرة الأساسية في الإمبراطورية في الخمسينيات والستينات من القرن التاسع عشر ، وبنهاية القرن التاسع عشر كانت المملكة الحديديّة قد مدت في الأنطسول وسوريا ، وفي السنوات الأولى من القرن العشرين ، مدت الخطوط الحديدية الحجازية من دمشق وحتى المدينة ، وقد حلت الحجيج إلى المدن المقدسة ، ومكنت الحكومة العثمانية من أحكام سيطرتها على الأشراف في مكة ، وأمكنها استعادة وجودها المباشر في اليمن أيضا ، وقد عاشت في أواسط الجزيرة عائلة يساعد بها العثمانيون ، هي عائلة « ابن الرشيد » ، أمكنها قهر الدولة السعودية لفترة من الزمن ، ولكنها - أي الدولة السعودية - استعادت سيطرتها على أيدي شهاب قوى من العائلة هو عبد العزيز ، وبحلول عام ١٩١٤ نازح سلطة ابن الرشيد ، أما في شرق الجزيرة ، فكان التوسع العثماني محدودا نتيجة للسياسة البريطانية ، وقد حققت بريطانيا علاقات رسمية على مستوى أهل مع حكّام الخليج لمنع النفوذ المتزايد للدول الأوروبية الأخرى مثل روسيا وفرنسا وألمانيا وعقدت عدة معاهدات مع حكّام البحرين وعمان والكلم المصنّف وأودعت الكويت علاقاتها بالعالم الخارجى في أيدي الحكومة البريطانية ، وكان لهذه الاتفاقيات أثر في منع التوسّع العثماني رغم أن العثمانيين احتفظوا بمطالباتهم بالسيادة على الكويت .

وحين داخل حدودها الأضيّق ، لم تكن سلطنة استنبول قوية كما كان يبدو ، فقد تفككت تحالف القوى بين الصعوة الحاكمة وكان هذا التحالف قد جعل الإصلاح ممكنا ، لقد كان هناك اشتقاق بين أولئك الذين آمنوا بحكومة من المسؤولين في مجلس يحكمون بهدى من خبثائهم ومبادئ العدالة ، وأولئك الذين اعتقدوا بالحكومة التفويضية التي تكون مسئولة أمام إرادة الشعب ، الذي يعبر عن نفسه عن طريق الانتخابات ، وقد كان كثير من المسؤولين القدامى يعتقدون أن ذلك يمكن أن يكون خطيرا في دولة شعبيا غير متعلم ، وفيها جماعات وعقيدة ودينية مختلفة يمكن أن تستغل

حرياتها السياسية للعمل على تمزيق الامبراطورية . وفي عام ١٨٧٦ في
 ابان الأزمة الشرقية وضع دستور وانتخب برلمان واجتمع . ولكن السلطان
 الجديد عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ - ١٩٠٩) جمده بمجسرد احساسه
 بالقوة . وعند ذلك الوقت بدأ انشقاق أعقق . وانتقلت القوة من صفوة
 كبار المسئولين الى السلطان وحاشيته ، مما أضعف من الرابطة بين الأسرة
 الحاكمة والمناصر التركي التي اعتمدت عليه الامبراطورية كلية .

وفي عام ١٩٠٨ ، قامت ثورة يدعها جزء من الجيش أعادت الدستور
 واستفادت كل من رومانيا وبلغاريا من ذلك باعلانها الاستقلال رسميا (
 وفي البداية ، بدأ للكثيرين أن هذه الثورة قد تكون البداية لحقبة جديدة من
 الحرية والتعاون المشترك بين شعوب الامبراطورية ، وكتب عنها مبشر
 امريكي آلام لفترة طويلة في بيروت أن الثورة قد فحست على أنها انتقالية .

• وقد انتقلت الأمور من بين أيدي باشوات مستهترين مرشدين الى
 برلمان لمثل كافة مناطق الامبراطورية ، انتخبهم الشعب بكل طوائفه من
 المسلمين والمسيحيين واليهود ، وانعجرت الامبراطورية تكاملها في فرح
 غامر ، وكتمت الصحافة ، وعقدت اللقاءات العامة ، وازدانت المدن ، وشهد
 المسلمون يعانقون المسيحيين واليهود • (١) •

وفي السنوات القليلة التالية ، كانت السيطرة على الحكومة في
 أيدي مجموعة من الطبقات الأتراك والمسئولين و لجنة الوحدة والتقدم ،
 أو « شباب الأتراك » الذين عملوا على تقوية الامبراطورية بزيادة السيطرة
 المركزية •

ورغم أن الحكومة العثمانية كانت قادرة على الحفاظ على عريتها في
 أفضل سياسي ، أصبح هناك نوع آخر من التحلل الأوروبي أكثر أهمية:
 فمتذ الخمسينيات من ذلك القرن وما بعده ، كانت الحكومة العثمانية في
 احتياج متزايد للمال لدفع مستحقات الجيش والادارة وبعض الأشغال العامة،
 ووجدت مصسرا جديدا للمال في أوروبا . حيث أدى تطور الصناعة

والتجارة الى تراكم رأس المال ، الذى تدفق من خلال نوع جديد من المؤسسات هي المصارف الى الاستثمار فى كل أنحاء العالم وبين عامي ١٨٥٤ و ١٨٧٩ ، اقترعت الحكومة العثمانية على نطاق واسع وبشروط غير جيدة مبلغ ٢٥٦ مليون جنيه تركي (الجنيه التركي كان يساوى تقريبا ٩٠٪ من جنيها استرلينيا) ، وقد تسلمت بالفعل ١٣٩ مليوناً ، والمبلغ الباقي خصم وبحلول عام ١٨٧٥ ، لم تعد قادرة على الاستمرار فى تحمل القوائد وسداد الدين . وفى عام ١٨٨١ نشأت ادارة عموم الدين لتمثل الدائنين الاجانب ، وتولت السيطرة على جانب كبير من الإيرادات العثمانية ، وبهذه الطريقة كانت لها السيطرة الفعلية على تعريفات الحكومة : مما كان له نتائج مالية .

الصلصال افريقيا : مصر وللقرب

لقد جرت الأحداث على نحو مماثل فى مصر وتونس ، ولكنها انتهت بشكل مختلف ، بغرض السيطرة المباشرة للدول الأوروبية ، كان يمكن لدولة واحدة ان تتدخل فى كلا البلدين بشكل فعال ولأسباب مختلفة ، وفى تونس كان تضخم المديونية للمصارف الأوروبية له نفس النتائج المباشرة التى ظهرت فى الدولة العثمانية ذاتها (استنبول) ، فقد أدى الى انشاء مفوضية دولية مالية (صندوق دين) فى ١٨٦٩ ، تلا ذلك محاولات أخرى لاصلاح المالىات وإعادة تنظيم القضاء ، ونشر التعليم الحديث ، وكلما انفتحت البلاد للأعمال الأجنبية ، جذبت اهتمام الحكومات الأجنبية ، خاصة حكومة فرنسا التى كانت متواجدة بالفعل عبر الحدود القريبة لى الجزائر . وفى عام ١٨٨١ احتل جيش فرنسى تونس ، جزئيا لأسباب مالية ، وجزئيا لقطع الطريق على تنامي النفوذ المتنافس خاصة النفوذ الايطالى ، وجزئيا لتأمين الحدود الجزائرية ، وبعد عامين ، تمت اتفاقية مع « الباي » تفرض فرنسا بمقتضاها الحماية رسميا ، وتكون لها مسئولية الادارة والشتون المالية .

وفى مصر ايضا ، قدم الانفتاح أمام المشروعات الأجنبية تشجيعا كبيرا للتدخل ، وفى أثناء حكم خلفاء محمد على - وخاصة اسماعيل (١٨٣٦ -

(١٨٧٩) استمر انشاء مؤسسات المجتمع الحديث ، وأصبحت مصر عملياً مستقلة عن الدولة العثمانية ، وانتشر التعليم ، وفتحت بعض المصانع الجديدة ، والأهم من كل ذلك العملية التي تحولت بموجبها البلاد وأصبحت مزرعة لانتاج القطن للسوق الانجليزية . وقد توقف استيراد القطن الأمريكي نتيجة الحرب الأهلية الأمريكية في الفترة (١٨٦١ - ١٨٦٥) لبعض الوقت ، وكانت هذا حافزاً للتوسع في زراعة القطن في مصر ، واستمر ذلك بعد الحرب وتضمن اتفاقاً متزايداً على الري وعلى المواصلات ، ودخلت مصر عصر السكك الحديدية مبكراً منذ الخمسينيات من القرن التاسع عشر وما بعدها ، كما تم تنفيذ عمل ضخم آخر هو مشروع قناة السويس التي بنيت معظمها بالمال الفرنسي والمصري والصالة المصرية وافتتحت في عام ١٨٦٩ ، وكان افتتاحها من أعظم المناسبات في ذلك القرن ، واستغل الخديو اسماعيل الفرصة لظهور أن مصر لم تعد جزءاً من أفريقيا - ولكنها تنتمي للعالم المتمددين في أوروبا ، وقسم الضيوف امبراطور النمسا والامبراطورة اوجيني زوجة نابليون الثالث ، وولي عهد بروسييا ، وفنانين وكثاما فرنسيين ، مثل : ثيوفيل جوتييه واميل زولا ويوجين فرومستان وهنريك ايسن وموسيقيين وعلماء مشاهير ، وكانت الاحتفالات تحت رعاية رجال الدين من المسلمين والمسيحيين ، وقادت الامبراطورة في اليخت الامبراطوري البالغة الاولى من القوارب خلال القناة الجديدة ، وفي نفس الوقت تقريباً التفتت دار الأوبرا في القاهرة ، بأغنية على حرف اسماعيل ثم عزفت أوبرا ريجوليتو لفردى ، وكان من المحتم أن يجذب افتتاح القناة في مصر اهتمام بريطانيا ، حيث كان عليها الدفاع عن التجارة البحرية مع آسيا ، والدفاع عن امبراطوريتها في الهند .

وقد كان التصدير وتصنيع القطن مرحباً لرجال المال الأوروبيين وكذلك أيضاً كانت القناة والأشغال العامة الأخرى ، وبين عامي ١٨٦٢ ، و ١٨٧٣ ، اقترضت مصر ٦٨ مليون جنيه استرليني وتسلمت بالفعل ثلثيها فقط ، وخصم المبلغ الباقي كفوائد ، ورغم المجهودات لزيادة مواردها بما فيها بيع نصيبها في القناة للحكومة البريطانية بحلول عام ١٨٧٦ ، لم تكن قادرة على الوفاء بالتزاماتها ، وبعد ذلك بسنوات قليلة قرضت

السيطرة المالية البريطانية الفرنسية ، وقد أدى تنامي النفوذ الأجنبي ، بالإضافة للأعباء المتزايدة للعرائب التي فرضت لمواجهة مطالب الدائنين الأجانب بالإضافة الى أسباب أخرى ، الى حركة للحد من سلطة الخديو ، كما أدت الى تصاعد التبرة الوطنية ، وأدت زيادة النفوذ الأجنبي وما تبعها من تداعيات أخرى ، الى قيام الجيش المصري بحركة برعلة أحمد عرابي - وقد أدى كل هذا الى الاسراع بإصدار قانون بانشاء صندوق الدين سنة ١٨٨١ (٢) ، وعندما اجتمعت الحكومة حاولت تأكيد استقلاليتها ، وقد أدى احتمال قيام حكومة لا تصالح بسهولة الى التصلح للأجنبية الى تدخل دبلوماسي من جانب إنجلترا وفرنسا معا ، ثم الى تدخل عسكري من جانب إنجلترا منفردة ، وقد كانت ذريعة الغزو البريطاني هي الادعاء بأن الحكومة كانت متمردة ضد السلطة الشرعية ، وأن النظام قد انهار ، الا أن غالبية اليهود المعاصرين لا يوافقون على هذا الادعاء ، فالسبب الحقيقي كان رغبة الدول الأوروبية على التوسع ، متدعة بالحفاظ على مصالحها المالية ، وقد بدأ الغزو بالقصف المدفعي البريطاني للاسكندرية ، وتبعه انزال قوات في منطقة القتال ، مما أيقظ المشاعر الدينية أكثر من المشاعر الوطنية ، ولكن الرأي العام المصري كان مستقطبا بين الخديو والحكومة ، ولم يقم الجيش المصري بأية مقاومة فعالة ، واحتل الجيش البريطاني البلاد ، وعند ذلك الوقت وما بعده حكمت بريطانيا مصر فعليا ، ورغم أن السيطرة البريطانية لم تتحل في اشكال رسمية بسبب تناسك المصالح الأجنبية ، فإن فرنسا لم تعترف بالوضع المسيطر لبريطانيا في مصر الا في عام ١٩٠٤ .

وقد كان احتلال تونس ومصر خطوات مهمة في العملية التي تحدد بموجبها القوة الأوروبية دائرة مصالح كل منها في أفريقيا ، وكبديل لقتال كل منها الآخر ، وكذلك فتحوا الطريق الى خطوات أخرى ، فاستد الحكم

(٢) أصدر الخديو اسماعيل مرسوما بتحديد مهمة صندوق الدين سنة ١٨٧٦ م -

(المرجع) .

البريطاني جنونا على طول واطى النيل حتى السودان ، وكان السبب المعلن لهذا هو تصاعد الحركة الدينية لمحمد أحمد (١٨٤٤ - ١٨٨٥) ، الذى كان يصبره أتباعه المهدي المنتظر . بهدف عودة حكم الشريعة الإسلامية ، وقد انتهى الحكم المصرى على البلاد فى ١٨٨٤ ، وظهرت حكومة ذات شكل إسلامى . ولم يكن الخوف من امتدادها بقدر ما كان الخوف من تحريك الحكومات الأوروبية هو ما أدى الى الاحتلال المصرى الانجليزى الذى قضى على دولة المهدي الإسلامية ، ونصب نظاما جديدا من الحكومة . فى ١٨٩٩ ، ونظريا ، كان حكما مصريا انجليزيا مشتركا ، ولكن فى الواقع كانت ادارة بريطانية أساسا .

وبعد فترة وجيزة ، أدى تنامي النفوذ الأوروبى فى المملكة المغربية (مراکش) الى نتيجة مشابهة ، فقد انتهت بالفصل محاولات السلطان للحفاظ على سريّة التولية من التدخلات ، وفى عام ١٨٦٠ ، عندما غزت اسبانيا البلاد لغرض سيطرتها فيما وراء ميناء سيته وعلمية ، اللذين كانا تحت سيطرة الأسبان لقرون عديدة ، وجزئيا المقاومة انتقاما النفوذ البريطانى ، انتهى المزو بمساعدة تنص على أن تدفع اسبانيا تعويضا ماليا يفوق طاقتها ، وقد أدت محاولات دفعها والاتفاقيات الموقعة مع الدول الأوروبية الى زيادة سريّة فى النشاط الأوروبى ، وفى خلال فترة حكم السلطان حسن (١٨٧٣ - ١٨٩٤) حاولت الحكومة القيام باصلاحات مماثلة لتلك التى حاولتها فى بلاد أخرى لتوفير اطار يمكن من خلاله احتواء التدخل الأوروبى . وذلك بانشاء جيش جديد ، وادارة متطورة ، وطرائق أكثر فعالية لتحصيل الإيرادات واستخدمها ، وكان لهذه السياسة نجاح محدود لأن الحكومة لم يكن لها سيطرة كافية على البلاد لتفديتها ، وأصبح الزعماء فى الريف يوضحتمهم المتجففة فى التضامن الدينى لأسباب دينية وقبلية مستقلة عمليا ، وكانت قوتهم فى تزايد فى الجنوب ، والمنعكت الاجراءات الحديثة للضرائب والادارة سلطة الحكام فى المدن ، وأنشأ الزعماء المحليون علاقات مباشرة مع ممثل الأتائب ، ووضع التجار انفسهم تحت حمايتهم ، وبدأت الحكومة فى الاستئانة من المصارف الأوروبية من أجل أن تمهّن وزاد هذا من المصالح الأجنبية وحدثت النتيجة

المنطقية في ١٩٠٤ ، حينما كانت إنجلترا واسبانيا قوتين من بين ثلاث قوى ذات مصالح ، واعترفتا بالمصالح الأساسية للقوة الثالثة وهي فرنسا (بريطانيا في مقابل إطلاق يدها في مصر ، واسبانيا في مقابل نصيب من السيطرة النهائية) ، وفي عام ١٩٠٧ وافقت الدول الأوروبية الرئيسية على السيطرة الفرنسية الاسبانية على الادارات والماليات ، واحتلت القوتان أحرا من البلاد : اسبانيا في الشمال ، وفرنسا على الساحل الأطلسي والحدود الجزائرية ، وكان هناك تمرد ضد السلطان الذي وضع نفسه تحت الحماية الفرنسية ، واستمر توسع القوة الفرنسية ، وفي عام ١٩١٢ وقع السلطان الجديد اتفاقية تقبل بالحماية الفرنسية ، وقد كُتِبَها أيضا كبار زعماء القبائل في الجنوب ، وبموجب الاتفاقية الفرنسية الاسبانية ، تدير اسبانيا جزءا من الشمال ، بينما تظل طنجة مركزا للمصالح الأجنبية تحت نظام دولي خاص .

وفي نفس الوقت تقريبا ومعدل تقسيم المغرب الى نهايته . في عام ١٩١١ أعلنت إيطاليا - التي آتت متأخرة الى المعركة حول إفريقيا - الحرب على الامبراطورية العثمانية ، والزلت قواتها على ساحل طرابلس ، ورغم المقاومة العثمانية ، استطاعت احتلال الموانئ والخصول على بعض الاعتراف بوضعها من الحكومة العثمانية .

تعالف المصالح المسيطرة

وباندلاع الحرب العالمية الأولى ، كانت آثار السيطرة الإيطالية في ليبيا ، والفرنسية والاسبانية في مراكش غير ملحوظة ، لكن الحكم الفرنسي ترك آثاره في الجزائر وتونس ، وترك الحكم البريطاني آثاره في مصر والسودان . ومن بعض النواحي كان ذلك علامة على الانفصال عن الماضي ، وعما كان يحدث في الامبراطورية العثمانية ، فالمصالح الاستراتيجية والاقتصادية لدولة أوروبية واحدة كانت هائلة ، ورغم أن الحكومات المحلية في مصر وتونس ومراكش كانت موجودة بالاسم فقط ، لغاتها فقدت

قوتها تدريجيا مع اتساع سيطرة المسؤولين الأوروبيين ، ولم يكن لديهم حتى مجال محدود لعمل مستقل ، يسمح للحكومة في اسطنبول بضرب قوى الأخرى والسعي من أجل ما يعتبر مصالح قومية .

وبين نواح أخرى سارت السياسات التي اتبعتها إنجلترا وفرنسا بحيث يمكن اعتبارها امتسارا لأشكال أكثر فعالية لسياسات المصلحين المحليين ، وحلف هذه الواجهة من الحكومات المحلية تم ادخال المزيد من المسؤولين الأجانب ، للذين اكتسبوا تدريجيا سيطرة واسعة ، ومال توازن القوى بينهم وبين المسؤولين المحليين الوطنيين (في السودان لم تكن هناك هذه الواجهة ، ولكن إدارة حكيم مباشرة من الطراز الاستعماري حيث كانت كل المناصب الكبرى في أيدي البريطانيين ، والمصريين وكان الآخرين و المتودائيون يملكون مواقع أقل أهمية) - دعمت الحكومات بشكل أكثر فعالية ، ولكن أيضا بشكل أكثر اعتمادا عن المجتمع ، للجنود الأجانب أو المحليون تحت إمرة قواد أحاب ، والشرطة المنظمة مكنت من سيطرة الحكومة والامتداد حتى الريف ، وجعل تحسين وسائل الاتصالات الأقاليم أكثر قربا من العاصمة : السكك الحديدية في كل من تونس ومصر وأيضا الطرق في تونس ، وأنشئت المحاكم العمالية التي تعمل بالقوانين الأوروبية أو توسعت ، وادت السيطرة المالية والجمالية الأثر الشبة الفعالة إلى تناقص الديون الخارجية إلى معدلات يمكن السيطرة عليها ، وبجعلت إمكانية الحصول على عروض وذكوس أموال أجنبية ميسرة من الممكن القيام ببعض المشروعات العامة ، وبشكل خاص مشروعات الري في وادي النيل ، وذكوتها سد أموان ، وبكنتيجة له أدخل نظام الري الدائم في صعيد مصر ، وتم افتتاح عدد محدود من المدارس أو عدلت من مدارس اليهود السابقة ، وكانت كافية لتدريب المسؤولين والتقنيين على مستوى يمكن من استغناءهم بفعالية ، ولكنه لم يكن كافيا لايجاد طبقة كبيرة من المثقفين الساحطين .

وفي المناطق التي تحتكمها اسطنبول ، القاهرة وتونس والجزائر ، صقلية المصلح غول الاحتكاك الجديدة من الحكومة وقويت خلال النصف

الثاني من القرن التاسع عشر ، وكانت سياسة الحكومة تميز - بالإضافة الى المستولين - جماعتين بشكل خاص ، الأولى كانت تلك الجماعات المرتبطة بالتجارة والمال ، فقد أدى تزايد السكان والصناعة في أوروبا ، وتحسين الموانئ وتطويرها ، وبناء السكك الحديدية والطرق في لبنان والجزائر وتونس ، كل ذلك أدى الى تنامي التجارة مع أوروبا وكذلك بين أجزاء مختلفة من الشرق الأوسط والمغرب برغم فتورات الكساد .

وبشكل عام كان على نفس النسق كما كان من قبل ، تصدير المواد الخام للخارج - (القطن المصري ، والحرير اللبناني ، والصوف والمخمل من المغرب ، والفوسفات التونسي) والمواد الغذائية (البرتقال من فلسطين والنبع من الجزائر وزيت الزيتون من تونس) والواردات من المنسوجات والسلع المعدنية والمشاي والبن والسكر ، وبشكل عام كان الميزان التجاري في غير صالح أوروبا ؛ إلا ان الذي خفف الوطأة (عن أوروبا) هو وصول الأموال لها من الخارج ، وكانت هذه الأموال لازمة لتنفيذ الأشغال العامة ، وفي مناطق أوربية أخرى ساعدت تحويلات المهاجرين الأوربيين في العالم الجديد ، بالإضافة للبيض الذهب والمخمة التي غمر أوروبا في هذه الفترة (من العالم الجديد) .

وقد كان القسم الأكبر من التجارة بين أيدي الشركات الأوروبية والتجار البريطانيين ، والفرنسيين على الأخص ، وعدد متزايد من الألمان مع توسع الصناعة وزيادة السكان في ألمانيا ، ولكن جماعات التجار المحليين لعبت أيضاً دوراً ملحوظاً في التجارة الدولية ودوراً قيادياً في التجارة المحلية ، ففي الشرق الأوسط تميز المسيحيون السوريون واللبنانيون ، واليهود السوريون والعراقيون ، والأقباط المصريون في التجارة النيلية ، وفي المغرب سيطر اليهود المحليون ، وكذلك آخرون من ذوي التراث الطويل في التجارة وتجار سوس في مراكش ، واحة مزاب في الجزائر ، وحزيرة جربة قبالة الساحل التونسي .

وقد امتدت المصالح الأوروبية المالية فيما وراء التجارة ، وكانت الاستثمارات الكبيرة الأولى هي تلك التي تجرّس المقننة للحكومات ، التي لعبت

الى فرض السيطرة المالية الأجنبية ، ولكن بعد ذلك قدعت الحكومات المريد من القروض ولكن وجود السيطرة الأجنبية مكن من الحصول عليها بشروط أقل تحسفا عن ذى قبل ، وأصبحت الاستثمارات تمتد لما هو أكثر من القروض للحكومات فشمملت الهيئات والمؤسسات العلمية التى أعطيت من أجلها الشركات الأجنبية امتيازات ، فبعد قناة السويس أعطيت الامتيازات فى مناطق متنوعة ، فى الموانى وخطوط الترام ومشروعات المياه ، والتعاز والكهرباء وقبل كل شيء السكك الحديدية ، وبالمقارنة بهذا كان هناك استثمار قليل فى الزراعة فيما عدا فى بعض الأجزاء من مصر والجزائر ، حيث كان الطلب كبيرا ومطلبا على منتجات معينة ، والادارة سمت السيطرة الأوروبية ، ضمننت عاقدا كبيرا مامونا ، وكان هناك استثمار صغير فى الصناعة أيضا ما عدا بعض الصناعات الاستهلاكية على نطاق صغير ، وفى بعض المناطق تم الاستثمار فى استخراج المادن (الفوسفات فى تونس والبتروى فى مصر) .

لم تكن كل ملك المصارف والشركات أوروبية ، ولكن بعضها نفا فى اسطنبول والقاهرة وغيرها ، كالبنك المملى . وقد شارك فى الاستثمار الا اندراس المال فى هذه البنوك المحلية كان فى أغلبه أوروبيا ، وكان الجزء الأكبر من الأرباح الناتجة من الاستثمار يصدر الى بسلاذ المنشأ لزيادة الثروات ورأس المال . ولم يكن يبقى فى البلاد المعنية لتوليد المزيد من الثروة ورأس المال الوطنى .

السيطرة على الأراضى

وقد كانت الجماعات الأخرى التى ارتبطت مصالحها بحال الحكومات الجديدة هى جماعات ملاك الأراضى ، وقد تغيرت الأسس القانونية للملكية الأرض سواء فى الامبراطورية العثمانية وفى مصر فى منتصف القرن التاسع عشر ، ففى الدولة العثمانية ، حدد قانون الأرض الصادر سنة ١٨٥٨ أنواع الأراضى المختلفة ، وقد كانت معظم الأراضى الزراعية

مملوكة للدولة وفقا للتقاليد الراسخة منذ امد طويل ، ولكن الذين كانوا يزرعونها ، او الذين تمهّنوا بزراعتها كان من حقم الحصول على وثيقة (حجة) تمكنهم من الاستخدام الكامل لها دون أن يتهددهم شيء ، وكان بإمكانهم بيعها أو توريثها ، وربما كان الهدف من ذلك القانون الصادر سنة ١٨٥٨ تشجيع الانتاج ، وتقوية وضع المزارعين الفعليين ، وفي بعض المناطق حقق القانون هذه النتيجة المرجوة ، ففي اجزاء من الأناضول وفي لبنان تزايدت الحيازات الصغيرة من الأراضي المنتجة للحبوب بفضل التحويلات المرسلة من المهاجرين لعائلاتهم ، الا أنه في معظم المناطق كانت النتائج مختلفة ، ففي المناطق القريبة من المدن ، والتي تعمل في انتاج المواد الغذائية والمواد الخام لاستهلاك المدن أو للتصدير ، كان أغلبها يقع بين أيدي العائلات الحضرية (غير فلاحين) ، وكان بإمكان هذه العائلات الاستفادة من الجهاز الإداري لتسجيل الملكية ، كما كانوا في وضع أفضل من الفلاحين للحصول على القروض من المصارف التجارية أو شركات الرعونات أو من البنك الزراعي الحكومي ، وكان بإمكانهم تقديم الأموال للفلاحين لتمكينهم من طبع الضرائب أو تمويل عملياتهم ، وفي مناطق الانتاج للتصدير ، كان بإمكان التجار من الحضر من ذوي الروابط مع الأسواق الأجنبية التحكم في الانتاج ، وتقرير ما يجب زراعته ، وتقديم الأموال للزراعة وشراء الانتاج ، وبمضهم كان في موقع الاحتكار ، فقد كان شراء التبغ والحرير في كل الامبراطورية العثمانية امتيازاً لشركات ذات رأس مال اجنبي ، وبهذه الطرائق ظهرت طبقة من الملاك الفاعلين من سكان المدن ، وكان بإمكانهم الالتجاء للحكومة لتفصيل مطالباتهم بجزء من الانتاج ، فالفلاحون الذين يزرعونها كانوا اما عمالا بلا ملكية ، أو مزارعين بالمشاركة ، ويحصلون على ما يكفيهم للعيش من المحصول ، وقد كان من أكبر هذه الاقطاعيات وأفضلها ادارة اراضي السلطان عبد الحميد نفسه .

كما يظهر في الراف الثاني بعيدا عن التأثير الفعلي للمدين نوع آخر من كبار ملاك الأراضي ، فقد كانت معظم الأراضي ، وخاصة في المساحات

استخدمة للمراعى تعتبر عند الحكومة أو أولئك الذين عاشوا عليها .
ملوكة للقبيلة على المشاع ، ولكن الأسر المهيمنة فى القبيلة قامت بتسجيل
معظم الأراضى باسمها وإذا كانت المساحة كبيرة ، لم تكن السيطرة الفعلية
على الأرض فى يد زعيم القبيلة ولكن فى يد مجموعة من الوسطاء أقرب الى
الأرض وعملية الزراعة من مالك الأرض فى المدينة ، أو من شيخ القبيلة .

وقد كان من بين هؤلاء الملاك تجار ، مسيحيون ويهود ومرابون .
ولكن بعض الأوصاف فى معظم أجزاء الامبراطورية ظلوا يتحكمون من
استنبول ، وقد كان الاستثناء الرئيسى من ذلك هو فلسطين ، حيث كان
هناك مجتمع يهودى منسجم منذ الثمانينات من القرن التاسع عشر من نوع
جديد ، ليسوا اليهود الشرقيين المستقرين منذ زمن ، ولكن كانوا من
يهود اواسط وشرق أوروبا لم يحضروا الى القدس للدراسة أو الصلاة
أو الدفن؛ ولكنهم أتوا برؤية جديدة عن استعادة الوطن اليهودى ذى الجذور
فى هذه الأرض ، وفى عام ١٨٩٧ تبلورت هذه الطموحات فى قرارات
المؤتمر اليهودى الأول ، الذى دعا الى انشاء وطن للشعب اليهودى فى
فلسطين يحيه القانون الدولى ، وبرغم المعارضة من الحكومة العثمانية ،
والقلق المتزايد بين قطاعات من السكان العرب المحليين ، زاد السكان
اليهود فى فلسطين بحلول عام ١٩١٤ الى حوالى ٨٥ ألف أو ما يقارب
١٢٪ من مجموع السكان ، وكان حوالى ربعهم مستقرين فى الأراضى التى
تم شراؤها بمحونة الصندوق القومى (اليهودى) وأعلنت ملكية خالصة
لليهود ، على ألا يستخدم على هذه الأراضى من ليس يهوديا ، وكان
بعضهم يعيش فى مستوطنات زراعية من نوع جديد (كيبوتز) ذات
ادارة جماعية للإنتاج والحياة الاجتماعية .

وفى مصر ، كانت العملية التى انتقلت بمقتضاها ملكية الأراضى
من الحاكم الى أيدي الأفراد قد بدأت أواخر ستولت ومحمد على ، وتوسعت
بين عامى ١٨٥٨ و ١٨٨٠ بواسطة سلسلة من القوانين والمراسيم التى

أدت في النهاية إلى الملكية الخاصة الكاملة ، وبدون هذه القيود التي
 حددتها القانون العثماني ، وهنا أيضا لم تكن النية هي خلق طبقة من كبار
 ملاك الأرض ، ولكن هذا في الواقع هو ما حدث بالفعل بسبب عدد من
 العمليات المتشابهة ، فقد منح الخديو مساحات شاسعة من الأراضي
 قبل الاحتلال البريطاني في عام ١٨٨٢ لأفراد عائلته أو كبار المسؤولين
 في خدمته ، واحتفظ بكثير منها لنفسه كملكية خاصة ، كما استطاعت
 العائلات الكبيرة مد ملكياتها بعد تزايد الطلب على القطن ، وبعد الاحتلال ،
 وضعت الأراضي التي أعطاه الحاكم خدمة الدين الخارجي والأراضي التي
 أحلت حديثا للرقعة المزروعة في أيدي كبار الملاك أو شركات الزهونات ،
 وغرق سفار الملاك في الديون للمرابين في لندن وفقدوا أراضيهم ، وحتى
 إن أمكنهم الاحتفاظ بها فلم يكن بإمكانهم الحصول على القروض لتحويل
 التحسينات ، كما أدت قوانين اللوارث إلى تفتت الملكية إلى الحد الذي
 لم يعد مكملا لقطعة أرض أن تعول عائلة ، وبحلول الحرب العالمية الأولى
 كان أكثر من ٤٠٪ من الرقعة الزراعية بين أيدي كبار الملاك (من يملكون
 أكثر من ٥٠ فداناً) وحوالي ٢٠٪ كانت مملوكة لصغار الملاك أقل من ٥
 فداديس (العدد حوالي ٤٠ - هكتارا) وحوالي ٢٠٪ من المزارع الضمخمة
 كانت مملوكة للأفراد أو الشركات الأجنبية خاصة في الشمال ، وأصبح
 المادى هو المالك الكبير الذي يزرع الفلاحون لأجابه ، وكان مسموحا
 لهم باستئجار قطع من الأراضي وزراعتها لأنفسهم ، ويضاف إلى هذه الفئة
 عدد متزايد من العمال غير المالكين يمثلون ٢٠٪ من السكان المدينين .

وفي تونس ، توسع تخصيص الأراضي للملاك الأجانب وقد كان
 هناك بالفعل جالياتان كبيرتان ، فرنسية وإيطالية في زمن الاحتلال
 الفرنسي ، وفي السنوات العشر الأولى من إعلان الحماية ، كانت الإجراءات
 التي اتخذتها الحكومة في صالح أصحاب المصالح الكبرى الراغبين في
 شراء الأراضي ، فقد كانت قضايا الأرض تنظر في محاكم محلية ، وكان
 من جراء ذلك أن أولئك الذين استأجروا أراضي الوقف أصبح مسموحا
 لهم بشرائها ، ومنذ عام ١٨٩٢ تم تبني سياسة جديدة لتشجيع الهجرة
 والمستوطنات تحت ضغط من جماعات الاستثمار لزيادة العنصر الفرنسي

بينهم ، وكان هناك مساحات كبيرة من الأراضي عرضت للبيع من أراضي الوقت وأراضي الدولة والأرض التي تستخدمها بعض القبائل على المضاع ، حيث سادت نفس السياسة كما كان الحال في الجزائر لحصر السكان في جزء صغير منها . وكانت تقسم للمشتريين ، القروض الزراعية ، والمعدات ، والطرق ، كما كانت الظروف الاقتصادية أيضا جيدة ، واستمر الاحتياج للقمح وتزايد الطلب على النسيج وزيت الزيتون ، وعليه زادت مساحة الأراضي بين أيدي الأوروبيين خاصة في المناطق التي تزرع القمح في الشمال ، ومناطق زراعة الزيتون على الساحل ، وبحلول ١٩١٥ تملك المستعمرون حوالي خمس الأراضي المزروعة ، وكان قليل منهم من صغار الملاك ، وكان النمط التقليدي هو كبار الملاك ، يزرعون بمحاولة الصقليين والابطالين الجنوبيين أو العمال التونسيين ، أو الذين يؤجرون أراضيهم للفلاحين التونسيين ، وكان هناك وغرة في الأيدي الصاملة لأن عملية اغتصاب المستعمرين للأراضي ، أسامت لأحوال الفلاحين الذين حرموا من إمكانية الحصول على رأس المال ، وحرموا أيضا من الحماية التي كان يفندهم لهم الملاك المحليون ، وجلب التحول الاقتصادي معه تغييرا في القوة السياسية ، فكان للمستعمرون مطالبون بدور أكبر في وضع السياسة ، وكانوا يرغبون في أن تتحرك الحكومة باتجاه ضم البلاد إلى فرنسا ، وانضمام السكان المحليين بالقوة ، والابقاء عليهم في إطار ثقافة تقليدية ونمط للحياة يسمحهم من المشاركة بفاعلية في ممارسة القوة ، وقد حققوا بعض النجاح في هذا الأمر ، حيث أن حشدا كبيرا من مسئولى الحكومة كانوا فرنسيين ، كما كان المؤتمر الاستشاري للشئون المالية والاقتصادية يتكون أساسا من المستعمرين ومن ناحية أخرى ، كانت الحكومة في باريس وكبار المسئولين الذين أرسلوا من هناك يرغبون في الحفاظ على المحبة على أسس من التعاون بين الفرنسيين والتونسيين -

وبحلول عام ١٩١٤، كانت السياسة الفرنسية في تونس قد وصلت إلى مرحلة مشابهة لسياساتها في الجزائر ، ولكن في نفس الوقت كانت الأمور في الجزائر قد تغيرت ، حيث أضعفت هزيمة فرنسا في الحرب الفرنسية البروسية (١٨٧٠ - ١٨٧١) وسقوط نابليون الثالث من

مملكة الحكومة الفرنسية في الجزائر ، وسيطر (المستعمرون) لفترة سلموا خلالها السلطة ، ولكن في شرق البلاد حدث شيء مختلف ، فقد قامت ثورة واسعة بين العرب والبربر لمدة أسابيع : من ناحية كان النبله يرغبونه في استعادة وضعهم السياسي والاجتماعي الذي ضعف بتوسع الادارة المباشرة ، ومن ناحية أخرى كان الفلاحون سكان القرى يعترضون على فقدان أراضيهم ، وبعد فترة من الأوبئة والمحاصيل السيئة تباشرت بين قطاع كبير من السكان الرغبة في الاستقلال ، التي لم تجعلهم في أشكال وطنية ولكن كان لها بعدها الديني ، غذتها ووجهتها زعامة إحدى الطرق الصوفية ، وقامت هذه الانتفاضات وأدت إلى نتائج فاجعة للمسلمين الجزائريين ، وفرضت الغرامات الجماعية وصودرت الأراضي كغنائم ، وقدوت خسائر تلك المناطق التي اشتركت في التمرد بما يساوي ٧٠٪ من ممتلكاتها .

كانت النتائج على المدى البعيد أكثر سوءا ، فقد أدت إلى تدمير القيادات المحلية كما نتج عن تغير النظام في باريس ، إزالة العليات أمام توسع ملاك الأراضي الأوروبيين ، وتحولت القطاعات كبيرة من الأراضي إلى أيادي المستعمرين ، سواء بالبيع أو الهبة من أراضي الدولة أو بالاستيلاء على أراضي القبائل التي تستخدم مستخدما على المشاع ، أو بالتلاعب القانوني ، وبحلول ١٨٧٤ ، كان الأوروبيون يمتلكون قرابة ثلث الأراضي المزروعة وكانت أكثر الأراضي انعاجية تنتج القمح أو الكروم كما كانت من ذى قبل ، وكان للبيد الجزائري سوق جديدة كبيرة في فرنسا ، ومعظم الأراضي التي تزرع كروما كان يعمل بها المهاجرون الأوروبيون من الاسبان والايطاليين وكذلك الفرنسيين ، ولكنها كانت مملوكة لذلك اغنياء نسبيا بما لديهم من رؤوس أموال ، واقتصر صفار المزارعين الجزائريين على إجراء صغيرة من الأراضي غير المتسيرة وبلا رأس مال ، وبموارد متناقصة من الماشية ، ومالوا لأن يصبحوا مزارعين بالمشاركة أو مجرد عمال على الأرض المملوكة للأوروبيين : رغم ظهور طبقة جديدة من الملاك المسلمين .

وقد تزايد سكان الجزائر من الأوروبيين بحسبة القرص الجديدة في الأراضي بشكل سريع من ٢٠٠ ألف في عام ١٨٦٠ إلى قرابة ٧٥٠ ألف

في عام ١٩١١ ، والرقم الأخير يشمل اليهود الجزائريين الذين حصلوا جميعا على الجنسية الفرنسية ، وتزايد السكان المحليون في نفس الفترة الى ٤٠٠.٠٠٠ ٤٩٤ ، وكان الأوربيون يشكلون ١٣٪ من إجمالي السكان ، وفي المدن الكبرى كانوا يمثلون عنصرا أكبر ، وفي عام ١٩١٤ كان ثلاثة أرباع سكان المدن الكبرى في الجزائر من الأوربيين *

وقد سيطر هذا الوجود الأوربي المرادف تقليا على الحكومة المحلية ، وبحلول عام ١٩١٤ أصبح لهم ممثلون في البرلمان الفرنسي وشكلوا جماعة ضغط سياسية مهمة في باريس ، وبالتدريج مع ظهور جيل جديد في الجزائر ، وحصول المهاجرين من بلاد أخرى على الجنسية الفرنسية وشكلوا هوية منفصلة واهتمامات منفصلة ، بلورتها جماعات الضغط السياسي في مطالب لاستيلاء الجزائر بغير الامكان في فرنسا ، مع اخضاع الادارة الفرنسية المحلية لسيطرتهم ، وجمعوا في ذلك بشكل عام ، فقد كانت الاقلية العظمى من المستوطنين المحليين من الفرنسيين، وكذلك ممن يحتلون المواقع العليا ، وتوسعت المناطق التي كانت تديرها المجالس البلدية ذات الاغلبية العرسية وفي هذه المناطق لم يكن للمسلمين تقليا أية سلطة ، وكانوا يدفعون ضرائب مباشرة أكثر من تلك التي يدفعها المستعمرون ولكن الصالحات كانت تستخدم أساسا لصالح الأوربيين ، وكانوا يحاكمون بناء على قانون عقوبات خاص يفرضه عليهم القضاء الفرنسيون ، كما كان الاتفاق على تعليمهم قليلا .

وبنهاية القرن ٢٠، أصبحت الحكومة في باريس واعية « بالمشكلة العربية » وباهمية ضمان أن تظل الادارة مستقلة عن ضغوط المستعمرين، وأن بإمكانها استخدام سلطاتها للحفاظ على « كرامة المهزومين » (٢) ، وبذل بعض الجهد حيال التعليم الابتدائي للمسلمين ، ولكن بحلول عام ١٩١٤ كان عدد الجزائريين الذين تلقوا تعليميا ثانويا او عاليا يعد بالمئات أو بالمئات وليس بالآلاف *

أحوال الشعب

في تلك الأجزاء من الشرق الأوسط والمغرب التي كانت سيطرة الحكومة فيها قد أصبحت أكثر فعالية ، انضمت الأشغال العامة ، وصدرت العوائن الجديدة للأراضي لتضمن حقوق ملكية مؤكدة ، سمحت المصارف والشركات المقارية رؤوس الأموال ، ووجلت المنتجات أسواقا في العالم الصناعي . وتزايدت المساحات المروعة ، وتزايدت المحاصيل الانتاجية بين عامي ١٨٦٠ و ١٩١٤ ، ومن الواضح وغم سوء الاحصائيات أن ذلك ما حدث في الجزائر وتونس حيث تضاعفت الأراضي القابلة للزراعة ، وفي مصر بالذات كانت الظروف جيدة في ذلك الوقت ، حيث كانت سيطرة الحكومة غير مهددة حتى في صعيد مصر ، وكانت سوق القطن في تزايد برغم الالذذبات التي كان معرضة لها ، وأدت مشروعات الري الكبرى الى زيادة انتاجية الأراضي ، وتزايد المساحة المنتجة بمقدار الثلث بين عامي ١٨٧٠ و ١٩١٤ ، ولم تكن هذه الزيادة بلا مخاطر ، وربيحة زراعة القطن للتصدير كانت كبيرة ؛ لدرجة أن المزيد من الأراضي كانت توجه لها ، وبحلول حوالي ١٩٠٠ أصبحت مصر مستوردة بالكامل للمواد الغذائية والسلع المصنعة .

وبالنسبة لسوريا وفلسطين والعراق ، كانت الاحصائيات أكثر بعدا عن الدقة ولكن المؤشرات المتشاحة تشير الى نفس الاتجاه ، ففي سوريا وفلسطين كان بإمكان الفلاحين في القرى الجبلية زيادة مساحة الأراضي التي يزرعونها في السهول لانتاج القمح والمحاصيل الأخرى التي كان لها سوق في العالم الخارجي ، فزيت الزيتون والمشمس والبرتقال من منطقة ياقا ، وفي لبنان تزايدت مساحة الحرير . وفي العراق لم يكن العامل المهم هو توسع سلطة الدولة ، ولا تحسين الري ، أو المشروعات الكبرى للري مثل قناطر الهندية على نهر الفرات حتى عام ١٩١٣ ، وإنما كانت الطريقة التي طبقت بها قوانين الأراضي ، عندما سجل زعماء القبائل الأراضي بأسمائهم ، وكان هناك حافز في تحويل قبائلهم من الرعي الى الزراعة المستقرة لانتاج القمح أو البصل للتصدير .

وقد حدث مثل هذا التغير في التوازن بين الزراعة المستقرة والرعي، حيثما تواجد غنائل متساقران، كان الأول توسع دائرة السيطرة الحكومية التي كانت تفضل دائماً التمسك مع المزارعين المستقرين لتمكنها فرض الضرائب عليهم وتحويلهم عن البدو الرحل الذين يعيشون خارج المجتمع السياسي، والذين يمكنهم أن يشكلوا خطورة على النظام، وكان يحدث هذا التوسع حيثما استطاعت الحكومة فرض قوتها وتحسينت المواصلات، ففي الجزائر تحرك الجيش الفرنسي جنوباً من الهضبة العليا إلى واحات الصحراء والأراضي التي يعيش فيها الطوارق، وفي سوريا جعل إنشاء السكك الحديدية بالإمكان من حدود الزراعة داخل السهول، وأصبحت كل محطة سكة حديد مع مسئوليتها والحامية العسكرية والسوق مركزاً لانتشار الزراعة وللتجارة، وكانت محاصراً معينة من السكان تستخدم للحفاظ على النظام في الريف، كانت تستخدم في الشمال مثل الجاليات التركية، والعراكمة (أو الجركس) الذين تركوا بلادهم في أعقاب الفتح الروسي واستقروا في سلسلة من القرى في جنوب سوريا.

وكان العامل الثاني هو الطلب المتناقص على المنتجات الرئيسية للسهول أو الأرياح المكشوفة الناتجة منها بالمقارنة بالعائدات من المحاصيل المنتجة للبيع أو التصدير، وبدأت سوق الأبل في الانكماش مع دخول وسائل الاتصال الحديثة (ولكن التغير الحاسم بظهور السيارة لم يكن قد بدأ بعد)، واستمر الطلب على الأغنام وتزايد مع زيادة عدد السكان، ولكن رأس المال كان أكثر ربحية في زراعة المحاصيل، ومن الدلائل المتوافرة أنه كان من الواضح أن أعداد الماشية نسبة إلى عدد السكان كانت في تناقص، ففي الجزائر كان هناك ٢٨٥ رأساً من الأغنام لكل نسمة من السكان، وبعد ذلك بثلاثين عاماً انخفضت هذه النسبة إلى ١٩٦٥.

وبشكل عام، تميزت هذه الفترة بتزايد السكان بمعدلات تختلف بشكل كبير من بلد لآخر، ومن بين البلدان ذات الإحصائيات التي يمكن الاعتماد عليها والتي يمكن ملاحظة الزيادة فيها بوضوح، كانت مصر

والجزائر ، ففي الجزائر تضاعف السكان المسلمون في خمسين عاما من ٢ مليون عام ١٨٦١ الى ٤.٥ مليون عام ١٩١٤ ، وفي تونس كانت الزيادة بنفس المستوى من ١ الى ٢ مليون ، في مصر كان التزايد مستمرا خلال القرن التاسع عشر من ٤ ملايين في عام ١٩٠٠ الى ٥.٥ مليون عام ١٨٦٠ ثم الى ١٢ مليون في ١٩١٤ . وفي السودان ، كان التزايد مطردا منذ بداية الاحتلال البريطاني ، وفي الهلال الخصيب فإن العملية لا تخرج من تقديرات وتكهنات ، وسكان سوريا يبدو أنهم تزايدوا بنسبة حوالي ٤٠٪ بين عامي ١٨٦٠ و ١٩١٤ من ٢.٥ الى ٣.٥ مليون ، ومن ناحية أخرى كان هناك تدفق خارجي كبير من لبنان الى أمريكا الشمالية والجنوبية ، وبحلول عام ١٩١٤ يعتقد أن حوالي ٣٠ ألف لبناني قد غادروا البلاد ، والزيادة في العراق كانت على نفس المستوى ، والتقديرات التقريبية تدعب الى أن يكون التعداد الكلي للبلاد العربية بشكل عام تزايد من ١٨ - ٢٠ مليونا عن عام ١٨٠٠ الى حوالي ٣٥ - ٤٠ مليونا بحلول عام ١٩١٤ .

وكان معظم السكان أماسا في الريف، وقد نمت بعض المدن بشكل سريع ، خاصة الموانئ المتخصصة في التجارة مع أوروبا. وهي مدن الساحل الجزائري وبيروت والاسكندرية (بحلول عام ١٩١٤ كانت ثانية كبرى المدن العربية) وغيرها ، خاصة الموانئ الوطنية أو الاقليمية ، التي تنامت تقريبا بنسبة التزايد في اجسالى السكان ، فالتاهرة على سبيل المثال تضاعفت تقريبا في الحجم ، وظلت أكبر المدن العربية ولكن تمداد مصر ككل تزايد ، أيضا ظلت درجة التحضر تقريبا كما كانت عليه ولم يكن تدفق المهاجرين من الريف الى المدن قد بدأ بعد . . .

وقد كان تزايد السكان يرجع لمدة عوامل : في مصر ، قد يكون متعلقا بانتشار زراعة القطن ، اذا كان صفار الاطفال يساعدون في الحقول في سن مبكرة ؛ ولهذا فقد كان هناك حافز للزواج المبكر وكثرة الاجاب ، وفي معظم البلاد كان نتيجة لهبوط قوة عاملين نتج عنهم نقص في السكان فيما مضى وهما : الألوقة والمجاعات ، وكان ذلك يقشطل

تحسين إجراءات الحجر الصحي تحت إشراف الأطباء الأوربيين ، ودعم من الحكومات الأجنبية أمكن القضاء على الوباء في بلدان البحر المتوسط تقريباً بحلول ١٩١٤ . كما حدث بالنسبة للكوليرا ، كما أن ارتباط عاملى تزايد الإنتاج من الغذاء ، وتحسين الاتصالات جعل بالإمكان توفير نقص المحاصيل المحلية الذى كان يؤدى للمجاعة فى المصور السابقة . وفى بعض البلاد كالجزارى وتونس والسودان، لم ترفع الزيادة تعداد السكان الى مستويات غير مسبقة بقدر ما عرض النقص الحاد الذى عانت منه من قبل ، ففى الجزائر أدت الحرب والكوارث والأوبئة والمجاعة الى نقص السكان بشكل ملحوظ فى منتصف القرن التاسع عشر، وفى تونس كان هناك نقص تدريجى على فترات طويلة . وفى السودان أدت الاضطرابات التى سببتها أحداث الحركة المهدية وما تلاها من سلسلة من المحاصيل المتعدية ، الى هبوط خطير فى التعداد إبان التسعينيات من القرن التاسع عشر .

ولم تكن زيادة السكان تعنى بالضرورة ارتفاع مستوى المعيشة بالضرورة بل انها قد عملت العكس ، ورغم ذلك هناك سبب يدعو الى الاعتقاد أن المستوى ارتفع فى بعض الأماكن . وكان ذلك صحيحاً بالتأكيد فيما يتصل بالطبقة العليا فى المجتمع الحضرى ، أولئك المرتبطين بالحكومات الجديدة او بالقطاعات المزدهرة من الاقتصاد . فكانت مكاسبهم أعلى وتمتعوا بأسكان أفضل ، ورعاية صحية أفضل . ومجال أكبر من السلع المطروحة فى الأسواق ، وفى الريف أدى الإنتاج المتزايد من الغذاء ، وتحسين الاتصالات ، الى تحسين التغذية فى بعض الأماكن على الأقل ، وليس فى المستعمرات الأوربية حيث فقد الفلاحون أفضل الاراضى ، ولكن فى مصر وبعض الأجزاء من سوريا ، حيث كان هناك توازن بين الإنتاج وزيادة السكان (رغم أن تحسين الصحة العامة فى مصر نتيجة تحسن التغذية وإزائه من ناحية أخرى انتشار مرض البلهارسيا التى تحملها المياه وتنتشر مع قوسم الزرع) .

وقد كانت إمكانيات التحسن فى حياة الفلاحين محدودة ، حتى فى أفضل الظروف ليس فقط بحكم التزايد المستمر فى السكان، ولكن بتحول

ميزان القوى الاجتماعية لصالح أولئك الذين تملكوا الأراضي أو سيطروا عليها ، فقد كانت قوة القانون والحكومة تسمع دعاوهم ، وكان بإمكانهم الحصول على المال الذي لا يمكن الانتاج بدونه أو طرح المنتج في الأسواق ، وفي أغلب الأحيان لم يكن لزاما عليهم أن يعملوا في إطار الروابط الأخلاقية بينهم وبين من كانوا يعملون لديهم ، فلم يكن للمستعمرين أو المرابين في الحضر أو لشيوخ القبائل الذين تحولوا الى ملاك أراض ، نفس الروابط مع أولئك العاملين لديهم مثل ما كان لأسلافهم ، وفي مثل هذه الظروف لم يستطع الفلاحون أن يحصلوا من ناتج الريف سوى الحد الأدنى الذي يلزم أودهم بالكاد ، بالإضافة الى أنهم فقدوا حماية الأقوياء في أوقات الشدة والتهر .

الاجتماع المزدوج

بحلول عام ١٩١٤ ، ظهر في البلاد العربية التابعة للامبراطورية العثمانية والمغرب بدرجات متفاوتة شرائح طبقية جديدة ، وهي الجماعات المالية والتجارية الأوربية ، وفي بعض الأماكن ظهرت مجتمعات المستوطنين التي تحميها وتميزها قوى حكوماتها ، وشرائع التجار المحليين وملاك الأراضي كانت مصالحها مرهونة الى حد ما بمصالح الجماعات الأجنبية ، ولكنها كانت في بعض الأحيان متعارضة معها ، وسكان الريف المتزايدين وفقراء مسكان المدن الذين لم يكن لهم سوى علاقة محدودة بالسلطة ، وكانوا مستبشرين من مزايا التغييرات الادارية والقانونية والاقتصادية .

وقد تجلت العلاقات المتغيرة للقوى الاجتماعية في التغييرات التي بدأت تحدث في حياة المدن في النصف الثاني من القرن التاسع عشر - وانتقل النشاط الاقتصادي والقوة من المدن الكبرى في الداخل الى الموانئ البحرية ، وبشكل خاص على سواحل المتوسط ، وقد أصبحت مواقع لتجارة الترانزيت كما أنها أصبحت المراكز الرئيسية للتجارة والمال ، حيث يتم تجميع البضائع من المناطق الداخلية وتوزع عنها الواحات ،

وكانت أيضا مراكز للتصدير والاستيراد ، وحيث كان الانتاج الزراعى ينظم ويمونى ، وقد كانت بعض الموانئ مدنا قديمة اتبخت حرجا وأهمية جديدة فحلت يبروت محل صيدا وعكا كميناء رئيسى لجنوب سوريا ، وحلت الاسكندرية محل دمياط ورشيد فى تجارة مصر البحرية مع تزايد التجارة مع أوروبا ، وقد تدنت التجارة مع الأناضول والساحل المورى ، فأصبحت الصحرة هى الموقع الرئيسى لتصدير القمح والتور بالعراق ، وأصبحت جدة الميناء الرئيسى للحجار وتزايدت أهميتها حيث غزت غرب الجزيرة بالبصائع الخارجة عن طريق البحر بدلا من القوافل من سوريا ، وتونس وموانئ الجزائر . وقد نشأت موان جديدة كانت فعليا مراكز للحركة الدولية مثل بور سعيد فى الطرف الشمالى من قناة السويس ، وهدن كمركز لتزويد البواخر التجارية بالقسم على الطريق من أوروبا عن طريق القناة الى الهند ، والغاز البيضاء على ساحل الاطلسي فى مراكش .

وقد كانت المدن والموانئ تملأ بالمخازن والمصارف ومكاتب شركات الضمن المسيطرة على الطراد المصارى لثيلاتها فى جنوب أوروبا ، وكانت بها أحياء سكنية بيلات تحوطها الحدائق ، وكان يحيطها يشمل الحدائق العامة والميادين والفنادق والمطاعم والقاهى والحال والمسارح ، وكانت الشوارع الرئيسية متسعة وعريضة بما يسمح بمرور الترام والحربات التى تجرها الخيل ، وبحلول عام ١٩١٤ . بدأت ترقادها أول سيارات . ومدن الداخل أيضا تثير مظهرها بنفس الطريقة ، فى البداية ، بذلت المحاولات لادخال طرق ومبان جديدة الى قلب هذه المدن القديمة ، وشق طريق عريض خلال القاهرة حتى سفح القلعة ، وأصلحت الأسواق وتوسعت فى دمشق ، وأنشئت سوق الحميدية ، وسوق ملحت باشا ، وعلى المدى الطويل نامت الأحياء الجديدة خارج أسوار المدن القديمة (إذ كانت ما زالت موجودة) على الأراضى التى لا يعوق استخدامها المانى القديمة أو مشاكل الملكية والتى يمكن تطويرها طبقا لحطة ، فتوسعت دمشق الجديدة شرقا على مرتفعات جبل قاسيون ، والقاهرة الجديدة أولا الى شمال المدينة القديمة وبعدها الى الغرب على الأراضى الممتدة الى النيل ،

والتي كانت مستقدمات جففت في تلك الآونة وأصبحت مناسبة للبناء ، وتونسي الجديدة توسعت جزئيا على الأرض المدروسة من البحيرة الواقعة الى الغرب منها ، والخرطوم التي كانت عاصمة السودان تحت حكم المصريين تم عاصمة للحكم المشترك كانت انشاء جديدا بشوارع متماثلة ، فربم نقطة التقاء النيل الأبيض والأزرق ، وفي نهاية تلك الفترة حدثت تغيرات مثابفة في المغرب ، فقد امتدت الرباط عاصمة المحمية وقرر الإقامة الرئيسي للسلطان نحر الساحل ، وصمت مدينة الجديدة خارج أسوار المدينة القديمة متفادية أى تداخل مع المدينة القديمة .

وقد امتصت المدن الجديدة الحياة تدريجيا من المدن القديمة ، وأقيمت فيها مكاتب الشركات والمصارف ، وتزايدت القصور والمكاتب الحكومية ، ففي القاهرة بنيت الوزارات الجديدة في الضواحي الغربية ، وغياها كانت مقر القناصل من الأجانب ، والنقل الخديو من القلعة الى قصر حديد بنى على الطراز الأوربي ، وسيطر الجيش البريطاني على القاهرة من ثكنات قصر النيل على ضفاف النيل .

وقد كان الأتائب يشككون جزما كبيرا من سكان المدن والأحياء الجديدة ، مسئولون وقناصل وتجار ومصرفيون ومهنيون ، والجزائر ووهران أكثر مدن الجزائر كانت فيها الغلبات أوربية . ففي القاهرة كان ١٦ ٪ من السكان من الأتائب ، وفي الاسكندرية ٢٥ ٪ ، عاشوا حياة منفصلة منعزلة متميزة ، لهم مدارسهم وكنائسهم ومستشفياتهم وأماكن اللهو الخاصة بهم ، ويحصل في قضاياهم مستشارون أوربيون أو محاكم مختلطة ، ومصالحهم الاقتصادية يحميها القناصل الذين تحميهم حكوماتهم . وقد جذبت السلطة وطرائق الحياة الحديثة الى المدن أيضا التجار المحليين وغالبيتهم من المسيحيين واليهود للتشغلين بالتجارة الدولية ، وبعضهم يتشبع بالحماية الأجنبية واستوعبتهم المجتمعات الأجنبية تماما ، وفي عام ١٩١٤ ، بذات العائلات الإسلامية من معشولي الحكومة أو ملاك الأراضي في ترك بيوت أسلافهم في المدن القديمة طلبا لرعاية العيش في الأحياء الجديدة .

وقد ظهر نوع جديد من الحياة في المدن الجديدة كان انعكاسا للحياة في أوروبا ، فالرجال والنساء يرتدون ملابس مختلفة ، وقد كان أحد سمات التحديث المهمة للإصلاحات في عصر محمود الثاني هو التغيير في اللباس الرسمي ، فقد تغل السلطان ومستولوه عن الأردية القضاضة والعمائم الواسعة التي كان يرتديها أسلافهم ، وأحطوا محلها الردنجات الأوربيين وغطاء جديد للرأس هو الطربوش الأحمر ذو الزر الأسود ، كما لوتدى جنود الجيوش الجديدة العثمانية والمصرية والتوسمية أزياء على الطراز الأوربي ، وقد أدى السفر وازدياد الأحياء الإنجنينية والمدارس الحديثة بالتجار والمهنيين وعائلاتهم الى الاعتماد على الملابس الحديثة وارتداها المسيحيون واليهود قبل المسلمين ، وبنهاية القرن كانت بعض زوجاتهم وبناتهم أيضا يرتدين ثيابا على الطراز الإيطالي أو الفرنسي ، تملعن من الدوريات المصورة ، وحتى عام ١٩١٤ كان نادرا ما تخرج النساء المسلمات بدون نوع من الضطاء على الرأس ان لم يكن على الوجه .

وقد كانت المساكن أيضا تعبرا مرئيا عن التغير في طرائق المعيشة . فكانت مباني الأحياء الجديدة سواء أكانت سكنية أم للأعمال ، يصبها في الغالب معماريون إيطاليون أو فرنسيون أو تبني على طرز إيطالية أو فرنسية بالحجارة ، وتزخرف بالمصيص والحديد المشغول ، واتخذت المباني العامة واجهات مهبة من الخارج وبعضها كان معبرا عن رؤى جديدة في المجتمع . ففي القاهرة بيت دار الأوبرا والمتحف والمكتبة الحديثة . كما كانت المساكن أيضا انعكاسا لرؤية مختلفة للحياة العائلية ، فكان من الصعب التوفيق بين فصل غرف المعيشة في الطابق الأرضي وغرف النوم في الطابق العلوي ، وبين الفصل القديم الصادر بين الصالونات حيث يستقبل رجال العائلة الزوار ، والحريم حيث تحرى حياة العائلة . وقد أدت التغيرات في الحياة الاقتصادية والمادات الاجتماعية ، بالإضافة الى الإجراءات العثمانية والمصرية والانجليزية ضد تجارة العبيد ، الى انتهاء العبودية . وفي عام ١٩١٤ ، اختفى الحصان السود حرام عفاف الحريم من بعض القصور ، وكانت الكراسي والمناضد المستوعبة تقليدا للآثاث الفرنسي في القرن الثامن عشر ، تعنى ضمنا طريقة مختلفة في استقبال الضيوف وتناول الطعام معهم ، وكانت

المنازل محروطة بالحدايق وليس مبنية حول أفنية داخلية . وكانت نوافلها تطل على الخارج إلى الطرقات . وكان بالإمكان النظر إلى الخارج وللأخرى النظر إلى الداخل . وفي الشوارع الأكثر اتساعاً أو على مشايف المدينة كانت النساء من العائلات الكبيرة يتميزهن في عربات تجرها الخيول . وفي عام ١٩١٤ كان بإمكان السيدات الأرستقراطيات من القاهرة حضور عروض الفرق المسرحية المتجولة ، التي تعرض الدراما الكلاسيكية الفرنسية أو الأوبرا الإيطالية وهي - أي المشاهدات - مختفيات خلف ستائر في مقصورات هار الأوبرا .

الفصل الثامن عشر

ثقافة الامبريالية والاصلاح

ثقافة الامبريالية

واجه العرب والأوربيون بعضهم بعضا بطريقة جديدة في المدن الجديدة، وخاصة في البلاد تحت الاحتلال الأوربي، وتغيرت نظرة كل منهما للآخر . وفي القرن الثامن عشر تزايد فضول العقل الأوربي تحت تأثير السفر والتجارة ليشمل كل العالم . وفي القرن التاسع عشر تعمق هذا الفضول ، وكان هناك المزيد مما يصدده ، فقد جلبت التجارة والحروب أعدادا متزايدة من الأوربيين والأمريكيين الى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، وبدأت السياحة المنتظمة في منتصف القرن مع الحج للأراضي المقدسة (القدس وما حولها) والرحلات في النيل .

وقد تجلّى الفضول العالمي في نوع جديد من الدراسة، الذي حاول فهم طبيعة المجتمعات وتاريخها في آسيا ؛ بدراسة ما تركوه في آثارهم من السجلات المكتوبة أو منتجات الحرف ، وتمود الترجمة الأولى للقرآن (الكريم) الى ما قبل ذلك بكثير منذ القرن الثاني عشر ، ولكن هذا الجهود المبكر خلف القليل من الأثر ، وقد بدأت المحاولة المنظمة لفهم النصوص الأساسية للمعتقد الاسلامي وتاريخ المسلمين في القرن السابع عشر بانشاء كرسي للغة العربية في كل من جامعات باريس وليدن واكسفورد وكامبريدج ، وجمع المخطوطات في المكتبات الكبرى، ومحققاتها الدقيقة الأولى ، وترجماتها . وفي الوقت الذي كتب فيه ادوارد جيبون « انحدار وسقوط الامبراطورية الرومانية » (١٧٧٦ - ١٧٨٨) ، كان لديه كم كبير من المصادر والأعمال المعروضة ليفيد منه .

إلا أن الدراسة المنظمة لأوجه الثقافة العربية والإسلامية وإنشاء المعاهد التي يمكن من خلالها تناول النتائج من جيل لآخر بدأت في وقت لاحق ، فقد أنشأ سير ويليام جونز (١٧٤٦ - ١٧٩٤) الجمعية الآسيوية لدراسة التراث الإسلامي . والهندوسي في الهند في المنظمة البريطانية الجديدة في البنغال ، وهي الأولى من بين عدد كبير من مثل هذه الجمعيات العلمية ، وفي باريس كان العالم الفرنسي سيلفستر دي ساسي (١٧٥٨ - ١٨٣٨) بداية سلسلة من المعلمين والباحثين ، امتدت إلى أجيال أخرى وبلدان أخرى *

ولمب المدارس الألمانية في ألمانيا إمبراطورية هابسبورج دورا حطيرا في نمو هذه التقاليد ، فكانوا يطورون إلى الدين والتراث الإسلامي بمقوله شكلتها النظريات الثقافية العظيمة لمصرهم ، التاريخ الثقافي ، ودراسة استمرارية التطور الإنساني من عصر إلى عصر ومن شعب لآخر ، وعلم اللغة المقارن الذي حاول تتبع التاريخ الطبيعي . والعلاقات العائلية للثقافات والتشكلات والشخصيات التي تعبر عنها . وتطبيق الطرائق النقدية على النصوص المقدسة لاكتشاف التطور المتكبر للتراث الديني . وتسجيل وتفسير الحياة والعادات والمعتقدات لشعوب آسيا وأفريقيا . التي أصبحت في مجال أسفار وحكم الأوروبيين ، وقد امتد كل ذلك علم الأنثروبولوجيا . وبنهاية القرن ، ظهر نوع آخر من العلم لينتج الضوء على دراسة للنصوص : يظهر علم الآثار بهدف التسمية لاكتشاف المستوطنات البشرية وتفسيرها ، وهكذا برزت معرفة بتاريخ البلاد العربية وخاصة مصر والعراق فيما قبل ظهور الإسلام *

وقد أنتج الخيال الرومانسي - سواجترلم الماضي المبعثه والغريب ، والانتكباب على الحضارة (أو ما يشبه الحضارة) المستعمدة من الأسفار والدراسة ، رؤية عن الشرق ، جعلته غامضا ومثوقا ، ومهما للعجائب والأمسايطر التي أنشئت للفنون ، وأصبحت ترجمة « ليلى بحرية » ليل ليلة وليلة جرها من التراث الغربي ، وشكلت الصور عنها . ومن الكتب الأخرى أفكارا فرعية في الآداب الأوروبية ، وكتب جوته أشعارا عن الأفكار

الإسلامية . وجعل سير والتر سكوت من صلاح الدين تجميعاً لفروسية القرون الوسطى في كتابه «التوبيخة» *The Talisman* ، وكان التأثير على الفنون المراثية أعظم من ذلك ، فقد ظهرت المؤثرات الإسلامية في تجميل وتزيين بعض المباني ومارس كبار الرسامين طواراً شرقياً في التصوير . ومنهم : النجر *Ingres* ، ودلاكروا *Delacroix* وبعض صفار الرسامين ، وتكررت صور معينة في أعمالهم : الفارس العربي كبطل متوحش ، وأغراء الجحيلات في الحريم ، وروعة الأسواق ، والحياة التي تنير الأشفاق بين أطلال دومة الماضي .

وقد اشتبكت فكرة أخرى مع الرغبة في المعرفة ، والإنساعات الخليل للانجذاب الغامض . فالهزيمة تعمق داخل الروح البشرية أكثر من الانتصار . فإن يكون المرء ، وألما تحت سيطرة شخص آخر ، فانه يخوض تجربة واعية تنير الشكوك حول نظام الكون ، ويتنامى الطرف القوى - أو يفترض - جزءاً من النظام الطبيعي للأمر ، ويخترع أو يبتني أفكاراً تبرر سيطرته ، وقد برزت عدة أنواع من التبرير في أوربا القرن التاسع عشر ، وخاصة في بريطانيا وفرنسا ، حيث كانتا الدولتين الأساسيتين المهيمنتين على الحكم في الدولة العربية ، وكان بعض تلك التبريرات تعبيراً في صورة علمانية عن موقف المسيحيين الغربيين من الإسلام والمسلمين . منذ أن واجهتهم القوة الإسلامية في البداية ، فالإسلام بالنسبة لهم يعتبر خطراً معنوياً وعسكرياً يجب مقاومته - وحيث ترجمت هذه العقيدة إلى مصطلحات علمانية ، وفر ذلك تبريراً لحكمهم وتحذيراً منهم . ولقد كان الخوف ماثلاً في أذهان الحكام البريطانيين والفرنسيين من « نورة الإسلام » كحركة فيجائية بين الشعوب المجهولة التي يحكمونها ، كما كانت ذكريات الحروب الصليبية تستخدم - من قبل الأوروبيين - لتبرير التوسع .

وقد انصرفت أفكار أخرى من الجو الثقافي لتلك الفترة ، تصبغت في منظور ميجل للفلسفة التاريخ ، وهي أن العرب ينتمون إلى لحظة سابقة في تطور الروح الإنسانية ، وأنشأوا مهمتهم في الحفاظ على الفكر اليوناني ، وسلمت شعلة المدنية الآخرين ، وكما هو ملاحظ في علم اللغة

المقارن، فإن أولئك الذين عاشوا في أوساط اللغات السامية كانوا يعتبرون غير قادرين على العقلانية ، والثقافة المدنية الرفيعة التي كانت وقفا على الآريين . كما يمكن استخدام تفسير معين لدأرون عن التطور لتدعيم الادعاءات بأن أولئك الذين استطاعوا الصمود في معركة البقاء هم الأصلح، ولذلك فمن حقهم أن يحكموا . ومن ناحية أخرى يمكن النظر للقوة على أنها نطلب معها الأعباء وعبارة « عبء الرجل الأبيض » عبرت عن مثالية الهمت بشكل أو آخر المسئولين والأطباء والمبعوثين ، وحتى أولئك الذين يقرءون عن بعد عن آسيا وأفريقيا ، بالاحساس بالمسئولية العالمية التي تبلورت في العون الذي يقدم لضحايا الكوارث ، والمال الذي جمع في أوروبا وأمريكا لضحايا الحرب الأهلية اللبنانية عام ١٨٦٠ والذي وزعته القنصل ، كان المثل الأول للصعل العالمي المنظم الخير .

وقد قدر لفكرة الهوية الانسانية والمساواة بعيدا عن الاختلافات أن تبرز في بعض الأحيان ، ففي بداية القرن التاسع عشر أعلن « جوته » Goethe : « أن الشرق والغرب لا يمكن أن ينفصلا مرة أخرى » (١)، ولكن في النهاية سيطر صوت كبلنج Kipling الذي أكد أن « الشرق شرق والغرب غرب » (٢) ، (رغم أنه ربما لم يقصد حديثا ما فهمه البعض من كلماته) .

ظهور طبقة المثقفين

ولم تكن مثل هذه المناقشات لتجرى دون أن يكون لها صدى . ففي أواخر القرن التاسع عشر ، كان الوعي بقوة أوروبا ، الذي كان موجودا بالفعل لدى الصفوة العثمانية الحاكمة قد أصبح وعيا واسع الانتشار ، ونست طبقة متعلمة جديدة ، تنظر لنفسها والعالم من حولها بعيون مفتحة أساتذة الغرب ، وتنقل ما رآته بطرائق جديدة .

ويختلف استثناءات معدودة، تشكلت هذه الطبقة في مدارس من نوع جديد ، كان أكثرها تأثيراً تلك التي أسستها حكومات الإصلاح لخدمة

اغراضها الخاصة ، في البداية كانت تلك المدارس متخصصة في تدريب
 لمسؤولين والضباط والأطباء والمهندسين في اسطنبول والقاهرة ونوس
 وبنهاية القرن تنامي النظام الإداري ، وكانت هناك مدارس ابتدائية
 وثانوية في عواصم المدن العثمانية ، وبمصر وسائر المواصلات جعل
 بإمكان التلاميذ الانتقال منها الى الكليات العليا في اسطنبول ، ومنها
 يجتهدون للعمل الحكومي ، وأصبحت في اسطنبول جامعة ، وفي مصر
 حدثت بعض التطورات المهمة خارج الجهاز الحكومي ، فقد أنشئت
 بالقاهرة مدرسة فرسية للقانون لتدريب المحامين للعمل في المحاكم
 المختلطة ، وأصبحت الجامعة بمبادرات أهلية ، وفي السودان شتات كلية
 حكومية هي « كلية جوردون » ، التي كانت تؤهل الصغار للوظائف
 الصحري التي تحتاجها الإدارة الحكومية . وفي تونس بالمثل كان التشجيع
 الحكومي محدودا ، وكانت هناك بعض المدارس الابتدائية التي تستخدم
 فيها اللغتان (الفرنسية والعربية) وبعض المدارس العليا للمعلمين ،
 ومدرسة (الصدقية) وهي مدرسة ثانوية أنشئت على سبط اليسية أصلها
 وسيطر عليها الفرنسيون ، وفي الجزائر توسعت المدارس الابتدائية
 تدريجيا بدءا من التسعينيات من القرن التاسع عشر ، ولكن ببطء وعلى
 مستوى منخفض وضد رغبة المستعمرين ، الذين لم يكونوا راغبين في تعليم
 الجزائريين المسلمين الفرنسية وما تعبر عنها من أفكار ، وأقيمت ثلاث
 مدارس تدرس المواد الحديثة والتقليدية على المستوى الثانوي ، وقليل
 من الجزائريين كان يسمح لهم بدخول المدارس الثانوية الفرنسية ،
 أو مدارس القانون والطب والأدب في جامعة الجزائر ، حيث كان الغلبة
 قسودين على الوصول للمستوى المطلوب وجريسا لأن الجزائريين كانوا
 مترددين في إرسال أبنائهم للمدارس الفرنسية -

والى جانب المدارس الحكومية كان هناك عدد قليل من المدارس
 أقامته الأجهزة الأهلية - وعدد أكبر منها حصته الإرساليات الأمريكية
 والأوربية ، وفي لبنان وسوريا ومصر كان لبعض المجتمعات المسيحية
 مدارسهم الخاصة ، خاصة الموارنة بترائيم الطويل في التعليم العالي ،
 وبعض المدارس الحديثة أنشأتها المؤسسات التطوعية الإسلامية أيضا .

وتوسعت مدارس الارماليات الكاثوليكية بالدعم المالي من الحكومة الفرنسية وحمايتها ، وفي عام ١٨٧٥ أسس اليسوعيون جامعتهم ، سان جوزيف ، في بيروت والحقت بها كلية فرنسية للطب في ١٨٨٣ .

كما أدت مبادرة فرنسية الى انشاء « المنظمة الاسرائيلية » ، التي أسست المدارس للجماعات اليهودية من المغرب حتى العراق . وبعد بداية القرن كان عمل الارماليات الكاثوليكية منسجما من جهة ومتعارضا من جهة أخرى مع الارماليات البروتستانتية التي كان معظمها أمزيكيا . وقد أنشأت مجتمعا بروتستانتيا صغيرا ، ولكنها وفرت التعليم للمسيحيين الآخرين ولبعض المسلمين أيضا فيما بعد . وقد كانت الكلية البروتستانتية السورية في بيروت ، التي تأسست في ١٨٦٦ هي قمة نظامهم التعليمي ، وأصبحت فيما بعد الجامعة الأمريكية في بيروت ، وهناك أيضا المدارس الروسية لأتباع الكنيسة الأرثوذكسية الروسية الامبراطورية .

وفي كل هذه الأنظمة كانت هناك مدارس للبنات ، لم تصل بعد الى نفس مستوى مدارس الذكور ، ولكنها كانت تعلم القراءة وتخرج الفتيات القادرات على كسب عيشهن من عدة مهن ، كمصليات في المدارس ، أو ممرضات ، وفي النادر كصحفيات أو كاتبات وكان قليل منها مدارس حكومية ، ولكن الأغلب كان مدارس ارماليات ، وكان الآباء المسلمون يفضلون مدارس الراهبات الكاثوليكية ؛ لأنها تُعلم بناتهم اللغة الفرنسية وحسن الاخلاق والنصح الأمثل والحياة .

وقد ظهر جيل جديد من معنادات القراءة كان الكثير منهم يقرآن باللغات الأجنبية ، وفي منتصف القرن التاسع عشر حلت الفرنسية محل الإيطالية كلفة للتجارة وحياة الفن ، وكانت المعرفة بالانجليزية تادرة في المغرب وكانت أقل انتشارا من الفرنسية شرقا ، وانتشرت ثنائية اللغة وفي بعض العائلات خاصة في القاهرة والاسكندرية وبيروت ، حلت الفرنسية أو الانجليزية محل العربية في الحياة العائلية ، أما بالنسبة لأولئك الذين تعلموا حتى مستوى عال بالعربية ، فقد بدأ إنتاج نوع جديد

من الأدب ، ولم تكن الطباعة العربية موجودة الا نادرا قبل القرن التاسع عشر ؛ ولكنها انتشرت خلال نفس القرن خاصة في القاهرة وبيروت ، اللتين ظلتا المركزين الرئيسيين للنشر ، وقد خرجت المدارس الحكومية في مصر ومدارس الارمنيات في بيروت جموعا قارنا كبيرا نسبيا ، وفيما خلا النصوص المدونة كانت الكتب اقل اهمية في تلك الفترة من الصحف والصوريات ، التي بدأت تلعب دورا كبيرا في الستينات والسبعينيات من ذلك القرن ، وكان من بين الصوريات الفكرية التي فتحت النوافذ على الثقافة والعلم والتكنولوجيا في الغرب ، مجلستان اسمهما لبنانيون مسيحيون في القاهرة : « المقتطف » ليعقوب صروف (١٨٥٢ - ١٩٢٧) وفارس نصر (١٨٥٥ - ١٩٥١) ، و « الهلال » لجورجي زيدان (١٨٦١ - ١٩١٤) . وكذلك موسوعة نشرت في احرار دورية وضعها بطرس البستاني (١٨١٩ - ١٨٨٣) وعائلته ، وكانت هذه الموسوعة تضم المعارف الحديثة وتسجل ما كان معروفا ومفهوما في بيروت والقاهرة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، وقد كانت موادها من العلوم الحديثة والتكنولوجيا دقيقة وواضحة التعبير ، كما ان المقالات عن الاساطير والتاريخ اليوناني والأدب تمتد أبعد بكثير مما كان معروفا من التاريخ القديم في الثقافة الاسلامية ، وهو عمل كتبه وواجه اسبابا العرب المسيحيون ، ويتحدث عن المواضيع الاسلامية ببيرة لا يتفلقها المتحفظ أو المحرف ، وأول الصحف التي صدرت كانت تلك التي نشرت باسم رسومي في اسطنبول والقاهرة وتونس ، والتي تحوى نصوصا وشروحا للقوانين والمراسيم ، أما الصحف الرأي غير الرسمية فقد ظهرت فيما بعد بظهور جيل جديد من القراء وغلبوا في معرفة ما كان يحدث في العالم . وقد ساعد ظهور البرق (التلغراف) على تحقيق رغبتهم في معرفة مجريات الأمور في العالم ، وكان حجم الجمهور القاري يتوسع حدود الحرب الثقافية قد جعلنا من القاهرة مركزا للصحافة اليومية ، ومرة أخرى كان أكثر الصحفيين نجاحا من المهاجرين اللبنانيين وهي عائلة « نقلا » التي أسست الأهرام في عام ١٨٧٥ ، وأصبحت فيما بعد أهم الصحف العربية على الإطلاق .

ثقافة الإصلاح

ولقد كانت الكتب والمجريات والمصحف هي القنوات التي اوصلت المعرفة من العالم الجديد في أوروبا وأمريكا إلى العرب ، ومعظم ما نشر كان مترجماً أو مقتبساً عن الفرنسية أو الإنجليزية ، وقد بدأت حركة الترجمة في عهد محمد علي ، الذي كان محتاحاً لدلائل عمل لمستوليه وضباطه وكتباً لمدارسه . وقد كتب بعض أولئك الذين تدرّبوا في أوروبا وتعلّموا الفرنسية أو لغة أخرى أوصافاً لما شاهدوه وسمعوه ، وهكذا كتب رفاعة الطهطاوي (١٨٠١ - ١٨٧٣) ، الذي أرسله محمد علي في مهمة تعليمية إلى باريس وصفاً للمدينة وسكانها :

اعلم أن البارزين يختصون بين كثير من النصارى بذلك العقل ، ودقة الفهم وغوص ذهنهم في الفوصات ، . . . وليسوا أمراء التقليد أصلاً ، بل يحاولون دائماً معرفة أصل الشيء والاستدلال عليه ، حتى إن عاينهم أيضاً يعرفون القراءة والكتابة ، ويسئلون مع غيرهم في الأمور الصعبة ، كل إنسان على قدر حاله ، . . . ومن طباع الفرنسية التيطلع والتولع بسائر الأشياء الجديدة ، وحسب التغيير والتبديل في سائر الأمور ، وخصوصاً في أمر اللبس ، . . . ومن طباعهم أيضاً الطيش والتلون ، فينتقل الإنسان منهم من الفرح إلى الحزن وبالعكس ، ومن الجدل إلى الهزل وبالعكس ، حتى إن الإنسان قد يرتكب في يوم واحد جملة أمور متضادة ، وهذا كله في الأمور غير المهمة ، وأما في الأمور المهمة فادأبهم في السياسات لا يتغير ، كل واحد يدوم على منهجه ورأيه . . . وهم في الحقيقة أقرب للبخل من الكرم ، . . . وأقول هنا أنهم ينكرون خوارق العادات ، ويمتدحون أنه لا يمكن تخلف الأمور الطبيعية أصلاً ، وأن الأديان إنما جاءت لتسلط الإنسان على فعل الخير ، . . . ومن عقائدهم القبيحة قولهم : إن عقول حكماهم وطبايعهم أعظم من عقول الأنبياء وأذكى منها (٣) .

وبمرور الوقت ظهر نوع جديد من الأدب ، حاول الأدباء العرب التعبير به عن وعيهم وذاتهم باللغة العربية وعوقبهم في العالم الحديث ،

وقد كانت أحد الاهتمامات الرئيسية للأدب الحديث هي اللغة العربية ذاتها . وقد بدأ أولئك الذين دخلوا في نطاق إشعاع التعلم والآداب الأوروبية في النظر إلى ماضيهم بشكل مختلف ، وبدأت تطبع في القاهرة وأوروبا نصوص من الأعمال الكلاسيكية العربية ، وأعيد إحياء ضروب وأنواع الأدب العربي القديم ، فكتب الكاتب اللبناني الأشهر في عصره «نيسيف البارجي» (١٨٠٠ - ١٨٧١) عملاً على نمط المقامات ، وهي سلسلة من القصص والطرائف حول بطل واسع الحيلة مروية في سجع منعم متقن ، وكان هناك آخرون وطنوا أنفسهم لتطوير اللغة لتتحرر عن أفكار وإشكال جديدة من الحساسية الفنية ، وكان من بينهم بطرس البستاني وأولئك الذين تعلموا منه ، واستخدموا نوعاً من النشر الوصلي غير بعيد عن القواعد الأساسية للغة العربية ، ولكن بالباط أكثر بساطة للتعبير وكلمات واصطلاحات جديدة ، كانت اما مطورة من مصادر اللغة العربية، أو مطوعة من الانجليزية أو الفرنسية ، وكان هناك أيضاً إحياء للشعر العربي المنتزح بالوزن والقافية ، ولكنه تحول تدريجياً إلى التعبير عن أفكار ومشاعر وأحاسيس جديدة ، ويمكن اعتبار أحمد شوقي (١٨٦٨ - ١٩٣٢) ، من أواخر الشعراء الكلاسيكيين وقد استخدم لغة راقية لتخليد المناسبات العامة أو التعبير عن المشاعر القومية أو مدح الحكام ، وهو ينتمي للنخبة التركية المصرية التي نشأت حول مقر الحاكم المصري ، وبين معاصريه : خليل مطران (١٨٧٢ - ١٩٤٩) ، الذي كتب شعراً لم تستخدم فيه الأنماط التقليدية واللغة لذاتها ، وإنما لأغراض تعبير محددة عن الحقيقة سواء أكانت في العالم الخارجي أم في مشاعر الكاتب ، وحافظ إبراهيم (١٨٧١ - ١٩١٣) ، الذي عر عن الأفكار السياسية والاجتماعية للمصريين في عصره بلهجة أكثر عصرية ، وكان له قبول أوسع من شوقي ، وبدأت في الظهور أنواع جديدة تملأ من الكتابة : المسرح والقصة القصيرة والرواية ، وأول رواية مهمة كانت (زينب) لأحمد حسين هيكل التي نشرت عام ١٩١٤ ، وعبرت عن نظرة جديدة للريف ، والحياة البشرية المتجذرة في الطبيعة ، والعلاقة بين الرجال والنساء .

وقد كان الاهتمام الرئيسى الآخر للأدب الجديد متزاهنا مع تزايد القوة الاجتماعية والثقافية لأوروبا ، والذي كان ينظر اليه لا باعتباره غريما فقط وانما باعتباره تحديا . وكان من بعض الواجح تحديا جذابا ، ولقد كانت قوة أوروبا وعظمتها ، والعلم والتقنية الحديثة ، والمؤسسات السياسية للدول الأوروبية ، هي الموضوعات المفضلة ، وهذه الكتابات أظهرت مشكلة أساسية : كيف يمكن للحرب المسلمين والدولة العثمانية الإسلامية أن يكتسبوا القوة لمواجهة أوروبا وأن يصبحوا جزءا من العالم الحديث .

وقد كانت المحاولات الأولى الواضحة للاجابة عن مثل هذه التساؤلات ، هي التي ظهرت فى كتابات المسئولين القائمين على الإصلاحات فى منتصف القرن فى اسطنبول والقاهرة وتونس ، وبعضها كان مكتوبا بالتركية ، ولكن بعضها كان بالعربية وخاصة أحد أعمال خير الدين (ت ١٨٨٩) ، الذى كان رائد المحاولة الأخيرة لإصلاح الحكومة التونسية قبل الاحتلال الفرنسى ، وقد بين خير الدين فى مقدمة كتابه غرضه ومقصده (٤) (٥) .

ومن وجهة نظر هؤلاء الكتاب ، كان على الامبراطورية العثمانية أن تكتسب قوة الدول الحديثة بتغيير القوانين ، وطرائق الادارة ، والتنظيم العسكرى ، وعلاقة السلطان بالرعايا يجب أن تتغير لتصبح كالعلاقة بين الحكومات الحديثة والمواطنين ، والولاء للعائلة يجب أن يتحول الى احساس بالانتماء للدولة ، الدولة العثمانية التى تضم المسلمين وغير المسلمين ، الأتراك وغير الأتراك ، كل ذلك يمكن تحقيقه بدون المساس بالولاء للاتصال او تقاليد الامبراطورية اذا فهمت بشكل صحيح .

وبعض الوقت ، ويظهر طبقة جديدة من المثقفين فى الستينات والسبعينات من القرن التاسع عشر ، ظهر انشقاق بين أولئك الذين أيدوا الإصلاح ، فكان هناك انقسام فى الرأى حول أسس السلطة ، وهل يجب أن تكون فى أيدي المسئولين اعتمادا على احساسهم بالعدل ومصالح الامبراطورية ، أم فى أيدي حكومه مقبوضة بالانتخاب .

(٥) لم يولد إلاخ المتوجه لتركيا ليدخلها لكن المعلن مقهور من السياق .

وقد ازداد عمق الانشقاق بين الأجيال، فالجيل الثاني من كل البلدان الثلاثة كان يحمل وعي المشكلة الكامنة في التغييرات التي كانت تحدث ، لمصالح المؤسسات كان خطراً ما لم يكن متجذراً في نوع من التصاميم العلوية ، فكيف يكون ذلك ؟ والى أي حد يمكن أن يكون مستحيلاً من تعاليم الإسلام ؟ مثل هذا السؤال أصبح ملحاً عندما بدأت المدارس الجديدة في إنتاج جيل غير مؤسس على تعاليم الإسلام التقليدية ، وكان معرضاً لرياح المذاهب التي تهب من الغرب .

ولم تنبع المشكلة بالطبع من المسيحيين الذين يتكلمون العربية في لبنان أو سوريا ، والذين لعبوا دوراً كبيراً في الحياة الثقافية لصرهم ، ولم تكن مدينة الغرب بالنسبة لمعظمهم غريبة تماماً ، وكان بإمكانهم التحرك تجاهها بدون أي إحساس بعدم الصدق مع أنفسهم ، إلا أنه كان لديهم مشكلة مكافئة لهذه المشكلة ، فقوة الهياكل التنظيمية للكنائس التي تتمزق بها وتدعمها الدولة يمكن أن تكون عقبة لفكرهم ، وعقبة أمام التعبير عن أنفسهم كما يرغبون ، وقد اتجه بعضهم تجاه العلمانية أو البروتستانتية ، والتي كانت أقرب ما يمكن للعلمانية في مجتمع تقاس فيه الهوية بقياس الانتماء لمجتمع ديني .

وكانت مشكلة بالنسبة للمسلمين لابد من مواجهتها ، فقد كان الإسلام في أعماق أوصالهم ، وإذا كانت الحياة في العالم الحديث تتطلب تغييراً في طرائق تنظيمهم للحضرة ، فيجب عليهم القيام بها على أن يظلوا صادقين مع أنفسهم ، وهو يكون صعباً فقط إذا ما قسر الإسلام ليكون متوافقاً مع البقاء والقوة والتقدم في العالم ، وكانت تلك نقطة البداية لأولئك الذين يمكن تسميتهم بـ «المسلميون المحدثون» وقد كانوا يستقنون أن الإسلام ليس فقط متفقاً مع العقل والتقدم والتضامن الاجتماعي ، وهي أمس المدنية الحديثة ، إذا ما فسرت بشكل صحيح ، وإنما هو يتضمنها جميعاً بشكل إيجابي ، وعمل هذه الأفكار طرحها جمال الدين الأفغاني (١٨٣٩ - ١٨٩٧) ، وهو إيراني كانت كتاباته فاعضة بعض الشيء ، ولكن تأثيره ونفوذ الشخص كان ملحوظاً وواسعاً - وتطورت أفكار الأفغاني

الى شكل أكثر اكتمالا ووضوحا في كتابات محمد عبده (١٨٤٩ - ١٩٠٥)
المصري الذي كان لكتاباته تأثير عظيم ومستمر على اتساع العالم الاسلامي ،
وكان الهدف من حياته كما بينه بنفسه :

تحرر الفكر من اغلال التقليد ، وفهم الدين كما كان مفهوما في الامة
قبل ان يظهر فيها الشقاق ، والمودة في تحصيل المعرفة الدينية الى مصادرها
الاولى ، وان توزن بميزان العقل الانساني ، الذي خلقه الله لكي يمنع
الغلو في الدين او المروق منه ، وبحيث تتحقق حكمة الله ويستقر
ناموسه محفوظا في عالم البشر ، ولكي يثبت أن الدين مصادق للعلم ،
ويدفع الانسان الى استنباط أسرار الوجود ، ويحثه على احترام الحقائق
الثابتة ، ويعتمد عليها في أخلاقه وسلوكه (٥) .

ويظهر في أعماله التمايز بين الأسس العقيدية للإسلام وبين ثعاليمه
وقوانينه الاجتماعية - وقد انتقلت الأسس العقيدية للإسلام من السلف
الصالح حتى وصلت للحيل الحالى ، ومن هنا كان التمسك بهذه الأسس
والسير على هداها والتزام خطها في التفكير يسمى بالسلفية وهي تعتمد
ببساطة على الايمان بالله ، وبالوحي الذي نزل على مجموعة من الأنبياء
وأخبرهم محمد ﷺ ، والمسئولية الأخلاقية والقانونية اللتين يمكن الدفاع
عنهما بالعقل ، والقانون والأخلاقيات الاجتماعية من ناحية أخرى هي
تطبيقات لظروف محدودة خاصة لمبادئ عامة مميّنة يحتويها القرآن
وبقلها العقل الاساسي ، وعندما تتغير الظروف يجب ان تتغير هي
أيضا ، ومهمة المفكرين الاسلاميين في العالم الحديث انضغاع القوانين
التشريعة والمعادن للمبادئ الثابتة وبذلك يحددون حدودها وتوجهاتها .

ومثل هذه النظرة للإسلام أصبحت جزءا من محتويات العقل لكثير
من العرب المسلمين المتعلمين ، وأيضا للمسلمين خارج العالم العربي ،
ويمكن تطويرها على أكثر من مسار ، وقد كان أهم أتباع تلاميذ الامام
محمد عبده ، السوري رشيد ركننا (١٨٦٥ - ١٩٢٥) وقد حاول في

دورته والمنارة ، أن يظل أميا لكلا الوجهين من معاليم استأذنه ، وقد اقترب في دفاعه عن المذاهب الثابتة للإسلام ضد كل الهجمات ، من التفسير التحليل لها ، وفيما بعد للوعائية في سلسلة من الفتاوى ، وحاول إخضاع القوانين لتناسب العالم الحديث في إطار من الشريعة المعدلة .

ظهور الوطنية

وقد كان الامام محمد عبده ورشيد رضا - وكلاهما من العلماء الذين تلقوا تعليمًا تقليديًا - مهتمين بتبسيط التفسير ووضع الضوابط عليه ، ولكن عند أولئك الذين تعلموا في المدارس الحديثة كانت جاذبية وجهة نظر الامام محمد عبده للإسلام تكمن في أنها حروثهم لقبول أنكار الغرب الحديثة بلا أدنى احساس بالتدخل عن ماضيهم ، وقد بدأت جماعة من الكتاب - أهل بعضهم الانضمام اليه - في طرح أفكار جديدة حول الطريقة التي يمكن بها تنظيم الدولة والمجتمع ، كانت فكرة الوطنية قد أصبحت صريحة بين الأتراك والعرب والمصريين واليونانيين في ذلك الجيل . وكان هناك امر أقدم وأقوى ، هو الرغبة في قيام مجتمعات مستقرة تمارس حياتها بدون تدخل ، ولكن تفاصيل الأفكار التي تؤدي الى قيام الحركات السياسية لم تصبح مهمة الا في العقدين الأخيرين قبل الحرب العالمية الأولى .

وقد نشأت الحركات الوطنية المختلفة كرد فعل للتحديات المختلفة ، فالوطنية التركية كانت رد فعل للضغط المستمر المتزايد من أوروبا ، وأيضا لانهايا فكرة القومية العثمانية ، وقد أدى انفصال الشعوب المسيحية عن الامبراطورية شعبا بعد آخر ، الى أن اكتسبت الوطنية العثمانية المزيد من الصبغة الإسلامية . ولكن في حكم عبد الحميد ، انهار التحالف بين العرش والنخبة التركية الحاكمة ، وظهرت فكرة الوطنية التركية والفكرة قائمة على أنه بإمكان الامبراطورية أن تبقى فقط على أحسن من التضامن بين أمة توحيها لغة مشتركة .

وحيث ان الامبراطورية العثمانية في تلك المرحلة قد أصبحت دولة تركية غربية ، فإن أية محاولة لتأكيد أهمية العنصر التركي كانت خليقة بأن

تخل بالتوازن بينهم وبين العرب ، وكرد فعل ، أصبحت القومية العربية واضحة ، وفي المرحلة الأولى كانت حركة عاطفية بين بعض المسلمين المتعلمين في سوريا تركزوا في دمشق ، وبعض الكتاب المسيحيين من لبنان وسوريا ، وكانت جنوبها تكن في أحياء الوعى بالماضى العربى نى المدارس الحديثة ، وتركيز المصلحين المسلمين على الفترة الاسلاميه المبكرة للتاريخ الاسلامى ، والفترة التى ساد فيها العرب ، ولم تصبح قوة سياسية مهمة الا بعد ثورة ١٩٠٨ ، التى اضطفت من وضع السلطان الذى كان بمثابة اليؤرة التقليدية للدولة ، وادت فى النهاية الى استيلاء تركيا الفتاة ، على السلطة ، ولأن سياستهم تبلورت فى تعزيز السلطة المركزية ، والتركيز على الوحدة الوطنية للامبراطورية ، فقد مالت ضمنا فى اتجاه الوطنية التركية ، وبدأ بعض المسئولين والضباط العرب - وغالبيتهم من السوريين من دمشق والذين كانوا معارضين لهذه المجموعة لأسباب مختلفة - فى المطالبة بوضع الفصل للأقليات العربية داخل الامبراطورية ، وبلا مركزية تصل الى حد الحكم الذاتى ، وفى المنطقة الناطقة بالعربية ، بدأ بعض المسيحيين اللبنانيين يأملون فى المزيد من الحكم الذاتى اللبناني تحت حماية إحدى القوى الأوروبية -

ولم تكن الوطنية التركية أو العربية فى هذه المرحلة موجهة لمعارضة القوى الأوروبية ، بقدر ما كانت موجهة تجاه مشاكل الهوية والتنظيم السياسى للامبراطورية العثمانية ، فبالا لشرط الذى كان يمكن للمجتمع العثمانى المسلم أن يستمر قائما فى ظلها ؟ من حيث المبدأ كانت تمتد لما هو أكبر من الامبراطورية ، لكل أولئك الذين يتحدثون العربية أو التركية ، وقد كانت وطنية المصريين والمتونسيين والجزائريين مختلفة طرائقها ، فالثلاثة كانت تواجههم مشاكل محددة مع الحكم الأوروبى ، والثلاثة كانوا منغمسين بهذه المشاكل داخل البلاد المحددة بوضوح ، ومصر وتونس كانتا عمليا كيانات سياسية منفصلة لمدة طويلة ، فى البداية تحت حكم الأسر ، وبعدها تحت الحكم البريطانى أو الفرنسى . والجزائر أيضا كانت منطقة عثمانية منفصلة ، ثم أصبحت فى ذلك الوقت اقليما منضمّا الى فرنسا لعليا -

وهكذا عندما ظهرت الوطنية المصرية ، ناهيا قامت للمحد من الاحتلال البريطاني أو انهاله ، وكانت مصرية بالتحديد أكثر منها عربية أو إسلامية أو عثمانية المحتوى ، وقد احتوت مقاومة الاحتلال البريطاني من عام ١٨٨٢ على عنصر وطنى ، ولكنه يكتسب تعبيرا واضحا ولم يصحح قوة سياسية فاعلة الا فى السنوات الأولى من القرن الجديد ، وأصبح أيضا بؤرة للأفكار الأخرى حول الطريقة التى يمكن بها تنظيم المجتمع ، ولم تكن قوة متوحدة فكان هناك انقسام بين أولئك الذين طالبوا بالانسحاب البريطانى ، وأولئك الذين اعتقدوا ، تحت تأثير أفكار الهداية الإسلامية ، أن الاحتياج للتطور الاجتماعى والثقافى له الأولوية وأن عصر يمكن أن تفسد بهذه الطريقة من الوجود البريطانى ، وبالمثل فى تونس ، كانت الخبرة عالية فى التعبير عن المشاعر الوطنية فى مقاومة الغزو الفرنسى فى عام ١٨٨١ ، ولكن الجماعة الوطنية المتميزة بوضوح « الشباب التونسى » وهى عدد صغير من الرجال ذوى التعليم الفرنسى ، ظهوروا حوالى عام ١٩٠٧ ، وهنا أيضا لم يكن الشعور السائد متعاطفا مع الانسحاب الفرنسى اللورى ، بل بالتغيير فى السياسة الفرنسية ، بما يعطى الفرنسيين فرصة أكبر فى التعليم الفرنسى وفرصا أكبر فى الخدمة الحكومية والزراعة ، وكانت تلك سياسة عارضاها المستعمرون ، فى الجزائر أيضا - وعلى سطح المقاومة المستمرة العميقة للاستعمار الفرنسى ، التى تحولت فى أشكال تقليدية ظهرت حركة صغيرة هى « شباب الجزائر » لها نفس أفكار « التحديثيين » ونفس المطالب على التعليم الفرنسى والإصلاحات المالية والتشريعية وحريات سياسية أكبر داخل الإطار الموجود ، أما فى مراکش ، فكانت المعارضة للحماية الفرنسية واسمة الانتشار فى المدن والريف وكان زعمائها من بين علماء المدن ورموزها فى الطوائف التقليدية للفكر الإسلامى .

استمرارية التراث الإسلامى

لقد كانت أفكار « العثمانية » و « الإصلاحات الإسلامية » و « الوطنية » ، تنتمى الى القلة الحضرية المتعلمة ، مبعرة عن علاقة جديدة بالدولة والعالم الخارجى بمصطلحات مفاهيم جديدة ، وبخلاف هذه

الأقضية ، كانت هناك بعض الإرهاصات من الفكر والمشاعر التي يمكن أن تتضح في حيل لاحق في شكل وطني ونمطي الحركات الوطنية قوة جديدة ، ولكن كان الإسلام في تصوره التقليدي هو الذي يقبل على الدوافع التي تحت الناس على الحركة ، كما غلب على الرموز التي عبرت عن معنى تلك الحركات ، وما كان يطلق عليه ، تقاليد ، لم يكن ثابتا ، ولكن كان يأخذ مساره الخاص وإيقاعه الخاص .

وقد فقد النظام القديم للمدارس بعضا من وضعه في المجتمع ، ولم تعد الدراسة فيه تؤدي إلى المناصب العليا في الخدمة الحكومية ، ومع ادخال نظم جديدة للإدارة ، أصبح هناك احتياجات لنوع جديد من الخبرات والمعرفة بأحدى اللغات الأوروبية أصبح لا يمكن الاستغناء عنه ، وغريجوها لم يعودوا متحكمين في النظامين القضائي والتشريعي ، وقد ولدت إعراف جنائية وتجارية جديدة على النمط الغربي ، حدثت من المجال الفعال للشريعة ، كما أن القانون المدني للإمبراطورية العثمانية الذي تعتمد أسسه على الشريعة أيضا أعيدت صياغته ، ومع القوانين الجديدة ظهرت محاكم جديدة : محاكم قضائية أو مختلطة للفصل في النزاعات بين الأجانب ، وفي الجزائر ، ظهرت محاكم فرنسية لحكم الحالات التي شملت الرعايا المحليين ، أما محاكم الشريعة فقد اقتصر على الأحوال الشخصية ، واحتاج الأمر لقضاة ومحامين من نوع جديد ، ودرروا أيضا بطريقة جديدة ، وبذلت في مصر والجزائر محاولة لتعليم الطلبة الذين تعلموا تعليمًا جديدًا في الموضوعات الحديثة ، ونشأت « المدارس » في الجزائر ودار العلوم في مصر ، إلا أن أبناء العائلات البارزة الثرية كانوا يتعلمون في مدارس من النوع الجديد .

ومع هذا ، استمرت المدارس القديمة وكذلك عمل الدارسون في علوم الدين والفقه في إطار التراث التراكمي للتعليم الإسلامي ، إلا أن الطلبة النابغين كانوا قد بلغوا في إظهار التمرق وعدم الرضا عن نوع التعليم الذي يتلقونه فيها ، - وكما كتب أحدهم كانت حياة الطالب تجري على هذا النمط :

حياة مطردة متشابهة لا يجد فيها جديدا منذ بدء العام الدراسي الى أن ينتهى ٠٠ وهو فى كل هذه الدروس يسمح كلاما معادا ، وأحاديا لا تمس قلبه ولا ذوقه ولا تفنى عقله ، ولا تضيق الى علمه علما جديدا (٦) *

وقد بدلت بعض المحاولات للإصلاح خاصة فى الأزهر بقيادة محمد عبده ، ولكن بلا نجاح يذكر ، الا أنه كان يتمتع بقوة كبيرة فى المجتمع ، كقناة يمكن للشباب الأذكيا المنحرفين من العائلات الريفية الفقيرة من خلاله أن يرفعوا مستواهم ، كما أنه - أى الأزهر - يشكل نوعا من الوعى الجمعي ، وتمتع شيوخ الأزهر بسلطة أكبر مما كان عليه الحال على الأساتذة والطلاب ، ولكنه بدوره خضع بشكل صارم لسيطرة الخديو ، كما حاولت السلطات الفرنسية فى تونس إخضاع الزيتونة لسيطرتهم .

وحتى ذلك الحين ، لم يكن هناك انحدار ملحوظ فى نفوذ وتأثير الطرق الصوفية ، وقد كان لمعارضة الرهابيين تأثير محدود خارج أوساط الجزيرة العربية وانتقد بعض المحدثين ما اعتبروه سوء استخدام الصوفية من حيث السلطة التى يمارسها أئمة الصوفية على مريديهم ، والاعتقاد بالمعجزات التى تحدث بالاتصال (بأولياء الله) ، ولكن الأغلبية اعتقدت أن الصوفية البقية كانت مكنة، وبالتأكيد ضرورية لصحة المجتمع وحيويته . وبشكل عام ، استمر الجزء الأكبر من السكان فى ممارسة نوع من التعاطف مع إحدى الطرق ، وقد امتشرت الطرق الصوفية القديمة مثل القادرية والشاذلية فى افراز الطرق الفرعية مثل التجانية (بتشديد مع فتح الجيم) والنقشبندية ، اللتين ركزتا على الالتزام بالشريعة وانتشرت بعض الطرق الجديدة ، وظهرت السنوسية التى أنشئت فى طرابلس فى الأربعينات من القرن التاسع عشر على أيدي جزائرى تلقى تعليمه فى فاس ومكة .

وقد أدت الطرق الجديدة للحفاظ على النظام فى الحضر بواسطة المستولين والشرطة والحكومات (وكانت أجنبية فى مصر والمغرب) الى الحد من النفوذ الاجتماعى للطرق فى المدن ، كما أدت الى الحد من نفوذ كل

القوى التي يمكن أن تعبر عن السخط الشعبي ، وقد كانت أواخر القرن التاسع عشر فترة خلعت تقريباً من أية نوصى في المدن بعد الحركات الكبرى في الستينات والسبعينات من ذلك القرن والاضطرابات في أوقات الاحتلال الأجنبي ، وفي الريف طبل المملون الذين كان لهم قدر من السلطة الروحية يمارسون نفس القوة ، كما كان الحال من قبل ، وفي عصور التوسع الإمبراطوري العثماني كان معظم الزعماء والقادة في المقاومة الريفية من رجال الدين ، وفي الجزائر ، كان وصح عبد القادر في الطريقة القادرية المحلية مركزاً يمكن أن تتوسع منه قوته ، وفيما بعد حدثت ثورة الرحمانية عام ١٨١٧ ، وقد لعبت الطريقة الرحمانية فيها دوراً مهماً وبالمثل في مصر وتونس ومراكش أمكن تعبئة المقاومة ضد تنامي النفوذ الأوربي باستخدام الشعارات الإسلامية ، كما أن المحاولة الإيطالية لغزو ليبيا واجهت مقاومتها الرئيسية في السنوسية ، التي كان لها في ذلك الوقت شبكة من المراكز المحلية في واحات الصحراء الليبية ، إلا أن بعض الطرق الصوفية لم تبين المقاومة ، ففي الجزائر عقد شيوخ التجانية سلاماً مع الفرنسية ، وفي مصر انحازت معظم الطرق لجانب الخديو في أزمة ١٨٨٢ .

وقد كان المثال الصارخ على القوة السياسية للزعيم الديني هو ما حدث في السودان في تلك الحركة ، التي أنهت الحكم المصري في الثمانينات من القرن التاسع عشر ، وقد استمدت بعض قوتها عن المعارضة للحكام الأجانب ، ولكن كان لها جنود أعمق ، وقد استمد محمد أحمد مؤسس الحركة المهمة من تدريبه الصوفي ، وكان أتباعه يعتبرونه المهدي الذي يرشده الله لاستعادة سيطرة العدل في العالم ، وانتشرت حركته بسرعة في دولة كانت سيطرة الحكومة فيها محدودة ، والمدن صغيرة ، وكان اسلام العلماء ضعيفاً لا يستطيع معادلة تأثير العلم الريفي ونفوذه ، وبعد انتهاء الحكم المصري كان قادراً على انشاء دولة مبنية على تعاليم الاسلام حسب تصوره وبنيت بوعي على صورة المجتمع المثالي الفاضل للنبي عليه الصلاة والسلام وصحابته ، وهذه الدولة استمرت على أيدي خلفائه بعد وفاته ، ولكن أنهاها الاحتلال الإنجليزي المصري بهاية هذا القرن .

وقد اتت مثل هذه الحركات المخاوف من « ثورة اسلامية » كانت تتمتع بها الحكومات الأجنبية والاصلاحية ، وادت الى محاولات لمقاومتها .
 أو على الأقل السيطرة عليها . ففي مصر ، وعند عهد محمد علي كانت هناك محاولة للسيطرة على الطرق الصوفية بتعيين كبير إحدى العائلات المرتبطة بواحدة من هذه الطرق « الطريقة اليكرية » ليكون زعيما لها جميعا ، وأصبحت سلطاته ووظائفه محددة رسميا فيما بعد ، كما أصبحت مشيخة الطريقة مصحبا تعترف به الحكومة رسميا ، وقد أمكن من خلال هذه الزعامات ضبط بعض الاسراف في الممارسات الشعبية ، وأمكن الحد منها . وفي الجزائر بعد ثورة ١٨٧١ ، كان الفرنسيون يظنون بشك الى هذه الطرق ، وذلك بمحاولة قهر أولئك الذين ظهر عداؤهم ، كما حاولوا اكتساب التسليح الآخرين بمصنعهم بعض الامتيازات .

وفي الامبراطورية العثمانية ، كان السلطان في وضع يمكنه من تحويل المشاعر الدينية الشعبية لصالحه الخاصة ، ومن منتصف القرن التاسع عشر قامت الحكومة بمجهودات مكثفة للتركيز على دور السلطان كحاكم للدولة والذي كان آخر البقايا للسلطة السياسية للإسلام المسمى . ولم يمض كثيرا على الادعاء بأن السلطان خليفة عدا بالمعنى الذي يكون فيه كل حاكم مسلم قوى خليفة ، وبدأ من منتصف القرن التاسع عشر أصبح التركيز بشكل أكثر انتظاما ، على الدعوة للتناهد بين المسلمين في الامبراطورية وخارجها للتقديس حول العرش العثماني ، وكتحذير للدول الأوروبية التي بها الملايين من الرعايا المسلمين ، وقد استخدم السلطان عبد الحميد خلاصاته من الصوفية للتركيز على ادعاءاته الدينية ، وأنشأ سكك حديد الحجاز برأس مال اسلامي بفرض نقل الحجاج الى المدن المقدسة ، وكان ذلك تعبيرا عن نفس السياسة . وقد انتقد المحذرون ، الاسلاميون هذه السياسة على أساس أن نوع الاسلام الذي كان يشجعه لم يكن الاسلام الحقيقي ، كذلك نازعوا في ادعاءاته بكونه الخليفة وأملوا أن تعود الخلافة للعرب . ولكن تلك السياسة أثارت مشاعر الولاء في عالم الاسلام من العرب والترك وما وراءهما : بعد انتهاء حكم الخوف تماما في الهند بعد « التمرد الهندي » في عام ١٨٥٧ ، وبعد أن دحر التوسيع الروسي المروشي القديمة في القوقاز وآسيا الوسطى ، وبعد احكام السيطرة الانجليزية والفرنسية على شمال أفريقيا .

الفصل التاسع عشر

ذروة القومية العربية

(١٩١٤ - ١٩٣٩)

سيادة تفوق بريطانيا العظمى وفرنسا

بحلول ١٩١٤ ، خرج التنافس بين القوى الأوروبية عن حدود الاحساس بالمصير المشترك . ومن ذكريات الحروب النابليونية ، كانت الامبراطورية العثمانية الموقع الذى انكبوا عليه ، وذلك لضمها وأهمية المصالح الأوروبية فى ممتلكاتها ، وفى بعض الأجزاء أدى توزيع امتيازات السكك الحديدية الى خلق نوع من الانقسام بين دوائر المصالح المختلفة ، ولكن فى بعض المناطق الأخرى مثل بعض أجزاء من البلقان ، واسطنبول ، والمصايق ، وفلسطين ، تضاربت مصالح القوى الأوروبية بشكل مباشر ، وكان التنافس على البلقان من قبل النمسا وروسيا هو السبب المباشر لاندلاع الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ ، وعندما دخلت الامبراطورية العثمانية الحرب فى نوفمبر الى جانب الألمان والنمسا ، وضد انجلترا وفرنسا وروسيا ، أصبحت أراضيها مسرحا للمصالح الحربية ، وكان على الجيش العثماني منعوما بحلفائه معادية روسيا على حدوده الشمالية الغربية ، ومعادية قوة بريطانية فى أغلبها لحدى الأقاليم العربية ، وفى البداية هدد الجيش العثماني الوضع البريطانى فى مصر ، ولكن فيما بعد زحفت جيوش بريطانيا وحلفائها الى داخل فلسطين ، وبتهامية الحرب احتلت سوريا بالكامل ، وفى نفس الوقت نزلت قوة أخرى بريطانية فى العراق على رأس الخليج ، وبتهامية الحرب كانت قد استولت على كل العراق .

وبحلول عام ١٩١٨ ، وصلت سيطرة بريطانيا وفرنسا في الشرق الأوسط والمغرب الى حد أكثر من أي وقت مضى ، ولكن الأهم من ذلك ان الحكومة الامبراطورية العثمانية الخليفة التي عاشت في ظلها الدول العربية لقرون عديدة ، والتي كانت تمثل نوعا من الحماية في مواجهة الحكم الأوروبي ، كانت آخذة في الاقوال الى أن اختفت تماما ، لقد فقدت الامبراطورية العثمانية اقاليمها العربية واقتصرت فقط على الأناضول ، وجزء صغير من أوروبا . وكان السلطان تحت سيطرة القوات البحرية وممثل الحلفاء في عاصمته ، وكان مضطرا لتوقيع اتفاقية سلام ذات شروط محقة (معاهدة سيفر) ، التي تفرض وصاية اجنبية شاملة على حكومته ، ولكن حركة التمرد التي قام بها الاتراك في الأناضول والتي قادها صراط في الجيش ، وساندتها تشجيع الحلفاء ، أدت باليونانيين الى احتلال جزء من غرب الأناضول ، وقد نتج عن حركة الضباط هذه ظهور جمهورية تركية والغاء السلطنة ، وهذه التغيرات قبلها الحلفاء في اتفاقية لوزان (١٩٢٣) ، التي يمكن اعتبارها نهاية رسمية للامبراطورية العثمانية .

وقد تشكل الهيكل السياسي الذي كان معظم العرب يعيشون في ظلّه لقرون ، ولم تعد عاصمة الدول التركية الجديدة في اسطنبول وانما في أنقرة في مرتفعات الأناضول ، وفقدت المدينة الكبرى التي كانت مقر السلطة لهذه طويل قوة جاذبيتها ، واصبحت الاسرة الحاكمة - التي سواء قبلت ادعائها أو رفضت في الخلافة ، وكانت تعتبر الراعي لما تبقى من القوة والاستقلال للاسلام السنّي - في قمة التنازع ، وهذه التغيرات كان لها تأثير عميق على الطريقة التي كان العرب من ذوي الوعي السياسي يفكرون بها في أنفسهم ، وحاولوا تعريف هويتهم السياسية ، وطرحوا اسئلة حول الطريقة التي يجب أن يعيشوا بها معا في مجتمع سياسي ، فالعرب عامل مساعد يحفز في الوعي مشاعر غير منفصلة ، وتخلق توقعات التضامن ، وقد وردت الفكرة عن عالم يعاد تشكيله على اساس من تقرير لمصير ، وتأكيد الهوية الوطنية ، في تصريحات أدلى بها ويلسون رئيس الولايات المتحدة ، كما عبر عنها غيره من قواد الحلفاء ، وانارت

أحداث الحرب الرعنة بين بعض الطبقات في بعض الشعوب العربية في التغيير في وضعهم السياسي ، ففي المغرب كان يتوقع الجنود الجزائريون والتونسيون ، وكثير منهم من المتطوعين الذين حاربوا في الجيش الفرنسي على الجبهة الغربية - التضحيات التي تصترف لهم بما قدموه ، والمصريون يرغم أنهم لم يكونوا مقاتلين في الحرب ، عانوا من الصعوبات من العمل بالسخرة ، وغلاء الأسعار ، ونقص المواد الغذائية ، ومذلة الاحتلال على أيدي جيش جنسى ، وفي الأجزاء العربية من الإمبراطورية العثمانية كان التغيير من نوع مختلف ، ففي عام ١٩١٦ ثار حسين ، شريف مكة الهاشمي رأس العائلة التي انتمت إليه (١٩٠٨ - ١٩٢٤) ضد السلطان العثماني بقوة عربية مكونة حزئيا من بدو غرب الجزيرة ، والجزء الآخر من السجناء أو الفارين من الجيش العثماني ، حاربوا الى جانب القوات المتحالفة وساعدوها في احتلال فلسطين وسوريا ، وتلت هذه الحركة مراسلات بين البريطانيين وحسين (مراسلات ماكماهون - حسين ، ١٩١٥ ، ١٩١٦) الذي كان يمثل الوطنيين العرب ، وقد فسرت ١٠٠ لورنس T. E. Laurance وهو رجل ارتبط اسمه بالثورة العربية الأسباب التي دعت بريطانيا الى موافقتها تلك : « فقد كنا نرى ضرورة تواجد عامل جديد في الشرق ، نوع من القوة أو العرق الذي يرجع على الأتراك عن حيث العمد والنتائج والنشاط الذهني ، ولم يسلمنا التاريخ في تفكيرنا بأن تلك الحصال تستورد جاهزة من أوروبا .. فقد كان من رأى بعضنا أن هناك ما يكفي من القوة الكامنة ويزيد في الشعوب العربية (وهي المكون الأعظم للإمبراطورية التركية) ، وهي تشكل سامي خصب القريحة ، ذو فكر ديني عظيم ، ويتمتعون بدأب معقول ، ولهم مهارة في التجارة والسياسة ، ولكن طبائعهم تسيل الى اذابة الغير فيهم أكثر من ميلهم الى السيادة » (١) .

ويقول الشريف حسين بشكل قد يكون ضخيم من دوره : « كنت أقصد خلق دولة جديدة واستعادة نفوذ مفقود » (٢) . وسواء أكان هناك وعد فعلي أم لا وإذا كان الأمر كذلك وسواء لعبت ثورة الشريف دوراً فعالاً في انتصار الحلفاء أم لم تفعل ، فهي مسائل ما زالت محل خلاف ، ولكن من

الواضح للمرة الأولى أن أولئك الذين يتحدثون العربية كانوا أمة ويجب أن تكون لهم دولتهم ، وكان ذلك مقبولا إلى حد ما لدى القوى العظمى .

وقد اعترضت تلك الآمال والآلام والبحث عن هوية ، سياسيات بريطانيا وفرنسا في سنوات ما بعد الحرب ، ففي الجرائر أجرت الحكومة الفرنسية بعض التغييرات كان على المسلمين بموجبها دفع نفس الضرائب التي يدفعها المستوطنون الأوروبيون ، وكان لهم ممثلون أكثر في المجالس المحلية ، ولكن الحركة التي قام بها حلماء عبد القادر الجزائري قمت بعد أن نادت بتمثيل المسلمين في البرلمان الفرنسي بدون التخلي عن الثريمة الإسلامية للأحوال الشخصية ، وفي مراكش قامت حركة مسلحة لمقاومة الحكم الفرنسي والاسباني قادها عبد الكريم الخطابي - وهو قاض سابق - في المنطقة الإسبانية من شمال مراكش (١٨٨٢ - ١٩٦٣) ، في جبال « ريف » في الشمال ، هزمت في عام ١٩٢٦ ، وقد اكتمل الغزو الفرنسي لكل البلاد بنهاية العشرينات من القرن العشرين ، وبالمثل امتد الحكم الإيطالي من الساحل الليبي إلى الصحراء في عام ١٩٣٤ ، وفي مصر صدر إعلان بريطاني أنهى السيادة العثمانية في عام ١٩١٤ ، ووضع البلاد تحت الوصاية البريطانية ، واكتسب الخديو لقب السلطان ، وفي عام ١٩١٩ أدى رفض الحكومة البريطانية السماح للحكومة المصرية بعرض قضية الاستقلال على مؤتمر السلام ، إلى ثورة وطنية واسعة ذات تنظيم مركزي ودعم شعبي ، إلا أنها كبتت ، لكنها أدت إلى قيام حزب وطني « الوفد » بزعامة سعد زغلول (١٨٥٧ - ١٩٢٧) وبمدها إلى إصدار البريطانيين في عام ١٩٢٢ (إعلان الاستقلال) (٥) ، الذي احتفظ بالسيطرة على المصالح الاستراتيجية والاقتصادية لبريطانيا بناء على اتفاقية بين البلدين ، وترتب على ذلك صدور الدستور المصري ، وغير السلطان المصري لقبه مرة ثانية وأصبح ملكا ، وإلى الجنوب في السودان قامت حركة معارضة في الجيش ، وطرد من السودا الممثلون والجنود المصريون الذين شاركوا البريطانيين في حكم البلاد بموجب اتفاقية الحكم المشترك .

(٥) المقصود تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذي ألغى الحماية البريطانية على مصر

لكنه وضع تمهيدات جعلت مصر وكأنها بالفعل تحت الحماية - (المراجع) .

وكان الوضع في الأقاليم العربية الأخرى للإمبراطورية العثمانية أكثر تعقيداً ، فبمسا اعترفت الاتفاقية الأسجلوفرسيية عام ١٩١٦ بمبدأ الاستقلال في المراسلات مع الشريف حسين ، قسمت المنطقة الى مناطق نفوذ دائم ، (اتفاقية سايبكى - بيكو ، مايو ١٩١٦) ، وصدرت وثيقة بريطانية عام ١٩١٧ هي وعد بلفور ونصت على أن الحكومة تنظر بعين المطف الى انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين ، على ألا يؤثر ذلك على الحقوق المدنية والدينية للسكان الآخرين للمولة ، وبعد نهاية الحرب نصت معاهدة فرساي على أن الدول العربية التي كانت تحت الحكم العثماني يمكن اعتبارها مستقلة مبدئياً ، بشرط التنازع المساعدة والنصيحة من الدول الوصية عليها ، وهذه الوثائق ، والمصالح التي عبرت عنها ، هي التي حددت المصير السياسي لهذه البلاد . وبسبب شروط هذه المراسيم التي اقترتها رسمياً عصبة الأمم في عام ١٩٢٢ ، تكون بريطانيا مسئولة عن العراق وفلسطين ، وفرنسا عن سوريا ولبنان . وفي سوريا ظهرت محاولة قام بها أنصار ثورة الشريف حسين مع بعض الدعم المؤقت من البريطانيين لايجاد دولة مستقلة تحت قيادة فيصل بن حسين فقمعها الفرنسيون ، وظهرت هويتان سياسيتان ، دولة سوريا ودولة لبنان كتوسيع للمنطقة التي نشأت في عام ١٨٦١ ، وفي عام ١٢٩٥ أدت توليفة من الاستنكار ضد الادارة الفرنسية في المنطقة الدرزية في سوريا ، صاحبتهما معارضة وطنية للوجود الفرنسي ، أدت الى الثورة التي قمعت بصعوبة ، والى الجنوب من منطقة الانتداب الفرنسية كانت فلسطين والأراضي الواقعة شرقها تحت الانتداب البريطاني - وسبب الالتزامات وفقاً لإعلان بلفور ، والتي تقرر في قرار الانتداب لتسهيل ايجاد وطن قومي لليهود في فلسطين ، فقد حكم البريطانيون فلسطين بشكل مباشر ، ولكن الى الشرق منها تم انشاء اماره شرق الأردن ، وحكمها ابن آخر لحسين هو عبد الله (١٩٢١ - ١٩٥١) تحت الانتداب البريطاني ، ولكن بلا التزام منه تجاه انشاء وطن قومي لليهود ، وفي المنطقة الثالثة قامت في العراق ثورة عام ١٩٢٠ ضد الاحتلال العسكري البريطاني ، وتصاعدت النبرة الوطنية اتبعتها محاولات لانشاء مؤسسات المحكم الذاتي تحت السيطرة البريطانية ، وأصبح فيصل الثاني نفاة الفرنسيون من سوريا

ملكاً للعراق (١٩٢١ - ١٩٣٣) تحت الاشراف البريطانى وفى اطار منصوص قرار الانتداب عقب الماهدة الأنجلوعراقية .

من بين كل الدول العربية ظلت أجزاء من شبه الجزيرة العربية حرة بعيدة عن الحكم الأوربي ، وأصبحت اليمن بمجرد انتهاء الحكم العثماني دولة مستقلة تحت حكم امام الزيديين يحيى ، وفى الحجاز نصب الشريف حسين نفسه ملكاً ، وحكم لسنوات قلائل ، ولكن انتهى حكمه فى العشرينات - بعد أن أصبح عمر فعال وفقد الدعم البريطانى - بفعل توصع الحاكم السعودى ، عبد العزيز ، (١٩٠٢ - ١٩٥٣) من أواسط الجزيرة العربية ، وأصبح - أى الحجاز - جزءاً من المملكة الحديثة للعربية السعودية التى تمتد من الخليج الى البحر الأحمر ، وهذا أيضاً كانت القوى البريطانية تحيط الدولة السعودية التى أنشأها عبد العزيز من الشرق والجنوب . واستمرت الحماية على الدول الصغيرة بمنطقة الخليج ، فقد امتدت منطقة الحماية البريطانية من عدن شرقاً ومن الركن الجنوبي الغربى لشبه الجزيرة بمساعدة بريطانية ، عملت على مد نفوذ سلطان عمان فى مسقط الى الداخل على حساب الامام الايماي .

وقد استطاعت اليمن والعربية السعودية الاستقلال بلا موارد معروفة ، وبروابط قليلة مع العالم الخارجى ورغم احاطتهما من كل الجوانب بالقوة البريطانية ، فان استقلالهما كان محدوداً ، وفى المناطق العثمانية السابقة كانت الدولة الوحيدة التى خرجت من الحرب مستقلة هى تركيا ، وقد بنيت فى اطار الادارة والجيش العثمانيين ، وحكمها حتى الحماة زعيم يارز هو مصطفى كمال أتاتورك (١٨٨١ - ١٩٣٨) . واتخذت تركيا مساراً أدى الى اعتمادها عن ماضيها ، ومن الدول العربية التى ارتبطت بها فى الماضى بشكل وثيق ، وكان ذلك طريق إعادة تشكيل

(*) النص :

Under British mandate but with no obligation to regard to Creation of the Jewish national home.

وهي مسألة خلافية على أية حال - (المراجع) .

المجتمع على أساس من الوحدة الوطنية ، والفصل الحاسم بين الدين والدولة ، والمحاولة الدؤوب للابتعاد عن عالم الشرق الأوسط لتصبح جزءا من أوروبا ، واتحدت الرابطة القديمة بين الأتراك والعرب في ظروف تركت بعض المراتبة بين الجانبين ، وتفاقت لبعض الوقت بالمنازعات حول الحدود مع العراق وسوريا ، رغم ذلك هاند مثال ألتانورك الذى تحدى أوروبا بالنجاح ووضع دولته على مسار جديد ، كانت له آثار ملحوظة على الحركات الوطنية في العالم العربي .

أهمية المصالح البريطانية الفرنسية

وبمجرد اتحاد حركات المعارضة في العشرينات من هذا القرن ، لم تواجه بريطانيا وفرنسا تهديدا يذكر من الداخل لقوتها في الشرق الأوسط والمغرب ، ولمدة سنوات لم يكن هناك تهديد من الخارج أيضا ، والدول الأوروبية الكبرى - الامبراطوريات الروسية والألمانية والمجرية النمساوية - انهارت أو انكفأت على نفسها بنهاية الحرب ، وكان معنى ذلك أن الشرق الأوسط الذى كان لوقت طويل ساحة للعمل المشترك أو التنافس والخصومة بين خمس أو ست قوى أوروبية أصبح الآن منطقة نفوذ بريطانيا وفرنسا ، وأن اتفاق نصيب بريطانيا نصيب لفرنسا التى خرجت من الحرب منتصرة نظريا ، ولكنها خرجت منها مهككة ، وفي المغرب ظلت فرنسا هي القوة المسيطرة .

وقد كانت السيطرة على الدول العربية مهمة بالنسبة لبريطانيا وفرنسا ليس فقط بسبب مصالحها في المنطقة نفسها ، ولكن لأنها قوت وضمهما في العالم ، وكانت لبريطانيا مصالح رئيسية في الشرق الأوسط مثل زراعة القطن لمصانع لاكتشاير والبتروك في إيران وبعضها العراق ، والاستثمارات في مصر وغيرها ، وأسواق السلع المحيطة بالأضائة الى ما اعتبرته اقتراما بالمعونة على انشاء وطن قومي لليهود وكانت هناك أيضا بعض المصالح الممتدة ، إذ أن وجود بريطانيا في الشرق الأوسط ساعد على ترسيخ وضعها كقوة شرق أوسطية وقوة عالمية ، وكان الطريق

المجرى الى الهند والشرق الأقصى يمر من خلال قناة السويس ، وشبكات الخطوط الجوية عبر الشرق الأوسط خلال العشرينات والثلاثينات من هذا القرن وكان بعضها يمر خلال مصر الى العراق والهند ، والآخر خلال مصر جنوبا الى أفريقيا ، وهذه المصالح كانت تحيها سلسلة من القواعد تتبادل الدعم مع قواعد أخرى في حوض المتوسط والمحيط الهندي ، مثل ميناء الاسكندرية وهوانى أخرى يسكن استخدامها ، والقواعد العسكرية في مصر وفلسطين والقواعد الجوية في تلك البلاد ، وكذلك في العراق والخليج .

وبالمثل كان المغرب مهما لفرنسا ، ليس فقط في حد ذاته ، ولكن لموقعه في النظام الاستعماري الفرنسي ، ولقد وفر المغرب اليد الصامدة للجيش ، والمعادن والمواد الأخرى للصناعة ، وكانت موقعا لاستثمارات هائلة ، وموطن أكثر من مليون مواطن فرنسي ، وتمر به الطرق البرية والبحرية والجوية للممتلكات الفرنسية في أواسط أفريقيا ، وهذه المصالح كان يحميها الجيش الفرنسي المنتشر في المغرب ، والبحرية في بيزرطة Bizerte والدار البيضاء ، وفيما بعد في لارسي الكبير ، وبالقارة بهذا ، كانت المصالح في الشرق الأوسط محدودة ولكنها مهمة : الاستثمارات في مصر ولبنان ، والبتروك من العراق ، علاوة على ذلك كان الوجود العسكري الفرنسي في سوريا ولبنان ، يقوى من وضعها كقوة في البحر المتوسط ، وكقوة عالمية ، وكان بإمكان جيشها استخدام تلك الأراضي ، وبحريتها تلك الموانئ وموانئها ، وكانت طريقا جويا عسكريا الى الامبراطورية الفرنسية في الهند الصينية .

وحتى أواخر الثلاثينات من القرن، مرت هذه الأوضاع بلا تغيير فعلي، وجاء أول تهديد خطير - وكان من الصعوبة القول بمدى خطورته - من إيطاليا ، ففي عام ١٩١٨ كانت إيطاليا تسيطر على جزر الدوديكانيز التي كانت قد استولت عليها من الامبراطورية العثمانية في عام ١٩١٢ ، وكذلك الساحل الليبي ، وبحلول عام ١٩٣٦ احتلت كل ليبيا ، وألبانيا على البحر المتوسط ، وأثيوبيا في شرق أفريقيا ، ولهذا

فقد كان بإمكانها تهديد الوضع الفرنسي في تونس، حيث كان كثير من الرعايا الأوروبيين من أصول إيطالية، أو تهديد الأوضاع البريطانية في مصر والسودان وفلسطين، وقد سعت إيطاليا بنفوذها لانعاش بعض حركات المقاومة للحكم الفرنسي والبريطاني، وكذلك فعلت ألمانيا في عام ١٩٣٩، رغم أنه لم تكن قد ظهرت بعد أية علامات على التهديد الألماني المباشر للمصالح البريطانية أو الفرنسية هناك. أما روسيا، فلم تحاول فرض وجودها في المنطقة منذ ثورة ١٩١٧، رغم أن المسئولين البريطانيين والفرنسيين كانوا يميلون إلى تفسير مشاكلهم بالنفوذ الشيوعي.

وقد كان بإمكان بريطانيا وفرنسا في الفترة من ١٩١٨ - ١٩٣٩ توسيع سيطرتهما على التجارة والانتاج في المنطقة من مواقع قوتها الراسخة، وكل العالم العربي لا يزال مهمل بشكل أساسي بالنسبة لأوروبا كمصدر للمواد الخام، كما أن كثيرا من الاستثمارات البريطانية والفرنسية كانت مخصصة للمنطقة حال خلق الظروف المناسبة لها، وكانت هناك فترة من الندرة في رؤوس الأموال في كلا البلدين، ولكن رأس المال الفرنسي وجه إلى المغرب لتحسين البنية الأساسية للحياة الاقتصادية ومشروعات الري، والسكك الحديدية، والطرق، وتوليد الكهرباء (من مساقط المياه حيثما أمكن أو من الفحم والبتروك المستورد) واستغلال الموارد المعدنية وبخاصة الفوسفات والمخجنيز والتي أصبحت بلدان المغرب من كبار مصدريها، وقد وسعت الاستثمارات البريطانية من زراعة القطن للتصدير في مصر والأجزاء السودانية الواقعة بين النيلين الأبيض والأزرق، وطلورت في فلسطين ميناء حيفا وكان هناك جذب ضخم لرؤوس الأموال على أيدي المؤسسات اليهودية المرتبطة ببناء الوطن القومي لليهود.

كان الاستثمار في الصناعة قليلا بالمقارنة بالاستثمار رأس المال الأوروبي في الزراعة والتعدين. وكان موجها في معظمه لمواد البناء وتصنيع الأخشاب والمنسوجات، وكان الاستثناء الرئيسي هو صناعة البترول، وكان البترول يستخرج في إيران وعمل نطابق ضيق في مصر بحلول عام ١٩١٤، وفي ١٩٣٩ كان ينتج كميات كبيرة في العراق ويصدر إلى البلدان الأوروبية



كبة الصحرة في القديم، بنىها الأمويون في ٦٩١ - ٦٩٢ هـ. جدها العثمانيون في النصف الأول من القرن السادس عشر واستبدلوا الفخاروف الخارجية بقاشاني ملون ثالث المواقع المقدسة في العالم الإسلامي، وكل من بناؤها بين أماكن مقدسة مسيحية ويهودية تؤكد على تميز الإسلام باقي



مسجد الخليفة العباسي المنوكل في "سببرام" بالعراق. شيد عام ٨٤٧ هـ بين عظمة للدوة بحسية يمكن أن يستوعب بمصلحته الجالعة ٩,٤ ألفة عشرات الآلاف من المصلين في صلاة الجمعة



جلس في طاولتي في بالقرب من القاهرة القديمة في ٨٧٦ - ٨٧٩ وحدث بعد علم ١٢٩٦ وبعث القسطنطين والتشابه بينه
 وبين الجامع "متمكني" اقتبس بطريق السليبي الأمير بطوري وموطنه من القسطنطينة الإسلامية - الشرق الأوسط



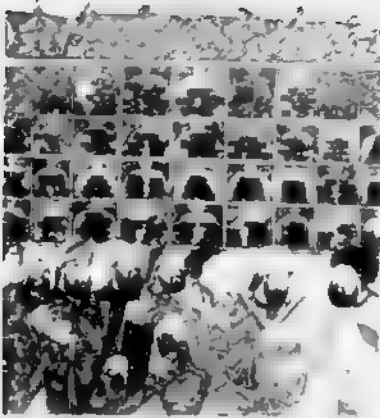
الجامع الكبير في قرطبة بأسبانيا بدأ في عام ٧٨٤ - ٧٨٦، وجرى توسيعه وتجديده في ٩٦٦ - ٩٦٦ و ٩٨٧ - ٩٨٩ لاستيعاب التعداد المتزايد للسكان في هذا الموقع التابع للخلافة الأندلسية.



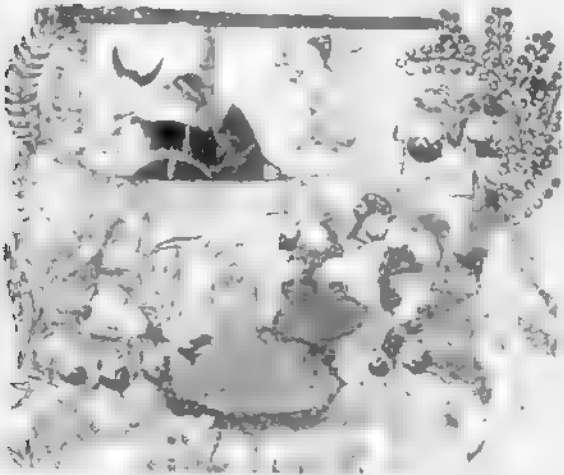
صريح "علي بن أبي طالب" في النجف بجنوب العراق، وقد جعل التوفيق المسمى، الذي يكنه
 الشيعة به باعتباره خليفة النبي "محمد صلى الله عليه وسلم" من هذه البقعة مراراً ومركزاً
 لتعليم الشيعة حتى وقتنا هذا



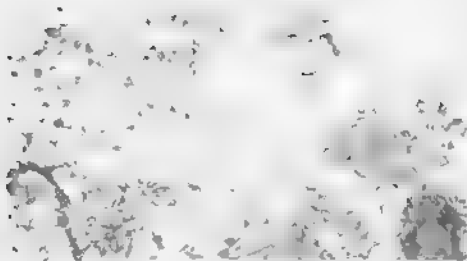
الاحتفال ببهاية شهر رمضان على الأعلام نقوش دينية، وهي من مخطوطات مقامات
 الحريري التي كتبت في العراق عام ١٢٣٧.



مكتبة البصرة تتراسل للكتب
على جوتبها من نفس المخطوطة
السابقة، لرجل المعجور الجالس في
الخلف هو عالم يسمح للقرى لسه.



اجتماع لرجال الأدب في الطبيعة والماء يتفق من السطية. من نفس المخطوطة ويدين عازف
العود الروابط الوثيقة بين لشعر العربي والموسيقى في كل العصور



صبياد سمك يطوح شبكه، من بدايات القرن الثالث عشر - من مخطوطة سورية تكليلا ونعمة
وهي ممتعة في وصفها تفاصيل الحياة اليومية.



مصباح مسجد مصري يعود لمتنصف القرن الرابع عشر ، مكتوب عليه آية من سورة "النور"
من القرآن الكريم، ويحمل رنك سلووكي، وهو مشابه لشعار القبط في أوروبا.



انتم جامعة اسلامية في القاهرة تأسست عام ١٧٠٠ حتى ابدى القاطنون كمسجد ومركز للتعليم وظل كذلك حتى وقتنا
 الحاضر، وتعود معظم الاغنياء التي انشأتها في العصر العثماني، خصوصا القصب، الاثر هو مكانته كمركز رائد للتعليم للامة



جانب آخر من قصر الأسود يولجہ قاعة استقبال ذات قباب ثلاثہ، ویطی هذا التصميم إحساساً بامتزاج الأجزاء الداخلية مع المساحة الخارجية كمثل الفتحات التي تحمل الماء من الحوض إلى الغرف المجاورة.



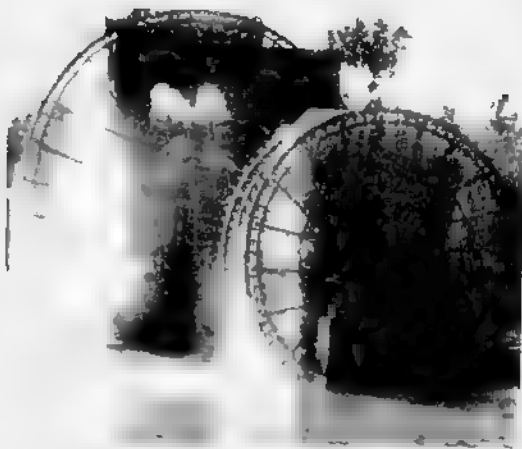
برج بوعبة المخطط والجسر المؤدى لقلمة ططب، بنيت في القرنين الثاني عشر وبدايات
القرن الثالث عشر.



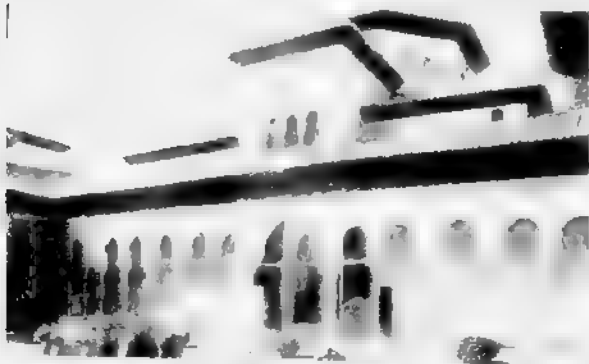
النصف للشرقى من بعدد القرن السادس عشر، وهي مخطوطة كترالاش وتبين أحد
حملات سليمان العظيم، وهي تبين الجسر القائم على مهر "مجة" الذى يربط المدينة
خارج الأسوار مباشرة صريح لى حوقة، لى جده العثمانيون.



قبة مسجد السلطان قايتباي في القاهرة، بنيت عام ١٤٧٤. وقد كُتبت القباب المربعة المحفورة
والكامل غير القمادي بين الطراز العربي والزينة الهندسية من القدرات الحاصلة للهنالكين القاهريين،
وكمثال الكثير من آثار الحكام المملوكيين فهي تضم مدرسة دافنة.



ساقية في حماء (سوريا) وإليها سلسلة من الدلاء ترفع للمياه من النهر إلى قنوات الري في
السهل المجاور وقد وصلت هذه التقنية الخاصة بالسوقى (وكنكك طواحين الهواء) للغرب
من الشرق الأوسط.



حمام الأسود - الحمرا - غرندلة - إسبانيا، أكتل في النصف الثاني من القرن الرابع
عشر الأندلس عشر والحوض تشابه الطراز السلجوقي وكل من مقترأ في بناء القصور
في العالم الإسلامي.



حلب وحصونها في شمال سوريا من نفس المنطقة من القرن السادس عشر. كانت حلب
مركزاً إدارياً هامة تحت حكم العثمانيين.

(أساسا لفرنسا) خلال حط اثنائين ذي شعبتين . وكان يصل الى ساحل المتوسط في طرابلس لبنان . وجميعا في فلسطين ، وكان ينتج على نطاق ضيق في العربية السعودية والبحرين أيضا ، وكان أغلب ملاك هذه الشركات من البريطانيين والفرنسيين والأمريكيين واليهوديين . وكانت اتفاقاتهم مع الدول المنتجة ، تنعكس توازنا غير متساو ، ليس فقط للقوة المالية ولكن السياسية أيضا ، حيث كانت القوة البريطانية تدعم وضع الشركات والامتيازات التي عملت في ظلها وأعطتها السيطرة على التنقيب في مناطق واسعة ، وعلى الانتاج والتكرير والتصدير لفترات طويلة ، ودفع حقوق محدودة للحكومات المضيفة ، وتقديم كميات محدودة من البترول لاستخدام هذه الحكومات .

والى حاسب هذا الاستثناء الوحيد ، كانت الدول العربية ما تزال معتمدة على أوروبا في معظم السلع المصنعة ، لا المسبوجات فقط ولكن أيضا الوقود والمعادن والآلات ، وكان التصدير والاستيراد يتمان أساسا على سفن انجليزية وفرنسية . واستطاعت مصر أن تفرص سيطرة أكبر على قريظاتها ، وكذلك في مراكش كانت فرنسا مرتبطة باتفاقية مع الدول الأوروبية في عام ١٩٠٦ للحفاظ على سياسة « الباب المفتوح » .

المهاجرون والأرض

في البلاد التي هاجر الأوروبيون اليها ، تحكموا على نطاق واسع في المال والصناعة والتجارة الخارجية والى حد كبير في الأراضي ، فكان المستوطنون في الجزائر مستقرين تماما في عام ١٩١٢ ، ولكن في سنوات ما بعد الحرب حاولت الحكومة الفرنسية تشجيع المزيد من الهجرة والاستيطان في تونس ومراكش ، ولما كانت مراكش تدخل تدريجيا تحت السيطرة الفرنسية في العشرينات . فقد طرحت أراض الدولة وأراض المراعى المشاع على المستوطنين . وقد كانت هذه الجهود ناجحة من ناحية أنها أدت الى حجرة ملحوظة ، والى توسيع للرقعة المزروعة ، ومن حيث العائد من الانتاج ، ولكنها لم تنجح في الإبقاء على معظم المهاجرين على

الأراضي، ومنذ عام ١٩٢٩ وما بعده، كان المغرب متأثراً بالأزمة الاقتصادية العالمية التي خفضت من أسعار المواد الغذائية ، وقامت حكومات الدول الثلاث والمصارف الفرنسية بالترتيبات لزيادة قروض ملاك الأراضي ، ولكن في الواقع كان كبار الملاك فقط هم القادرون على الاستفادة من تلك القروض ، وبحلول عام ١٩٣٩ كان نسق الاستيطان على شكل مزارع كبيرة تستخدم الجرارات والتقنيات الحديثة ، وتستخدم العمال الاسبان والبربر والعرب ، وتنتج الحبوب والتبنيذ للسوق الفرنسية. ورغم أن ما اطلق عليه أحد الكتاب « رمز البيت الريفي ذي السقف الأحمر » (٣) قد لعب دوراً في رسم الصورة الذاتية للسكان الأوروبيين ، فإن المهاجر النمطي لم يكن مزارعاً صغيراً ولكنه كان مستولاً حكومياً ، أو موهماً في شركة ، أو صاحب حابوت أو ميكانيكياً ، وقد شكل الأوروبيون أقل من ١٠٪ من اجمالي السكان (١٥ مليون تقريباً من ١٧ مليوناً) ؛ ولكنهم سيطروا على المدن الكبيرة ، فالجرائر ووهران كانت بهما أغلبية أوروبية ، كما شكل الأوروبيون نصف سكان تونس وقرابة نصف سكان الدار البيضاء .

وفي بلدين آخرين كان استيلاء المهاجرين على الأراضي مهما ، خلال الفترة من ١٩١٨ الى ١٩٣٩ . في رقعة Cyrenaica وهو الجزء الشرقي من ليبيا ، كان هناك استيطان رسمي على الأراضي التي صودرت لهذا الغرض وجرى اعدادها بتمويل الحكومة الإيطالية ، وهذا أيضا تكررت تجرية المناطق الأخرى من المغرب ، وبحلول ١٩٣٩ لم يبق الا ١٢٪ من السكان الإيطاليين الذين كان عددهم قد بلغ ١١٠ آلاف، أما الإيطالي النمطي في ليبيا فكان من سكان طرابلس أو بعض المدن الساحلية الأخرى .

وفي فلسطين، استمر تمليك الأراضي للمهاجرين اليهود الأوروبيين، والذي بدأ خلال أواخر القرن التاسع عشر واستمر في إطار النظام الجديد للإدارة الذي وضعه البريطانيون كحكومة انتداب ، وتم تشجيع هجرة اليهود في حدود فرضتها الإدارة بناء على تقديرها لعدد المهاجرين الذين تستطيع البلاد استيعابهم في فترة معينة ، وبناء على الضغط الذي كان يمكن أن يفرضه الصهاينة أو العرب على الحكومة في لندن ، وقد

تغير الهيكل السكاني للبلاد بشكل مؤثر خلال هذه الفترة ، وفي عام ١٩٢٢ كان اليهود يشكلون حوالي ١١٪ من اجمالي السكان البالغ عددهم ٤/٣ مليون . ومعظم الباقى ممن يتحدثون العربية من المسلمين والمسيحيين ، وبحلول عام ١٩٤٩ كانوا يشكلون أكثر من ٣٠٪ من السكان الذين تضاعفوا ، وفي هذا الوقت كان هناك استثمار ملحوظ سواء عن طريق الأفراد أو المؤسسات اليهودية التي قامت للمعاونة على ايجاد وطن لومى لليهود ، ذهب أكثرها للاحتياجات الفورية للبحر ، وبعضها للمشروعات الصناعية : ادخاء الكهرباء (واعطى هذا الامتياز لشركة يهودية) ، ومواد البناء ، وتصنيع الغذاء ، وانفق الكثير أيضا في شراء الأراضي والمشروعات الزراعية . وفي بداية الاربعينات من هذا القرن ، كان اليهود قد تملكوا قرابة ٢٠٪ من الأراضي الصالحة للزراعة ، وكان الجزء الأكبر مملوكا للصندوق القومي اليهودي الذي احتفظ بها كاملاك للشعب اليهودي لا يمكن التخلي عنها وعليها لا يمكن استخدام من ليس يهوديا ، وكذلك في المغرب شملت الأراضي التي حازها واستزرعها المهاجرون نسبة كبيرة من أكثر المناطق انتاجية ، ولكن كما في المغرب أيضا أصبح معظم السكان من اليهود حصريين ، وبحلول ١٩٣٩ عاش ١٠٪ من السكان اليهود على الأرض ؛ لأن الهجرة آنذاك كانت أكبر من أن تستوعبها الزراعة ، وكان اليهودي الفلسطيني الناطق من سكان المدن ، يعيش في واحدة من ثلاث مدن كبيرة ، القدس وحيفا وتل أبيب ، وكان ذلك المزارع الذي يعيش في المستوطنات الجماعية « الكيبوتز » رمزا مهما .

نمو الصفوة الوطنية

بالسعة لكل من مجتمعات المستوطنين والحكومات الأوروبية ، كان استخدامهما للقوة للدفاع عن مصالحهما أمرا فائق الأهمية ، ولكن القوة لا تستقر ما لم تحول نفسها إلى سلطة شرعية ، وقد شاعت بين الأوروبيين الذين كانوا يحكمون في البلاد العربية أو يزاوون فيها أعمالا فكرة تقول بأنهم هناك من أجل انجاز رسالة التحديث والمدنية ، وسواء عبرت هذه الفكرة عن مدينة متفوقة تحاول أن تجتذب إلى مستواها مدنية متخلفة عنها

أو محتضرة على وشك الموت ، أو أنها عبرت عن تأسيس العدالة والنظام والرفاهية ، أو نشر اللغة والثقافة التي تعبر عن هذا كله ، ولما كان الاستنتاج المنطقي لهذه الأفكار هو الاستيعاب النهائي للعرب في مستوى من المساواة وفي عالم موحد جديد ، فقد عارض البعض هذه الأفكار بما لديهم من احساس بوجود فوارق لا تلتئم ، واحساس داخلي بالسيادة ، منحهم الحق في الحكم ، كما ظهر أمر جديد بين المستوطنين ، فقد ظهر في المغرب آنذاك ما يمكن أن نطلق عليه أمة متفصلة من المستوطنين ، قد تنتمي صفوتها العليا الى العاصمة الرسمية اجتماعيا وثقافيا ، ولكن الأغلبية العظمى من (البيض الصغار) كانت مختلفة ، لقد كانت مكونة من أخطاط ايطالية واسبانية وفرنسية ، وولد معظمهم بالمغرب ويتحدثون لغة فرنسية خاصة بهم ، ولا يحسون بالمواطنة في فرنسا ، ويستحرون حولهم بعالم عدواني غريب ، يجتذبهم حيناً ويلفظهم حيناً آخر ، وكانوا يتوجهون الى فرنسا لهيأة مصالحهم ، التي قد تكون مختلفة عن مصالحها الكبرى ، وكذلك كانت فلسطين ، حيث تنشأ دولة يهودية ، وإعية بالاختلاف عن تلك الدول التي أدارت لها ظهرها بالهجرة ، وتعيش في وسط من اللغة العبرية التي عادت الى الظهور كلفة للحياة العصرية ، منفصلة عن السكان العرب باختلافات الثقافة والعادات الاجتماعية . وبالأمل في خلق شيء يهودى صرف ، وباللهفة المتزايدة على مصير اليهود في أوروبا وبالتطلع الى انجلترا للدفاع عن مصالحها حتى يمكنهم الدفاع عنها بأنفسهم .

وقد قوت المصالح الرئيسية وكذا الضغط من المستوطنين من تصميم انجلترا وفرنسا أن يظلوا مسيطرين ، ولكن من ناحية أخرى أحاطت الشكوك بذلك التصميم أن لم يكن حول أخلاقيات الحكم الاستعماري فضل الأقل حول تكاليفه ، وقد كان الفرنسيون منذ البداية يشعرون بشكوك حول فوائد الانتداب على سوريا ، ولكن قليلا منهم تأمل فكرة أى نوع من الانسحاب من المغرب ، وحتى الفرنسيون الشيوعيون كانوا يفكرون في وسيلة أخرى لاستيعاب الجزائر في فرنسا بصورة تحقق قدرا أكبر من المساواة ، رغم أنهم كانوا يأملون في إنشاء علاقة مختلفة مع المسلمين،

وأن يستخدموا ثقلهم للاحتياجات حيال تصرفات رأوها ظالمة . وفي إنجلترا ، كان هناك اتجاه متزايد للبحث في عدالة الحكم الاستعماري وللخاش حول المصالح البريطانية الأساسية وكيف يمكن حمايتها بطريقة أخرى ، وبالاتفاق مع العناصر في الشعوب المحكومة التي كانت داعية في التوصل لحل وسط مع الحاكم الاستعماري .

وقد كان الباعث للتغيير في العلاقة أكبر بظهور أولئك الذين على الجانب الآخر ، والذين كان بإمكانهم جعل ذلك ممكنا ، أنهم أعضاء الصفوة الجديدة الذين كانوا يحكم مصالحهم أو تركيبتهم العقلية ، متمسكين بنوع من التطعيم الاجتماعي والسياسي رأوا أنه كان ضروريا للحياة في العالم الحديث ، والذين بإمكانهم الحفاظ على المصالح الأساسية للقوى الإمبراطورية .

وفي العشرينات من القرن ، كان هناك في معظم البلاد العربية طبقة من ملاك الأراضي من كانت مصالحهم مرتبطة بانتاج المواد الخام للتصدير ، أو باستمرار الحكم الاستعماري ، وبعض كبار الملاك في الريف كانوا قادرين على التحول إلى ملاك على النمط الحديث . وكان ذلك يتم في بعض الأحيان بمساعدة الحكام الأجانب الذين كانوا يلجأون إليهم طلبا للمعون ، وفي المغرب ، سهلت الطريقة التي امتدت بها السيطرة الفرنسية للداخل وطبيعة الريف من إمكانية التوصل إلى اتفاقيات مع بعض سادة أعالي جبال أطلس الأفرياء ، وخاصة تهاى الحلاوي وهو زعيم قبيلة من البربر سيطر على المنطقة الجبلية إلى الشرق من مراكش ، وفي العراق استمرت على أيدي حكومة الانتداب البريطاني التي كان يتم بها تسجيل الأراضي القبلية المشاع كممتلكات للعائلات النافذة في القبائل ، التي بدأت في القرن التاسع عشر . وفي السودان ظلت الحكومة لمدة سنوات تتبع سياسة من الحكم غير المباشر ، في السيطرة على الريف من خلال زعماء القبائل ، والذين كانت قوتهم تتعطل وتزيد بالموازرة الرسمية ، وفي مناطق أخرى كان ملاك الأراضي يتسمون غالبا لطبقة جديدة ظهرت نتيجة الظروف الجديدة للزراعة التجارية ، وقد كانت طبقة ملاك الأراضي ممن

يرجعون القطن في مصر أول طبقة من هذا النوع ، وظلوا هم الأغنى والأكبر والأكثر نموًا في الحياة الوطنية ، وظهرت مجموعات مشابهة في سوريا والعراق ، وحتى في بلاد الاستيطان الأوربي في المغرب ، حيث ظهرت طبقة جديدة من ملاك الأراضي المحليين ، من التوسعيين ممن يزرعون الزيتون في الساحل ، والجزائريين الذين يشترون الأراضي من المستعمرين الذين كانوا يرتحلون للبحث ليحققوا أحلامهم الاقتصادية التي تناسبهم .

وظلت غالبية التجارة الدولية في أيدي الأوربيين أو أفراد الجماعات المسيحية واليهودية الذين كانوا على ارتباط وثيق بهم ، ولكن كان هناك بعض الاستثناءات من ملاك الأراضي المصريين الذين يعملون بتقدير الأقطان ، وتجار قاس كان بعضهم آنذاك متركزين في الدار البيضاء ، وظلوا يستوردون المنسوجات من إنجلترا ، وكان هناك أيضا بعض الاستثناءات للقاعدة العامة بأن الصناعة كانت في أيدي الأوربيين ، وكانت مصر أكثرها أهمية حيث تأسس في عام ١٩٢٠ بنك يهدف لتوفير التمويل للمشروعات الصناعية ، وكان رأس مال بنك مصر في الأساس من كبار ملاك الأراضي الباحثين عن استثمارات أكثر ربحية مما يمكن أن تفل الزراعة ، وفي السنوات القليلة التالية استخدم لإنشاء مجموعة من الشركات خاصة للشحن البحري ، وصناعة السينما وغزل ونسج الأقطان ، وبشؤونها كان ذلك علامة على بعض التغيرات : تراكم رأس المال الوطني الباحث عن الاستثمار ، وتدني العائد على الاستثمارات على الأراضي ، والرغبة في تحقيق القوة الوطنية والاستقلال ، إلا أن الظروف الجديدة كانت مرعرة حتى أن مجموعة شركات بنك مصر واجهت صعوبات ، ولم ينقذها سوى التدخل الحكومي .

وقد ظهر أيضا نوع آخر من الصفوة لم يكن يقل أهمية : أولئك الذين تلقوا تعليمًا على الطراز الأوربي ، وكان التعليم في تلك الفترة مقصورا على القادرين ، أو من لهم امتياز أو آخر ، وحتى في حدود هذه المجموعة فقد ظل التعليم محدودا بحكم تردد المجتمع في إرسال أبنائه لتلقي العلم (وأكثر ترددا في حالة البنات) إلى المدارس التي يمكن أن

تجعلهم عرباء عن عائلاتهم وتقاليدهم ، أو تردد الحكام الاجانب في تعلم طبقة قد لا يمكن استيعابها في الخدمة الحكومية ، ويمكن ان تستهى في الممارسة ، ورغم هذا انتشر التعليم بسرعات متفاوتة في مختلف البلاد .

وفي مراكش ، كانت حركة انشاء المدارس الحديثة في بدايتها وبدا ذلك بانشاء عدد من المدارس الثانوية الاسلامية التي تسير على النمط الغربي (الفرائد - اسلامية) بالإضافة الى بعض المعاهد العليا في الرباط . وفي الجزائر ومع حلول عام ١٩٣٩ ، كان عدد الحاصلين على الشهادات الثانوية مازال بالثلاث ، والحاصلين على المؤهل الجامعي اقل من ذلك ، وكانت جامعة الجزائر إحدى المؤسسات التعليمية الفرنسية البارزة ، وكانت أساسا للأوربيين ولكن عندما مرابطا من المسلمين كانوا يلتحقون طريقهم الى يادريس ونونس أو القاهرة ، وفي تونس ايضا كان عدد أولئك الذين التحقوا بالليسيه على النظام الفرنسي للدراسة متزايدا ، والمجموعة التي أصبحت فيما بعد زعماء لبلادهم ، كانت تذهب الى فرنسا في بعثات دراسية لتابعة المراسمات العليا . وفي مصر ، كان عدد الطلاب في المدارس الثانوية قد تزايد من اقل من ١٠٠٠٠ عام ١٩١٣ - ١٩١٤ لأكثر من ٦٠٠٠٠ بعد ذلك بثلاثين عاما ، والجامعة الخاصة الصغيرة التي تأسست في الأعوام الأولى من القرن انضمت عام ١٩٢٥ في الجامعة المصرية التي تنفق عليها الحكومة ، وبها كليات الآداب والعلوم والقانون والطب والهندسة والتجارة ، وعندما منحت الترخيص للحكومة المصرية بالتحكم بدرجة أكبر في السيادة التعليمية ، توسعت المدارس على كل المستويات ، وكان هذا هو نفس ما حدث في العراق رغم ان العملية بدأت من مستويات أدنى .

وقد كان معظم التعليم الثانوي والعالى في مصر في أيدي الهيئات التبشيرية الدينية أو الثقافية الأوربية الأمريكية ، وكان ذلك صحيحا أيضا في سوريا ولبنان وفلسطين ، كانت هناك جامعة حكومية صغيرة في دمشق ، وكلية لتدريب المعلمين في القدس ، ولكن الجامعات الرئيسية كانت ملكية خاصة : في بيروت الجامعة اليسوعية ، وسان جوزيف المدعومة

من الحكومة الفرنسية ، والجامعة الأمريكية ، وفي القدس الجامعة العبرية التي كانت في الأساس مركزا لانشاء ثقافة قومية جديدة باللغة العبرية ، ولم تكن تجتذب الطلبة العرب الا نادرا في ذلك الوقت ، في هذه البلاد كان التعليم الثانوي أيضا في غالبته بين أيدي الأحرار والذين كانوا في لبنان من الفرنسيين أساسا .

والحقيقة ان كثيرا من مؤسسات التعليم المالي كانت اجنبية ، وهو امر له معان متعددة ، فإلى يدرس الصبي أو الفتاة العربية في احدها يعني تقريبا اجتماعيا ونفسيا ، وكان يعنى الدراسة وفقا لطريقة مغايرة لتقاليد المجتمع الذي نشأ فيه ، والقيام بذلك من خلال وسيط من لغة اجنبية ، التي أصبحت اللغة الأولى وربما اللغة الوحيدة التي يفكر من خلالها في موضوعات معينة ، وممارسة حرف معينة ، وهناك معان أخرى في أن عدد الفتيات اللاتي تلقين تعليمًا ثانويًا أو عاليًا ، أكبر مما لو كانت المدارس الوحيدة المتاحة مدارس حكومية ، والقليل من الفتيات التحقن بالمدارس الحكومية فيما بعد المرحلة الابتدائية ، والكثير منهن التحقن بمدارس الرهبانيات الكاثوليك الفرنسيات أو البروتستانت الأمريكية ، وفي المغرب ، حيث كانت مدارس الإرساليات أقل ، وعلى ارتباط وثيق بالسكان من المهاجرين ، كان تعليم البنات فيما بعد المرحلة الابتدائية يكاد يبدأ فيها ، وفي الشرق العربي كانت البنات من المسيحيات واليهوديات أكثر من المسلمين التحاقًا بالمدارس الأجنبية ، كما كن أكثر استيعابًا للثقافة الأجنبية وأكثر انفصالًا عن تقاليد مجتمعهن .

.....

وقد وجد خريجو المدارس الجديدة وظائف معينة شاغرة في مجتمعاتهم المتغيرة ، ونادرا ما كانت النساء يجتنس وظيفة عامة ، عدا العمل بالتدريس أو التمريض ، ولكن كان بإمكان الرجال العمل بالمحاماة أو الطب ، رغم محدودية المهندسين أو الفنيين ، حيث كان التعليم العلمي والتقني متغلبا ، وكان تعليم الفلاحين والحرفيين أكثر تدنيا ، وقبل كل شيء كانوا يملكون في أن يصبحوا مواطني حكومة على مستويات احتلقت طبعا للدرجة وطبيعة السيطرة الأجنبية على المجتمع ، أكثرها في مصر والعراق ، وأقلها في

فلسطين، والسودان ، حيث انه لأسباب مختلفة ظلت المناصب العليا بين أيدي البريطانيين ، وفي المغرب حيث سيطر المستولون من فرنسا على المواقع الحاذية ، أما المناصب الوسطى والأدنى فقد كانت في أغلبها بين أيدي الأوربيين المحليين .

وقد كان ملاك الأراضي والتجار الوطنيون يحتاجون للسيطرة على آليات الحكومة لمصالحهم الخاصة ، وتطلع الشباب من المتعلمين الى أن يصلوا بالحكومة ، وقد أعطت هذه الطموحات قوة واتجاها لحركات المعارضة الوطنية للحكم الأجنبي الذي طبع هذه الفترة ، ولكن انتمج معها شيء آخر كان هو الرغبة والاحتياج الى المباشرة في المجتمع بشكل جديد .

محاولات الانساق السياسي

وقد أراد الرجال والنساء المتعلمون المزيد من العرس في مجال الخدمة الحكومية المهنية ، كما أراد ملاك الأراضي والتجار تحقيق القدرة على السيطرة على الآلة الحكومية (الجهاز الإداري) ، وقد كانوا في عدة أوقات قادرين على تعبئة الجماهير في الحضر بالعرف على نقمة المصاعب العملية أو تعصيق الاحساس بأن المجتمع في خطر ، وكانت الوطنية من هذا النوع توفر أيضا للحكام الأجانب مرسا للحل الوسط ونميمة التأييد الكافي لاجبار الجماهير على التفكير في تلك الحلول .

ولم معظم البسلاد لم يكن مستوى التنظيم السياسي عاليا ، اما لأن القوى الاستعمارية لم تكن لتسمح بالتهديدات الحادة لوضعهم ، أو لأن الأنماط التقليدية للسلوك السياسي ظلت مستمرة ، ففي مراکش وضعت مجموعة من الشباب المتعلم ، غالبيتهم يتحدرون من الطبقة البرجوازية في فاس ، خطة للإصلاح ، في عام ١٩٣٤ وبدعوا في المطالبة بإجراء التغيير في المحمية الفرنسية ، وفي الجزائر تقدم بعض المهنيين من ذوي التعليم الفرنسي بطلبهم لتحسين أوضاعهم في الجزائر الفرنسية ، والحفاظ على ثقافتهم الخاصة ، وذلك عندما أحسوا أن الاستقلال أمل بعيد المال ، وقد ساعدت الاحتفالات الشعبية عام ١٩٣٠

بالمعهد المتولى للاحتلال الفرنسي للبلاد ، على اخفاء نوع من الاستمجال على مطالبهم (١) ، وفي سوريا وفلسطين والعراق تقدم المستولون والصيابط السابقون في الخدمة العثمانية وبعضهم ينتمى للعائلات العريقة من كبار رجال الحضر ، وبعضهم ارتفع خلال الخدمة في الجيش العثماني يطلبون منهم درجة أكبر من الحكم الذاتي ، وبحكم وضعهم كان من الصعوبة قبول مطالبهم لكونهم مستجدين في النخبة الحاكمة ، وفي السودان بدأت مجموعة صغيرة من حريجي المدارس المبسما في عام ١٩٣٩ في المطالبة بتخصيب أكبر في الادارة -

وفي غضون قرنين من الزمان ، كان القادة قاندين على قاسميس أحزاب سياسية ذات تنظيم عال ، وكان ذلك في تونس ومصر ، وكان لكتليهما هناك تراث طويل من سيطرة المدينة الكبيرة على الريف المستقر ، ففي تونس كان حزب الدستور من نفس النوع من القهادات المرننة، كما كان الحال في الدول الأخرى ، وحل محله في الثلاثينيات حزب من نوع آخر هو حزب الدستور الجديد الذي أسسه الحبيب بورقيبة (ولد في ١٩٠٢) وأصبح تحت قيادة تونسية من الشباب الذين تلقوا تعليما فرنسيا عاليا ، ومع هذا فقد كان لهذا الحزب جذور صارية في المدن الاقلية، وفي السهل الساحلي الذي يزرع الزيتون ، ونفس الشيء اطبق على مصر ، حيث كان حزب الوفد الذي تشكل خلال الصراع ضد السياسة البريطانية بعد نهاية الحرب وأسس تنظيما دائما على طول البلاد وعرضها ، واستمد التأييد من الصفوة الحرفية المهنية وقطاعات أخرى من البورجوازية ، ومن بعض ملاك الأرض وبس كلهم ، كما أيلد في بعض أوقات الأزمات سكان الحضر بشكل عام ، وقد قطعت الجاذبية التمهضية لسعد زغلول الذي توفي سنة ١٩٢٨ - الوعد القدرة على التعبير عن الأمة حتى سنة ١٩٢٩ رغم الاختلافات بين زعاماته .

وأيا كانت الآمال العليا لمن هذه الأحزاب والمجماعات ، فقد كان هدفها المباشر تحقيق درجة أكبر من حكم الذات في إطار النظام الاستعماري

(*) لا يخفى أن وصف الاحتفال بالمعهد المتولى للاحتلال الفرنسي للبحراني بأنه شعبي فيه مخالفة تاريخية ، فلم تكن التركيبة الاجتماعية في الجزائر تسمح بذلك - (المراجع)

الذى لم يكونوا يحملون بانهاه ، وفى بريطانيا أكثر من فرنسا ، تغير الاتحاد السياسى والرسمى تدريجياً نحو محاولة حماية المصالح البريطانية من خلال اتفاقيات مع مثل هذه الجماعات ، وبحيث تظل السيطرة النهائية بين أيدي البريطانيين ، ولكن مسئولية الحكم المحلى مع منح درجة محدودة من الحركة الدولية المستقلة للحكومات التى تمثل الراى الوطنى .

وقد اتبعت هذه الساسمة فى العراق ومصر ، وفى العراق كانت سلطة الانتداب البريطانى تمارس منذ البداية تقريباً من خلال الملك فيصل وحكومته ، وإن اتسع مجال الحركة الحكومية فى عام ١٩٣٠ عن طريق اتفاقية عراقية انجليزية أعطيت العراق بقتضاها الاستقلال الرسمى مقابل الموافقة على تسبيق سياستها الخارجية مع السياسة البريطانية ، والسماح لبريطانيا بقاعدتين جويتين ، واستخدام الاتصالات عند الحاجة ، وقبلت العراق كمضوى فى عصبة الأمم كرمز للمساواة والسماح لها بالدخول فى المجتمع الدولى . وفى مصر ، كان وجود حزب وطنى جيد التنظيم وقف خلفه طبقة قوية من ملاك الأراضى ، وبرجوازية ليست رغبة فى التغيير العنيف من ناحية ومخاوف بريطانية من الطموح الإيطالى من ناحية أخرى ، كل ذلك أدى الى التوصل لتسوية مماثلة من خلال اتفاقية إنجلومصرية عام ١٩٣٦ . وقد أعلن عن نهاية الاحتلال المسمى لمصر ، ولكن ظلت بريطانيا قادرة على إبقاء قوات مسلحة فى المنطقة حول قناة السويس ، وبهذه ذلك مباشرة ألغيت شروط المعاهدة باتفاقية دولية . وانضمت مصر الى عصبة الأمم ، وفى كلا البلدين كان التوازن الذى تم التوصل اليه هشاً ومزعزعا ، وكانت بريطانيا ترغب فى منع الحكم الذاتى فى إطار حدود أصيقت مما يتقبله الوطنيون . وفى العراق ، كانت النخبة الحاكمة صفيرة وغير مستقرة ، ولم تكن لها قاعدة صلبة من القوى الاجتماعية لترتكز عليها . وفى مصر طلت الاربعينيات ، ولم يهدد الوغد قادرا على السيطرة بشكل دائم على قيادة القوى السياسية فى البلاد .

وعلى النحو نفسه وجدنا أنه فى البلاد الواقعة تحت الحكم الفرنسى . لم يكن تألف المصالح المضمومة أمراً ليصل الى الجهد الذى يمكن

هذه تحقيق ولو توارن عشر ، فرنسا كانت أضعف من بريطانيا على المستوى الدولي ، وبالتالي لبريطانيا وجدنا أنه رغم براعته قيصتها على كل من العراق ومصر ، فقد ظلتا - أي العراق ومصر - محاصرتين بالقوى البريطانية ، العسكرية والمالية ، وظلت الحياة الاقتصادية في كل منهما تدور في فلك مدينة لندن ومصنع القطن في لانكشير . ومن ناحية أخرى ، فإن فرنسا لم تكن على يقين من قدرتها على الاحتفاظ بدول مستقلة في دائرة نفوذها وذلك بسبب عدم استقرار العملة الفرنسية ، وما كان يعترى الاقتصاد الفرنسي من ركود ، وكذلك لتركز قواتها المسلحة على الحدود الشرقية لفرنسا . وبالإضافة لهذا فقد كانت المصالح الفرنسية الأساسية في المغرب مختلفة عن مصالح بريطانيا في مصر ، ففي المغرب كان للسكان الأوروبيين مطالب من الحكومة الفرنسية بدت - بسبب وضع هؤلاء السكان الأوروبيين - معقولة : ففي الجزائر وتونس كان الأوروبيون من كبار رجال الأعمال وملاك الأراضي يسيطرون على المجالس المحلية التي كانت تشيخ علم الحكومة في الميرالية وغيرها من الأمور المالية ، وفي باريس شكل ممثلو الفرنسيين الجزائريين (الفرنسيين المقيمين في الجزائر) في البرلمان الفرنسي ، وكذلك أصحاب المصالح المالية الكبرى المسيطرة على المصارف والصناعات ، بالإضافة للشركات التجارية في المغرب - شكلوا جميعا جماعة ضغط Lobby ولم تكن الحكومات الفرنسية الضميمة في هذه الفترة بقيادة على مواجهتها . وقد ظهر هذا واضحا عندما حاولت حكومة الجبهة الشعبية في عام ١٩٣٦ تقديم تنازلات بالسماح بتمثيل محدود للجزائريين المسلمين في البرلمان الفرنسي وبدأت بإجراء محادثات مع قادة الحركة الوطنية في كل من تونس والمغرب الأقصى ، لكن معارضة جماعة الضغط (اللوبي الألف ذكره) منعت أي تغيير في الوضع ، وانتهت هذه الفترة بأن عم المغرب كله اضطراب وقلق .

وكان لهذه جماعات الضغط القوية المعارضة للتغيير محسوسا أيضا في سوريا ولبنان المنطقتين الواقعتين تحت الانتداب الفرنسي ، ففي عام ١٩٣٦ تفاوضت حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية مع كل من سوريا ولبنان حول اتفاقات مشابهة لتلك التي وقعتها بريطانيا مع العراق ، لتصبح سوريا ولبنان مستقلةين عاين أن يكون لفرنسا حق استخدام قاعدتين جويتين في سوريا لمدة خمسة وعشرين عاما ، وتسبيلات عسكرية في لبنان - الأمر الذي كان مقبولا لدى تحالف زعماء الحركة الوطنية المهين في سوريا ، والصفوة السياسية بقبليتها المسيحية في لبنان -

لكن فرنسا لم تصدق على معاهدات من هذا النوع لتسقوط حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية واستسلام الائتلاف الحاكم الضعيف الذي تبناها لضغوط جماعات الضغط المختلفة *Lobbies* في باريس .

وقد تكرر في فلسطين نفس هذا القباب للوارد المتصور في المصالح منذ وقت مبكر ، بعد أن أصبح واضحا في إدارة الائتلاف البريطاني أنه سيكون من الصعب إنشاء هيكل للحكومة المحلية لاستيعاب مصالح السكان العرب ومصالح الصهيونية ، وقد كانت النقطة المهمة للصهيونيين هي الحفاظ على الأبواب مفتوحة أمام الهجرة ، وكان ذلك بنفسه يعنى استمرار السيطرة البريطانية المباشرة حتى يصبح المجتمع اليهودي كبيرا ، الى الحد الذي يمكن معه السيطرة على الموارد الاقتصادية للبلاد ، ولرعاية مصالحه وبالنسبة للعرب كان منع الهجرة اليهودية على نطاق يمكن أن يعرض النمو الاقتصادي للخطر وتقرير المصير النهائي ، وقد كان هذان العاملان الضالخان يتنازعان سياسة الحكومة البريطانية في الحفاظ على السيطرة المباشرة ، والسماح بالهجرة الى حدود ، ومحاباة التنمية الاقتصادية اليهودية بشكل عام ، وقطبين العرب من وقت لآخر بأن ما يجري لن يؤدي الى النهاية الى خضوعهم ، وكانت هذه السياسة أكثر ميلا لمصالح الصهيونية منها لمصالح العرب ، ورغم كل هذه التطمينات والوعود التي بذلت للعرب ، فقد أدت الاجراءات الانجليزية الى اختصار الوقت بالنسبة لليهود ، فاستطاعوا أن يملكوا دعام المبادرة وأن تصبح المسائل بأيديهم بسرعة .

وفي منتصف الثلاثينات ، أصبح الحفاظ على التوازن أكثر صعوبة بالنسبة لبريطانيا ، فقد أدى وصول النازي الى السلطة في ألمانيا ، الى زيادة ضغط المجتمع اليهودي ومؤيديهم في إنجلترا للسماح بهجرة أكبر ، والهجرة بدورها غيرت التوازن السكاني وميزان القوى في فلسطين . في عام ١٩٣٦ ، بدأت مقاومة العرب تأخذ شكلا مسلحا ، وقد كانت الزعامة السياسية في يد جماعة من الوجهاء في الحضر ، وكان أمين الحسيني مفتي القدس هو الشخصية البارزة ولكن بدأت زعامة عسكرية في الظهور ، وكان لهذه الحركة تداعيات في البلدان العربية المجاورة . وفي اللحظة التي تعرضت فيها المصالح البريطانية للتهديد من قبل إيطاليا وألمانيا ،

اندفعت بريطانيا الى الحفاظ على علاقات طيبة مع الدول العربية . وفي مواجهة الموقف ، قامت الحكومة البريطانية بمحاولتين للفشل ، ففي عام ١٩٣٧ تقدمت بخطة تقسيم فلسطين الى دولتين : فلسطينية ويهودية ، بعد بحث قامت به لجنة ملكية (لجنة بيل) ، وكان ذلك مقبولا لدى الصهيونية من حيث المبدأ ، ولم يكن كذلك بالنسبة للعرب ، وفي عام ١٩٣٩ وضعت « ورلة بيضاء » للتشكيل النهائي لحكومة ذات اغلوية عربية ، ووضعت حدود وصوابط على الهجرة اليهودية ، وشراء الاراضي ، وكان ذلك يمكن ان يكون مقبولا للعرب مع بعض التعديلات ، ولكن المحتسب اليهودي لم يكن لمقبل بحل يخلق ابواب فلسطين امام معظم المهاجرين ، ويحول دون قيام الدولة اليهودية ، وكانت المقاومة اليهودية المسلحة قد بدأت في الظهور ، وعند اندلاع الحرب الالورومية الحديثة تحمست الانقسطة السياسية الرسمية في ذلك الوقت الى حين .

الملحق العشرون

الطرائق المتغيرة للحياة والفكر

(١٩١٤ - ١٩٣٩)

السكان والريف

لم يعد التفاهم بين القوى الاستعمارية والوطنيين المحليين - حتى في أقوى وأنجع لحظاته - سوى التقاء محدود بين المصالح ، وقد حدثت تغيرات داخل المجتمعات العربية بدءا من الثلاثينيات أدت في أطوارها إلى تغيير طبيعة الصلية السياسية .

فقد حدثت هناك ضفافة سريعة في السكان ، وربما كانت مصر أكثرها واسهلها تقديرا يمكن الاعتماد عليه ، حيث تزايد السكان من ١٢ر٧ مليونا في عام ١٩١٧ إلى ١٥ر٩ مليونا في عام ١٩٣٧ بزيادة سنوية ١٢ في الألف ، والتقدير التقريبي ، كان إحمال السكان في البلدان العربية في حدود ٥٥ - ٦٠ مليونا في عام ١٩٣٩ ، وقد كان في عام ١٩١٤ ما بين ٣٥ و ٤٠ مليونا ، وكافة جزء بسيط من هذه الزيادة واجبا للهجرة الأوروبية إلى مراكش وليبيا ، واليهود في فلسطين ، والأرمن المهاجرين من تركيا خلال الحرب العالمية الأولى وفي أعقابها إلى سوريا ولبنان ، وقد وازن تأثير ذلك الهجرة من المنطقة ، حيث هاجر السوريون واللبنانيون إلى غرب أمريكا واللاتينية (لم تعد هناك هجرة بأعداد كبيرة إلى الولايات المتحدة كما كان الحال قبل عام ١٩١٤ ؛ بسبب قوانين الهجرة الأمريكية الجديدة) ، والعمال الجزائريون الذين كانوا يلعبون بشكل مؤثرت إلى فرنسا ، إلا أن الزيادة الرئيسية كانت طبيعية ، ويبدو أن معدل المواليد

لم يكن يتناقض علما بين قطاعات من البرجوازية التي مارسست نوعا من تنظيم النسل ، وكان لها طموحات في مستوى معيشته مرتفع ، وكان الانجاب بالنسبة لعظم الناس - وانجاب الذكور بالتحديد - كان أمرا حتميا . حيث ان وسائل ضبط النسل ، الفعالة لم تكن معروفة بشكل عام ، كما أنها - أي زيادة الانجاب - كانت مصدرا للفخر . وهذا الفخر كان يسير عن مصالح ، لأن الأطفال كان بإمكانهم العمل في الحقول منذ سن مبكرة ، وكان انجاب كثير من الأطفال يعد ضمانا ، خاصة في مجتمع ينخفض فيه معدل الأعمار ، ولم يكن هناك نظام قومي للرعاية الاجتماعية ، بالإضافة للأمل في أن يعيش بعضهم ليتمكني بوالديه عندما يتقدم بها العمر ، وقبل كل ذلك كان هناك انخفاض في معدل الوفيات نتيجة السيطرة على الوبئة ، وتحسين الرعاية الطبية ، وقد نتج عنها تزايد السكان ، وقد كان ذلك صحيحا في كل قطاعات المجتمع . وملحوظا وذا دلالة في المدن بشكل خاص ، حيث لم تلعب الوبئة دورها التاريخي في تلميت الجموع في الحضر من وقت لآخر .

كما اختلف التوازن بين قطاعات المجتمع نتيجة لتزايد السكان في العشرينيات والثلاثينيات ، فقد شهدت حقبة العشرينيات اختفاء الرعاة الرحل . كما شهدت ظهور السكك الحديدية والسيارات اللتين أضرتا بالنشاط الذي يعتمد عليه اقتصاد الرعي ، وهو تربية الإبل للنقل ، وحتى في المناطق التي مازال فيها الرعي هو الاستخدام الأمثل - أو الوحيد - للأعشاب والمياه الشحيحة ، فقد كانت حرية البدو في الحركة قد قيدت ومالت للانضباط بسبب القوات المسلحة المكونة بدورها من البدو ، وظلت هناك سوق للأغنام ، ولكن في مناطق تربية الأغنام على منحدرات الجبال ، أو على أطراف السهول على امتداد سيطرة الحكومات ، وكانت التغيرات في الطلب من الحضر تدفع المجموعات البدوية إلى الحركة لتقترب من أن تصبح مزارعين . وهذا ما حدث في منطقة الجزيرة الواقعة بين نهري دجلة والفرات .

وقد استخدمت في هذه الفترة ، وبما للمرة الأخيرة ، القوات المسلحة للبدو الرحل في الصراعات السياسية ، وذلك عندما ثار الشريف حسين

ضيد الترك ، كانت قواته المسلحة قوامها من بدو غرب الجزيرة العربية لكن
 أى تحرك عسكري جعل فى المراحل التالية من الحركة ، كان يعتمد على
 الضباط أو الذين خطموا فى الجيش العثماني ، كما ان القوات التي قهر
 بها « عبد المزي من سعود » معظم الجزيرة العربية ، كانت أيضا من البدو
 الذين تحركت مشاعرهم بفعل مذهب ديني ، ولكن الرجل الذي قادهم كان
 ينتمي لعائلة من الحضر ، وكان الجزء الأساسي من سياسته اقناع البدو
 بالاستغفار . وفي العراق ، كلل الصراع بين جماعات السماسيين في الحضر
 في الثلاثينات مايزال يمازس عن طريق إثارة القبائل البدوية في وادي
 الفرات ، ولكن الحاكم كان قادرا على استخدام طريقة القصف الجوي
 الجديدة ضدهم .

وفي الريف المستقر ، لم تكن المتغيرات قد حان وقتها بعد - كما كان
 الحال في المناطق الرعوية - لاضعاف القواعد الاقتصادية التي بنى عليها
 اقتصاد الريف ، ففي معظم البلاد توسعت الرقعة الزراعية وتوسعت نظم
 الري في مراكش والحزائر ومصر والسودان والعراق . وفي مصر ،
 دخلت جميع مساحات الأراضي المحيطة في الزراعة ، وكان التوسع باتجاه
 الأراضي الهامشية على الأطراف ، ولكن ذلك لم ينطبق على البلدان الأخرى ،
 فحيثما كان رأس المال متاحا ، كان من الممكن زيادة المحاصيل من الأراضي ،
 وحتى المساحات الممتدة من المناطق المزروعة لم يكن بإمكانها الوفاء
 باحتياجات سكان الريف في بعض البلدان ، ولم يكن السكان يتزايدون
 فقط بحكم النمو الطبيعي ؛ ولكن أكثر الأراضي انتاجية لم تعد بحاجة لكل
 هذه العمالة ، وكان بإمكان كبار ملاك الأراضي الحصول على الموارد
 الرأسمالية واستخدامها في الميكنة ، وكان ذلك يعني احتياجا أقل للمال
 وفي بعض الأماكن (مراكش وفلسطين) كان استيراد رأس المال مرتبطا
 بامتيطان العمال الأجانب في الأرض .

وقد حدثت عملية من الاحتطاب في ريف عدد من البلدان ، فمن
 ناحية ، كانت هناك مزارع كبيرة من الأراضي المحيطة المروية تمج للتصدير
 (القطن والحبوب والتبغ وزيت الزيتون والبرتقال والتمر) ، وتستخدم

الجرارات والأسلحة عند الحاجة ، ويزرعها عمال يصلون مقابل أجر (أصبحت المشاركة في المحصول أقل انتشارا) ، وكان يمتلك نسبة كبيرة منها شركات أجنبية أو أفراد أجانب ، وكان العمال من المهاجرين في فلسطين ودرجة أقل في المغرب ، وعلى الجانب الآخر ، كانت الملكيات الصغيرة والأراضي المملوكة على المتاع للقرية - عادة - أقل خصوبة وغير مروية بشكل جيد ، وكان صفار المزارعين الأهلين بلا موارد رأسمالية وبلا إمكانات في الاقتراض ، يزرعون الحبوب والفواكه أو الخضراوات بطرائق أقل تقدما اما للاستهلاك أو للسوق المحلية ، وحيث سببت الزيادة في السكان تدنيا في نسبة الأرض إلى الأيدي العاملة ، وعبوطا لمعدل الدخل - وكان وضع هؤلاء المزارعين قد أصبح أكثر سوءا بسبب نظام الميراث الذي فتت الملكيات الصغيرة إلى ملكيات أصغر - وفي الثلاثينات ، زاد الضرر الواقع عليها بفعل الأزمة الاقتصادية العالمية ، التي أدت إلى انخفاض أسعار المنتجات الزراعية ، وقد مس هذا كل المزارعين ، ولكن أولئك الذين كانوا في موقف ضئيل هم الذين تأثروا بشكل أكثر حدة ، وخفت البتوك والحكومات لتجدة كبار الملاك الذين كان لهم نفوذ سياسي ، أو الذين كان إنتاجهم مرتبطا بالاقتصاد العالمي .

وقد تحرك فائض السكان من الريف إلى المدينة ، وهو ما كان يحدث دائما ، ولكنه حدث آنذاك بشكل أسرع ، وعلى نطاق أوسع ، وبتأثير مختلفة من العصور السابقة ، فالقرى التي كلن سكانها ينتقلون إلى المدن ، كانت تموض سكان الحضر الذين ضربتهم الأوبئة - أما الآن ، فهجرة السكان من الريف أدت إلى تضخم سكان الحضر الذين كانوا يتزايدون بالفعل بحكم التحسن في الصحة العامة - والمدن التي كانت بها فرص توظيف أكثر ، تنامت بشكل أسرع من الريف بشكل عام ، وزادت نسبة السكان الحضريين عما كانت ، وزادت القاهرة من ٨٠٠ ألف في عام ١٩١٧ ، إلى مدينة سكانها ١٣٠٠٠٠٠ عام ١٩٣٧ ، وفي عام ١٩٥٠ عاش أقل من ١٥٪ من سكان مصر في مدن يزيد عدد سكانها عن ٢٠ ألف نسمة ، وبحلول عام ١٩٣٧ زاد هذا الرقم بمقدار ٢٥٪ ، وبالمثل في فلسطين تضاعف

السكان العرب في المدن الخمس الكبرى على مدى عشرين عاما ، وفي المدن المختلطة في المغرب أيضا تزايد العنصر العربي بشكل سريع .

الحياة في المدن الجديدة

لقد حدث تغير في طبيعة المدن وشكلها ، وقد بدأت تغيرات معينة قبل سنة ١٩١٤ واستمرت - بشكل أسرع - قريبا بعد الحرب ، وقامت خارج المدن أحياء البرجوازية الجديدة ، ولم تكن هذه الأحياء تضم مساكن (فيلات) الأثرياء فقط ، وإنما اشتملت أيضا على قصور وعائلات الشقق السكنية للطبقة المتوسطة المتنامية ، ومستوى الحكومة والمهنيين وأعيان الريف . وقد كانت التغيرات في بعض الأماكن مخططة وفي البعض الآخر عشوائية وعلى حساب تعمير القديم ، وقد انحزت أعلى مستويات التخطيط في مراكش ، حيث صمم « ليوناي » *Eyraud* حيا سكنيا فرنسيا عاما بدوق متميز في مدينة فاس الجديدة بعيدا عن فاس القديمة المحاطة بالأسوار ، وكان هدفه الحفاظ على حياة المدينة القديمة ، ولكن ما حدث في النهاية لم يكن مخططا ، فالدائلات الموسرة ذات المكانة بدأت في الانتقال من منازلها القديمة في المدينة لمنازل أكثر اتساعا في الأحياء الجديدة ، وحل محلهم المهاجرون من المناطق الريفية والفقراء ، وبدأ تدهور المظهر العام والحياة في المدينة .

ولم يجد كل المهاجرين ماوى لهم في المدينة ، فنشأت أيضا أحياء شعبية جديدة ، وكان معظم اللذين استقروا فيها من العرب ، وفي المغرب من البربر ، ولكن كان هناك آخرون أيضا من (البيض الصغار) في الجزائر من الذين ابتعدوا عن الأراضي التي لم يكن لديهم رؤوس الأموال لتجديتها ، وهناك المهاجرون الأرمن من تركيا في حلب وبيروت ، وهناك المهاجرون اليهود في فلسطين ، وبعض هذه الأحياء تنامت حول حدود المدن ، حيث كانت الورش والمصانع توفر فرص العمل . وفي القاهرة ، توسعت الأحياء البرجوازية غربا تجاه النيل وعلى ضفته الغربية ، قابلهما التوسع في الأحياء الفقيرة تجاه الشمال ، حيث كان يمشي أكثر من ثلث

السكان في عام ١٩٣٧ - وفي الدار البيضاء ، تنامت الأحياء الفقيرة حول المدينة ، وخاصة في المناطق الصناعية ، ونشأت « مدن الصفيح » في هذه المناطق وفي غيرها . وفي قرى من الموح والصفيج كانت تظهر جيشا كانت هناك مساحة خالية .

وفي المدن ذات الجاليات الأجنبية الكبيرة ، انفصلت الأحياء الأوربية والأهلية رغم اقترابهما من بعضهما البعض ، فالدار البيضاء التي تحولت في تلك الفترة من ميناء صغير إلى كبرى المدن في المغرب ، توسعت بانتشاء مدينة أوربية حول للمدينة القديمة ، ثم نشأت حولها مدينة جديدة لها خصائص المدينة الاستعمارية ، من أسواق ومساجد وقصر للحاكم وبلديات للبرجوازية والسكان الشعبي . وفي مدن الشرق الأوسط ، لم يكن الانقسام أو الفصل كاملا تماما بهذا الشكل ، خلاصة في سوريا ولبنان حيث البرجوازية أساسا محلية ، والسكان من الأجانب قليلون . ولكن في فلسطين ، كان هناك فاصل حاد يقسم بين الأحياء العربية والميهودية ، وقد نشأت مدينة يهودية بالكامل هي تل أبيب جنبا إلى جنب مع يافا الميرية .

وقد كان المهاجرون الريفيون يميلون للاستقرار بين مواطنيهم ، على الأقل في المراحل الأولى ، للحفاظ على حياتهم الاجتماعية . وقد يتكون عائلاتهم خلفهم في القرى في البداية ، ولكنهم إذا أمروا بما يكفي لاختصار عائلاتهم ، فسوف تكون حياتهم في المدينة استمرارا وامتدادا أو إعادة بناء لما تركوه هناك في قراهم ، وقد جذبوا معهم حسيبة دلتا النيل إلى القاهرة ، وحياة وادي دجلة إلى بغداد ، ورجال قسنبل إلى الجزائر ، والشاوية وأطلس الصغرى إلى الدار البيضاء .

وفي النهاية يجذبون إلى حياة مختلفة ، ليس فقط عن طريقة حياة القرية ، ولكنها أيضا مختلفة عن حياة المدينة ، وارتداد الحال ليس كالتنساب إلى السوق ، رغم تظليل الحال الصغيرة حيث يمكن لتقسيم اللذات الشخصية ، كما هزرت الطعام والمتاعى ودور المصنعا أنواعا

جديدة من الترويج ، وأماكن جديدة للتلاقى ، وأصبح بإمكان النساء الخروج بشكل أكثر حرية ، والحيل الأصغر من النساء المسلمات المتعلقات بذلك هي الخروج بغير حجاب ، أو بوشاح ، وكانت ذاهية الحياة المنزلية أكبر من حيث توصيل المياه ، ونظم الصرف الصحي ، والكهرباء والتليفونات التي انتشرت في العشرينات ، ودخل قلبها الفساد ، وتفجرت وسائل المواصلات ، وأدخلت شركة بلجيكية الترام في بعض المدن الساحلية ، وبنهاية القرن التاسع عشر وبمصر ، ظهرت السيارة وشوهنت الأولى منها في شوارع القاهرة سنة ١٩٠٣ ، وفي معظم المدن الأخرى بعد ذلك ، وبحلول الثلاثينات شاعت السيارات الخاصة والحافلات وسيارات الأجرة ، واحتفت تقريبا المركبات التي تجرها الجياد في كل هذه المدن ما عدا البلدان الصغيرة ، وتطلب الميكانيكي طرقا وكباري أفضل ، وتلك بدورها مكنت من توسيع مساحات المدن ، وتوسعت بمداد لأميال على طول صفاف دجلة وامتدت القاهرة على جزيرتين في النيل ، هما : الروضة والجريرة ، وعبر الضفة الغربية للهر .

ولقد أدمجت وسائل الاتصال هذه من سكان الحضر بطرائق جديدة ، فلم يجد الرجال والنساء يعيشون بشكل كامل في حي من الأحياء ، فقد يعيشون بعيدا عن أماكن عملهم ، والمائلات الممتدة يمكن أن تنتشر في المدينة ، والناس من أصل عرقي واحد ، أو الجماعة الدينية يمكن أن يعيشوا في نفس الأحياء مع غيرهم ، ومجالات الاختيار للزواج يمكن أن تنسح ، إلا أن خطوطا غير منظورة للانقسام ظلت باقية ، فالتزاوج بين أديان مختلفة على صعيد واحد ، وفي المدن التي تحت الاحتلال الأجنبي ظهرت الحواجز ليس فقط بفعل الاختلافات القومية والدينية ، ولكن نتيجة الوعي بالقوة والمجاز ، ومن بعض النواحي كانت الحواجز أعلى مما كانت من قبل ، فمع تنامي المجتمعات الأوروبية - تزايدت احتمالات الحياة المنفصلة - مثل حياتهم في الوطن الأم ، وإذا تزايد عند العرب الذين يتحدثون الإنجليزية أو الفرنسية ، فإن القليلين من الأوروبيين تحدثوا العربية ، أو كان لهم أدنى اهتمام بالحضارة والثقافة الإسلامية - وقد جلب كثير من طلاب العلم العرب

المائدين من دراستهم في الخارج معهم زوجات أجنبيات ، لم يكن مقبولات تماما في كلا المجتمعين .

كما أن البرجوازي لا يحتاج لأن يعيش في حدود الحى الذى ينتمى اليه ، فلم يجد محدودا بمدينة كما كان الحال من قبل ، فالتغيرات فى النقل ربطت المدن والبلدان بطرق جديدة ، فتوسعت شبكة السكك الحديدية التى كانت موجودة بالفعل منذ عام ١٩١٤ فى بعض الدول ، كما ربطت طرق جيدة للمرة الأولى بين المدن الرئيسية فى معظم البلاد . وقد كان أعظم هذه التغيرات القنطام الصحراء بالسيارة فى العشرينات من القرن العشرين ، عندما بدأ شقيقان استراليان اجتذبتهما احوال الحرب الى الشرق الاوسط فى ادخال خمسة التاكسى المنتظمة ، وبمعدن المركبات من ساحل المتوسط وعن طريق دمشق أو القدس الى بغداد ، والرحلة بين العراق وسوريا التى كانت تستغرق شهرا قبل الحرب ، أصبحت تستغرق أقل من يوم واحد ، والطالب الذى كان يسافر من شمال العراق الى الجامعة الأمريكية فى بيروت فى بداية العشرينات عن طريق الهند ، صار بإمكانه الآن الوصول بشكل مباشر عن طريق البحر ، وبنفى الطريق كانت الحافلات وسيارات النقل والشاحنات تعبر الصحارى قادمة من ساحل المتوسط .

ولم تمد الاتصالات أوسع من ذى قبل فقط ، ولكنها أصبحت أيضا صكة على مستويات أعلى ، وظهرت وسائل تعبير جديدة لتخلق عالما من الحوار ، وحد العرب المتعلمين أكثر مما استطاعت الهجرة وإسفار طلاب العلم الباحثين عن التعليم ، وتضاعفت الصحف وأصبحت جرائد القاهرة تقرا خارج مصر ، واستمرت الدوريات الثقافية القديمة فى مصر ، وظهرت أخرى ، وبخاصة الأدبية منها مثل « الرسالة والثقافة » التى نشرت أعمال الشعراء والنقاد ، وأنتجت دور النشر فى القاهرة وبيروت كتباً تعليمية لأعداد متزايدة من الطلاب ، كما نشرت أشعارا وروايات وبعض أعمال العلوم المبسطة والتاريخ ، التى وزعت حيثما قرئت العربية .

ويحلول عام ١٩١٤ ، كانت هناك بالفعل دور سينما في القاهرة وبعض المدن الأخرى ، وانتج في عام ١٩٢٥ أول فيلم مصري أصيل وكان من المناسب أن يكون عن أول عمل روائي مصري أصيل هو رواية « زيب » ، وفي عام ١٩٣٢ أنتج أول فيلم ناطق في القاهرة ، وفي عام ١٩٣٩ كانت الأفلام المصرية تشاهد في كل العالم العربي ، وفي نفس الوقت كان هناك أيضا محطات راديو محلية تذيع الأحاديث والموسيقى والأخبار ، وكانت بعض الدول الأوروبية تذيع للمعالم العربي وتنافس فيما بينها .

وقد ساعدت الأسفار والتعليم ووسائل الاعلام الجديدة على إيجاد عالم مشترك من التذوق والأفكار المشتركة ، وشاعت ظاهرة ازدواجية اللغة على الأقل في البلاد على ساحل المتوسط ، واستحدثت الانجليزية والعربية في الأعمال والأنشطة الاقتصادية وفي البيوت ، وفي حالة النساء اللاتي تعلمن في مدارس الأديرة الفرنسية ، قد تعلم الفرنسية محل العربية في بيوتهن كلفة أولى ، وأبناء العالم تروى في الصحف والإذاعات الأجنبية ، وكان العلماء والمثقفون في احتياج لقرائة المزيد باللغة الانجليزية أو الفرنسية أكثر من العربية ، ونفشت عادة الذهاب الى أوروبا لقضاء عطلة الصيف ، خاصة بين المصريين الأغنياء الذين يسكنون يقضوا عدة اشهر هناك ، ونشأ المصريون والجزائريون والفلسطينيون وقد اعتادوا رؤية السائحين من الأمريكيين والأوروبيين والالتقاء بهم .

وقد أدت هذه التحركات والاتصالات الى تغيرات في المزاج والميلول ليست سهلة الوصف في غالب الأحيان ، مثل طريقة فريش الأثاث وتعليق الصور على الجدران ، والاكل على الطاولة ، واستقبال الأصدقاء ، كما ظهرت أنماط مختلفة من اللباس ، خاصة بالنسبة للنساء اللاتي كانت ملابسهن انعكاسا للمودة في باريس ، ونشأت وسائل ترفيه وترويج مختلفة بالمدن الكبيرة ، مثل عيادين مباح الخيل وكانت بمعنى ما شكلا جديدا من الاستمتاع برياضة قديمة ، ولكن التنس وهو رياضة برجوازية وكرة القدم التي يستمتع بها الجميع ويمارسها كثير منهم كانتا مستحدثتين .

وقد غير النموذج الأوروبي ووسائط الاعلام الجديدة من التعبير المسمى ، فالقانون المرنىة بشكل عام كانت من مرحلة وسيطة بين الحديد والقديم ، وكان هناك نهوض في مستويات الحرفة بسبب المنافسة من السلع المستوردة من انتاج المصانع الضخمة ، وأيضا لأسباب داخلية مثل استخدام المواد الخام المحسنة والاحتياج لمراعاة الأذواق الجديدة ، وتشمل أذواق المصانيع ، وبدأ بعض الرسامين والنحاتين في العمل على نمط غريب ، ولكنهم لم ينتجوا شيئا ذا قيمة كبيرة للعالم الخارجى ، ولم يكن هناك عمليا أية فاعات فنية أو ممارس حيث يمكن أن تتشكل الأذواق ، ولم تكن كتب التصوير منتشرة كما أصبحت فيما بعد ، كما أن الإنجازات المصارية الكبرى لبنانى الحكومة أسندت معظمها للمعماريين من الانجليز والفرنسيين ، وبعضهم (خاصة الفرنسيين في المغرب) صمم زخارف شرقية ملصقة (باستيفى) تبعت على السرور ، وبعض المعماريين العرب الذين تعلموا في الخارج بدعوا في بناء فيلات على نمط البحر المتوسط (آرت نوفو) Art Nouveau في حاردين سيني بالقاهرة ، فيما عرفت آنذاك بالدرسة الحديثة .

وقد انتجت تسجيلات الحرامافون الأولى للموسيقى العربية في مصر في البدايات الأولى للقرن ، كما حدثت احتياجات الاذاعة والأقلام الموسيقية تدريجيا ، نفوا في الحفلات الموسيقية من الأداء المرتجل الى المكتوب ، والأداء الذى تجرى عليه البروفات والتدريبات تحولت من المؤدى الذى يكتسب حماسا والهاما من المشاهدين والسماعين الذين يحبهونه ويشجعونه ، الى صمت الاستوديوهات ، وغنى المطربون بمصاحبة الأوركسترا . القرفة الموسيقية التى جمعت بين الآلات الغربية والتقليدية ، وأصبحت بعض المقطوعات التى أدوها بحلول الثلاثينات أقرب الى موسيقات المفاهى الفرنسية والايطالية منها الى الموسيقى التقليدية ، الا أن التقاليد العديدة استمرت باقية وكانت هناك محاولات لدراستها في القاهرة وتونس وبغداد ، وظهرت أم كلثوم ، مطربة عظيمة على الطريقة التقليدية ، رتلت القرآن وغنت اشعارا كتبها شوقي وغيره من الشعراء ، وجعلتها وسائل الاعلام الجديدة مشهورة من أقصى العالم العربى الى أقصاه .

ثقافة الوطنية

ولقد كان الأدب أكثر المجالات نجاحا في صهر العناصر الغربية والتقليدية ، وانتشر في الصحف والراديو والأفلام نموذج حديث ومسط من الأدب العربي في أنحاء العالم العربي ، ويعود الفضل في ذلك للأصوات والهجاء المصرية التي أصبحت مألوفة في كل مكان ، وقد تألفت ثلاثة شعاع في بغداد ودمشق والقاهرة للاعتراف على التراث الفكري ، ومع بعض الاستثناءات لم يكن هناك تهديد لسيادة اللغة الفصحى ولكن الكتاب كانوا يستخدمونها بأشكال جديدة ، وقد ظهرت مدرسة من الشعراء المصريين من مواليد التسعينيات من القرن التاسع عشر هي جماعة « أبولو » واستخدمت اللغة والأوزان التقليدية ؛ ولكنها حاولت التعبير عن المشاعر الشخصية بطريقة تعطي وحدة للقصيدة بكاملها ، وكان من أعظمهم زكى أبو شادي (١٨٩٢ - ١٩٥٥) وكان تأثير الشعر الإنجليزي والفروسي واضحا في أعمالهم ، وكذلك في أعمال مجموعة الرومانسيين من الجيل التالي : الذين آمنوا بأن الشعر يجب أن يكون تعبيرا أميا عن المشاعر ، مع التركيز على المعلم الطبيعي وهو ما لم يكن تقليديا في الشعر العربي ، والفن أصبح باورانه وقوافيه حينما إلى عالم مفقود في أعمال الشعراء اللبنانيين الذين هاجروا إلى أمريكا الشمالية أو الجنوبية ، وكانوا رومانسيين أيضا في نظرتهم للشاعر الذي اعتبروه صاحب إلهام ، ملما ببحر الأشياء مستلها معرفته من وصي خاسي . وقد وصلت الثورة ضد الماضي إلى حد الرفض الشام في كتابات الشاعر التونسي أبي القاسم الشابي (١٩٠٩ - ١٩٣٤) ، وهو أكثرهم أصالة ، فيقول : « أن كل ما أنتجه العقل العربي طوال تاريخه ممل ويفتقد الإلهام الشعري » (١) .

وقد كان الانعزال عن الماضي ظاهرا أيضا في تطور أشكال معنة من الأدب كانت غير معروفة في الأدب الكلاسيكي . فقد كتبت مسرحيات في القرن التاسع عشر كما كتبت بعضها في هذه الفترة ، ولكن للمساحح اللازمة لمعرضها كانت ما تزال نادرة ، فيما عدا ظهور سبب الريحاني في

مصر ومسرح النقد الاجتماعي الساخر ، وشخصيه كشكش بك التي اخترعها ، وكان تطور الرواية والقصة القصيرة في مصر عميق الدلالة ، حيث ظهر عنة كتاب ولدوا في العقد الأخير من القرن التاسع عشر أو الأول من القرن العشرين ، أنشأوا وسطا جديدة لتمثيل ونقد المجتمع والأفراد ، وفي قصصهم صوروا الفقر والفقر في القرية والمدينة ، وصراع الأفراد ليحفظوا ذواتهم في مجتمع حاول احتوائهم ، والصراع بين الأجيال ، والتأثيرات المزججة لطرائق الحياة والقيم الغربية ، وكان من بينهم محمود تيمور (١٨٩٤ - ١٩٧٣) ويحيى حقي (المولود في ١٩٠٥) .

وقد كان أفضل من عبر عن مشكلات وآمال جيله هو طه حسين (١٨٩٤ - ١٩٧٣) المصري ، ولم يكن الممثل الوحيد لذلك الجيل ، ولكن كان أكثرهم صدقا ، وهو كاتب أحد الكتب التي من المتوقع أن تظل باقية كجزء من الأدب العالمي ، وهي سيرته الذاتية « الأيام » ، وهي تقص كيف أصبح طفل أعشى واعيا بنفسه وبماله ، وتشمل كتاباته الروايات والمقالات والأعمال التاريخية والنقد الأدبي ، وعيلا مهما هو « مستقبل الثقافة في مصر » ، وهي تبين في هذه الفترة محاولات دؤوبة للحفاظ على توارث ثلاثة عناصر جوهرية كما يراها في النعانة المصرية المميزة : المنصر العربي وقبل كل شيء اللغة العربية الفصحى والعناصر المستجلمة من الخارج في عصور مختلفة وعلى رأسها العقلانية اليونانية ، والصنصر المصري الأساسى المستور على مدى التاريخ :

عناصر ثلاثة تكون منها الروح الأدبي المصري ، منذ استعربت مصر ، أولها المنصر المصري الخالص الذي ورثناه عن المصريين القدماء على اتصال الأزمان بهم ، وعلى تأثرهم بالمؤثرات المختلفة التي خصصت لها حياتهم ، والذي نستمد دائما من أرض مصر وسمائها ، ومن نيل مصر وصحرائها ، والمنصر الآخر هو المنصر العربي الذي يأتينا من اللغة ومن الدين ومن الحضارة والذي مهما فعل غلب نستطيع أن نتخلص منه ، ولا أن نضعفه ، ولا أن نخطف تأثيره في حياتنا ، لأنه قد امتزج بهذه الحياة امتزاجا مكونا لها ، مقوما بشخصيتها ، بكل افساد له إسماء لهذه الحياة ، ولا تقل انه

عصر أجنبي ، فليست اللغة العربية لدينا لغة أجنبية . وإنما هي لغتنا ، وهي أقرب اليها ألف مرة ومرة من لغة المصريين القدماء ، أما العصر الثالث ، فهو هذا العصر الأجنبي الذي أثر في الحياة المصرية دائما ، والذي سيؤثر فيها دائما ، والذي لا سبيل لمصر أن تخلص منه ، ولا خيار لها أن تخلص منه ، لأن طبيعتها الجغرافية تقتضيه ، وهو الذي يأتيها من اتصالها بالأمم المتحضرة في الشرق والغرب ، جاءها من اليونان والرومان واليهود والفينيقيين في العصر القديم ، وجاءها من العرب والأتراك والفرنجية في القرون الوسطى ، ويجيئها من أوروبا وأمريكا في العصر الحديث ، فاني أحب أن يقوم التعليم المصري على شيء واضح من الملازمة بين هذه العصور الثلاثة (٢) (٣) .

وقد أثار تأكيدهم بأن مصر كانت جزءا من عالم الثقافة الذي شكله الفكر اليوناني اهتماما كبيرا في ذلك الوقت ، ولكن اسهامه الذي ظل باقيا كان في اهتمامه وحرصه على اللغة العربية ، وبرهنته على أن بالإمكان استخدامها للتعبير عن كل دقائق الأحاسيس والأفكار الحديثة .

وقد كتب أيضا عن الاسلام ، ولكن ما كتبه في العصريات والثلاثينات كان على شكل إعادة خلق تخيلي لحياة النبي ﷺ بطريقة يمكن أن ترضى مشاعر العامة ، وبمعا كتب بشكل مختلف ، ولكن في تلك الفترة لم يكن المبدأ الموحد للفكر هو الاسلام بقدر ما كان الهوية الشاملة للأمة المصرية . وقد أصبح ذلك من خصائص المتملمين العرب من جيله بشكل أو بآخر ، وكانت الفكرة المحورية هي فكرة الأمة ، ليس فقط كيف تصبح مستقلة ، ولكن كيف يمكنها اكتساب القوة والمناخية للازدهار في العالم الحديث ، وقد يختلف تعريف الأمة حيث كان كل بلد عربي يواجه مشكلة مختلفة متعلقة بحكامه الاوربيين . كان هناك ميل على الأقل بين القادة السياسيين لتطوير حركة قومية معصلة في كل منها ، وأيديولوجية لتبريرها ، وقد كان ذلك صحيحا بشكل خاص في مصر التي كان لها قدرها السياسي الخاص منذ عصر محمد علي ، وفي بعض الحالات كانت فكرة الوجود المنفصل

(*) تمت الترجمة من النص الإنجليزي ، لا بالرجوع لتسليط له حصين نفسه -

(المراجع) .

تكتسبها شرعية نظرية تاريخية ، وقد كانت الحركات القومية توازن ضد الواقع الحاضر والماضي القريب ، وكان يجتذبهما لذكرى الماضي البعيد فيما قبل الاسلام ما جعلته اكتشافات الآثار واقتتاح المتاحف ، وقد أثار اكتشاف مقبرة توت عنخ آمون في عام ١٩٢٢ اهتماما بالغا ، وشجعت المصريين على تأكيد استمرارية الحياة المصرية منذ عصر الفراعنة .

وقد ظهر أحمد شوقي شاعر البلاط المصري في العشرينيات كمتحدث عن الوطنية المصرية ، التي استمدت الهامها وآمالها من آثار الماضي السحيق لمصر ، وفي إحدى قصائده بمناسبة الاحتفال بوضع أحده الآثار في أحد الحدائق العامة في مصر ، يصفه أبا الهول ينظر في ثبات الى التاريخ المصري كله .

ولقد كان المنصر العربي عميق الجذور في مثل هذه الحركات سواء أكان مريضا أم لا ، حيث كان الهدف من حركات القوميين هو خلق حكم ذاتي ، ومجتمع حديث مزدهر ، فقد كان احياء اللفظة العربية كوسيط للتعبير الحديث ورابطة للوحدة موضوعا محوريا .

ولنفس السبب ، كانت هناك حتمية لوجود المنصر الاسلامي في القومية . وقد مال ذلك الوجود لأن يكون ضمنيًا ودفيئًا بين الطبقات المتعلمة في تلك الفترة بسبب انفصال الدين عن الحياة السياسية . كما لو كان ذلك الانفصال سببا لنجاح القومية في العالم الحديث ، وأيضا لأن بعض دول المشرق العربي مثل سوريا وفلسطين ومصر ، عاش فيها المسيحيون والمسلمون جنبًا الى جنب ، ولذا كان التركيز على الروابط الوطنية المشتركة (كانت لبنان استثناء جزئيا من ذلك فليبنان الكبير الذي أوجده الفرنسيون كان يضم مسلمين أكثر مما كانت تضمه المنطقة العثمانية المتميزة ، لذلك شعر معظم المسلمين المنتسبين له أنه لابد أن ينضم الى هوية عربية أو سورية أكبر ، وبالتسوية لمسلم المسيحيين كان لبنان أساسا دولة مسيحية ، وقرب نهاية الثلاثينات بدأت فكرة أن تكون هناك دولة قائمة على اتفاق بين المجتمعات المسيحية والإسلامية تكتسب قوة) .

وفكرة أن مجموعة من الناس تكون دولة . وإن تلك الدولة يجب أن تكون مستقلة ، هي فكرة بسيطة ، أبسط من أن توفر في حد ذاتها دليلا على الطريقة التي تنظم بها الحياة الاجتماعية ، وفي تلك الفترة كانت تلك الفكرة بذرة لمجموعة من الأفكار الأخرى . وقد كانت القومية بشكل عام في تلك الفترة علمانية تؤمن برباطة يمكن أن تضم الناس من ديانات مختلفة ، ومباعدة مبنية على مصالح الدولة والمجتمع ، وكانت دستورية بما يعنى أن إرادة الأمة يجب أن يعبر عنها حكومات منتخبة مسؤولة أمام محاسن منتخبة ، وكان التركيز على الاحتياج للتعليم الشعبي الذى يمكن من المشاركة بشكل أكبر فى حياتها الشاملة ، ودافعت أيضا عن تنمية الصناعات الوطنية ، حيث كان التصنيع يبدو مصدرا للقوة .

وفكرة أوروبا كمتال للمدنية الحديثة التي أحيتها الحكومات الإصلاحية للقرن السابق ، كانت فكرة قوية من هذه الحركات القومية. فإن تكون مستقلا هو أن تكون مقبولا لدى الدول الأوروبية على مستوى المساواة . فكان يلزم إلغاء الامتيازات الأجنبية والامتيازات القانونية للمواطنين الأجانب ليسمح لك بالانضمام إلى عصبة الأمم ، وإن تكون عصريا هي أن تكون لك حياة سياسية واجتماعية صالحة لتلك التي فى بلدان غرب أوروبا .

ويسحق أحد المكونات الأخرى لهذه المجموعة من الأفكار أكثر من ذكر عاير ، فقد أعطت القومية قوة دافعة لحركة تحرير المرأة ، واقتراح المدارس للفتيات من جهة الحكومات ، والبعثات الأجنبية خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر قد وفرت زخما لهذه الفكرة ، وقد شجع أيضا عليها السفر ، والصحافة الأوروبية ونموذج المرأة الأوروبية . كما وجدت ممرًا نظريا فى كتابات بعض الكتاب المرتبطين بحركات الإصلاح الإسلامية (ولكن ليس كلهم بحال من الأحوال) .

وتطرح السيرة الذاتية لأحد أفراد عائلة سنية ياروزة من بيروت بعض الأفكار عن تحضرات البغداد ، وقد ولدت : « عتيرة » ملام : فى السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر . ونشأت فى ذنب العيشة العائلية

التقليدية ، تلبس الخمار في الأماكن العامة حتى أواخر العشرينات من عمرها ، وتلقت تلبسا عصريا كاملا ، كانت أمها وجدتها متعلقتين وتقرآن كتب الدين والتاريخ ، وقد أرسلت الى المدرسة الكاثوليكية ومنها احتفظت بذكريات دائمة عن نواضع الراهبات ورقتهن.وبعدها الى مدرسة أشائتها مؤسسة خيرية اسلامية ، وتلقت أيضا دروسا في العربية من أحد أسرر علماء ذلك الوقت . وكشفت زيارتها للقاهرة عام ١٩١٢ عن بعض عجائب المدينة الحديثة : الأخوان الكهربائية ، والمصاعد ، والسيارات ، والسينما ، والمسارح ذات المقصورات الخاصة للنساء ، وقبل أن تجتاز سن المراهقة كانت قد بدأت في الكتابة للصحافة ، والتحدث في الاجتماعات النسائية وفي تكوين أفكار جديدة عن الاستقلال الشخصي ، ورفضت أن تخطب لأحد أقاربها في سن مبكرة ، وقررت أنها لا تستطيع الزواج من شخص لا تعرفه ، وعندما تزوجت كان ذلك من أحد أفراد العائلات الباذية في القدس هو أحمد سميج الخالقي ، أحد الرواد في تطوير التعليم العربي، وشاركته مصاعب حياة العرب الفلسطينيين بينما كانت تلبس دورها في تحرير المرأة العربية (٤) .

وقد أخذت الرغبة في توليد كل القوة الكامنة في الأمة معنى جديدا على تحرير المرأة ، فكيف يمكن للأمة أن تزدهر بينما نصف قوتها خاملة معطلة ، وكيف يمكن أن تكون مجتمعا حرا طالما اختل تساوى الحقوق والواجبات ؟ وقد ولدت ثورة ولوران النشاط القومي نوعا جديدا من الشجاعة ، فهتلما وصلت زعيمة حركة تحرير المرأة في مصر هدى شعراوي (١٨٧٨ - ١٩٤٧) الى محطة القطار الرئيسية في القاهرة عند عودتها من مؤتمر نسائي في روما عام ١٩٢٣ ، نزلت على سلم القطار وولعت الحجاب عن وجهها . ويقال أن النساء اللاتي حضرن هذا الموقف اندفعن في التصليق وبعضهن حذا حذوها ، وأيضا بعض أفراد جيلها ، ولكن النساء من الجيل التالي لم يضمعن الحجاب اطلاقا .

وفي عام ١٩٣٩ لم تكن التنويرات قد تعيفت ، وكانت هناك فتيات في المدارس وقليل منهن في العاصمات ، وتوسعت الحرية في التعامل

الاجتماعي ، ولكن لم تكن هناك تغيرات فعلية في الوضع القانوني للنساء ، وشاركت بعض النساء في الأنشطة السياسية كحركة الوفد في مصر ، والمقاومة السياسية للبريطانيين في فلسطين ، ولكن قليلا من المهن كانت مفتوحة لمامهن ، وقطعت مصر ولبنان وفلسطين شوطا طويلا على هذا الطريق من بعض البلاد الأخرى ، مثل : مراکش والسودان وبلاد شبه الجزيرة العربية حيث لم يحدث تغير ملحوظ .

اسلام الصفوة واسلام العامة

لقد تشكل السكان المستقرون في المدن - أيا كانت مستويات دخولهم - من تجربة التعايش جنبا الى جنب في مجتمع حضري ، وقد ربطهم بعضهم بعضا نظام من المبادئ المشتركة ، والشعور بالملكية العامة لأشياء مقدسة ، خاصة الأعيان الذين يعيشون بين رجال الحرف وأصحاب المحال ، لرعاية إنتاجهم ، والدفاع عن مصالحهم وقد ربط الدين بين المدينة والريف رغم اختلافهما ، بالالتزام الجماعي بالصلاة وصيام رمضان والحج ، وكان معظم العلماء والمفسرين ينتمون الى طريقة أو أخرى من الطرق الصوفية ، التي انتشرت تعاليمها في أرجاء الريف ، ورغم أن القرويين كانوا يعيشون حسب آراءهم ، إلا أنهم كانوا يحترمون الشريعة من حيث المبدأ ، وقد يلجأ الى تعاليمها في بلورة الاتفاقيات المهمة والمسئوليات المشتركة ، إلا أن هذين العالمين من الفكر والممارسة قد أصبحا أكثر تباعدا عن أحدهما الآخر ، بعد أن أصبح الانفصال العضوي في مدن من نوع جديد ، علامة على الانفصال اعتق في المواقف والمزاج والمبادئ والايان .

وبحلول الثلاثينات ، لم يعد جزء كبير من الصفوة المتعلمة يعيش في إطار الشريعة ، ففي الجمهورية التركية الجديدة ألغيت الشريعة رسميا وحلت محلها القوانين الوضعية المستمدة من النماذج الأوروبية ، ولم تصل أية دولة عربية أو سلطة أوروبية تحكم العرب الى هذا المدى ، ولكن في البلدان التي تأثرت بأصلاحات القرن التاسع عشر سواء أدخلها الأتوكراتيون المصلحون أم الحكام الأجانب ، فقد تميزت بالذواجية

النظم القضاية التي أصبحت واسعة في ذلك الوقت ، فكان يفصل في القضايا الجنائية والمدنية والتجارية وفقا للمصوص والقوانين الأوربية ، أما ملطة الشريعة - والقضاة الذين كانوا يطبقونها - فقد كانت قاصرة على مسائل الأحوال الشخصية ، وكان الاستثناء الرئيسى فى الجزيرة العربية : حيث كانت الصيغة الجنائية للشريعة هى الصيغة الوحيدة المعتمدة ، وفرضت الالتزامات الدينية الخاصة بالصلاة والصيام بالقوة على أيدي مسئولى الدولة ، أما فى الدول التى تميزت بمعدل أسرع فى التغيير ، فلم تعد الشريعة تراعى بنفس الشمول الذى كانت عليه من قبل ، رغم أنها ظلت تحكم الملاحظات المهمة فى حياة الناس ، فى الميلاد والختان وعلود الزواج والموت والموارث ، ولكن كانت طقوس الصلوات اليومية الخمس التى يعطىها الأذان على المآذن أقل أهمية كمقياس للوقت والحياة ، وربما فى الأحياء البرجوازية الحديثة قل الالتزام الكامل بمرغضان عما كان فى الماضى ، عندما تحررت الحياة من الضغوط الاجتماعية للمدينة التقليدية ، حيث يراقب كل انسان حيرانه ، وراى انتشار المذروبات الكحولية ، وتزايدت أعداد أولئك الذين اعتبروا الاسلام ثقافة موروثة أكثر من كونه قاعدة للمعيشة .

وقد مال البعض من بين الصفة المتعلمة - أولئك الذين ظل الاسلام بالنسبة لهم إيمانا حيا - الى تفسيره بشكل جديد ، فقد تعمير وضع للمعلماء فى المستويات العليا من المجتمع الحضري ، فلم يعودوا يشغلون المواقع المهمة فى الحكومة ، وحل محلهم زعماء الأحزاب السياسية الذين يعبرون عن طموحات الطبقة البرجوازية ، ولم يعد التعليم الدينى يحذب الشباب والطامحين ، الذين كانت امكانيات الاختيار مفتوحة أمامهم ، ولم يعد ذلك التعليم يؤدى الى التقدم والترقى فى الوظائف الحكومية ، ولم يعد يؤدى الى المعاناة على فمهم أو على استبعاد العالم الحديث ، وقد أصبح المثبان (وآلى سدا الشابات) من الأسر الكبرى فى سوريا ولبنان وفى مصر وتونس يلتحقون بالمعارس الثانوية العصرية ، حكومية أو أجنبية ، والجامعات فى القاهرة أو بيروت أو فرنسا أو إنجلترا أو الولايات المتحدة ،

وحتى في مراكش ، التي كان النشر فيها بطيئا ، كانت المدرسة الفرنسية الجديدة التي أنشأها المرسيون في فاس وكلية مولاي ادريس ، تجتذب الطلبة بعيدا عن جامعة القرويين .

ولم يعد اسلام الذين تعلموا بالطرائق الجديدة كاسلام أولئك المتعلمين في الأزهر أو الزيتونة ، ولكنه أصبح اسلام المصلحين من مدرسة « محمد عبده » وأولئك الذين مسروا أفكاره في اتجاه الانفصال الواقعي بين شأني الدين والحياة الاجتماعية ، وقد وجدوا موضوعا جديدا للمناقشة في العشرينات بعد إلغاء الخلافة العثمانية وظهور الجمهورية التركية الجديدة حول طبيعة السلطة السياسية . وأحد تلاميذ الامام محمد عبده كان « الشيخ علي عبد الرازق » ، الذي وضع كتابا شهيرا عن « الاسلام وأصول الحكم » قال فيه ، ان الخلافة ليست مقدسة ، وان النبي ﷺ لم يمت لتأسيس دولة ، ولم يفعل ذلك في واقع الأمر .

والحق ، ان الدين الاسلامي يرى من تلك الخلافة التي يتعارفها المسلمون ، ويرى من كل ما حيارا حولها من رغبة وريبة ، ومن عز وقوة ، والخلافة ليست في شيء من المصطلح الدينية ، كلا ولا القضاء ولا غيرها من وظائف الحكم ومراكز الدولة ، وانما تلك كلها خطط سياسية صرفة لا شأن للدين بها ، وانما تركها لنا ، ليرجع فيها الى أحكام العقل وتجارب الأمم وقواعد السياسة (٥) . وقد استقبلت أفكاره بشكل سيئ ، من المحافظين ، ولكن آثارها من ناحية عدم وحب استعادة الخلافة كانت مقبولة بشكل عام .

وقد كان الخط الآخر من الفكر المستمد من الامام « محمد عبده » هو تأكيد الحاجة للعودة الى اصول الدين ، لاستنباط مسمولية أخلاقية للمجتمع تكون مقبولة في العصر الحديث ، وقد كان لهذه النوعية من الإصلاح تأثير كبير في المغرب ، واتخذ في النهاية شكلا سياسيا ، وقد تأسست في الجزائر جمعية العلماء الجزائريين في عام ١٩٣١ ، على أيدي

محمد بن باديس يهدف احياء القيم الأخلاقية للإسلام ، وأحياء اللغة العربية ، بين شجب اقتلعه من جنوده قرن من الحكم الفرنسي ، وقد استلزمات هذه المحاولة وضع تفسير للإسلام ، متى على القرآن والحديث ، ويعمل لكسر حواجز الاختلافات بين المرقاء وعادى الفقه وانتساب مدارس غير حكومية تدرس باللغة العربية ، والعمل على تحرير المؤسسات الإسلامية من سيطرة الدولة ، وأثار عملها حفظة أقطاب الصوفية وشكوك الحكومة الفرنسية ، وبحلول عام ١٩٣٩ أصبحت أكثر انفعالا فى الحياة السياسية وتوحدت مع المطالب القديمة بأن تكون للمسلمين حقوق ، تتساوى مع حقوق الفرنسيين تحت النظام الفرنسى ، بدون التدخل عن قوانينهم المتميزة وأخلاقياتهم الاجتماعية .

ولمى مراكش أيضا ، تحذرت تعاليم الإصلاحيين فى العشرينات من هذا القرن ، وكانت لها نتائج مماثلة ، وقد دعت الى محاولة تطهير الإسلام فى مراكش من فساد المصنوع الماوية ، وهاجبت وضعية أئمة الصوفية التى اكتسبها فى المجتمع المراكشى ، والدعوة الى انشاء مجتمع ودولة مبنيين على أسس الشريعة مما كان من شأنه معارضة حكم المحتلين الأجانب للبلاد ، وقد منحت هذه التعاليم الطريق الى العمل السياسى ، وعندما ظهرت حركة قديمة كانت بقيادة أحد تلاميذ المصلحين هو « علال الفاسى » (١٩١٠ - ١٩٧٤) ، وقد حانت لحظة العمل فى عام ١٩٣٠ عندما حاول الفرنسيون احلال القانون العرفى محل الشريعة فى مناطق البربر ، والتى فسرها القوميون بأنها محاولة لاحتلال اشتقاق بين العرب والبربر كما أمدتهم بقضية يمكن تعبئة الرأى العام الحضرى حولها .

وقد كانت تلك الحركات محدودة بين الصفوة المتعلمة ، ولكن الجماهير فى الحضر والريف ظلت متمسكة بطرائقها التقليدية ومعتقداتها وسلوكها ، وبالرغم من أن الصلاة والصيام والحج قد منحت شكلا لمسار الآيام والسنين ، فإن الواعظ فى المسجد يوم الجمعة ، والمعلم الصوقى القائم على ضريح الولي : ظلوا هم الذين يشككون الرأى الشعبى ويعبرون عن تساؤلات قضايا ذلك العصر ، وقد ظلت الطرق الصوفية واسعة الانتشار

بين الجماهير في المدينة والريف . ولكن طبعنا ودورها تقيرا ، ولم ينضم الى هذه الطرق الا عدد قليل من الباء ، والطبقة المتعلمة بسبب تأثير الإصلاح والوهابية . ولم تعد أفكار الصوفية وممارساتها تزاول في اطار ثقافة الحضر الراقية ، وعندما سيطرت الحكومة على الريف بقوة أصبح الدور السياسي لأئمة الصوفية محدودا عن ذي قبل ، ولكن حيثما ضمنت هذه السيطرة الحكومية او عابت ، يمكن أن يصبح هؤلاء القادة رعاة لحركة سياسية ، وقد قام شيوخ الطرق السنوسية خلال الغزو الإيطالي لل ليبيا بزعامة المقاومة في المنطقة الشرقية .

وقد انتشرت الاتجاهات السياسية النشطة في عالم الاسلام المعاصر ، فقد قامت بين العمال الجزائريين في فرنسا والجزائر ، حركة شعبية انتشرت في الثلاثينات ، أطلقت على نفسها « بجة شمال أفريقيا » بقيادة « مصالي الحاج » ، وهي حركة قومية بشكل أكثر مراحة وجاذبية من حركات الصفوة ذات التعليم الفرنسي ، وتغاطب المفاخر الاسلامية بشكل أكثر وضوحا . ولكن الحركة الأعظم دلالة قامت في مصر ، وأصبحت نموذجا للمجموعات المتشابهة في البلدان الاسلامية الأخرى : وهي جمعية الاخوان المسلمين ، التي تأسست عام ١٩٢٨ على أيدي مدرس بالمدارس الابتدائية هو حسن البنا (١٨٤٣ - ١٩٠٦) ، ولم تكن تلك الجمعية قاصرة على السياسة كما عمر عن ذلك مرشدنا العام في إحدى خطبه بما معناه :

« لستم جمعية خيرية ، ولا أنتم بحزب سياسي ، ولا أنتم منظمة محلية ذات أغراض محددة ، ولكنكم روح جديدة في قلب هذه الأمة لتبهرها حياة القرآن ، ونحن تسألون عما تدعون اليه ، فاحببوا بأنكم تدعون الى الاسلام ، الى رسالة محمد ، الى الدين الذي يشمل الحكومة ، وتشكل الحرية أحد التزاماته ، وإذا قيل لكم انكم سياسيون ، فاجيبوا بأن الاسلام لا يسمح بذلك الفصل ، وإذا اتهمتم بالثورية قولوا : « نحن صوت الحق والسلام الذي نؤمن به ونفخرو » وإذا عن لكم ان تقاومونا فأنه يعيننا على الصلح عن أنفسنا من ظلمكم » (٦) .

وقد بدأت حركة الاخوان كحركة لاصلاح اخلاقيات الأفراد والمجتمع ،
 مبنية على تحليل أوجه الخطأ في المجتمعات الاسلامية ، وهو اتجاه
 مماثل للسلفية وعتمد منها ، وقد آمنت الحركة أن الاسلام قد تدهور
 نتيجة لسيادة روح التقليد الأعس ، وظهور التطرف الصوفي ، بالإضافة
 الى تأثير الغرب ، الذي جلب برغم مصائله الاجتماعية كإساءة غربية اجنبية ،
 وفساد الاخلاق والأنشطة التبشيرية ، والسيطرة الامبريالية ، وأن بداية
 العلاج للمسلمين هي الرجوع الى الاسلام الحقيقي ، اسلام القرآن كما
 يفسره الاجتهاد الأصولي الصادق ، ومحاولة اتباع تعاليمه في كل نواحي
 الحياة ، وأنه يجب أن تكون مصر دولة اسلامية على أسس من القرينة
 وأن تسيطر على كل نواحي الحياة . ويجب أن تتعلم النساء ويسمح لهن
 بالعمل مع مراعاة الفصل بينهن وبين الرجال ، ويجب أن يكون التعليم
 مبنياً على الدين ، واصلاح الاقتصاد في ضوء المبادئ المستمدة من القرآن .

وقد كان لهذه التعاليم آثارها السياسية ، رغم أن الاخوان
 لم يطالبوا في البداية بأن يحكموا بأنفسهم ، ولكنهم سيعترفون بحكم
 يحكمون طبقاً للشريعة ويمارضون الحكم الأجنبي الذي كان يهدد الشريعة
 وأمة المؤمنين ، وكانوا مهتمين في المقام الأول بمصر ، ولكن نظرهم امتدت
 لكل العالم الاسلامي ، وكان اشتراكهم الفصل الأول في السياسة مع ثورة
 العرب الفلسطينيين في أواخر الثلاثينات ، وبنهاية العقد كانوا قوة
 سياسية معترفا بها ، ويتشرون بين سكان الحضر ، لا بين الفقراء أو ذوي
 التعليم العالي ، ولكن بين ذوي الوضعية المتوسطة من الحرفيين وصغار
 التجار والمدرسين والمهنيين .

وقد آمنت هذه الحركات مثل الاخوان المسلمين ، بأن مذاهب وفقه
 الاسلام يمكن أن توفر قواعد للمجتمع في العالم المعاصر ، وقد شجعتها
 ظهور دولة على هذه الأسس هي العربية السعودية ، وقد أصبح لمحاولات
 الملك عبد العزيز وأعدائه من الوهابيين الحفاظ على سيادة الشريعة بصيغتها

الحنبلية في مواجهة الماديات القبلية من ناحية ، والتحديات من الغرب من ناحية أخرى ، أصبح لها تأثير كبير فيما بعد عندما احتلت المملكة وصعية أكثر أهمية في العالم ، ولكن حتى في هذه الفترة (أي قبل ظهور البترول) ، كان للسعودية مدى معين رغم فقرها وتخلّفها : نظراً لأنها كانت تضم المدن المقدسة في الإسلام .

الفصل الحادى والعشرون

نهاية الامبراطوريات (١٩٣٩ ، ١٩٩٧)

الحرب العالمية الثانية

جاءت الحرب العالمية الثانية على عالم عربى يروح تحت ثقل النظم الاستعمارية الفرنسية والبريطانية ، وكان القوميون يأملون فى تحقيق وضعية متميزة فى اطار تلك النظم ، ولكن الصعود المسمى والاقتصادى والثقافى الانجليزى والفرنسى ، بدا كما لو كان ثابتا لا يتزعزع ولم يكن للولايات المتحدة ولا الاتحاد السوفيتى سوى اهتمام محدود بالشرق الاوسط أو المغرب ، الا ان القوى الايطالية والالمانية ودعاياتها كان لهما بعض التأثير على جيل الشباب ، ولكن ، وحتى اندلاع الحرب بدا ذلك الهيكل المستقر كما لو كان قادرا على مقاومة التحدى ، ومرة أخرى ، كانت الحرب عاملا مساعدا جلب تغيرات سريعة فى القوة والحياة الاجتماعية وفى افكار أولئك الذين تأثروا بها وآمالهم .

وطوال السهور القليلة الأولى ، كانت الحرب تجرى فى شمال أوروبا ، وقد ظلت الجيوش الفرنسية فى المغرب والبريطانية والفرنسية فى الشرق الاوسط فى حالة طوارئ ، ولكن بلا قتال . وتغير الموقف فى عام ١٩٤٠ عندما انهزمت فرنسا والسحبت من الحرب ، ودخلتها ايطاليا ، وهددت الجيوش الايطالية وضغ بريطانيا فى مصر الغربية وفى اثيوبيا ، وفى الأشهر الأولى من عام ١٩٤١ ، آثار الاحتلال الالمانى ليوغوسلافيا واليونان المخاوف من تقدم الالمان الى الشرق تجاه سوريا ولبنان ، اللتين كانتا تحكمهما ادارة فرنسية تتلقى أوامرها من فرنسا ، أو باتجاه العراق ، حيث أصبحت السلطة فى أيدي مجموعة

من ضباط الجيش والسياسيين بقيادة وشيد عالي الكيلاني (١٨٩٢ - ١٩٦٥) وكانوا على علاقة بألمانيا . وفي مايو ١٩٤١ ، احتلت القوات البريطانية العراق وأعادت الى الحكم الحكومة التي تفضلها بريطانيا ، وفي يونيو غزت سوريا قوات استعمارية بريطانية مع قوات فرنسية مشكلة من استجايوا لنداء الجنرال ديغول بأن فرنسا لم تخسر الحرب ، وأن على الفرنسيين الاستمرار في القتال .

ومنه منتصف عام ١٩٤١ ، أصبحت الحرب بين الدول الأوروبية حرباً عالمية ، وقد فتح الغزو الألماني احتمالات تقدم الألمان باتجاه الشرق الأوسط عبر القوقاز وتركيا ، كما أدت الرغبة في إرسال الامدادات البريطانية والأمريكية لروسيا الى احتلال مشترك من الجيوش السوفيتية والبريطانية ليران . وفي نهاية العام ، أدى الهجوم الياباني على البحرية الأمريكية الى دخول الولايات المتحدة الحرب ضد ألمانيا وإيطاليا واليابان ، وكان عاما ٤٢ - ١٩٤٣ نقطة تحول في الشرق الأوسط ، فقد دعم جيش الماني القوة الإيطالية في ليبيا ، وتقدموا في يوليو عام ١٩٤٢ نحو مصر ووصلوا بالقرب من الاسكندرية ، ولكن قبل نهاية العام وصلت القوات البريطانية في هجوم خاطف من الغرب الى قلب ليبيا ، وفي نفس الوقت ، في نوفمبر ، دخلت الحيلوش الأنكلوامريكية المغرب واحتلت الجزائر ومراكش بسرعة ، وعاد الألمان الى آخر نقاطهم الحصينة في تونس ، ولكنهم أجلوا عنها في النهاية تحت ضغط الهجوم من الغرب والشرق في مايو ١٩٤٣ .

وانتهت الحرب المعطية تقريبا فيما يتعلق بالبلاد العربية ، وبدأ كما لو انها انتهت بتأكيد السيادة البريطانية والفرنسية ، وظلت كل البلدان التي كانت تحت الاحتلال البريطاني كما هي ، كما انتشرت الحيلوش البريطانية في ليبيا وسوريا ولبنان ، وظل الحكم العربي رسميا في سوريا ولبنان والمغرب ، حيث كان الجيش الفرنسي يصاد تشكيله ليكون له دور فعال في آخر مراحل الحرب في أوروبا .

الا ان أسس القوة البريطانية والفرنسية اهترت في الواقع ، وأضعف سقوط فرنسا عام ١٩٤٠ من موقفها في أعين الذين احتلهم ، ورغم أنها خرجت في حانئ المنتصرين ، وبوضع رسمي كقوة عظمى ، فإن مشاكل إعادة خلق حياة قومية مستقرة وحياء اقتصاد محطم ، جعل من الصعوبة عليها الاحتفاظ بامبراطورية تمتد من مراكش حتى الهند الصينية ، وفي بريطانيا أدت جهود الحرب الى أزمات اقتصادية أمكن التغلب عليها تدريجياً بمساعدة الولايات المتحدة ، وقد أدى الازعاج والوعي بالاعتماد على الغير ، الى نمو التسكوك حول ما اذا كان ممكناً السيطرة على والتحكم في مثل هذه الامبراطورية الشاسعة بنفس الوضوح السابق ، وقد غطى سطوع القوتين الكبريين ، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي (السابق) على بريطانيا وفرنسا بعد أن ظهرت امكاناتهما الفعلية في الحرب ، وبما لديهما من موارد اقتصادية وبشرية تفوق جميع الدول الأخرى. وتمكنتا من فرض وجودهما على مناطق عدة في العالم خلال مسار الحرب ، وعليه ، أصبحتا في موضع يسمح لهما بالادعاء بأن مصالحهما يجب أن تؤخذ في الاعتبار في كل مكان. وقد وفر الاعتماد الأوربي على المعون الأمريكي للولايات المتحدة ، وسائل ضغط فعالة على حلفائها الأوروبيين.

ازدهرت آمال الشعوب العربية في أعقاب أحداث الحرب في حياة جديدة ، بعد تحركات الجيوش (خاصة السريعة والمكثفة في الصحراء) ، والمخاوف والتوقعات بين الاحتلال والتحرر ، والاحتمالات التي لشرتها الدعايات المتنافسة ، ومشهد أوروبا وهي تنهش بعضها البعض ، وعلان الميادى العليا للتحالف الاجلو امريكي المنتصر ، وظهور روسيا الشيوعية كقوة عالمية ، كل هذا شجع على الاعتقاد بأن الحياة قد تسمى مختلفة .

وقد قوت ظروف الحرب - بين تغيرات كثيرة أخرى - من فكرة امكان تحقيق وحده أعمق بين البلاد العربية ، وكانت القاهرة هي

المركز الرئيسي الذي أدار منه البريطانيون الصراع في الشرق الأوسط وكذلك الحياة الاقتصادية فيه ، وقد أدى الاحتياج الى المحافظة على الملاحة الى انشاء مركز تمويل الشرق الأوسط (والذي بدأ بريطانيا ثم انجلترا امريكي فيما بعد) ، وأصبح أكثر من مجرد مركز لتنظيم الواردات ولتشجيع التغيرات في الزراعة والصناعة التي يمكن أن تجعل الشرق الأوسط أكثر اعتمادا على الذات . ولما كانت القاهرة مركز اتغاذ العرار العسكري والاقتصادي ، فقد أتاح ذلك الفرصة للحكومة المصرية (بتشجيع منهم من بريطانيا) لأخذ زمام المبادرة في تحقيق روابط أوثق بين الدول العربية ، وفي بداية عام ١٩٤٢ وجهت بريطانيا اندارا للملك حتى يطلب من الوفد تشكيل حكومة ، ففي هذه المرحلة الحرجة من الحرب كانت بريطانيا ترغب في حكومة مصرية يمكنها السيطرة على البلاد ، وتكون أكثر استعدادا للتعاون مع بريطانيا من الملك ومن حوله ، والسلطة التي حولتها هذه المناورة للحكومة مكنتها من القيام بمباحثات مع الدول العربية الأخرى ، حول امكانيات قيام وحدة أوثق وأكثر رسمية فيما بينها ، وكانت هناك خلاعات في المشاعر والمصالح بين سوريا والعراق ، حيث كان الحكام متأثرين بذكريات الوحدة المفقودة للامبراطورية العثمانية ، وكانوا يأملون في قيام روابط أكثر قربا فيما بينهم ، وكان لبنان مزعزا بين أولئك الذين يعتبرون أنفسهم عربا ، وكانوا أساسا من المسلمين . وبين المسيحيين الذين كانوا يرون لبنان دولة منفصلة ، على رباط أوثق بأوروبا الغربية ، وقد كان لدى حكومات مصر والسعودية واليمن احساس بالوحدة العربية ، مع وعى قوى بمصالحهم الوطنية وكانوا جميعا يرغبون في تحقيق دعم فعال لعرب فلسطين . وعقد مؤتمران ، في الاسكندرية في عام ١٩٤٤ ، والقاهرة في ١٩٤٥ ، تمخض عنهما قيام جامعة الدول العربية . وضمت سبع دول عربية ، وهي التي كان لها بعض الحرية في الحركة ، (مصر وسوريا ولبنان وشرق الأردن والعراق والسعودية واليمن) ، بالإضافة الى ممثل الفلسطينيين العرب ، وترك الباب مفتوحا لانضمام الدول العربية الأخرى حال استقلالها ، ونص إعلان الجامعة على علم التدخل في سيادة أية دولة عربية ، وكان المأمول أن تعمل معا في المسائل ذات الاهمية المشتركة ،

خاصة الدفاع عن العرب في فلسطين والمغرب ، وفي كل من المحافل الدولية زادت بعد الحرب . وعندما قامت الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥ ، أصبحت الدول العربية المستقلة أعضاء فيها .

٣

الاستقلال الوطني (١٩٤٥ - ١٩٦٥)

بعد نهاية الحرب ، أصبح الشرق الأوسط والمغرب - والتي ظلت المجال المطلق طوال جيل كامل لنفوذ الدولتين الأوروبيتين مسرعا لأربع قوى أو أكثر تمارس نفودها ، ولم تكن العلاقات بينها مستقرة كما كانت في فترة عصر الوفاق الأوروبي ، في هذه الظروف ، كان بإمكان الأحزاب القومية والمصالح المحلية التي تمثلها أن تضغط باتجاه تغيير الأوضاع في البلاد .

كانت فرنسا في وضع أضعف من بريطانيا ، وكان الضغط الواقع عليها أكبر ، وبنهاية الحرب كان باستطاعتها استعادة وضعها في الهند الصينية والمغرب بعد قمع شديد للاضطرابات في شرق الجزائر عام ١٩٤٥ ، ولكنها أجبرت على ترك سوريا ولبنان ، فعندما احتلت القوات الفرنسية والبريطانية البلاد في عام ١٩٤١ ، وضعت اتفاقية كان لفرنسا موجها السلطة الإدارية واحتفظت بريطانيا بالسيطرة الاستراتيجية ، واعترفت بوضع فرنسا كقوة أوروبية عالمية بشرط منح الاستقلال للبندين . وكانت احتمالات التصارب في المصالح كبيرة ، فلم تكن جبهة الفرنسيين الأحرار راضة في منح الحكم الذاتي قورا ، حيث لم يكن ادعائهم بشميل فرنسا الحقيقية ليطلق تأييدا في أعين الفرنسيين اذا هم أسلموا منطقة فرنسية لا لقاطنيها ، ولكن الى دائرة النفوذ البريطاني . ومن ناحية أخرى ، فإن الوفاء بالتعهد بالاستقلال يصحح لمصلحتهم بين القوميين العرب المصادين لسياساتهم في فلسطين ، وقد تمكن السياسيون في بيروت ودمشق من الاستفادة من هذا الاختلاف للحصول على الاستقلال قبل نهاية الحرب ، وقيل أن يتحركوا وحيدين تحت رحمة حكم الفرنسيين . وقد كانت هناك آزمان احدهما عام ١٩٤٣ ، عندها

حاولت الحكومة اللبنانية الحد من السلطة الفرنسية ، والثانية عام ١٩٤٥ ، عندما أدت محاولة مماثلة قام بها السوريون الى قصف دمشق والتدخل البريطاني ، وبمفاوضات أدت الى قرار انسحاب بريطانيا وفرنسا في وقت واحد وبشكل كامل بنهاية عام ١٩٤٥ ، ولهذا حصلت سوريا ولبنان على استقلالهما الكامل ، بدون الصوابط التي نصت عليها الاتفاقيات البريطانية مع مصر والعراق ، ولهذا فقد كان من الصعب لأي حزب قومي ان يرضى بأقل من ذلك .

وقد بدا الوضع البريطاني في الشرق الأوسط كما لو كان ثابتا ، بل زاد بشكل ما مع نهاية الحرب ، بعد ان أخضعت الحملات في الصحراء بلدا جديدا (ليبيا) تحت الحكم البريطاني ، كما بدا أن الولايات المتحدة لا ترغب في الحلول محل بريطانيا كقوة عظمى في الأجزاء العربية من المشرق الأوسط ، ورغم أنه كانت هناك نبرات عالية من المنافسة حول الأسواق والسيطرة على إنتاج المتروك ، فان بداية الحرب أدت الى المزيد من التدخل الأمريكي ، ففي عام ١٩٧٤ ، أصبحت الولايات المتحدة مسئولة عن الدفاع عن اليونان وتركيا ضد أي تهديد روسي محتمل ، وكانت تدافعات ذلك في الجنوب في الدول العربية ، أن تكون بريطانيا مسئولة أساسا عن حماية المصالح السياسية والاستراتيجية الغربية ، في الحقبة الجديدة من الحرب الباردة .

وقد ظل هذا المفهوم الضمني باقيا لثلاثين سنوات أو نحوها وخلال النصف الأول من تلك الفترة ، كانت هناك جهود مستمرة من حكومة الصال في بريطانيا لصياغة علاقاتها مع الدول العربية على أسس جديدة ، ويبدو أن الانسحاب البريطاني عام ١٩٤٧ من الهند قد قلل من أهمية بقائها في الشرق الأوسط عن ذي قبل ، ولكن ذلك لم يكن وجوهة نظر الحكومة ، فكانت تضع في اعتبارها الاستثمارات والبتروك والاسواق والاتصالات والمصالح الاستراتيجية للحلفاء الغربيين ، والاحساس بأن الشرق الأوسط وأفريقيا هما الأجزاء الوحيدة المتبقية من العالم ، حيث يمكن لبريطانيا اتخاذ زمام المبادرة ، كل ذلك جعل البقاء هناك أكثر أهمية ولكن على أسس جديدة .

وقد كان الخط العام للسياسة البريطانية هو دعم الاستقلال العربي ، وتحقيق درجة أكبر من الوحدة ، مع الحفاظ على المصالح الاستراتيجية الأساسية باتفاقيات الصداقة ، وكذلك في الماونة في التنمية الاقتصادية واكتساب المهارات التقنية الى الحد الذي يمكن الحكومات العربية من القيام بمسؤولياتها الدفاعية ، وقد قامت هذه السياسة على فرضيتين ، أولاها أن تعتبر الدول العربية مصالحها متطابقة مع المصالح البريطانية والتحالف الغربي ، وثانيتهما أن المصالح الأمريكية والبريطانية متفقتان الى درجة أن الجانب الأقوى سوف يقوم بالدفاع عن مصالح الطرف الأضعف ، وقد تمت خلال السنوات العشر التالية علم صحة هاتين الفرضيتين ؟

ولقد كان البلد الأول الذي كان يجب اتخاذ قرار بشأنه هو ليبيا ، ففي نهاية الحرب كانت هناك ادارة بريطانية عسكرية في منطقتي بنى غازى وطرابلس وادارة فرنسية في المنطقة الثالثة ، لزان في المنطقة الشرقية ، وكانت القوات المارالية لشيخ الطائفة السنوسية قد ساعدت في الفوز وحملت على وعود مستقبلية ، وكانت المناقشات التي تجرى بين القوى العظمى والجهات الأخرى التي لها مصالح في الأمم المتحدة ، تدور حول الفكرة السائدة أن ليبيا هي الدولة التي يمكن فيها تطبيق المفهوم الجديدة عن « الوصاية المشتركة » للدول « الأكثر تقدما » . وقد عرفت نتيجة الاقتراع عن أول حث فتصدى فيه الأمم المتحدة للاستعمار ، منذ رفض أغلبية الأعضاء السماح لبريطانيا أو فرنسا بالبقاء في ليبيا ، أو في عودة إيطاليا كوصية عليها ، وطالبت بجات محلية مختلفة بالاستقلال رغم احتلالها حول العلاقة المستقبلية بين الأقاليم الثلاثة . وفي عام ١٩٤٩ ، صدر قرار الأمم المتحدة بالاستقلال ، وشكلت لجنة دولية للإشراف على انتقال السلطة ، وفي عام ١٩٥١ أصبحت الدولة مستقلة وعلى رأسها الملك اندريس السنوسى ، ولكن احتفظت الولايات المتحدة وبريطانيا لعدة سنوات بقواعده العسكرية بها .

وفي بلد آخر هو فلسطين ، استحال التوفيق بين المصالح المتعارضة ، مما من شأنه اصابة العلاقات بين الشعوب العربية والقوى

الغربية باضرار دائمة . وخلال الحرب ، كانت الهجرة اليهودية الى فلسطين مستحيلة ، كما ان الانشطة السياسية تحسنت معظم الوقت . وباقتراب نهاية الحرب، أصبح واضحاً ان العلاقات بين القوى قد تغيرت، وأصبح العرب في فلسطين أقل قدرة على تشكيل جهة موحدة بسبب نفى بعض الزعماء أو سجنهم خلال ثورة (١٩٣٦ - ١٩٣٩) ، وبعدها ، وبسبب التوتر والعداوات التي تمتصت عنها حركات العنف، ثم جاء تكوين الجامعة العربية والتزاماتها بدعم الفلسطينيين ؛ مما أعطاهم قوة تحولت في النهاية لتصبح وهمية . وكان اليهود من حاجتهم موحدين في اطار مؤسسات اجتماعية قوية ، وكان للكثير منهم خبرة وهران عسكرية في القوات البريطانية خلال الحرب ، وكانوا يتمتعون بتأييد ودعم أوسع وأكثر عزماً وتصميماً من اليهود في البلاد الأخرى . وقد اذكى ذلك المباحث التي تعرض لها اليهود في أوروبا ، وصمموا على انشاء ماوى لأولئك الذين لجؤا ، وموقع قوة يكون من شأنه منع تكرار ذلك في المستقبل ، وقد كانت الحكومة البريطانية واعية بكل من الأسباب المطروحة لتأييد الهجرة الواسعة السريعة لليهود . كما كانت واعية أيضاً بأن ذلك سوف يؤدي الى المطالبة باقامة دولة يهودية ، وان ذلك سوف يثير معارضة قوية من العرب الذين كانوا متخوفين من اخضاعهم أو نزاع ملكيتهم ، ومن ناحية لم تهد الدول العربية حيرة في التصرف كما كانت في ١٩٣٩ بسبب علاقاتها مع الولايات المتحدة ، واعتمادها الاقتصادي عليها ، والحكومة الأمريكية من جانبها كانت لها في ذلك الحين مصالح قليلة في الشرق الأوسط ، وكانت معرضة للضغط من الجماعات اليهودية القوية الناشطة سياسياً ، كما كانت مضطرة لاستخدام نفوذها لمصلحة المطالب الصهيونية في الهجرة وانتشاء الدولة ، وأصبحت القضية الفلسطينية آنذاك موضوعاً مهماً في العلاقات الانجلوأمريكية ، ولم يصل المحاولات للاتفاق على سياسة مشتركة بتكوين لجنة الانجلوأمريكية ، لتتقضى الحقائق (١٩٤٥ - ١٩٦٠) ؛ ولكنها ساحقات ثنائية لم تؤد الى نتيجة ، لأن كافة السياسات المقترحة لم تظفر بموافقة العرب واليهود ، ولم تكن الحكومة البريطانية واعية في تنفيذ سياسة لا تحظى بموافقة الطرفين ، ونزايد

الضغط الأمريكي على بريطانيا ، ووصلت الهجمات اليهودية على المستوطنين
والمشآت البريطانية في فلسطين الى حد يقارب الثورة العلية .

وفي عام ١٩٤٧ ، قررت بريطانيا أن تسلم الأمر الى الأمم المتحدة ،
التي بحثت لجنة خاصة من الأمم المتحدة للدراسة المشكلة ، ووضعت خطة
للتقسيم على أسس تحايي فيها الصهيونية أكثر مما كانت عليه خطة
١٩٣٧ ، ووافقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة في نوفمبر ١٩٤٧
بمعاونة نشطة من الولايات المتحدة وروسيا التي كانت ترغب في انسحاب
بريطانيا من فلسطين ، ولكن الأعضاء العرب في الولايات المتحدة
والفلسطينيين العرب رفضوها ، وأصبحت بريطانيا في مواجهة نفس
الموقف مرة أخرى ، حيث استحال طرح سياسة يقبلها الطرفان العرب
والصهاينة ، وقررت بريطانيا الانسحاب من فلسطين في موعد محدد
هو ١٤ مايو ١٩٤٨ . ويبدو أنها كانت تأمل، كما كان الحال في الهند قبل
ذلك بفترة قصيرة ، بأن الانسحاب الوشيك قد يدفع الطرفين للوع من
الاتفاق ، وباقتراب تاريخ الانسحاب كان لابد من تناقص القوات
البريطانية ، وتزايد العنف ، واندلع الاقتتال ، وعال ميزانه سريعا
لصالح اليهود ، وهذا بدوره أدى الى قرار من الدول العريضة المجاورة
بالتدخل ، وهكذا أدت سلسلة من الصراعات المحلية الى الحرب ، وفي
١٤ مايو أعلنت الجماعة اليهودية استقلالها في دولة اسرائيل ، واعترفت
الولايات المتحدة وروسيا بهذا الوضع فوراً ، ودخلت القوات المصرية
والأردنية والعراقية والسورية واللبنانية الى الأجزاء العربية الرئيسية
من البلاد ، وفي موقف لم يكن فيه حدود ثابتة أو تقسيمات واضحة بين
السكان ، اندلع القتال بين الجيش الاسرائيلي الجديد وجيوش الدول
العربية ، واستطاعت اسرائيل في أربع حملات تغلغلها وقف إطلاق النار
احتلال الجزء الأكبر من البلاد ، وترك ما يقرب من ثلثي السكان العرب
ديارهم وتحولوا الى لاجئين بسبب الذعر والسياسة المتعمدة للجيش
الاسرائيلي ، وفي بداية عام ١٩٤٩ عقلت عدة هدنات بين اسرائيل وجيرانها
العرب تحت اشراف الأمم المتحدة ، ونفدت حدود ثابتة ، ضمت ما يقرب
من ٧٥٪ من فلسطين في حدود اسرائيل ، وأمسك شريط من الأراضي

على الساحل الجنوبي يمس من غزة حتى الحدود المصرية الى الادارة المصرية . والباقي الحق بالملكة الاردنية الهاشمية (الاسم الذي اتخذه شرق الاردن عام ١٩٤٦ بعد اتفاقية مع بريطانيا اعادت صياغة العلاقات بين البلدين) ، وقسمت القدس بين الاردن واسرائيل ، رغم أن بلادا كثيرة لم تعترف بذلك التقسيم .

وقد تآثر الراى العام في البلاد العربية تآثرا عميقا بهذه الأحداث . واعتبرت هزيمة للحكومة العربية ، وادى ذلك الى عدة قلاقل فى السنوات القليلة اللاحقة . وكذلك اعتبرت هزيمة للبريطانيين الذين نجحوا فى سحب مسئوليتهم وعسكرهم من البلاد بلا خسائر ، ولكن فى ظروف اتارت الشكوك والعداوة على الجانبين . وفى البلاد العربية ، كان الراى السائد هو أن السياسة البريطانية قد ساعدت الصهاينة فى واقع الامر ، فقد شجعت الهجرة الصهيونية ولم تكن الحكومة مستعدة لتقبل تداعياتها بالنسبة للعرب ، وكان عليها ابقائها قبل أن تؤدى الى اخضاعهم ونزع ملكيتهم ، أو على الأقل أن تحاول الحد من الضرر الذى يمكن أن تسببه ، وتصرفت الولايات المتحدة من ناحيتها دائما لدعم الصهاينة .

ورغم ذلك ظل الموقف الأمريكى والبريطانى قويين ، ورفضت الحكومة الاسرائيلية التى كان الشخصية المسيطرة فيها دافيد بن حوريون (١٨٨٦ - ١٩٧٣) ، قول عودة أى عدد ذى وزن من اللاجئين العرب، ولكن كان من المفهوم بشكل عام لدى الحكومات الأمريكية والبريطانية والاسرائيلية أنهم سيستصون فى سكان البلاد العربية التى هاجروا اليها . وإذا لم يتحقق السلام فسوف تتحقق على الأقل حالة من التناقص بين اسرائيل وجيرانها ، وفى نفس الوقت فإن الطاقات الرئيسية للحكومة الاسرائيلية وجهت لاستيعاب أعداد كبيرة من المهاجرين اليهود ، ليس فقط من شرق أوروبا ولكن أيضا من الدول العربية ، وغير هذا من هيكل التركيبة السكانية فيحاول ١٩٥٦ ، بلغ تعداد العرب المسلمين والمسيحيين ٢٠٠ ألف نسمة من اجمالى ١٦٦ مليوناً أو حوالى ١٢.٥ ٪ .

صودرت معظم الاراضى التى كانت مملوكة للعرب لصالح المستوطنات

اليهودية ، ورغمهم أن المواطنين العرب في اسرائيل كانت لهم حقوق سياسية وقانونية ، فلم يكونوا منتمين بشكل كامل للمجتمع الوطني الذي كان آخذاً في التشكل ، وقد كان لنزوح السكان داخل اسرائيل تأثيرات في البلاد العربية أيضاً ، وفي الجيل التالي لعام ١٩٤٨ اختلقت أحياء اليهود القديبة في البلاد العربية ، فهاجر يهود اليمن والصراق أساساً الى اسرائيل ، ويهود سوريا ومصر والمغرب الى أوروبا وأمريكا الشمالية وإيضاً الى اسرائيل ، وقد ظلت الحالة اليهودية في مراكش الوحيدة التي ظل لها حجم ملحوظ .

وفي السنوات القليلة التالية ، انتقل مركز الصراع السياسي والمفاوضات من الصراع العربي الاسرائيلي الى بلاد أخرى ، ظل لبريطانيا فيها وضع خاص ، وهي مصر وإيران وراء المحيط الشرقي للعالم العربي ، حيث تسمت تأميمات شركات البترول البريطانية في أزمة دولية ، وكان مازال لبريطانيا في حذين البلدين حرية كبيرة للحركة ، واختلقت سياستها الى حد كبير عنها في فلسطين ، ولم تكن الولايات المتحدة راجحة في اضعاف وضع بريطانيا كراعية للمصالح الغربية في أجزاء أخرى من العالم العربي ، رغم أن الاستثمار الأمريكي في حقول بترول السعودية أدى الى حلول النفود الأمريكي محل النفود البريطاني . والاتحاد السوفيتي من جانبه كان مفسولاً أكثر من اللازم بمناطق أخرى ؛ مما لم يمكنه من اتخاذ سياسة فعالة في البلدان العربية ، التي كانت - رغم التزامها بالدفاع عن مصالح الفلسطينيين ● مشغولة بمشاكلها الخاصة .

وقد كان الحضور العسكري البريطاني في مصر هو أساس القوة البريطانية في الشرق الأوسط ، وهناك وجدت بريطانيا نفسها في مواجهة أكثر لمشاكل العاجا ، ويسجد انتهاء الحرب ، طالبت الحكومة المصرية بتعديل معاهدة ١٩٣٦ ، وكانت المفاوضات بين الحكومتين قد بدأت في ١٩٤٦ وما بعدها ، ولكنها فسلت في نقطتين ، الأولى كانت المطالبة المصرية بالسيادة على السودان ، وهو ما لم تقبله الحكومة البريطانية لاعتقادها أن منظم السودانيين لم يكونوا ليقبلوا ذلك ، وأن هناك التزاماً بريطانيا

تجاههم ، وثانياً ، مسألة الوضع الاستراتيجى البريطانى فى البلاد . وفى أعقاب اتفاقية ١٩٣٦ ، انسحبت القوات البريطانية من القاهرة والمدن ، ولكن تجدد الموقف فيما يتعلق بمنطقة القناة ، وقد كان رجال الدولة والاستراتيجيون البريطانيون يعتقدون أن بقاء قواتهم هناك ضرورى من أجل الدفاع عن المصالح الغربية فى الشرق الأوسط ، ومن أجل المصالح البريطانية فى شرق المتوسط وأفريقيا . وفى عام ١٩٥١ ، اندلع قتال خطير بين القوات البريطانية والمليشيات المصرية . وفى يناير ١٩٥٢ ، أشعل القتال حركة شعبية فى القاهرة دعت فيها المنشآت المرتبطة بالوجود البريطانى ، كما أدى انهيار النظام بدوره الى ائاحة الفرصة لجماعة سرية من الضباط المصريين من الرتب المتوسطة لتولى السلطة . وقد كان لها فى البداية قيادة جماهيرية ثم انتقلت القيادة الى جمال عبد الناصر (١٩١٨ - ١٩٧٠) ، والميل الى الانفصال عن الماضى الذى ظهر فى عدة مجالات . تجسد قهر التخلص من الملك وبإعلان مصر النظام الجمهورى .

ونتيجة احكام قبضة الحكام العسكريين على البلاد أكثر من الحكومات السابقة ، فقد أصبح باستطاعتهم مواصلة المفاوضات مع البريطانيين . وانتهت المشكلة السودانية - وهى إحدى المشكلات الأساسية - عندما توصلت الحكومة المصرية الى اتفاقية مباشرة مع الأحزاب السودانية فى عام ١٩٥٣ . بعد أن أصبحت الحركات السياسية فى السودان قادرة على التعبير عن نفسها بشكل أكثر حرية ، وعندما أنشئ مجلس تشريعى منتخب فى عام ١٩٤٧ ، وظهرت ثلاث قوى رئيسية هى: الذين يرمون الى الاستقلال والابقاء على الصلة مع بريطانيا ، ولؤلئك الراغبون فى الاستقلال وإقامة علاقات وثيقة مع مصر ، ولؤلئك المسرون عن تحريم المسلمين وغير العرب فى الحبوب ، وكانت الاتفاقية مع مصر تتضمن مطالب المحجوعتين الأوليتين ، وكانت مقبولة لدى البريطانيين وإن شاعها بعض الاحكام . وكان من المتفق عليه أن ينتقل الحكم من السلطة الانتقالية المصرية المشتركة الى السودانيين تحت إشراف قوى وأجريت الانتخابات فى نفس العام . وبحلول عام ١٩٥٥ ، كانت الادارة بين أيدي السودانيين، وانسحبت القوات المسلحة البريطانية المصرية ، وكانت المخاطر التى ألقت بظلالها على

المستقبل هي بداية التمرد وحرب العصابات في الأقاليم الجنوبية ، حيث السكان من غير المسلمين وغير العرب المتخوفين من نتائج الانتقال من الحكم البريطاني الى الحكم العربي .

وبحل المشكلة السودانية بدأت المفاوضات حول القضية الأخرى ، وهي الوضع الاستراتيجي البريطاني ، وتوصل الطرفان الى اتفاق عام ١٩٥٤ ، وكان على القوات البريطانية أن تنسحب من منطقة القناة ، وتنتهي فترة دامت أكثر من سبعين عاما من الاحتلال البريطاني ، ولكن كان من المتفق أيضا عليه أن تعود بريطانيا لاستخدام القاعدة اذا ما تعرضت مصر أو دولة عربية أخرى أو تركيا لهجوم عسكري . وقد كان ضم تركيا في المعاهدة تعبيراً عن الاهتمام البريطاني والأمريكي بالمطامع عن المصالح الغربية في الشرق الأوسط ضد أي تهديد محتمل من روسيا ، ولوقعت خطط مختلفة لانشاء حلف الدفاع الشرقي الأوسط ، وكان استعداد مصر لمناقشة دخول تركيا في هذه الاتفاقية مؤشرا على رغبتها في الانضمام اليها .

وقد جعلت نهاية الاحتلال في سوريا ، ولبنان ، ومصر ، والسودان من الصعب على العراق والأردن أن تقبلا بأكل من ذلك ، وقد كان النظام الذي أعاده التدخل البريطاني في العراق في عام ١٩٤١ ، مهتما بالحفاظ على رابطة استراتيجية مع القوى الغربية ، كما كان أكثر وعياً بقرب العراق من روسيا أكثر من الدول العربية الأخرى . وفي عام ١٩٤٨ ، بذلت محاولة لإعادة مناقشة الاتفاقية الأنجلوعراقية لعام ١٩٣٠ على هذه الأسس ، ولكن هذه المحاولة فشلت بسبب معارضة اللينين كانوا يرغبون في أن يقل الالتزام بالتحالف الغربي . وفي عام ١٩٥٥ ، توصلت الحكومة الى اتفاقية مع تركيا لانشاء دفاع مشترك واتفاقية اقتصادية (حلف بغداد) وانضم اليه باكستان وإيران وبريطانيا ، وفيما بعد بدأت الولايات المتحدة في المشاركة في أعماله ، ويوجب هذه الاتفاقية اتفاق الطرفان على تسليم القاعدتين البريطانييتين البعديتين للعراق ، ولكن بريطانيا وافقت على

الاشتراك في الدفاع إذا ما تعرض العراق لهجوم أو تهديد ، وإذا ما طلبت العراق العون .

وفي الأردن كان هناك وضع مماثل ، حيث يقوم نظام يتطلع إلى تلقي العون ضد المخاطر الخارجية ، من البلدان العربية المجاورة ، وأيضا من إسرائيل ولكنه معرض لضغط الرأي العام الوطني . وبعد عام ١٩٤٨ ، كان البلاد أغلبية فلسطينية ، ممن كانوا يعتبرون إسرائيل العدو الرئيسي ، وكانوا يترقبون أية علامة على تقديم النظام لأي تنازلات لها . وفي عام ١٩٥١ ، اغتيل الملك عبد الله كملامة على الشك القومي في أنه كان متساهلا حيال إسرائيل وحلفائها الغربيين أكثر مما يجب ، وقد مال التوازن غير المستقر للفترة في صالح الاستقلال الكامل . وفي عام ١٩٥٧ ، انتهت الاتفاقية مع بريطانيا بالتفاسق الطرفين ، وانسحبت القوات البريطانية من القواعد التي كانت تحتها ، لكنها كانت علامة على الوضع المتزعزع للأردن والنظام الهاشمي ، لدرجة أن الحكومتين الأمريكية والبريطانية أعلنتا في نفس العام ، أن استقلال البلاد وسيادتها يعتبران من المصالح الحيوية لهما .

وفي المغرب ، كان من الصعب على فرنسا أن تقبل مطالب الاستقلال ، ولم يكن الوجود الفرنسي هناك مجرد وجود عسكري ، أو للسيطرة على المصالح الاقتصادية في الحضر ، ولكن الحاليات الفرنسية الكبيرة التي عاشت هناك كانت تسيطر على القطاعات الاقتصادية المربحة ، كما تولي أعضاؤها أغلب المناصب الحكومية في كل المستويات عندا المتدنية منها ، وكان التوصل إلى تغير في العلاقات بين الفرنسيين والعرب يعني جهدا كبيرا في مواجهة معارضة قوية ، وقد بدأت هذه الجهود في تونس ومراكش بمجرد انتهاء الحرب . ففي تونس كان حزب الدستور الجديد يحظى بميزة أن زعيمه بورقيبة قد التزم بالتأييد المطلق للفرنسيين الأحرار وحلفائهم عندما كان في المنفى خلال الحرب ، والقوة الناشئة من الحزب عن التزامه بالتقاسمات العنصرية ، عندما سمح للفرنسيين بالانضمام لاتحادات العمال للمرة الأولى . وفي مراكش ، كانت القوة مزيجا من عدة

عناصر ، فالصالحات الوطنية القومية الصغيرة التي ظهرت في الثلاثينات تطمعت لنفسها في حزب الاستقلال ، وأقامت علاقات بالسلطان محمد الخامس (١٩٢٧ - ١٩٦٢) ، التي بدأ مباشرة في المطالبة بمهابة الحماية الفرنسية ، وقد بدأت فكرة الاستقلال تفس طليقة أوسع من المجتمع ، وانتهى اتحاد نقابات العمال واستطاع حزب الاستقلال فرض السيطرة عليه ، وأنشأت الهجرة الريقية إلى الدار البيضاء والمدن الصغيرة الأخرى ، علاقات أقوى بين الحضر والريف ، وشجعت على انتشار الأفكار القومية . كما أن وجود مصالح تجارية أجنبية تحميها اتفاقية دولية منذ بداية القرن ، ولقيام مصالح استراتيجية أمريكية ، أعطت القوميين بعض الأمل في اجتلاب درجة من التلطف من الخارج .

ولم تكن الحكومة الفرنسية للضميلة ، التي كانت تحته على تحالفات سرية التحول في سنوات ما بعد الحرب ومنتبهة إلى الولى العام الذى لم يستمد غافيته من مواردة الهزيمة ، لم تكن قادرة على تقديم أكثر من اللجوء للقمع أو « السيلادة المشتركة » ، التي كانت تفتى أن يكون للجالية الأوروبية نفس الوزن النسبي للسكان الأصليين في المؤسسات المحلية ، وأن يظل الرأى النهائي للحكومة الفرنسية فى العاصمة الفرنسية - وفى عام ١٩٥٢ ، قبض على بورقيبة وآخرين فى تونس ، وبدأت حركة من المقاومة النشطة ، التي أكدت حركات مضادة من العنف بين المستوطنين الأوروبيين - وفى السنة التالية ، وصلت الأمور إلى أزمة فى مراكش ، وتوقفت الاتصالات بين القصر وحزب الاستقلال ، وطالب السلطان بالسيادة الكاملة ، وفى المقابل ، لجأت الحكومة الفرنسية وللذمة الأخيرة إلى حركة سياسية تقليدية ، فاجتذبوا إليهم زعماء إقبال فى الريف ، من الذين ساعدوهم من قبل على بناء قوتهم ، وكان نفوذهم مهددا من القوة المركزية الأقوى التي كانت كامنة فى الرؤية القومية للمستقبل - وفى عام ١٩٥٣ ، خلع السلطان من عرشه ونفى ، وكان من نتيجة ذلك أن أصبح رمزا موحدا لغالبية المراكشيين ، وتحول الضيفان إلى

وفي عام ١٩٥٤، تغيرت السياسة الفرنسية، بعد أن تعرض موقف فرنسا في الهند الصينية لتهديد شديد من نوع جديد من حركة القوميين الشعبيين المسلحة. وفي الجزائر، بدأت حركة صاخلة في الظهور، وجاءت حكومة فرنسية جديدة أكثر حساسية، وبدأت المفاوضات مع حزب الدستور الجديد ومع سلطان مراكش الذي أعيد من المنفى، وحصل البلدان على استقلالهما في عام ١٩٥٦. وفي مراكش، ضمت المنطقة الإسبانية مدينة طنجة الدولية إلى الدولة المستقلة، وقد أطلق الاستقلال يد السultan (الذي أصبح ملكاً في عام ١٩٥٧)، ولكن في تونس خلع الباي الذي لعب دوراً منطوياً في العملية السياسية، وأصبح بورقيبة رئيساً للجمهورية، وفي البندرين ظل الاستقلال والعلاقات مع فرنسا مزعزعين لسنوات عديدة، وكانت الجزائر في ذلك الوقت مشغولة في حرب الاستقلال التي أطلقت الرصاصات الأولى فيها في نوفمبر ١٩٥٤، وانتشرت تماعياتها بسرعة في المغرب العربي.

الجزيرة العربية

بحلول منتصف الخمسينيات، أصبحت معظم الملاد العربية التي كانت تحت الحكم البريطاني مستقلة رسمياً، وقد بقيت القواعد العسكرية الأجنبية في بعضها وأن أحليت بعد فترة قصيرة، وظل الحكم الفرنسي لفظ في الجزائر، حيث تعرض لتحد نشط على يد ثورة وطنية شعبية. وقد بقي الحكم البريطاني أو الحماية في الأطراف الشرقية والجنوبية لتسبب الجزيرة العربية، ولم تكن الدولة الرئيسية فيها - العربية السعودية - قد خصصت لحكم الأجنبي، ولكن النفوذ البريطاني فيها كان جسيماً. وقد أدى اكتشاف البترول واستقلاله إلى إحلال النفوذ الأمريكي محل النفوذ البريطاني؛ وكذلك أيضاً أتاح نظام الحكم الأبوي للعائلة السعودية أن يبدأ التحول إلى نظام حكم أكثر تطوراً، وعندما مات الملك عبد العزيز في عام ١٩٥٣، كانت الدولة التي أسسها قد أصبحت أكثر مركزية وأهمية في الحياة السياسية للمنطقة، وظلت اليمن من ناحية أخرى معزولة عن

البلدان الأخرى نحت حكم الامام ، رغم أنها أصبحت عضواً في الجامعة العربية .

وقد تمثل ازدواج السياسة في العراق والأردن في الغرب في انهاء الوجود البريطاني ، وفي نفس الوقت ، الرغبة في إقامة علاقة عسكرية مع القوى الغربية ، مما كان من شأنه أن يثبت أن الانسحاب العسكري في حد ذاته لم يؤد إلى انقضاء علاقة جديدة مع الحكم الاستعماري السابق ، ولكنه وضع مشكلة الاستقلال في منظور مختلف . وقد وجدت الدول العربية نفسها في مواجهة قوة وعضد متعاطفين من كل النواحي الاقتصادية أو السياسية من دولة غربية أخرى هي الولايات المتحدة، التي آمنت في فترة الحرب الباردة والتوسع الاقتصادي أن مصالحها في الشرق الأوسط يمكن حمايتها فقط بإنشاء علاقات وثيقة مع الحكومات المحلية التي كان حكمها على استعداد لربط سياستهم بسياسة الحلفاء الغربيين ، إلا أن كثيراً من النشطاء والجماعات السياسية رأوا أن الضمان الوحيد للاستقلال في عالم ما بعد الاستعمار هو في الحفاظ على الحياد بين القوتين العسكريتين . ولأن المسكر الغربي ظل مرتبطاً بذكريات الحكم الاستعماري ، وكذلك ظلت مشاكل فلسطين والجزائر مخفية ، ولأنه من ناحية أخرى كان الضغط الرئيسي لوضع اتفاقيات دفاع عسكرية يأتي من ذلك الجانب الغربي ، فقد حملت الرغبة في الحياد في طياتها ميلاً للاتجاه إلى المسكر الآخر .

وقد أدى استقطاب الكتلتين الشرقية والغربية وصراع السياسات بين الحياض والتحالف الغربي، إلى ظهور بعد جديد في العلاقات بين الدول العربية ، وقد أصبحت الرغبة في اتحاد أوئى بينهما جزءاً من النية المشتركة للسياسات العربية ، أما الكيفية التي يلزم التوصل بها إلى تلك الوحدة أما في إطار اتفاقيات وثيقة مع القوى الغربية وأما بالاستقلال عنها ، فقد أصبحت قضية خلافية .

وقد أصبح مستقبل العلاقة بين الدول العربية وإسرائيل مرتبطاً بالقضية الكلية للانحياز ، وفي الخمسينات ناقشة الحكومات الأمريكية .

والبريطانية خططا لحل هذه المشكلة ، على أن تكون هناك بعض التعديلات في حدود ١٩٤٩ لصالح العرب ، وعودة بعض اللاجئين الى ديارهم . واستيعاب أغليهم في البلدان العربية المحيطة . وإذا كانت الدول العربية على علاقة وثيقة بالقوى الغربية ، فإن هذا يسمى قبولا لمثل هذا الحل . ونوعا من الاعتراف بوجود إسرائيل . ومن ناحية أخرى ، فإن تشكيل المجموعة المعايمة من البلاد العربية التي كان لها علاقات إيجابية بالكنتينين الشرقية والغربية، يمكن أن يستخدم لزيادة الثقل السياسي للبلاد العربية، وتقوية قواتها المسلحة مما يحدث تغييرا جديا في الوضع الذي أقرته اتفاقيات الهدنة لعام ١٩٤٩ .

ومع ازدياد حدة اختلاف السياسات والمواقف ، ارتبطت هذه الاختلافات بشخصية جمال عبد الناصر لإهيم المجموعة العسكرية التي حكمت مصر ، ولم ينحصر توقيع اتفاقية انسحاب القوات البريطانية عن دخول مصر الى نظام الدفاع الغربي ، بل على العكس ، أعطى مصر الحرية في اتخاذ سياسة عدم الانحياز ، وفي أن تشكل حولها كتلة من الدول العربية غير المنحازة ، التي كان على العالم الخارجي أن يتعامل معها ككتلة واحدة ، وقد كانت العلاقة الوثيقة التي نشأت مع أهم المتحسين لفكرة عدم الانحياز ، وهما الهند ويوغوسلافيا ، تمبرا أشد وقما لهذه الأسباب ، وكانت الاتفاقية الموقعة في عام ١٩٥٥ لتزويد مصر بالأسلحة من الاتحاد السوفيتي وحلفائه . وهي الاتفاقية التي كسرت السيطرة على الأسلحة التي تورده لإسرائيل وجيرانها العرب ، والتي حاولت الولايات المتحدة وبريطانيا وفريسا المحافظة عليها .

وقد كان محتما لهذه السياسة الحيادية أن تضع مصر وحلفاءها في موقف العداء مع أولئك الذين يمكن أن تتأثر مصالحهم بذلك ، فالقوى الغربية على الأقل كان عليها أن تتوقع المواقف والمحددات في السعي وراء مصالحها السياسية والاقتصادية ، ولم يعد باستطاعتهم السيطرة على تطور مشكلة إسرائيل أو المشاكل الأخرى كما كانوا يأملون ، فقد كان رفض الانضمام الى التحالف الغربي في فترة الحرب الباردة في الشرق الأوسط

بالنسبة للولايات المتحدة بمثابة الانضمام الى الكتلة الشرقية . وقد كان لجاذبية الحياد والوحدة الوثيقة نصت الزعامة المصرية التي كان جمال عبد الناصر يوجهها للشعوب العربية من فوق رؤوس حكوماتها، يمثل تهديدا لهذه الأنظمة العربية التي تتبنى سياسات مختلفة ، وبشكل خاص ، العراق ، والتي صارت بعد حلف بغداد الممثل الرئيسى للتحالف الغربى ، وقد كانت حياتها السياسية فى تلك الفترة خاضعة لتورى السعيد (١٨٨٨ - ١٩٥٨) ، الذى لعب دورا مهما فى السياسات القومية العربية منذ الثورة العربية خلال الحرب العالمية الأولى ، وكانت اسرائيل تعتبر ظهور حكومة مصرية قوية لها مصدرا للخطر الخاص للسلاح وتسيطر بقوة على مشاعر الفلسطينيين والعرب الآخرين تهديدا لوضعها ، وقد أدت هذه المداوات المحلية بدورها الى تسويق المداوة للقوى الغربية والولايات المتحدة، بسبب علاقاتها مع اسرائيل ومع بريطانيا بحكم عضويتها فى حلف بغداد . ومع فرنسا بحكم التأييد والمعاونة اللتين كانت تعتقد أن مصر تقدمهما للثورة الجزائرية ، بحكم رؤيتها للاستقلال وعالم عربى غير منحاز .

وبين عامى ١٩٥٥ و ١٩٦١ ، كانت هناك سلسلة من الأزمات تضمنت كل هذه العوامل ، فى عام ١٩٥٦ سحبت الولايات المتحدة عرضها فجأة يتمويل السد العالى فى أسوان وبشكل لا يقل فجائية ، أصمت الحكومة المصرية شركة قناة السويس ، وتولت ادارة القناة ، مما أشعر مستخدمى القناة بالخطر من مخاوف حوله حرية استخدام القناة ، وقد اضرت الحكومتان الفرنسية والبريطانية ذلك عملا عداليا بسبب انصبة الحكومتين فى الشركة التى قامت ببناء القناة وتملكتها ، ولأن ذلك قوى من مركز عبد الناصر فى العالم العربى . ووجد الاسرائيليون فى ذلك فرصة لاضعاف دولة عربية معادية ومتعاطفة القوة والتي كانت الحدود معها مضطربة لفترة من الزمن ، وكانت النتيجة اتفاقية سرية بين فرنسا وبريطانيا واسرائيل لمهاجمة مصر وأسقاط حكم عبد الناصر .

وهاجمت القوات الاسرائيلية مصر فى أكتوبر ١٩٥٦ ، واتجهت الى قناة السويس ، ووفقا لاتفاقهم السابق حدثت بريطانيا وفرنسا مهمة

زمنية لكل من مصر واسرائيل بالانسحاب من منطقة القناة ، وأعطاهما رفض عبد الناصر للاندثار النورية لهجوم القوات البريطانية والفرنسية واحتلال جزء من المنطقة . ولم يكن ذلك العمل تهديدا لمصر والدول العربية التي تعاونها فقط ، ولكن للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي أيضا ، واللتين بحكم وضعهما كقوتين عظميين ، لم تتقبلا أن تتخذ مثل هذه الخطوات في منطقة لهما فيها مصالح بدون أخذ هذه المصالح في الاعتبار ، وانسحبت القوات الثلاث تحت الضغط الأمريكي والسوفيتي ، وفي مواجهة استنكار عالمي ، ومخاطر انهيار مالي . وكانت تلك إحدى الحلقات النادرة التي تكشف فيها ميكل القوي العالمي ، فالهدايات بين القرى المحلية جذبت إليها القوى العالمية من الدرجة الثانية بحثا عن مصالحها الخاصة ، ولكنها اصطدمت بشكل حاد بحدود قوتها في مواجهة مصالح القوى العظمى .

وقد كان من نتائج هذه الأزمة تعزيز موقف عبد الناصر في البلدان العربية المحيطة ، لأن المعتقد بشكل عام أنه خرج من الأزمة منتصرا سياسيا ، وكذلك عمقت الخلاف بين أنصاره ولولئك الذين كانوا يعتبرون سياساته خطيرة ، وقد أصبح هذا الانقسام عاملا فعالا في التثؤن الداخلية في البلدان العربية الأخرى . ففي عام ١٩٥٨ ، تصافر مع الصراعات المحلية لتسبب اندلاع الحرب الأهلية في لبنان ، وفي نفس العام تفجر الصراع على السلطة بين الجماعات السياسية في سوريا ، وأدت بواحد منهم إلى اتخاذ المبادرة في المطالبة بالوحدة مع مصر ، وتمت الوحدة فعلا في شهر فبراير ، واندمج البلدان في الجمهورية العربية المتحدة ، كما اندمجت المملكتان الهاشمية والأردن والعراق في اتحاد صافس، ولكن فيما بعد وفي نفس العام في يوليو ، أدت نفس التوليفة من السخط الداخلي بالإضافة إلى الآمال التي أتمشتها الزعامة المصرية في عالم عربي جديد، إلى الاستيلاء على السلطة في العراق على يد مجموعة من ضباط الجيش ، وقتل الملك ومعظم أفراد عائلته . وكذلك تولى السعيد ، وصارت العراق جمهورية ، ولم يعد بإمكان السلالة الهاشمية أن تأمل في لعب الدور الرئيسي في السياسات العربية ، (رغم أن القرع الثاني منها ظل يحكم

في الأردن) وقد أدت انباء الثورة الى ارسال قوات أمريكية الى لبنان ،
 وأخرى بريطانية الى الأردن ، للتهدة في موقف غير واضح ، ولكنها
 انسحبت بعد قليل - وفيما يتعلق ببريطانيا ، كان ذلك نهاية دورها
 النشط والرئيسي في السياسات العربية -

وكان يبدو في البداية أن الثورة قد طرحت احتمال انضمام
 العراق لاتحاد مصر وسوريا ، ولكن سرعان ما ظهر اختلاف المصالح بين
 بغداد والقاهرة ، كما أدى اختلاف المصالح داخل الجمهورية العربية
 المتحدة بين القاهرة ودمشق عام ١٩٦١ ، الى انقلاب عسكري في سوريا ،
 وانقراط الوحدة ، ورغم هذه التكتسات ظل عبد الناصر في عيون العرب
 ومعظم العالم الخارجي ، رمزا لحركة الشعوب العربية تجاه وحدة أكبر
 واستقلال حقيقي -

الحرب الجزائرية

وقد كانت سنوات الأزمة في الشرق الأوسط هي أيضا سنوات
 الأزمة النهائية للحكم الاستعماري في المغرب ، إذ حارب عرب الجزائر
 معركة طويلة نجحت في النهاية بحصولهم على الاستقلال من فرنسا -

وقد واجه الجزائريون صعوبات أكبر مما واجهته معظم الشعوب
 العربية في كفاحهم من أجل الاستقلال ، ولم تكن بلادهم تعتبر مستعمرة ،
 ولكنها كانت جزءا متكاملًا من فرنسا الكبرى - لقد طالبت الجزائر
 بانفصالها عن أولئك الذين اعتبروا أرض فرنسا غير قابلة للانقسام ،
 وكان المستوطنون الأوروبيون قد أصبحوا آنذ دولة قائمة بذاتها ، متجذرة
 في الجزائر حيث ولد ٨٠٪ منهم ، ولم يكونوا مستعدين للتخلي عن موقع
 القوة ، وكانوا مسيطرين على معظم الأراضي الخصبة ، وغالب الزراعة المنتجة
 التي حسنتها اليكنة وظلت تتوسع ، والمدن الرئيسية ، الجزائر ووهراء
 كانت فرنسية أكثر منها جزائرية مسلمة ، وقد احتلوا الغالبية العظمى
 من المناصب في الحكومة والمهن - وكان من شأن نفوذهم القوي والمستمر
 على الإدارة المحلية والحكومة في باريس، أن يمنع أي تغيرات قد تكون في

غير صالحهم . وقد أصدر مجموعة من الجزائريين المتعلمين اعلانا في عام ١٩٤٣ ، مطالبين بدولة ذات حكم ذاتي ، ترتبط بفرنسا ، ولم يجيبوا استجابة الا في الخفاء بعض المساوي القانونية ، ثم تفجرت حركة اكبر عمقا عام ١٩٤٥ قمعت بلا رحمة . وتمت آمنة بعض التغييرات ، واصبح من حق المسلمين الجزائريين التمثيل النيابي في البرلمان الفرنسي ، وأن يكون لهم عدد مساو من الاعضاء كالأوربيين في المجلس النيابي الجزائري . ولكن الادارة الفرنسية كانت تدبر انتخابات المجلس السياسي لفوز اغلبية مستانسة .

وقد كان المجتمع الجزائري يتغير تحت السطح من السيطرة الفرنسية التي لا تتزعزع ، فقد كان السكان المسلمون يتزايدون بعدلات عالية ، وبحلول عام ١٩٥٤ بلغ تعدادهم حوالي ٩ ملايين ، أكثر من نصفهم اقل من سن العشرين ، وكان السكان الأوربيون حوالي مليون واحد ، وقد كان الجزء الأكبر من السكان المسلمين متركزين في الجزء الأقل انتاجا من البلاد ، وبلا رأسمال لتطويره وتسهيلات محدودة في الاقتراض ، ورغم المحاولات الصغيرة والمتأخرة التي قامت بها الحكومة لتوفير تلك التسهيلات ، وكنتيجة لذلك ، كانت مستويات المعيشة منخفضة ، ومعدل البطالة في الريف مرتعا ، وكانت هناك هجرة متزايدة من الفلاحين من الريف التبعي للزحف بالسكان الى السهول ، للعمل كعمال في مزارع الأوربيين ، والى مدن الساحل حيث كونوا بروليتاريا عاطلة غير ماهرة . وبحلول عام ١٩٥٤ ، أصبح خمس المسلمين من سكان المدن في الجزائر وسافر حوالي ٣٠٠ ألف الى فرنسا ، واصبحت فرص التعليم أكثر مما كانت عليه ولكنها ظلت محدودة ، فقد كان ٩٠٪ من السكان أميين ، ولم ينتقل سوى بضع آلاف من المدارس الابتدائية الى الثانوية ، وبضع عشرات الى التعليم العالي . وفي عام ١٩٥٤ ، كان هناك اقل من مائتي طبيب وصيدلي مسلم وعدد اقل من المهندسين .

وقد كان من بين المهاجرين الذين يعيشون بعيدا عن عائلاتهم في مدن غريبة ، جنود في الجيش الفرنسي ، وطلاب أمامهم فرص محدودة ،

وكان هناك وعى بالتغيرات الكبيرة في العالم ، الهزائم الفرنسية في الحرب
و هي الهند الصينية ، واستقلال البلدان الافريقية والاسيوية ، والتغيرات
في الأفكار حول الحكم الاستعماري ، وبدأ الاستقلال يبدو ممكنا ، ولكن
لقاء نين فادح ، فقد أثبت قمع الاضطرابات عام ١٩٤٥ أن الاستقلال
لن ينال بسهولة ، وفقد حزب الجماعة الذي كان على استعداد لقبول
وضع الفصل في إطار النظام السياسي الفرنسي ، كثيرا من نفوذهم فيما تلا
عام ١٩٤٥ ، وتكون في الحزب الوطني تدريجيا جماعة ثورية كان
معظمهم من قوى التعليم المحدود ، ولكن كانت لهم خبرة عسكرية في
الجيش الفرنسي ، وقد تمكنوا فيما بعد من اجتذاب أعضاء من الصفوة
المتفلة ، وفي عام ١٩٥٤ ، شكلوا جبهة التحرير الوطنية ، وفي نوفمبر من
ذلك العام ، انطلقت الرصاصات الأولى في تلك الثورة .

وقد كانت تلك الحركة ذات بداية محدودة ، وفرص نجاحها
مشكوك فيه ، ولكن الدعم الذاتي للثورة وتصرفات الحكومة الفرنسية
حولتها الى حركة وطنية وانتشر تأييدها في المعالم بالتدريج . وقد كان
اول رد فعل للحكومة هو القمع العسكري ، وعندما تولت السلطة حكومة
أكثر ميلا الى اليسار ، بدا أنها على استعداد لتقديم تنازلات ، ولكنها
استسلمت للمعارضة من الجيش والأوربيين في الجزائر ، وفي نهاية
عام ١٩٥٦ ، قامت بمحاولة للتوصل الى تسوية من خلال التفاوض ، بمساعدة
من مراكش وتونس ولكنها لم تحصل الى شيء - وعندما تحول مسار الطائرة
التي تقل مجسومة من الزعماء الجزائريين المسافرين من الرباط الى
تونس ، الى الجزائر حيث ألقى القبض عليهم ، وافقت الحكومة الفرنسية
على عمل بدا كما لو كان مبادرة محلية .

عندئذ ، كانت القوة الفعلية قد انتقلت من الحكومة في باريس الى
الجيش والأوربيين في الجزائر ، ومن الناحية الأخرى كان الجزء
الأكثر من السكان الجزائريين المسلمين قد التقوا حول جبهة التحرير
الوطنية . وقد لاحظ أحد الدارسين الفرنسيين المتعاطفين أنه « بعد سنتين
من الحرب تقريبا وجد معظم المجتمع المسلم نفسه مؤيدا بقوة وفعالية
بشكل تنظيمي خفي ، وانضم قادة هذه الحركة الى صفوف الثوريين ،

الذين كانوا يمثلون الصفوة الجزائرية بالكامل ، (١) . ولما تظاهر
الخطوط العامة للدولة الجزائرية المستقلة بعمل الحرارة والحماض اللذين
ولدتها الثورة المتوجهة نحو المساواة الاجتماعية وإعادة توزيع الأراضي،
وبلغت الحرب ذروتها العسكرية في عام ١٩٥٧ عندما كان هناك صراع
طويل حاد للسيطرة على مدينة الجزائر ، وأعاد الجيش فرض سيطرته
على العاصمة ، واتبع في الريف سياسة تشتيت السكان على مستوى
واسع ، وتغيرت طبيعة هذا الصراع تدريجيا ، وأعلنت جبهة التحرير
الوطنية العاملة من مراكش وتونس والقاهرة نفسها الحكومة المؤقتة
للمهورية الجزائرية في عام ١٩٥٨ ، وتلقت الدعم وقامت بالمفاوضات
في كل أنحاء العالم ، ويتشجع أيضا من بعض العناصر الراديكالية في
فرنسا ، وأوقفت أمريكا وبعض الاعتراضات الأخرى محاولة من الجيش
الفرنسي لتوسيع الحرب إلى تونس خوفا من الضغط العالمي الذي قد يسيطر
على حكومة ما بعد الحرب الضعيفة في فرنسا ، حتى الجيش والأوروبيين
والمتحالفين معها في فرنسا ، فرفضوا تغييرا فوريا في النظام ، وانتهت
الجمهورية الرابعة . وفي عام ١٩٥٨ ، عاد ديجول إلى السلطة مع دستور
جديد يعطي لرئيس الجمهورية صلاحيات أوسع .

وقد كان الذين أعدوا ديجول للسلطة يظنون أنه سوف يستخدم
نفوذه في تقوية قبضة فرنسا على الجزائر . ولكن سرعان ما أصبح واضحا
أنه كان يتحرك بطرائق خفية وغير مباشرة نحو عقد تسوية مع الجزائريين،
رغم أنه لم يكن مؤكدا أنه كان يرى منذ البداية منح الجزائر الاستقلال
التام ، وفي المرحلة الأولى ، كانت سياساته تنحى نحو استمرار الإجراءات
العسكرية لقمع الثورة ، ولكن في التحرك بشكل مستقل عن الجيش
والأوروبيين في الجزائر لتحسين أحوال المسلمين ، وأعلنت خطة للتنمية
الاقتصادية لتشجيع الصناعة وإعادة توزيع الأرض . وأعلن عن إجراء
الانتخابات للبرلمان الجزائري ، وكان من المأمول أن تفرز قيادة بديلة
تستطيع فرنسا أن تتفاوض معها بدون الحاجة للاتفاق مع جبهة التحرير
الوطنية ، وذهبت هذه الآمال أدراج الرياح ، ولم يكن هناك بديل عن
التفاوض مع جبهة التحرير الوطنية ، وأجريت المفاوضات الأولى عام ١٩٦٠

ولم تصل إلى نتيجة . وفي العام التالي ، أصبح لديجول حرية أكبر للمناورة ، فأجرى استفتاء في فرنسا أظهر أن هناك أغلبية تؤيد حق تقرير المصير للجزائر ، وقعت محاولة قام بها الجيش في الجزائر للقيام بانقلاب ضد ديغول ، وعادت المفاوضات ، وكانت هناك مشكلتان عصيتان على الحل . الأولى خاصة بالحالية الأوروبية والأخرى خاصة بالصحاري الجزائرية التي كانت فرنسا تريد الاحتفاظ بها ، حيث اكتشفت بها موارد من البترول والغاز الطبيعي وكانت تستغلها شركة فرنسية . وفي النهاية ، تخل الفرنسيون عن النقطتين ، بحيث يصبح الأوروبيون أحراراً في البقاء أو الرحيل من الجزائر مع ممتلكاتهم ، وأن تصبح الجزائر بالكامل - بما فيها الصحاري - دولة مستقلة تتلقى العون من فرنسا ، ووقعت اتفاقية في مارس ١٩٦٢ ، وأصبح الاستقلال حقيقة واقعة ولكن بتكاليف بشرية هائلة من الجانبين . وتشرد جزء كبير من السكان المسلمين وقتل ما يزيد على ٣٠٠ ألف وقتل عدة آلاف ممن كانوا إلى جانب الفرنسيين ، أو أجبروا على الهجرة في أعقاب الاستقلال ، وقطع الفرنسيون قرابة ٢٠ ألف قتيل . ورغم الضمانات ، غادرت الغالبية العظمى من السكان المستوطنين البلاد ، وسالت دعاة أكثر مما يمكن أن نسمي ، ولجأت جماعة نشطة بين المستوطنين إلى العنف في المراحل الأخيرة من الحرب ، وهو ما أدى إلى زعزعة موقف الأوروبيين .

الفصل الثاني والعشرون

المجتمعات المتغيرة (الأربيعينات والخمسينات)

السكان والتنمية الاقتصادية

كانت الأربيعينات والخمسينات هي سنوات القفزة السياسي وزمن تغيرت فيه المجتمعات بشكل سريع ، وفي مقدمة هذه التغيرات نمو السكان وما يؤدي اليه من ضغط على وسائل المعيشة ، وهو ما كان ملحوظا في كل مكان وأصبح معروفا بأنه مصدر أنواع عديدة من المشاكل .

وفي مصر ، ظل التزايد في السكان مستمرا لأكثر من قرن ، وبمعدل فتضاعده ، وبينما كان معدل الريادة في الثلاثينات أكثر قليلا من ١٪ سنويا ، أصبح بحلول الستينات بين ٢٥٪ الى ٢٪ ، وتزايد احتمال السكان من ١٦ مليوناً في عام ١٩٣٧ الى ٢٦ مليوناً عام ١٩٦٠ ، وكان التقدير راجعا أساسا للانخفاض في معدل الوفيات من ٢٧ من الألف عام ١٩٣٩ الى ١٨ في الألف عام ١٩٦٠ ، وتحدثت الوفيات في المواليد بنوع خاص من ١٦٠ الى ١٠٩ في الألف في نفس الفترة ، مقارنة بذلك ، كان هناك تغير بسيط في معدل الانتحاب ، وكانت المعدلات مشابهة أيضا في الدول الأخرى في وقت لاحق لما حدث في مصر ، ففي مراكش كانت هناك زيادة طبيعية طفيفة قبل ١٩٤٠ ، ولكن في السنوات العشرين التالية تزايد السكان من ٧ الى ١١ مليون ، وفي تونس كانت الزيادة في هذه السنوات من ٢٦ الى ٣٨ مليوناً ، وفي سوريا من ٢٥ الى ٤٥ مليون ، وفي العراق من ٣٥ الى ٧ ملايين نسمة .

وكان من نتائج مثل هذه الزيادة السريعة ، أن تغير التوزيع العمري للسكاني ، ففي عام ١٩٦٠ كان أكثر من نصف السكان في معظم البلاد

تحت من العشرين ، وكانت هناك تغيرات أخرى أيضا في التركيبة السكانية ، فالمنصر الأجنبي الذي لعب دورا كبيرا في القطاع الاقتصادي الحديث ، تقلص بانكماش الامتيازات الاقتصادية وتغير الظروف السياسية ، وتقلص عدد القيمين من الأتباع في مصر من ٢٥٠٠٠٠ عام ١٩٣٧ الى ١٤٠٠٠٠ بحلول عام ١٩٦٠ ، وفي ليبيا من ١٠٠٠٠٠ الى نصفهم في نفس الفترة ، وفي تونس من ٢٠٠٠٠٠ الى أقل من النصف ، وفي مراكش من ٣٥٠٠٠٠ الى ١٠٠٠٠٠ فقط ، وفي الجزائر من قرابة المليون الى أقل من ١٠٠٠٠٠ فرد ، في مقابل ذلك كانت هناك حركة كبيرة لليهود من كل من أوروبا وبلاد الشرق الأوسط والمغرب الى دولة إسرائيل الجديدة ، والتي تزايد فيها السكان اليهود من ٧٥٠٠٠٠ عام ١٩٤٨ الى ١٩٠٠٠٠ مليون عام ١٩٦٠ ، وتناقصت المجتمعات اليهودية القديمة في البلدان العربية بنصف النصف ، من خلال الهجرة الى إسرائيل وأوروبا وأمريكا .

وقد كان التغير الأعظم دلالة هو هجرة السكان بعيدا عن أراضيهم ، وقد كان ذلك في الأساس نتيجة للزيادة في سكان الريف بما يفوق طاقة الأرض على إطعامهم ، ولكنها في بعض المناطق كانت بسبب التغيرات في تقنية وأساليب الزراعة ، فقد كان استخدام الجرارات الميكانيكية في زراعة الأراضي المنتجة للحبوب ، يعني انخفاض الطلب على الأيدي العاملة ، كما كان ملاك الأراضي التي تزرع بكثافة لأغراض تجارية ، يفضّلون استخدام العمالة الماهرة على المزارعين بالمساواة ، وفي فلسطين ، كان المنزوع نتيجة مباشرة للتغيرات السياسية ، وبحلول عام ١٩٤٨ ، أصبح الريف المتخمس بالسكان العرب ملحوظا في القرى العربية ، ولكن أحداث ذلك العام أدت الى طرد أكثر من نصف هؤلاء القرويين وأصبح معظمهم بلا أرض ، لاحتين في المخيمات أو الأحياء الفقيرة في الأردن وسوريا ولبنان وفي مصر بالطبع .

أما الفلاحون الذين لم يستطيعوا البقاء في القرى ، فقد اجتذبهم مراكز السلطة والتجارة للعمل في القطاعات الصناعية والتخدمية التنامية

من الاقتصاد وأما قى مستوى معيشى أرقى وفرض تعليم أفضل لأبنائهم ، وقد نرح عدة آلاف من الفلاحين من « كاييليا » Kabylia فى الجزائر ومن مراكش وتونس الى المدن الكبرى فى فرنسا ، وبدرجة أقل الى ألمانيا ، وبحلول عام ١٩٦٠ ، كان هناك قرابة نصف مليون شمال الريف فى فرنسا ، الا أن معظم المهاجرين من الريف ، اتجهوا الى المدن الكبيرة فى بلادهم أو البلدان المحاورة ، وتوسعت الدار البيضاء فى مراكش ، بسرعة أكبر من المدن الأخرى ، من مدينة تضم ٢٥٠٠٠٠ نسمة عام ١٩٣٦ الى مليون فى عام ١٩٦٠ ، وزاد سكان القاهرة من ١٫٣ مليون فى عام ١٩٣٧ ، الى ٣٫٣ مليون عام ١٩٦٠ ، ولد أكثر من نصفهم خارج المدينة ، وتزايد سكان بغداد من نصف مليون فى الأربعينات الى ١٫٥ مليون فى الستينات ، وكانت الزبادات فى عمان بالأردن من ٣٠٠٠٠ نسمة عام ١٩٤٨ الى ٢٥٠٫٠٠٠ عام ١٩٦٠ ، وكان معظم هذه الزيادة راسخا لحركة اللاجئين من فلسطين .

وتغيرت معظم البلاد العربية ، بسبب هذه الهجرات الداخلية ، من مجتمعات ريفية أساسا الى مجتمعات تتركز أعداد كبيرة متزايدة منها فى بضع مدن كبيرة ، ففى مصر عاش قرابة ٤٠٪ من السكان فى المدن بحلول عام ١٩٦٠ ، و ١٣٪ تقريبا فى القاهرة (وأكثر من ذلك اذا ما أضفنا الجيزة التى تنسبها إداريا بالقمل) ، والدار البيضاء كان بها ١٠٪ من سكان مراكش ، وبغداد تضم ٢٠٪ من كل العراقيين .

وقد كان من الضرورى لاطعام السكان المتزايدين وتحسين مستويات المعيشة ، تنمية الانتاج فى الريف والمدن ، وقد أدى هذا الى الاحتياج الى فكرة التنمية الاقتصادية . وفى المرحلة الأخيرة من الحكم الاستعماري ، بدأت بريطانيا وفرنسا فى السعى الى تنمية اقتصادية سريعة ، كطريقة لايجاد مصالح مشتركة بين الحكام والمحكومين ، وغنتها تولت الحكومات الوطنية السلطة . اهتمت أيضا بالتنمية الاقتصادية كطريقة وحيدة لتحقيق القوة والاكتفاء الذاتى ، فهنوتهما لا يمكن أن تستقل المولى حقا .

وقد كانت تلك فترة تدخلت فيها الحكومات بشكل أكثر قوة في العملية الاقتصادية لتشجيع التنمية ، وتميزت تلك الحقبة في الريف بمشروعات الري على نطاق واسع في عدد من البلدان : مراکش والجزائر وتونس وسوريا وقبلها جميعا مصر والعراق ، ففي مصر ، استمرت التغيرات في نظام الري لأكثر من قرن ، ووصلت إلى قممها في الخمسينيات عندما بدأ العمل في السد العالي في أسوان ، بدعم مالي وفني من الاتحاد السوفيتي الذي تقدم عندما راجعت الولايات المتحدة عن تنفيذ المشروع ، وقد كانت مشروعات الري السابقة في وادي النيل تهدف إلى الحد من الفيضان السنوي وتوزيع المياه بشكل يسمح برى مساحة كبيرة من الأراضي على مدار السنة ، لزراعة أكثر من محصول واحد على مدار العام ، ولكن السد العالي كان يحقق أكثر من ذلك ، فقد كان الهدف من بنائه تخزين الفيضانات المتتالية في بحيرة ضخمة ثم تصريف المياه عند الاحتياج إليها ، وبهذه الطريقة تكون التقلبات في حجم المياه من عام لآخر قليلة لا تذكر ، للمرة الأولى في تاريخ الطويل للحياة المستقرة في وادي النيل ، لم يعد فيضان النيل السنوي مناسبة مهمة ، وكان من المأمول بهذه الطريقة زيادة المساحة المنزرعة بمقدار مليون فدان ، والمساحة المنتجة بمقدار أكبر من ذلك بفضل التوسع في الري السنوي للأراضي المنزرعة بالفعل ، كما كان يمكن أن يستغل السد أيضا في توليد الطاقة الكهربائية ، وكانت هناك إمكانية لتطوير المزارع السمكية في البحيرة ، وأما من الناحية السلبية ، فقد يتزايد معدل التبخر والتغير في المناخ ، كما أن تخزين المياه في البحيرة يعني أن العظمى سيظل بها ، وألا ينتقل للأجزاء الشمالية من البلاد .

وفي العراق ، أدت الريادة في الإيرادات الحكومية ، بفضل الانتاج المتزايد للنفط ، إلى إمكانات تنفيذ أعمال الري والتحكم في الفيضان على نطاق واسع وطبقا لخطة موضوعة ، وأنشئ عام ١٩٥٠ مجلس للتطوير يسيطر على الجزء الأكبر من عائدات البترول ، وقام بتخطيط وتنفيذ مشروعات كبيرة للتحكم في الفيضان في كل من دجلة والفرات ، وبناء سدود على روافد دجلة الشمالية .

كانت تلك أيضا فترة استخدمت فيها الجرارات لأول مرة على نطاق واسع ، وإن كانت مستخدمة بالفعل في عام ١٩٤٩ في الأراضي المملوكة للأرمن في المغرب ولليهود في فلسطين ، ولكن فيما عدا ذلك كان استخدامها نادرا . وقد بدأ استيرادها آتشد في العراق وسوريا والأردن ومصر ، وبلغ عددها أكثر من ١٠٠٠٠ وحدة عام ١٩٥٩ ، ولم يكن استخدام المخصبات والأسمدة الكيماوية أو السلالات والبذور المحسنة ، واسع الانتشار في تلك الفترة عدا في مصر ولبنان وسوريا .

ونتيجة لهذه التغيرات ، توسعت المساحة المنروعة في بضعة بلاد وزادت كمية المحاصيل ومساحتها في كل مكان ، وفي معظم الأماكن تفرس سطح انتشار الحبوب للاستهلاك المحلي إلى المحاصيل النقدية في المدن أو للتصدير . وفي مراكش قامت السلطات الفرنسية في المراحل الأخيرة من حكمها بمجهودات منتظمة لتحديث الزراعة ، وكانت تقوم بتدريب المزارعين المواطنين المتجمعين في مناطق كبيرة على طرائق إنتاج المحاصيل النقدية ، وتزويدهم بوسائل تعاونية للائتمان والتسويق . وفي سوريا وشمال العراق ، كانت هذه التغيرات تجري على أيدي القطاع الخاص ، وفي المنطقة الواقعة بين نهري دجلة والفرات ، بدأ التجار من لديهم رؤوس الأموال ، في استئجار الأراضي من شيوخ القبائل وزراعة الحنطة باستخدام الجرارات ، وللمرة الأولى في تاريخ هذه المنطقة التي تعتمد الزراعة فيها على الأمطار غير المنتظمة . أمكن زرعها على نطاق واسع بأيد عاملة وبشكل اقتصادي لتصبح الصلابة مربحة ، وكانت النتيجة هي الميل تجاه الزراعة المستقرة مع تربية الماشية باعتبارها أحسن طرائق استغلال الأراضي وأكثرها ربحية ، ففي سوريا تضاعفت المساحة المزروعة حنطة خلال عشرين عاما من ٧٤٨٠٠٠ هكتار في عام ١٩٣٤ إلى ١٨٩٠٠٠٠ في عام ١٩٥٤ ، وفي وادي الفرات وغيره في سوريا توسعت زراعة القطن أيضا .

ورغم أهمية التوسع في الزراعة ، فلم يكن له الأولوية لدى معظم الحكومات فيها . يتعلق باستثمار المخازن ، وهذا كما لو أن التنمية الصناعية

أكثر أهمية وأشد الخاسا ، فأعطت معظم الحكومات الأولوية لإنشاء البنية الأساسية التي لا يمكن بدونها للصناعة أن تنمو : الطرق ، والسكك الحديدية ، والموانئ ، والاتصالات والقوى الهيدوكهربية ، وفي بلدان المغرب الثلاثة ، قام الفرنسيون بجهود منظم لتحسين المواصلات ، وطرق النقل وتوليد الطاقة الكهربائية وأعمال الري .

وقد أدت الاستثمارات الحكومية بالإضافة للاستثمار الخاص على نحو ما ، (وبنسبة أقل من نسبة الاستثمار الحكومي) أساسا إلى التوسع في الصناعة ، وكانت صناعات استهلاكية في معظمها : الصناعات الغذائية ، ومواد البناء والمنسوجات خاصة في مصر وسوريا اللتين كانت لهما مصادرها الخاصة من القطن ، وأصبحت المناجم مهمة في البلدان ذات الموارد المعدنية ، خاصة الفوسفات في الأردن ومراكش وتونس .

ومن عدة نواح زاد النمو الاقتصادي من اعتماد معظم البلدان العربية على البلدان الصناعية ، ولم يكن تراكم رأس المال الوطني للاستثمار كافيا للوفاء باحتياجاتها ، لذا اعتمدت التنمية على الاستثمار والدعم من الخارج ، وفي سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية أمكن لبعض الدول الاتفاق ، من احتياجات الاسترليني المتراكمة ، على الجيوش خلال الحرب ، وكانت لدى دول المغرب أموال وفرتها الحكومة الفرنسية من الدعم المنوح لفرنسا وفقا لمشروع ماركسفال ، وكان هناك استثمار أجنبي ضئيل ، ما عدا في مراكش ، التي اجتذبت رؤوس الأموال الفرنسية خلال سنوات ما بعد الحرب ، بسبب الغوف مما يمكن حصوله في فرنسا ، وفيما بعد أعطيت القروض الأمريكية للبلدان التي تتفق سياساتها مع سياسة الولايات المتحدة ، وبنهاية الخمسينات منحت القروض السوفيتية لمصر وسوريا .

وكان الدعم الأجنبي يقدم جزئيا على الأقل ، لأسباب سياسية ، وإن لم يخصص لتعزيز القدرة العسكرية للبلدان المستقلة حديثا ، والتي وجدت نفسها متورطة في علاقات متوترة ، وغالبا عدائية ، مع بعضها البعض ، واستخدم أساسا في تمويل استيراد السلع الرأسمالية أو للواد

المطلوبة لتحسين البنية الأساسية أو تنمية الصناعة . وكانت النتيجة ، مزيداً من الاعتماد على الدول المانحة للمعونات ، وظلت الدول التي حصلت على المعونة مدينة لتلك التي أعطتها الدعم ، وظلت علاقاتها التجارية الرئيسية قائمة مع الدول الصناعية الأوروبية ، وبدرجة متزايدة مع الولايات المتحدة ، الاستثناء الوحيد كان مصر ، التي كانت بنهاية الخمسينيات تصدر أكثر من ٥٠٪ من صادراتها إلى بلدان الكتلة الشرقية ، وتستورد منها ٢٠٪ من وارداتها ، إلا أن سوق التبادل ظل كما كان من قبل ، في حدود تصدير الموارد الخام واستيراد السلع المصنعة ، وكان هناك تفران ذوا دلالة ، كان أولهما أن أصبح استيراد المنسوجات أقل أهمية ، بعد أن قامت المصانع المحلية ، وكان ثانيهما أن تزايد استيراد القمح ؛ لأن الإنتاج المحلي لم يعد كافياً لإطعام السكان المتزايدين في المدن .

وتزايدت أهمية نوع واحد من الصادرات بشكل سريع في تلك السنوات ، هو تصدير البترول ، وكان يمثل أكثر الأمثلة أهمية على الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول التي تمتلك البترول والمعالج الصناعي . فقد ثبت ، بعد بدايات متواضعة قبل الحرب العالمية الثانية ، أن موارد البترول في دول الشرق الأوسط والمغرب من بين أهم الموارد في العالم ، فبحلول عام ١٩٦٠ ، كانت هذه البلدان تنتج ٢٥٪ من إنتاج العالم من النفط الخام ، وبسبب صغر حجم السوق المحلية ، كانت هذه الموارد مجتمعة تشكل أضخم حجم تصديري للبترول في العالم ، وكان الانتاج الأكبر موزعاً بين إيران وبين الدول العربية في العراق والكويت والمملكة العربية السعودية ، ولكن كان هناك أيضاً إنتاج في بلاد أخرى من الخليج ومصر ، وفي عام ١٩٦٠ اكتشفت أيضاً احتياطيات كبيرة في ليبيا والجزائر ، وبدأ كما لو أن بترول الشرق الأوسط سوف يزداد أهمية في المستقبل ، ففي عام ١٩٦٠ قدرت الاحتياطيات بحوالي ٦٠٪ من الاحتياطيات المعروفة في العالم .

ومحت احتيايزات التنقيب عن البترول واستخراجه وتصديره .
للشركات العربية ، ومعظمها كان في أيدي عدد صغير من الشركات الكبرى

التي احتكرت فيما بينها هذه الصناعة ، وكان الإسقيف في العراق مركزاً لشركة مشتركة بريطانية فرنسية هولندية أمريكية ، وفي السعودية لشركة أمريكية ، وفي الكويت بريطانية أمريكية ، وفي ليبيا في أيدي عدد كبير من الشركات ، وفي الجزائر شركة فرنسية تستثمر فيها أموال حكومية ، وكان رأس المال في معظم الحالات من أفراد مستثمرين غربيين ، وكان بالفعل أهم أمثلة عن الاستثمار الغربي الخاص في البلدان العربية خلال تلك الفترة ، وتوفرت التكنولوجيا المتقدمة على أيدي البحارة الأوروبيين والأمريكيين ، وكان الجزء الأكبر من النفط يصدر للبلدان الغربية ، ويخلاف النفط نفسه ، كان أسهام الدول المضيفة يمثل في تقديم العمالة ذات المستوى المنخفض ، ماهرة وغير ماهرة ، وكان ذلك محدوداً حيث أن استخراج البترول وتكريره لم يكن يتطلب عمالة كبيرة ،

ومع بداية الستينيات ، تغير الموقف ، وبدأ استغلال عدد أكبر من العمالة المحلية في الأعمال التي تتطلب مهارة عالية ، ورغم أن حجم القوى العاملة ككل لم يكن كبيراً ، إلا أن المديين من الكوادر المحلية التي نشأت في قطاع البترول ، بدأت في الانتقال إلى قطاعات أخرى ، والأهم من ذلك أن تقسيم الأرباح بين الشركات والدول المضيفة بدأ يتغير ، ففي عام ١٩٤٨ كانت نسبة ٦٥٪ من إجمالي عائدات الصناعة للشركات ، ونصيب الدول كان منحصراً في « حق الملكية » وهي نسبة مئوية شتيلة من السعر الذي تحدده تلك الشركات ، ومنذ عام ١٩٥٠ بدأت الأصوات من جانب البلدان المنتجة تحقق تغييرات في الاتفاقيات ، حتى وصل نصيبها إلى ٥٠٪ من صافي دخل الشركات ، وفي عام ١٩٦٠ نجحت الدول الرئيسية المنتجة (ليس فقط في الشرق الأوسط) فيما بينها في منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك) ، وهو تحالف يهدف إلى تشكيل جبهة موحدة في المفاوضات مع شركات البترول الكبرى ، التي كانت بدورها تعمل بالتنسيق فيما بينها وبهذا انفتح الطريق أمام تحرك جديد ، ينتهي بأن تتولى الدول المضيفة في النهاية مهام هذه الشركات .

مكاسب التنمية : التجار وملوك الأراضي

نينا بعد الاستقلال ، تمكن التجار من أهل البلاد وملوك الأراضي من الحصول على نصيب أكبر من أرباح النمو الاقتصادي . وأصبح باستطاعتهم الامادة من التغلغل في حكوماتها بعد الاستقلال للحصول على نصيب أكبر من تجارة الصادرات والواردات . وحتى في تجارة القطن المصرية التي ظلت لوقت طويل في أيدي الشركات الأجنبية والمصارف ، لعبت بعض الشركات المصرية الكبيرة التي تعمل بالتعاون الوثيق مع السياسيين دورا مهما ، وفي العراق هاجرت معظم البرجوازية اليهودية التي كانت بارزة في التجارة مع إنجلترا والهند ، بعد أن أصبح وضعها صعبا بعد ظهور دولة إسرائيل ، واحتل مكانها في المالك التجار الشيعة من العراقيين ، كما كانت معظم الصناعات الجديدة بين أيدي اهلية نتيجة تراكم معين لرأس المال لدى التجار وملوك الأراضي ، وأيضا نتيجة لاستياج الصناعات الوليدة لتطبيق اتصال بالحكومة ، وفي بعض البلدان كان التعاون بين رأس المال المحلي والأجنبي موجودا - كان ذلك صحيحا في مراكش ، حيث ظلت الشركات الفرنسية المراكشية المختلطة مهمة حتى بعد الاستقلال ، كما تحقق ذلك الى حد معين في مصر أيضا ، وصارت البنوك الاهلية المشتركة مهمة في تلك واستثمار حقوق الملكية والامتيازات وأرباح صناعة البترول ، وكان أغلبها في أيدي بتوك يديرها اللبنانيون والفلسطينيون في بيروت .

وفي معظم المناطق ، كان التوسع في الزراعة في سنوات ما بعد الحرب لصالح أولئك الذين تملكوا وسيطروا على الأراضي في الأساس ، وخاصة كبار الملاك الذين كانت القروض متاحة لهم من المصارف وشركات الائتمان ، وكان بإمكانهم مراكمة رؤوس الأموال للاستثمار في مراكش وتونس . وأما الأراضي التي كانت بين أيدي الملاك الأجانب ، فقد اشترها بعدد الاستقلال اما أصحاب رؤوس أموال اهلية أو الحكومة . وفي مصر ظل وضع كبار ملاك الأراضي قويا حتى عام ١٩٥٢ ، وكان الاربعائة فرد البارزون من العائلة المالكة مجتمعين ، هم أكبر ملاك للأراضي ، وحولهم

ما يقرب من ٢٥٠٠ من العائلات المصرية والشركات ، وحوالي ٢٠٠ شركة
أجنبية تمتلك كل منها أكثر من ١٠٠ فدان . وفيما بينهم تملك كبار ملاك
الأراضي ٢٧٪ من الأراضي المزروعة ، وكانوا يتمتعون فعلياً في الحكومة ،
فمنهم في المتوسط نصف عدد الوزراء ، والسيوح المنتخبون يتمون إلى
هذه الطبقة ، وبهذا كانوا قادرين على الحصول على امتيازات في الري ،
والإبقاء على نظام الضرائب في حالهم ، وبفضل رؤوس أموالهم المبهمة
وامكانيات الائتمان كانوا قادرين على شراء الأراضي المتاحة ، وسيطرتهم
على أفضل الأراضي جعلت بإمكانهم فرض إيجارات مرتفعة على المستأجرين
الذين كانوا يستأجرون معظم هذه الأراضي ، وقد كان بعض الاقتصاديين
يطالبون بإصلاحات في نظام ملكية الأراضي ، وكان لدى المزارعين شعور
بالظلم قوي ، ولكن فيما قبل عام ١٩٥٢ ، نادراً ما ارتفع صوت ينادي
بالإصلاح في المجالس البلدية .

وقد تزايدت أيضاً قوة ملاك الأراضي في سوريا والعراق في نفس
الفترة ، ففي سوريا كانت السهول الكبرى المخصصة لزراعة الحنطة ،
والتي في حوزة كبار العائلات في المدن ، وتضمنت أيضاً طبقة كبار الملاك
بالضمان زراع القطن في الأراضي المروية في وادي الفرات ، وأولئك
(سواء أكانوا من الملاك أم المستأجرين) كانوا يزرعون الحنطة في الجزيرة .
وفي العراق ، تضمنت معظم طبقة كبار ملاك الأراضي نتيجة الثغرات التي
حدثت منذ أواخر القرن التاسع عشر ، من زيادة الرقعة الزراعية باستخدام
الجرارات الميكانيكية ، والطلباء ومشروعات الري ، والتحول إلى الزراعة
المستقرة ، وتسجيل جميع ملكية الأراضي ، وقد عملت سياسة حكومات
الانتداب البريطاني وبموجبها حكومة الاستقلال لصالح ملاك الأراضي ،
وخاصة شيوخ القبائل الذين كان بإمكانهم استغلال نفوذهم في هيئة
بريطانيا و الملكية . وفي عام ١٩٥٨ ، كان أكثر من ٦٠٪ من أراضي الملكية
الخاصة بين أيدي أولئك الذين يمتلكون أكثر من ١٠٠٠ دونم ، وتمتلك
٤٩ عائلة أكثر من ٣٠٠٠٠ دونم لكل منها (الدونم العراقي يعادل تقريباً
٢٥ ر٠ هكتاراً أو ٦ ر٠ من الفدان الإنجليزي) ، وقد كانت الملكيات أكبر
من مثيلاتها في مصر حيث كانت الزراعة من النوع الكثيف ، كما أن

هذه الأراضي الواصلة كانت تستهلكها الموجة الزائدة بسرعة ، وبخلاف شيوخ القبائل ، تضمنت طبقة الملاك ، العائلات الحصرية البارزة ، الدين حصلوا على الأراضي من خلال الخدمة في الحكومة أو المكافة الدينية ، وبالإضافة إلى التجار المسلمين ممن لديهم رؤوس الأموال للاستثمار ، وتمثل الحال في مصر ، كان للملاك الأراضي وضع سياسي قوى . نتيجة توليهم عضوية الوزارة والمجالس النيابية ؛ ولأن الملك والجماعة الحاكمة كانوا بحاجة إليهم .

وبرغم مطالبة بعض الاقتصاديين بإصلاحات في نظام ملكية الأراضي والشعور المتعاظم لدى المزارعين بالظلم ، فإنه نادرا ما ارتفع صسوت ينادى بالإصلاح

قوة الدولة

لقد بدأ انتصار الحركة الوطنية في البداية كما لو كان انتصارا للطبقات المالكة الوطنية ، ولكن ذلك لم يدم طويلا في معظم البلاد ، وكان المنتصر في النهاية هو الدولة نفسها ، من خلال أولئك الذين سيطروا على الحكومة ، وهؤلاء الذين كانوا في الخدمة العسكرية والمدنية ، والذين كانت الدولة تمارس سلطاتها من خلالها ، واكتملت العملية الاجتماعية الأساسية ، التي فرضت الحكومة بها سيطرتها في معظم البلاد بخروج الحكام الأجانب ، وحتى في بلد مثل مراكش ، التي كانت مسطرة الحكومة الحضرية فيها ضعيفة حتى ذلك الوقت ، فقد ورثت الحكومات وسائل السيطرة : الجيش وقوات الشرطة والبيروقراطية ، وهي الحرية السمودية أيضا تولت الحكومة كقوة المنظمة التي أورثها الملك عبد العزيز لأولاده السيطرة على عدد من المناطق المختلفة في مجسم متوحد سياسيا ، إلا أن تلك العملية ظلت غير مكتملة على الحدود الجنوبية لشبه الجزيرة ، فلم يكن حكم الامام في اليمن ينطى الدولة بكاملها ، وكانت الإدارة البريطانية في عدن قد أوجدت جماعات متفرقة غير مترابطة من زعماء القبائل تحت الحماية البريطانية في الريف ، ولكنها لم تحكمها بشكل مباشر ، وفي عمان أيضا

كانت قوة الحاكم تعتمد على انبريطانيين ، ولم تنفد سلطته كامل البلاد من الداخل من عاصمته في مسقط على الساحل .

وبدأ انشطة الحكومات في التوسع لتشمل ما هو أكثر من حفظ القانون والنظام وجمع الضرائب وتوفير بعض الخدمات الأساسية . فأصبحت الخدمات العامة ملكية عامة ، سواء أكانت للمصارف التي تصدر أوراق النقد ، أم السكك الحديدية والتليفونات ومياه الشرب والغاز والكهرباء ، وكان هذا متفقا مع ما كان يحدث في كل العالم ، ولكن كان له سبب خاص في البلاد العربية : ففي معظمها كانت الخدمات العامة ملكا للشركات الأجنبية ، وكان التأميم يعنى نقلها من الملكية الخاصة إلى العامة ، ومن الأجنبية إلى الأهلية . . .

وكان حركة التأميم زحفا ذاتي ، فقد تحولت الحكومات الجديدة من استثمارية أو تنامي مراكز القوة الاقتصادية المستقلة التي يمكن أن تولد قوة سياسية ، أو أن ترتبط بصلاقات بالحكام السابقين ، كما أن التصنيع المتسارع يصبح صعبا وبطيئا إذا ما ترك للاستثمار الخاص ، وكان تراكم رأس المال الخاص للاستثمار محدودا تحت الحكم الأجنبي وظل غير كاف ، وكان توجيهه للاستثمار الانتاجي صعبا ، وما لم تكن هناك سوق مال منظمة ، فقد يتردد في توجيه أموالهم لصناعات جديدة غير مجربة ، بدلا من العقارات في الحضر أو الأراضى . وحتى أن فعلوا ذلك ، فقد لا تعطى مصانعهم بأولوية في البنية القومية .

كانت تلك هي القضايا المتارة حيال تدخل الحكومة في العملية الاقتصادية ، وهو ما أصبح ممكنا بعد أن جمعت كل الموارد في يدها . وقد كان انسحاب الحكام الأجانب يعنى أن الإيرادات من الضرائب أصبحت تحت السيطرة الكاملة للحكومات وتراينت الإيرادات بشكل كبير ؛ بسبب إلغاء الامتيازات المالية التي كانت تتمتع بها الاستثمارات الأجنبية . وفي بعض البلدان ، توافرت حينئذ موارد للاستثمار من العائدات المتزايدة من البترول ، وحتى تلك البلدان التي لم يتوافر بها البترول أمكنها

الاستفادة من مدفوعات الشركات لحقوق التراخيص أو من القروض أو الهبات التي وفرتها الدول النامية . وفي عام ١٩٦٠ كانت ٦١٪ من العائدات الحكومية في العراق من البترول ، و ٨١٪ من السعودية وقراه ١٥٪ في الدول الصغيرة في الخليج ، وفي سوريا ٢٥٪ من الواردات كانت في خط الأنابيب الذي كان يحمل بترول العراق والسعودية لساحل البحر المتوسط ، وفي الأردن كانت ١٥٪ من القروض من أجل التنمية من الدول الصناعية ومن الوكالات الدولية .

وحتى فيما قبل الاستقلال ، لطغت بعض الأنشطة الاقتصادية للسيطرة الحكومية ، فاستخراج الفوسفات في مراكش كانت تحت سيطرة وكالة حكومية منذ ان ظهرت أهميته ، وفي السودان انتهت الامتيازات الممنوحة للشركات البريطانية لزراعة القطن في منطقة الجزيرة عام ١٩٥١ . وتسارعت العملية بعد الاستقلال ، فتولت تونس صناعة الفوسفات . وفي الأردن ، شاركت الحكومة في شركة الفوسفات بدرجة كبيرة ، وفي مصر ، كانت سياسة الحكومة العسكرية التي تولت السلطة عام ١٩٥٢ موجهة بشكل متزايد نحو تأميم المصانع ، قد بلغت ذروتها عام ١٩٦١ بتأميم المصارف وشركات التأمين وكل الشركات الصناعية الكبيرة تقريبا ، وفي العام السابق ، وضعت أول خطة خمسية بهدف التنمية الصناعية والزراعية تحت السيطرة الحكومية ، وكان الاستثناء الرئيس من هذا الاتجاه مراكش ، فقد كان هناك حيار واضح بين الاقتصاد الموجه مع التصنيع السريع والضوابط على الاستهلاك ، وبين اقتصاد يعتمد على الاستثمار والمشروعات الخاصة عام ١٩٦٠ ، تضمن هذا الخيار صراعا على السلطة بين الحزب القومي الذي يصعد باتجاه التغيير السريع ، وبين القوى المحافظة الملتفة حول الملك ، وانتهى الأمر بتولي الملك السلطة العملية ، وأن يستقر الحيار في صالح الاستثمار الخاص .

ولم يكن أكثر الأمثلة إثارة في تدخل الدولة في العملية الاقتصادية في الصناعة بغير ما كان في اصلاح نظام ملكية الاراضي ، وكان لذلك أهمية سياسية واجتماعية كبرى ، حيث ان معظم السكان في البلدان

العربية كانوا يعيشون في الريف ، وأيضا - لأن كبار ملاك الأراضي كانوا يشكلون أقوى طبقة ، ولها أكبر قدر من نفوذ على الحكومة ، كما كانت تسيطر على معظم رأس المال ، وكان ضرب أملاكها ومصادرها يعني تدمير القوة التي يمكن أن تسيطر على الحكومة ، وإطلاق رأس المال للاستثمار في مختلف المجالات .

وقد كان أكبر خطط الإصلاح الزراعي تأثيرا هو ذلك الذي أعلنت عنه الحكومة العسكرية الجديدة في مصر في أعقاب توليها السلطة عام ١٩٥٢ ، فقد كان رسم تلك الخطوة المفصلة ووضعها بهذه السرعة عقب تولي السلطة ، رغم أنه الموضوع لم يكن ليسبحث في الحكومات السابقة أو البرلمان ، علامة على استقلالية قوة الحكومة وأيضا على ظهور مجموعة حاكمة جديدة بأفكار مختلفة إلى حد كبير عن أفكار أولئك الذين سبقوهم في السلطة ، وأبرز أجزاء الخطوة كان تحديد الحد الأقصى للملكية بـ ١٠٠ فدان عام ١٩٦١ ثم بـ ٥٠ فدان عام ١٩٦٩ ، وتشترى الحكومة ما يريد عن الحد الأقصى بسعر محدد بسندات حكومية وتورعه على صفار المزارعين ، إضافة لذلك صودرت الأراضي التي امتلكتها العائلة الملكية بلا تعويض ، وحددت القيمة الإيجارية ، ومدة عقد الإيجار لا تقل عن ثلاث سنوات ، على أن يحصل المستأجرون وصغار الملاك على القروض وتسويق منتجاتهم من خلال الائتمانيات التي أنشأها الحكومة ، وفي العقد التالي اشترت الحكومة - بشكل إجباري - حوالي نصف مليون فدان وزرع جزء منها ، وقد كان لذلك آثار بعيدة المدى ، غير متوقعة أحيانا ، فمن الناحية السياسية تسطمت قوى كبار ملاك الأراضي والعائلة المالكة ، ومن الناحية الاقتصادية أعيد توزيع الدخل من كبار الملاك لصغارهم والمزارعين المستأجرين ، ولم تمس تقريبا الطبقة الوسطى ذات الملكيات المتوسطة .

واتخذت في سوريا إجراءات مشابهة عام ١٩٥٨ ، وحدد الحد الأقصى للملكيات ، وأعيدت صياغة العقود الزراعية لصالح المزارعين أو المستأجرين ووضع حد أدنى لأجور العمالة الزراعية ، وفي العام الأول لم يكن تطبيقه بنفس الفعالية كما كان في مصر ، لأن الأجهزة الحكومية لم تكن مؤهلة

المهمة ، ولم يكن هناك مسيح كامل للملكيات الزراعية ، وكان المردو السياسى للملاك قد تحطم تماما ، وفى العراق ايضا طبقت اجراءات مشابهة بعد الانقلاب العسكرى عام ١٩٥٨ ، ولكن قبل أن تتبلور من الثورة جماعة حاكمة مسقرة بأفكار واضحة متفق عليها ، خاصة حول كيفية تنظيم المجتمع ، وقد استمر عدم الاتفاق طوال السنوات الأولى بين الحكام حول الأراضي التى صاندها الدولة ، وهل يجب الاحتفاظ بها وتنميتها عن طريق الدولة نفسها أو توزيعها على صغار الملاك .

الأغنياء والفقراء فى المدن

أثر تزايد حجم السكان ، والهجرة من الريف الى المدينة ، فقد تزايدت أعداد وقوة البرجوازية من ملاك الأراضي ، والتجار ، وأصحاب ومدبرى المصانع ، وموظفى الخدمة المدنية ، وضباط الجيش ، وكان لهذا أثره على طبيعة الحياة فى الحضر من عدة نواح ، فقد انتقلت الطبقة الوسطى من الأهل الى أحياء كان يشغلها الأوربيون ، وانتقل المهاجرون من الريف الى الأحياء التى هجرها ، أو الى أحياء جديدة ، وفى كل هذه الحالات كان هناك تغير فى العادات وطرائق الحياة ، ومالت الطبقة المتوسطة الى نمط المعيشة الذى كان يمشه الأوربيون من قبل ، وعاش الريليون على نمط فقراء الحضر .

فى المغرب ، بدأت عملية حلول الطبقات ذات التعليم الحديث فى قلب المدن محل الأجانب فى الأريمنات أو الخمسينات ما قبل الاستقلال . وانتهت سياسة التفرقة الحضرية التى كان يتبعها الانتداب الفرنسى فى مراكش ، والتى كانت موجودة أيضا فى الجزائر وإلى حد أقل فى تونس ، وقد شجع الاستقلال هذه العملية الى أبعد حد . وغادر الأوربيون ومعهم رؤوس أموالهم ، وحل محلهم الحكام الجدد والمستولون وطبقة ملاك الأراضي والتجار المرتبطون ولم يكن الفصل أبدا تاما فى القاهرة والاسكندرية وتغيرت طبيعة الأحياء وكان بعضها أوربا أكثر منه مصرى ، وكان تقع ناذى الجزيرة الرياخي لانضمام المصريين ، وأحراق مبان معينة ، مرتبطة

بالأجانب ، خلال شب ١٩٥٢ في القاهرة ، رموزا للتغيير الاجتماعي ؛ وفي لبنان وسوريا والعراق لم تكن المستوطنات (الأحياء الخاصة بالأجانب) كبيرة بهذا الشكل أو مقتصرة عليهم الى هذا الحد ، ولكن مصادر املاك معظم السكان العرب في فلسطين في عام ١٩٤٨ ، كانت تعني ان المدن التي كانت مختلطة أصبح سكانها أساسا يهودا من أصول أوربية ، واستقر المهاجرون اليهود من البلدان العربية غالبا في المدن أو القرى القديمة ، وفي القدس التي أصبحت مقسمة بين إسرائيل والأردن ، كان النصف الأردني الذي يضم المدينة القديمة عريبا بالكامل ، ولكن جزءا كبيرا من البرجوازية العربية في القدس وحيفا وناقا ، استقروا في مدن خارج فلسطين ، وكانت رؤوس أموالهم وطاقاتهم هما السبب الرئيسي لازدهار « عمان » السريع .

وقد عاشت البرجوازية في أحيائها الجديدة كما عاش الأوربيون في نفس المنازل ، ويرتدون نفس الملابس ، رغم أن هناك خلا وسطا بين طرائق الحياة الجديدة والقديمة . فقد يرتدى المراكشي في الدار البيضاء ملابس أوربية أثناء العمل ، ولكنه يرتدى الملابس التقليدية (الجلباب) في المسجد يوم الجمعة ، وقد يضم منزله الحديث غرفة على الطراز الشرقي ، ذات أرائك منخفضة ، وصوان نحاسية وسجاجيد معلقة على الحوائط ، وفي بعض الأحياء الجديدة ، اختلعت المجتمعات الدينية المختلفة مما أكثر مما كان عليه الحال في المدينة القديمة ، فقد عاشوا في نفس الشايات السكنية والشوارع وأدخلوا أبناءهم نفس المدارس ، وقد ظل التزاوج بين المسلمين والمسيحيين واليهود نادرا ، ولكنه كان أقل نفرة مما مضى .

وكان الفراء باديا بشكل أكثر وضوحا في الأحياء الجديدة المنفتحة ، حيث أدى الخوف ، من الحاكم أو الجيران ، بالصمب الى اخفاء مظاهر الثراء ، واكتسبت المنازل واجهة واضحة تطل على الشارع ، وفرشت الشرف بفخامة ، واستعرضت المجوهرات بشكل واضح ، واكتسبت رمز معين أهمية في الوضعية الاجتماعية في تلك الفترة ، وهو السيارة الخاصة .

وكانت نادرة نسبيا قبل الحرب العالمية الثانية ، واصبحت الآن أكثر شيوعا ، ففي القاهرة تضاعف العدد تقريبا بين عامي ١٩٤٥ وعام ١٩٦٠ ، والزيادة في أعداد السيارات والشاحنات والحافلات تطلبت طرقا جديدة أكثر اتساعا ، واصبح ركوب السيارة في طريق واسع رمزا للحدادة والاستقلال ، وكان أولها في السبعينيات من القرن الماضي عندما انشا اسماعيل باشا شارع محمد علي ، وتكرر آنشد في أكثر من موضع في الشرق الأوسط ، وإن لم يكن في المغرب سيارات على الاطلاق ، وقد غيرت السيارات الخاصة والطرق التي أنشئت من أحلها من طريقة حياة الأغنياء ولم تبع حياتهم مقصورة على أحيائهم ، فقد أصبحوا يمتلكون في كل المدينة ، ومناطق الريف المحيطة بها ، وقد يعيشون بعيدا عن أماكن عملهم .

وبدأت الهجرة من الريف تحتل الأحياء التي هجرتها البرجوازية ، وقد كان بعضهم يذهب الى المدينة لزيارة ضريح مقدس أو مسجد شهير ، أو يجتذبه توافر المساكن ووسائل الإقامة ، وفي المدن المختلطة استقر البعض فيما كان يعرف فيما قبل بأحياء البرجوازية الأوروبية الصغيرة ، مثل شبرا في القاهرة ، وفي بعض المدن تضخمت مدن الصفيح التي كانت موجودة بالفعل ، وتكاثرت أينما كانت هناك أراض خالية ، ولكن ذلك لم يحدث في القاهرة حيث كانت العباة الشرقية أو ما يعرف في الغرب « بمدينة الأموات » الشاسعة خارج المدينة القديمة ، وأدت نفس أغراض احتواء فائض السكان ، وقد تقلت السلطات مدن الصفيح من مكان لآخر ، ولكن مع مرور الوقت اكتسب بعضها مبانى دائمة ومرافق الضر . فقد أصبحت مخيمات اللاجئين الفلسطينيين على عقاراف مدن بيروت وعمشق وعمان من أحياء هذه المدن فعليا ، وفي بعض البلدان بدأت الحكومات برامج لإنشاء مساكن منخفضة التكاليف للسكان الشعبي على المحيط الخارجي للمدينة ، أو بقرب المناطق الصناعية ، وفي العقد الأخير من الحكم الفرنسي في مراكش حاول أحد المؤهوين من مصممي المدن وضع برنامج من هذا النوع ، وقد أعلنت في شهر خطة خمسية للسكان عام ١٩٦٠ ، وتضمنت انشاء مدينة تابعة بالقرب من القاهرة ، هي مدينة نصر ، وفي تلك السنوات تساد معمارى مصرى هو حسن فتحي (١٩٠٠ - ١٩٨٩)

تساؤلات مهمة حول الطرائق التي يجب أن تتبع لتصميم مثل هذه المشروعات وتنفيذها ، واقتراح بدلا من تبني الطرائق المسالمة وأنماط العمارة الغربية ، أنه بالإمكان تعلم الكثير من تخطيط المدن والبناء الاسلامي .
التقليدي .

وانتشرت في القاهرة وبيروت وبضع مدن أخرى تلك الأمور التي تميز « الحداثة » بما في ذلك الدخول الضروري لتحقيقها ، وانتشرت بشكل أوسع من مجرد طبقة صغيرة ، ونشأ « حرام انتقال » في الأحياء الغنية والفقيرة ، تتطلع منه دروجوازية صغيرة من الموظفين والعمال المهرة وأصحاب المحال إلى أساليب حياة الطبقة الوسطى ، وقد كانت هناك فجوة بين الأغنياء والفقراء في معظم المدن ، وكان المهاجرون من الريف يميلون إلى تنمى عادات أهل الحضر ، في الوقت الذي كان أهل الحضر يتخلون فيه عنها ولهذا ظلت الطرائق التقليدية للحياة دائمة ، فالسيارات الثلاثية كى يملأ بلا خمار في الحقول أو يرتعن المياه من الآبار ، تحجب الآن وتخفى عن الأعين ، كما حدثت تغيرات في المستوى الأعلى ، لتمدد الزوجات الذي كان شائعا إلى حد ما في بعض الطبقات الاجتماعية ، أصبح نادرا بسبب صموديات الحياة في شقق صغيرة ، أو المفاهيم المستحدثة للحياة العائلية ، وكان معدل الطلاق عاليا والأرجح أنه انخفض ، وانخفضت أيضا نسبة المواليد في المدينة عن الريف ، لأن الغنيات اللاتي دخلن المدارس ملن للزواج المتأخر ، وكان على الرجال تأمين وظيفة دائمة وإدخار قدر من المال قبل الزواج ، وأيضا بسبب انتشار وسائل تحديد النسل ، وفي مصر في أواخر الخمسينيات كان أكثر من ٥٠٪ من ذوى التعليم العالي و ١٠٪ من فقراء الحضر يمارسونه ، ولكن لم يمارسه (تحديد النسل) أحد من فقراء الريف ، وفي ذلك الوقت كانت مشاكل تضخم السكان معلومة ومطروحة للدقش في مصر . وأعلن بعض علماء الدين أن تحديد النسل جائز شرعا .

وقد ظلت الحياة قاسية بين فقراء الحضر ، فتسبب كبيرة منهم كانوا عاطلين ، وقد قدر عمال الصناعة عام ١٩٦٠ بنسبة ٧٥٪ ، ونسبة ٢٣٪ في الخدمات ونسبة ٦٦٪ من بين سكان القاهرة بلا عمل دائم أو منظم

من بين سكان القاهرة يعيش معظمهم في مساكنهم المكتظة والكواخيم ، وبالرغم من اختفاء الأمراض والأوبئة مثل الطاعون والكوليرا التي اهلكت مدنا في العصور السابقة ، فإن السمل والتيفود والملاريا وأمراض العيون كانت شائعة ، وكانت وفدت الأطفال عالية علم ١٩٥٦ وبلغت ٣٤ في كل ألف حالة حمل .

الا أن هناك بعض الدلائل على تحسن ظروف المعيشة على الأقل بين بعض الفقراء ، قالشاي والمسكر اللذان كانا خارج قدرتهم الشرائية أصمحا من عهد الحياة اليومية في مراكش والمراق ، كما ارتفع استهلاك الغذاء في مصر من متوسط مقداره ٢٣٠٠ سعر حرارى يوميا في بداية الخمسينات ليصبح ٢٥٠٠ سعر خلال عشر سنوات ، وتوسعت الخدمات الاجتماعية ، وتوافرت عيادات الخدمات الصحية ، وقلل تحسن مياه الشرب من حالات الإصابة ببعض الأمراض ، وفي بعض المدن تطور النقل العام ، ودخلت نسبة كبيرة من الأطفال الى المدارس الابتدائية وتزايدت حملات محو الأمية ، ودخل المزيد من النساء سوق العمل ، أساسا كخدم في المنازل أو في المصانع ، كان معظمهن من الصغيرات غير المتزوجات ومازلن يعيشن في بيوت أهلهن ، وحقيقة أنهن يعملن خارج هذه المنازل ويكسبن قوتهن لم تحدث تغييرا كبيرا في هيكل العائلة ، فقد رذن من دخل عائلاتهن ولكن ذلك لم يمن بالضرورة أن تكون النساء أنفسهن أكثر رفاهية أو استقلالية .

وقد أثرت مثل هذه التغيرات على بعض الطبقات من السكان أكثر من البعض الآخر ، فقد اتسعت اللجوة بين العمال الصناعيين وعمال اليومية غير المهرة وبلات الحكومات في التدخل بشكل أكثر فعالية في الصناعة لتنظيم ظروف العمل ، فعلى مصر صدر قانون يضع حدا أقصى للعمل اليومي والأسبوعي ، وفي معظم البلدان سمح بقيام نقابات عمال ، وقد حدث هذا التعديل في معظمه في الأريستقراطية بتأثير الحرب العالمية الثانية ، وبعدها بتأثير الحكومة العالمية في بريطانيا والأحزاب اليسارية في حكومات الائتلاف الفرنسية ، وزاد عدد العمال المسجلين في النقابات بتوسع الصناعة ، وفي مراكش وتونس شكلت النقابات جرما متكاملة من

الحركة الوطنية ، وفي مصر أيضا كانت المنظمات العمالية نشطة في معارضة السيطرة البريطانية بعد عام ١٩٤٥ . وسجد الحصول على الاستقلال حاولت الحكومة الحد من الأنشطة السياسية للنقابات ، ولكن في بعض المناطق كانت هذه النقابات فعالة في تحقيق ظروف عمل أفضل لأعضائها .

وقد كان التفاوت الاجتماعي وعدم المساواة بين أهل المدينة وأهل الريف ، واضحا وضوحا يفوق التفاوت وعدم المساواة فيما بين أهل المدن أنفسهم . فقد استفادت كل الطبقات الحضرية الى حد كبير من الظروف المتغيرة للحياة في الحضر ، ولكن هذا التحسن كان جديدا وفي بدايته بحيث لم يؤثر في الحياة في القرية . وعاش معظم القرويين في معظم البلدان كما كانوا يعيشون دائما . من انجاب الكثير من الأطفال ، لكي يموت معظمهم في سن الطفولة او الشباب بلا رعاية طبية ، وتعليم أولي فقط ، وبلا كهرباء ، وقد اقتصرت حركتهم داخل نظام زراعي ، حيث يحصل ملاك الأراضي ومحصلو الضرائب على الفائض منه . وفي ظروف تزايد السكان مما يحرمهم من موقف التفاوض القوي ، وقد بللت بعض الحكومات جهودا في الأربعينيات لتحسين الظروف بلا تغيير في نسق العلاقات الاجتماعية ، وخاصة نظام الوحدات الريفية الصحية المجهزة في مصر ، التي وفرت الخدمات الصحية وغيرها في مجموعات من القرى ، ولكن تولي المحاولات الجادة لتغيير العلاقات بين الطبقات الريفية وإعادة توزيع الدخل من الزراعة كانت عند تنفيذ الإصلاح الزراعي . وفي بعض المدن خلال الخمسينيات كان هناك العديد من التغيرات ، فكان المهاجرون الى المدن يرسلون أموالا الى أهلهم ، واتسعت آفاق الحياة الريفية بالانتقال الى المدن ، كما تم توصيع الطرق لاستيعاب السيارات والشاحنات ، بالإضافة الى زيادة الصحف وانتشار الإذاعة والمدارس الابتدائية .

الفصل الثالث والعشرون

الثقافة الوطنية (الأربعينات والخمسينات)

قضايا التعليم

أدت التغيرات في المجتمع بالإضافة الى وصول مجموعات من الصفوة الوطنية للحكم ، الى انتشار سريع للتعليم - كما جعلت مقتضيات الحياة في المدن ، من الامام بالقراءة والكتابة واكتساب المهارات ضرورات أكثر إلحاحا ، وكان التزام الحكومات الوطنية بإشياء دولة قوية يعنى ضرورة استغلال كل الطاقات البشرية ، وكانت هذه الحكومات المركزية الحديثة بحاجة الى الاتصال برعاياها بشكل أكثر اكتمالا مما كان ضروريا في الماضي .

وخلق نخبة متعلمة نتيجة التعليم العالي ، كان بالطبع عملية بدأت قبل ذلك بوقت طويل في بعض البلدان العربية ، ولكن المعدل تزايد مع تحقيق الاستقلال ، فكان هناك عام ١٩٣٩ ست جامعات أغلبها صغير وسيطر عليها الأجانب ، وفي عام ١٩٦٠ أصبح هناك أكثر من عشرين جامعة كاملة ثلاثة أرباعها وطنية ، إضافة لبطح مؤسسات أخرى للتعليم العالي ، وبلغ عدد طلاب الجامعات ١٠٠ ألف طالب ، ولا يشمل ذلك المدارس في أوروبا أو أمريكا ، وكان العدد الأكبر منهم في مصر ، وبمصر سوريا ولبنان والعراق ، وقد كانت الزيادة أقل في المغرب ، فعندما غادر الفرنسيون تونس كان فيها ١٤٣ طبيبيا وطنيا و ٤١ مهندسا ، وفي المغرب لم يكن هناك سوى ١٩ طبيبيا مسلما و ١٧ طبيبيا مراكشياً يهوديا و ١٥ مهندسا مسلما و ١٥ مهندسا يهوديا ، ولكن عدد المسلمين كان أكثر بكثير في حالة المحامين والمدرسين والموظفين ، لذا يجب أن يبدأ تعليم النخبة من البدايات وأنشئت المدارس لهذا الغرض .

وقد أدى منطق الوطنية الى ما هو أكثر من مجرد تكون النخبة ، بل وتجاوزه الى تعليم الشعب كله ، والتعليم الشعبي العام كان أحد المهام الأولى التي التزمت بها الحكومات وخصصت لها نمبا كبيرة من إيراداتها . وكان فتح المدارس على نطاق واسع في كل مكان في الأحياء الفقيرة في المدن وفي القرى ، وفي مصر عام ١٩٦٠ كان ٦٥٪ من الأطفال في سن التعليم الابتدائي يذهبون للمدارس ، وبلغ عدد التلاميذ فيها ٣ ملايين كان من بينهم ٢٠٠٠٠٠ في المرحلة الثانوية ، وفي مراكش عام ١٩٥٤ ، ورغم المجهودات التي بذلها الفرنسيون خلال السنوات الأخيرة من الانتداب ، بلغت نسبة التلاميذ المسلمين ١٢٪ فقط في سن التعليم الابتدائي . وبحلول عام ١٩٦٣ ، ارتفع هذا الرقم الى ٦٠٪ والى قرابة ١٠٠٪ بين الأطفال في سن السابعة ، وفي تونس وصلت الزيادة في نفس الفترة من ١١٪ الى ٦٥٪ وقد أدت هذه الزيادة في عدد التلاميذ مع المجهودات المبذولة لتعليم الكبار الى اقتراب بعض البلدان من هدف نحو الأمية الكامل ، الا أنها ظلت بعيدة عن تحقيقه . ففي مصر عام ١٩٣٧ كان ٧٦٪ أميين ، وبحلول عام ١٩٦٠ انخفض المعدل الى ٥٦٪ ، أما في بلدان شبه الجزيرة العربية ، فكان التفرد أبطأ من ذلك ، فالأنظمة المحافظة التي تعتمد على تسود من القداسة الدينية في العربية السعودية واليمن ، كانت أكثر حرصا من الآخرين تجاه افتتاح مدارس من نوع جديد وما يمتنع من تعرض الطلاب لرياح أفكار جديدة . وبخلاف المدن المقدسة مكة والمدينة ، لم تكن هناك أي مراكز اشعاع للثقافة تصل الى الريف ، وفي البلدان التي كانت تحت الحماية البريطانية على أطراف الجزيرة ، كانت الموارد قليلة ، ولم يكن لدى البريطانيين ولا الحكام الرغبة الصادقة في التغيير السريع بكل ما يحمله من مشاكل ، وكان الاستثناء هو الكويت حيث كانت الموارد المتزايدة من تصدير البترول تستخدم لخلق مجتمع حديث .

وقد كانت نسبة النساء غير المتعلقات والأميات أعلى بكثير منها بين الرجال ، فبلغت في مصر ٩٤٪ في عام ١٩٣٧ ، وأصبح ٨٣٪ عام ١٩٦٠ ، وفي معظم البلدان كان المعدل أكبر من ذلك . وكان هدف الحكومات الوطنية تعليم البنات كالذكور لأنه يعتبر ذلك تضيق نصف قوة

الامة العاملة ، وفي مصر ، بلغت نسبة التلميذات من البنات في سن المدارس ٥٠٪ ، وبحلول عام ١٩٦٠ بلغت النسبة في تونس قرابة ٢٠٪ ، وقد كانت نسبة البنات في التعليم الثانوى او العالى اقل ، ولكنها كانت متزايدة ، ففي جامعه بغداد عام ١٩٦١/٦٠ كان ٢٢٪ من الدارسين من الفتيات ، وفي الرباط ١٤٪ ، وفي تونس ٢٣٪ ، وفي السودان ، حيث بدأ تعليم الاماث متأخرا ، أنشئت كلية خاصة للبنات ، وكان في جامعة الخرطوم يوضع فتيات عام ١٩٦٠/٥٩ .

وكانت بعض مشاكل التوسع السريع في التعليم هي نفسها ذات المشاكل المشاعة في كل البلاد في نفس المرحلة من التطوير والتنمية ، فكان النمو السريع في السكان يعني - حتى اذا تزايد عدد التلاميذ من سن التعليم في المدارس بالفعل - الا ان ذلك لم يص بالضرورة تناقص نسبة من هم خارج المدارس من هذه الشريحة العمرية . وافتتحت المدارس بشكل عاجل لاحتواء اكبر عدد ممكن ، وكانت حصولها كثيفة العدد بما يستحيل معه تحقيق تعليم فعال ، ولم يكن المدرسون على درجة تمكنهم من أداء عملهم ، وكانت النتيجة منخوطة على كل المستويات ، وخاصة التعليم العربي الذي أصبح غير واثق ولا كاف في المستوى الثانوى ، ولم يكن الطلاب الذين التحقوا بالجامعة مؤهلين بشكل عام ، وكان هناك ميل للتركيز على التعليم الاكاديمي (النظري) الذي يؤدي الى الخدمة الحكومية او المهنة الحرة بدلا من التدريب التقني او الحرفي فاستعمال الاليدى بالاضافة الى الذهن ، كان غريبا على مفهوم التعليم في الثقافة الاسلامية وغيرها من الثقافات ما قبل الحديثة ، الا ان تنامي صناعة البترول أدى الى بعض الاختلاف ، فالصالح العربي اكتسبوا منها المهارة والمعرفة التي استطاعوا استخدامها في قطاعات أخرى من الاقتصاد .

وقد ظهرت بعض المشاكل التي اوضحت خصوصية التجارب التاويرخية للمجتمعات العربية ، فعندما استقلت تلك المجتمعات ورتت مدارس مختلفة بعضها أهلية ، وبعضها خاص ، وبعضها حديث ، وبعضها اسلامي تقليدي ، بعضها يدرس باللغة العربية وبعضها بلغات أوروبية

(عادة الانجليزية أو الفرنسية) وكانت الحكومات المستقلة ميالة لتوحيد الأنظمة واختصاصها جميعا لسيطره الدولة ، والمدارس الإسلامية التقليدية الغيت أو انضمت لنظام الدولة ، فالجامع الأزهر في القاهرة أصبح جزءا من جامعة على النظام الحديث ، وأصبح جامع الزيتونة كلية للشرعية في جامعة تونس ، وأما جامع القيروان في فاس فلم يعد له وجود كمؤسسة تعليمية ، ولكن المدارس في المدينة بالحجار ، وكذلك في مدن الأصرحة الشعبية في المراكش ، استمرت بلا تغيير يذكر .

وفي بعض البلدان ، انضمت المدارس الأجنبية لسيطرة الدولة ، وقامت بالتعليم طبقا لبرنامج المدارس الوطنية ، ولكن كانت هناك استثناءات . ففي لبنان استمرت الجامعات الأجنبيةتان الأمريكيتان والفرنسية مزدهرتين ، وشسات بجانبها جامعة تابعة للدولة ، وفي مصر كانت الجامعة الأمريكية في القاهرة ، وكانت مدارس الإرساليات الكاثوليكية ، التي كانت لها حماية دبلوماسية من الفاتيكان ، قادرة على الحفاظ على استقلالها ، وكان الاتجاه الرئيسي هو تمريب المدارس التي تدرس باللغات الأجنبية ، وأصبح استخدام اللغة العربية على نطاق أوسع ، فاعطى للتعليم الابتدائي ، وفي سوريا تم ذلك بحيث لم تعد هناك لغة أجنبية تدرس قبل الحادية عشرة ، مما كان له نتائج على المدارس الثانوية والتعليم العالي ، أما في المغرب ، فكانت الحكومات المستقلة التي تؤكد على أهمية اللغة العربية ترى في نفس الوقت أن ازدواجية اللغة هي جزء من راسماليها الثقافي ، حيث أدى وجود جالية أجنبية كبيرة مهيمنة على الحكومة والاقتصاد ، إلى تغفل اللغة الفرنسية إلى المستويات الأدنى من المجتمع بخلاف الحال في مجتمعات الشرق العربي ، وبذلك جهود في بعض الجامعات لتدريس كل المواضيع باللغة العربية بما فيها العلوم الطبيعية ولكن باعتراض إمكان طبع الكتب الدراسية باللغة العربية ، فإن الطالب الذي لا يستطيع قراءة الأعمال العلمية أو الدراسية باللغات الرئيسية للتعليم العالي ، وجد نفسه في موقف سيئ . وكانت الحكومة تبحث إلى

الخارج بصمة آلاف من الطلاب بمنح دراسية ، وكانوا في حاجة لانتقال لغة أجنبية بها ، وكما كان الحال في كل المجتمعات ، أمكن لمن لهم حظ من ثراء أو سلطة أو تراث ثقافي عالمي التغلب على هذه المشكلات أو معاديتها . ويشكل عام ، كانت هناك مدارس أفضل من سواها وهي تلك التي تدارتها مؤسسات أجنبية أو خاصة ، ذات فصول أصغر ، ومدرسين أفضل ، مثل الليسية في المغرب ومصر وليناك ، والتي وفرت الحكومة الفرنسية لها المدرسين ، وتعلم طلاب مثل هذه المدارس ينجح بالخارج إما بأموال خاصة أو حكومية ، وانسعت الفجوة بين الثقافتين ، ولكن يشكل مختلف إلى حد كبير عما كان موجودا من قبل ، فلم تكن الصفوة تعيش كما عاش الجيل السابق لها في وسط من الثقافة الانجليزية أو الأمريكية أو الفرنسية ، ولكن في وسط من ثقافة انجلو أمريكية أو فرانكو أمريكية ويجيدون لسين أو ثلاثا ، ويتحدثون في المنازل بالعربية ، ولكنهم يكتبون ثقافتهم المالية ومعارفهم عن العالم من خلال الانجليزية أو الفرنسية (بالانجليزية بشكل متزايد ما عدا في المغرب) : ولكن الطبقات الأعراس كانت تتحدث العربية في البيوت واستمدت معارفها عن سياسات العالم وأفكارها عن المجتمع وفهمها للملوم من الكتب والصحف والإذاعات العربية .

اللغة والتميز عن الذات

نراكم في هذه الفترة كم هائل متزايد من المعارف ، غذى عقول أولئك الذين كانوا يرون العالم من خلال اللغة العربية . وقد كان معظم هذه المادة مشتركا بين كل الدول العربية .

كان ذلك هو العصر الذهبي للسياسة ، وفي أوائل الستينات كانت بدلات التلميذون في البلدان العربية ، ولكن دور السياسة كانت منتشرة بشكل هائل ، فكان في مصر ١٩٤ دارا للسينما في عام ١٩٤٩ ، وأصبحت ٣٧٥ دارا بحلول عام ١٩٦١ ، وكانت الزيادة في معظم البلدان الأخرى بنفس المعدل تقريبا ، وكانت الأفلام الأمريكية شائعة ومحبوبة كما كان

الحال في أنحاء العالم ، وشاعت الأفلام الفرنسية في المغرب ، ولكن الأفلام المنتجة في مصر كانت منتشرة أيضاً بشكل واسع ، وقد أنتجت القاهرة ٦٠ فيلماً عام ١٩٥٩ معظمها عاطفي موسيقي من النوع الذي كان ينتج في بداية صناعة السينما في مصر ، ولكن كانت هناك بضعة أفلام جادة من الواقعية الاجتماعية زادت من الوعي العام للعرب ، ونشرت في كل مكان رصيداً من الصور ، ومن اللهجة العامية المصرية والألفة مع الأصوات المصرية ، والموسيقى المصرية التي حلت محل الموسيقى الأندلسية في المغرب .

وقد كان ذلك عصر الراديو أيضاً ، فاستوردت أجهزة المذياع على نطاق واسع في الأربعينات والخمسينات ، وفي عام ١٩٥٩ كان هناك ٨٥٠,٠٠٠ مذياع في مصر ، ونصف مليون في مراكش ، يستمع لكل منها عشرات من الناس في المقاهي وساحات القرى ، ويتلقون أحداث الحرب ، وأنباء فترة ما بعد الحرب من الانتصارات والهزائم والوعود والآمال والمخاوف ، أصبحت جميعها معروفة بشكل أوسع عن ذي قبل ، وكان لكل حكومة محطة إذاعتها ، كما أن القوى العظمى ذات المصالح في البلاد العربية كان لها إرسال على الموجة القصيرة باللغة العربية ، ونسبة كبيرة من البرامج التي كانت تبثها كل المحطات من الأحاديث والتمثيلات والموسيقى نشأت أصلاً في القاهرة ، ونشرت هذه بدورها المعارف عن مصر وطرائق الحديث فيها - وكانت أكثر المحطات نفوذاً في تلك الفترة « صوت العرب » التي تبثها مصر للدول المحيطة ، معبرة في نبرة حماسية عن آمال العرب وظموحاتهم كما تراها مصر ، وأصبحت أصوات مصرية معبئة معروفة في كل مكان ، صوت حاكم مصر بحمال عبدة الفاسر ، وأصوات معظم مشاهير المطربين المصريين ، فحين نقى أم كلثوم ، يستمع لها العالم العربي كله .

وبانتشار التعليم والاهتمام بالقضايا العامة ، ارتفع بوزبح الصحفي ، وأصبحت أكثر أهمية في تشكيل الرأي العام ، ومرة أخرى أيضاً كانت

صحف القاهرة أكثرها انتشارا وتأثيرا ، وظلت الأهرام أكثرها شهرة ، يصل توزيعها الى مئات الآلاف ، وكانت الصحافة المصرية حرة نسبيا حتى وصول السياسيين العسكريين الى السلطة عام ١٩٥٢ . ولكنها أصبحت بعد ذلك تحت سيطرة الدولة ثم تم تأميمها عام ١٩٦٠ شأنها شأن المشروعات الكبرى الأخرى . وحتى فيما بعد ظلت الصحف المصرية واسعة الانتشار لأنها كانت تعبر عن وجهة نظر حكام البلاد ، وكانت مقالات محمد حسين هيكل رئيس تحرير الأهرام تعد من الأحداث السياسية المهمة . وفي معظم البلدان الأخرى أيضا كانت الصحف تحت السيطرة الصارمة فيما يتعلق بالأحداث والآراء ، ولكن كان هناك القليل الذي يورد الأخبار ويعبر عن الآراء من مختلف الأنواع بحرية ، وكانت أكثر الصحف حرية هي صحف بيروت التي كان جمهورها الكبير متعلما ومتنوعا . وينتمي بعضهم لبلدان أخرى خلاف لبنان . أما التوازن الدقيق بين القوى السياسية ، فقد جعل من ظهور حكومة قوية جائزة أمرا مستحيلا ، وكانت صحف ودوريات بيروت مقروءة خارج حدودها كتياراتها القاهريات .

كانت القاهرة وبيروت هما المركزان الرئيسيان لنشر الكتب للنوّل العربية ، وفيهما تزايدت أعداد الكتب وكميات النسخ المطبوعة بشكل هائل لتمدية أعداد الطلبة المترايدون وعامة القراء . وبحلول الستينيات كان هناك حوالي ٣٠٠٠ كتابه تنشر سنويا في القاهرة ، وكانت هناك كتب من كل الأنواع ، كتب مدرسية على كل المستويات ، الأعمال الأدبية والعلمية الجماهيرية ، وبنديات أدب خاص للأطفال أصبح مفهومها في عالم الطفل .

ومما كان له مغزى عميق ، تلك الكتب التي استكشف فيها الكتاب العرب علاقتهم بمجتمعهم وواقعهم . وأصبح هناك تقليد راسخ من السحت التاريخي في بعض الجامعات في تونس والقاهرة والجامعة الأمريكية في بيروت ، وظهرت بعض التفسيرات الأصيلة للتاريخ العربي والإسلامي مثل كتاب عبد العزيز العزوي (ولد سنة ١٩١١) « نشأة علم التاريخ عند

العرب ، وكتاب عبد الله لاروى (ولد سنة ١٩٢٣) « تاريخ المغرب » ، في محاولة منه لاتخاذ تفسير التاريخ المغربى من الكتاب الفرنسيين الذين فشلوا في استيعاب جوهره حسب وجهة نظره . « ونحن نستطيع تمييز فترة طويلة ظل فيها المغرب مجرد موضوع لا ينظر اليه سوى يعيون المنتصرين الأجانب » . ولا يمد تاريخ هذه الفترة سوى تاريخ الأجانب على الأرض الأفريقية . « وقد توقفت الآليات الاجتماعية في المغرب في عدة مناسبات ، كما لو أن الأفراد والجماعات قد عقدوا صلحا مفردا مع القدر ، فإذا استطاع أن تفعل لمنع ذلك من الحدوث مرة أخرى ، حيث ان نهاية الاستعمار تقسم مرحلة بداية جديدة ؟ » . وما يريد كل منا أن يعرف اليوم هو كيف تخرج من أهدسا . وكيف نهرب من جبالنا وكتباننا . وكيف نعرف أنفسنا من واقع أنفسنا . وليس من واقع آخرين ، وكيف نهجر ذلك المعنى الروحى الذى نحيا فيه . (١) .

وقد ظلت الرواية والقصة القصيرة الشكلين الرئيسيين ، اللذين استكشف فيهما الكتاب العرب علاقاتهم بالمجتمع ، وأصيقت روايات التحليل الاجتماعى والبعد الضمى الى الروايات ، التى عبرت عن الأفكار الوطنية وأزمة التعليم العرب المرقى بين ثقافتهم الموروثة وثقافته الأوربية ، وكما كان الحال من قبل فان أهم الأعمال الروائية صدرت من القاهرة ، وقد صور نجيب محفوظ (م ١٩١١) فى سلسلة من الروايات عن الحياة فى المدن فى الأربعينات والخمسينات ، صورا من حياة البرجوازية الصغيرة المصرية يحورتها واضطرابها فى عالم أصبح غريبا عليها ، وقد حصل محفوظ على جائزة نوبل عام ١٩٨٨ . وكذلك وصف عبد الرحمن الشرقاوى (م ١٩٢٠) حياة فقراء الريف فى روايته « الأرض » ، وساعدت هذه الأعمال - بشكل ضئيل على الأقل - فى تفسير اغتراب المجتمع عن حكماءه ، واغتراب الفرد عن مجتمعه . وبرز أيضا صسوت جديد مع ظهور عدد من الادبيات اللاتى كانت كتاباتهم عن جهود النساء من أجل حياة أكثر حرية ، وقد كان عنوان الكتاب الأول لليل بعلبكي « أنا أحيا » رمزا لأهدافهن . وكان ملحوظا ظهور نوع من التمرد لدى بعض الكتاب حيال الحاضر الواقع ، باسم ماين « أصيل »

كان واقعا قبل أن تقتلته تغيرات الحياة الحديثة ، وكان الكتاب من هذا النوع يشظون للدين بشكل مختلف ، فالاسلام الذي كانوا يعبرون عنه لم يكن اسلام المحدثين ، كما لم يكن أيضا اسلام عصور النقاء الأولى الحقيقية أو المتخيلة ولكن ذلك الاسلام الذي تطور في الواقع ، من عقيدة وساطة الأولياء وزيارة أضرحتهم والممارسات الصوفية في القرى .

كانت مثل هذه الأفكار واضحة في مصر ، وبدرجة أقل في دول أخرى حيث ظهر وسيط جديد نسبيا هو الدراما ، وأصبحت المسرحيات شكلا محبوبا من التسلية بعد أن عودت السينما والراديو المشاهدين على سماع رؤىة التوتر في العلاقات الإنسانية بالكلمات والإيحاءات ، وكانت أيضا ملجأ لا بداع كتاب المسرح ، وظلت الدراما الشعرية تكتب باللغة الفصحى الراقية ، وكانت موضوعة أصلا للقراءة أكثر منها للتمثيل ، على سبيل المثال توفيق الحكيم (١٨٩٩ - ١٩٨٧) ، وإلى جانب ذلك ظهرت دراما المجتمع الحديث المكتوبة أساسا لسئل وتؤدى في المسارح الصغيرة بالقاهرة والمدن أخرى ، وكانت باللغة الدارجة العامية أو بلغة قريبة منها ، وقد شرح أحد دارسي الآداب ، الأسياي في ذلك موضعا أن اللغة الفصحى تسير عن الخطاب والاطباب الاستنائيكي أكثر من الفعل الدرامي ، وهي لغة عامة ولا يمكن أن تصبح سونا للمشاعر العردية بسهولة ، كما أنها تجريدية تفتقد الاوتباط بالبيئة ، أما اللغة الدارجة - من ناحية أخرى - فقد يموزها الرتيب الضروري للوصول إلى ذروة اللحظة الدرامية أو التراجيدية .

وقد ظهر في شمس هذه الفترة شيء من جمود الفصحى وميلها للتجريد ، كما ظهرت بعض التعبيرات التقليدية المرتبطة بها ، وهذا أواحر الأربعينات كانت هناك ثورة شعرية بين شباب القراء في لبنان وسوريا وفلسطين والعراق ، والذين يعيشون أساسا في بغداد وبيروت ، ولسان حالهم ، مجلة الشعر ، كانوا ياملون في تحقيق تغير هتمدد الأوجه ، في أغراض الشعر ومحتواه ، وقد حاول رومانسيو الجيل السابق تحرير

الشعر من الروح الخطابية ، كما حاولوا عدم قصره على المناسبات ، وحاولوا أن يجعلوا الشعر معبرا عن المشاعر الفردية الشخصية وكانوا ينتظرون للعالم الطبيعي كمعبريات خارجية عن تلك المشاعر ، وحاول الشعراء الجدد الاعتماد على ذاتية الرومانسية ، مع المحافظة على شيء من طليوهم منهم ، فكان على الشعر عندهم أن يعبر عن حقيقة الأشياء ، ولكن الحقيقة لا يمكن تعلمها بالعقل فقط ، وإنما بدويان ذات الشاعر كاملة فيها ، بحياله وعقله معا ، وقد اختلف الشعراء من ناحية تركيزهم على المواضيع المختلفة للحقيقة المتعددة الجوانب ، بعضهم كان مصيبا بمشاكل هويتهم في عصر من القلق ، والآخرون يستمدون من المناشآت الأدبية الرسمية في الخمسينات فكرة أن الكاتب يجب أن يكون « ملتزما » ، وكانوا مهتمين بموضوع الأمة العربية ومواطني ضمها ، وكان هناك احتياج إلى ظهور أمة عربية جديدة وامسان عربي جديد ، وإلى أن يكون الشاعر « الخالق لعالم جديد » وكان أحد الشعراء البارزين من هذه المجموعة ، الشاعر السوري أحمد سعيد (م ١٩٢٩) الذي كان يكتب باسم أثونيس قال : « إن الشعر يجب أن يكون تعبيراً لنظام الأشياء » (٢) -

وقد أصبحت القرية العراقية في شعر بدر شاكر السياب (١٩٢٦ - ١٩٦٤) رمزا للحياة ليس الحياة الفردية فقط ، وإنما أيضا لحياة الشعب العربي محوطة بشوارع المدينة المسجي الضيق للروح الانسانية :

دروب تقول الأساطير عنها

على موقد نام : ما عاد منها

ولا عاد من ضفة الموت سار ،

فمن يفجر الماء فيها عيوننا لتنبئ قرانا عليها ؟

.....

وجيكور ، من غلق الدروب فيها - وجاء إنه يطرُق الباب - دونه ؟

ومن حول الدرب عنها .. فمن حيث دار اعترابت إليه المدينة ؟

وجيكور خضراء من الاصيل ذرى النخل فيها بشمسي حزين

...

وذكرى إليها كيمضى البروق . - - (٣) .

وكان العالم الجديد محتاجاً للغة جديدة . وحاول هؤلاء الشعراء الابتعاد عن الآراء الصائفة حول ما يقضى أن يكون عليه الشعر ، فالوحدة الأساسية للتعبئة لا يحتم أن تكون البيت الذى يتكون من عدد محدد من التفعيلات كما يجب التخل عن نظام القافية السائد ، بل والقافية ذاتها ، وبهذا تتجنب تلك العلاقات التركيبية الصارمة بين الكلمات ونتجه الى صياغات أكثر تنوعاً ، كما يجب استبدال الكلمات والصور التى أفرغها التكرار من معانيها بمعناها ، وابتداع نظام زمرى جديد ، وقد كان بعض تلك الرموز المطروحة خاصاً ، والبعض الآخر مستمداً من الرصيد المشترك الشافى للرموز فى الشعر العربى والانجليزى الحديث .

أخذ العلامات الواضحة المبررة لهذه المجموعة هو مدى تأثرهم واحساسهم بالشعر الأوربى ، وقد حاولوا زيادة الوعي الشعرى للقارىء العربى ليشمل التراث الثقافى الشامى ، صور الخصوبة المستمدة من قصيدة ، الأرض الحروب ، لـ دالبوت ، وصور موت وتوزع وإعادة بعثه لـ أدونيس ، والمأخوذة من الأساطير الكلاسيكية ، التى كان لها صدى محلي لارتباطها بالريف السورى (كما أن اتحاد أحمد سعيد لاسم أدونيس فى كتاباته كان له دلالات) .

وفى المغرب ، ظهرت فى ذلك الوقت مجموعة من الكتاب ينشرون الروايات والمسرحيات والأشعار باللغة الفرنسية ، ولكنهم يهملون عن حساسية معينة وتمسك حق الفكر ، وفى الجزائر ظهر كتاب جيل ١٩٥٢ مثل « كاتب ياسين » (١٩٢٩ - ١٩٨٩) ، « ومولود فرعون » (١٩١٣ - ١٩٦٢) ، « ومولود ميمرى » (١٩١٧ - ١٩٨٨) ، الذين استخلصوا تمكهم من اللغة الفرنسية فى اكتشاف مشاكل التحرر الشخصى والهوية القومية ، ولم تكن كتاباتهم بالفرنسية تعنى فقدان اتصالهم بجذورهم ، بل كانت نتيجة لتعليمهم ووضعية مجتمعاتهم ، وبعض الجزائريين من البربر

من ، قبيليا ، كانوا أكثر الفة للفرنسية منهم للربية ، وشارك بعضهم في الصراع الوطني ، وكلهم باثريه وأكثرهم شهرة في فرنسا هو : كاتب ياسين ، الذي ترك الكتابة بالفرنسية بعد ١٩٧٠ وكرس نفسه لكتابة الدراما بالعربية الدارجة .

الحركات الإسلامية

كان الشعر الحديث مكتوبا ليقرأ ويبحث على التأمل ، وكان مختلفا في دلالاته عن الشعر المكتوب ليتلى على السامعين في المهرجانات الشعرية التي كانت مناسبات متميزة في تلك الفترة ، وكانت تقرأ الفلة التي يمكنها فهم اشاراته ، ولكنه رغم ذلك عبر عن السخط العربي العام على أنفسهم وعلى عالمهم .

كانت هذه المشاعر مع الرغبة في التغير ، متفشية في قطاع اعرض من السكان في كلمات وصور مرتبطة بالاسلام بشكل أو بآخر من اشكاله المتعددة ، وكانت محاولات التحديثيين لاعادة صياغة الاسلام بشكل يجعله استجابة واعية لمتطلبات الحياة الحديثة ، وقد ظلت أكثر الأنكال انتشارا بين النخب المثقفة التي قادت الحركات الوطنية أو القومية ، والتي سيطرت آنئذ على الحكومات الجديدة ، وقد عبر بعض الكتاب المشهورين الذين يقرأ لهم جمهور كبير بشكل متميز ، مثل الكاتب المصري خالد محمد خالد (م ١٩٣٠) الذي بلورت كتاباته رفضا جادا لأسلوب التلقين التقليدي في تعليم الدين ورأى في ذلك جمودا يقيد حرية العقل الانساني ويدعم مصالح الأقوياء والأغنياء ، ويرد الفكر ، في حين أن الدين الحقيقي عقلاني انساني ديمقراطي يحض على التقدم الاقتصادي ، وأن الحكومة الشرعية ليست حكومة دينية ، ولكنها قائمة على الوحدة الوطنية ، وتهدف الى العدل والرفاهية . وقد بدأ بعض الكتاب البارزين في تلك الفترة في الكتابة بمصطلح اسلامي أكثر تركيزا عن العدالة الاجتماعية ، فكان الخليفة الاسلامي عمر بن الخطاب مصلحا اجتماعيا عنه طه حسين ، وكانت أفكاره مماثلة لأفكار العصر الحديث .

وقد اختلطت في تلك الآونة هذه الأصوات مع أصوات أخرى ، تعلن أن العدالة الاجتماعية يمكن تحقيقها فقط تحت قيادة حكومة يكون الإسلام أساسا في سياستها وقوانينها . وبعد الحرب أصبحت حركة الإخوان المسلمين عنصرا سياسيا رئيسيا في مصر ، وعاملا ملحوظا في سوريا وبعض البلاد الأخرى . وخلال السنوات ما بين ٤٥ و ١٩٥٢ ، وهي السنوات التي شهدت تفكك النظام العباسي المصري ، كان يبدو أن تحاليم الإخوان التي كانت أساسا للعمل المشترك ضد البريطانيين وضد الفساد ، يمكن أن تنطق بالثقة والوسطية ، وبعد نولي الضباط السلطة عام ١٩٥٢ ، كانت لبعض الضباط علاقات وثيقة بهم ، ويبدو أنهم كانوا يمثلون الهدف الذي يجب أن توجه إليه سياسات الحكومة الجديدة ، وكانوا التنظيم السياسي الوحيد المستثنى من قرار حل الأحزاب السياسية ، وسرعان ما أصبحت العلاقات عدائية معه محاولة لاغتياال عبه الناصر عام ١٩٥٤ ، وأعلن بعض قادة الإخوان ، وبمدها شككوا أكثر القنوات السرية المعارضة ، وظنوا يمثلون نموذجا بديلا لمجتمع العدل .

والتمثيل مؤسس الحركة حسن البنا في سنوات الاضطراب بعد الحرب ، ولكن بعض الكتاب الآخرين المرتبطين بالحركة أصبحوا يبررون عن فكرة مجتمع اسلامي عادل، وتميز بينهم مصطفى السباعي في سوريا، وسيد قطب (١٩٠٦ - ١٩٦٦) في مصر ، الذي قدم تفسيراً قويا في كتاب شهير « العدالة الاجتماعية في الإسلام » فلم يكن هناك فجوة في الإسلام بين الإيمان والحياة ، كما كان الحال بالنسبة للمسيحيين ، وأن كل الأعمال الانسانية ما هي الا عبادة . وأن القرآن والحديث هما المبادئ التي يتحدد العمل في ههونها ، ويكون الاتمان حرا فقط اذا تحرر من الخضوع لكل القوى ما عدا قوة الله ، سواء كانت قوة الكهنوت أو الخوف أو سيطرة القيم الاجتماعية ، أو الرغبات والشهوات الانسانية .

ومن بين المبادئ التي يمكن استنباطها من القرآن ، أكد سيد قطب على المسئولية المتبادلة بين الناس في المجتمع ، ورغم أن الناس متساوون أساسا أمام الله ، إلا أن عليهم واجبات مختلفة مرتبطة بوضعهم المختلف

فى المجتمع ، والرجل والمرأة متساويان من حيث الروح ولكنهما مختلفان فى الوظائف والالتزامات ، وعلى الحكام أيضا مسئوليات اجتماعية من حفظ القانون الذى يجب تطبيقه بصرامة للحفاظ على الحقوق والأرواح ، وفرض الأخلاق ، وإقامة المجتمع العادل ، وتضمن هذا الحفاظ على حق الملكية مع ضمان استخدامها لصالح المجتمع ، والثروة لا يجب أن تستخدم فى الرفاة أو الربا أو تجمع بوسائل غير آمنة ، ويجب أن تخضع للصرائب لصالح المجتمع ، وأن ضرورات الحياة الاجتماعية يجب ألا تكون بين أيدي الأفراد ، ولكن ملكا مشتركا للجميع طالما حافظوا على تسخير المجتمع العادل ، ويجب طاعة الحكام ولكن إذا كفوا عن ذلك سقط واجب الطاعة ، وأن عصر العدالة الإسلامية العظيمة فى العصور الأولى ، وبعد ذلك جاء الحكام الذين لم يبايعهم الشعب ، وحلبوا كوارث متتابة على المجتمع المسلم ، وأن المجتمع الإسلامى الحق يمكن أن يقوم فقط بتربية عقلية جديدة بواسطة التعليم الصحيح .

وقد كان قادة مثل هذه الحركات فى مصر وبلاد أخرى من الذين تلقوا تعليما عاليا ، وحفظوا بسمعة اجتماعية طيبة ، ولكن أتباعهم كانوا فى معظمهم من الفرائج الأدنى للمجتمع ، ومن الذين تلقوا تعليما عريضا خالصا وليس فرنسيا أو انجليزيا ، ومن ذوى الوظائف المتوسطة فى المجتمع الحضري ، الذين أغلقت دويهم الوظائف العليا ، وكانت هذه الحركات بالنسبة لهم مساهمة أخلاقيا مبنويا ممكنة للحياة فى العالم الحديث ، إذ أنها تقدم نظاما من المبادئ مرتبطة بالمشاكل الاجتماعية ، ومتاحا لكل الرجال والنساء ، ومتميزا عن اسلام الأولياء والأضرحة والذى كان بطبيعته مرتبطا باماكن معينة ومجموعات محددة ، لهذا كانت مناسبة للمجتمع الذى فيه الفصل السياسى والاجتماعى يشمل المجتمع بأكمله ، ويمكنه أيضا أن يأمل فى تخطى الحدود الوطنية ، وأن يستد الى عالم الاسلام كله .

١٩

وظلت هناك طبقة عريضة من المجتمع لم تنفج فى الحياة البعيدة على مستوى واسع ، فبالنسبة للقرويين والبروليتاريا البعيدة فى الحضرة

من المهاجرين من الريف ، ظلت الأضرحة على وضعها تجسيدا للتأكيد بأن للحياة معنى ، وكانت المرادات الكبرى لدى مهاجري الريف الى المدن هي : مولاي ادريس من فاس ، والسيدة زينب في القاهرة ، وابن عربي في دمشق ، علامات عالقة في عالم لحنين مختلف . وفقد خادم الضريح بعضا من وظائفه الاجتماعية لتتولاهما الطبيب أو الشرطي أو المستوطن الحكوميون ، ولكنه ظل وسيطا فعالا في مشاكل الحياة اليومية ، يواسي الذين صادفهم حزن عائر ، والنساء المعاقات ، وضحايا البرقة أو ازدهاء الحيران ، ويمكن ان تنشأ طريقة صوفية جديدة من ذكرى رجل صالح لم يمض وقت طويل على موته ، وأن تتسع دائرتها باستخدام الطرائق الحديثة لعننظم في ثوبا عجمي بروجازية الحضر .

الفصل الرابع والعشرون

(الخمسينات والستينات)

القومية بمفهومها الثماني

سيظل المنصر الاسلامي بشكل خاص مهما في تلك التوليفة الفكرية التي شكلت القومية بمفهومها الثماني في هذا العصر ، اذ تجاوز هذا البعد الاسلامي النخبة المتعلمة تعليما عاليا ليشمل اجتماعات المتعلمين عامة ، الذين كان لهم دور في الحياة السياسية بفعل وسائل الاعلام ونتيجة لما حصلوه من تعليم . وغالبية هؤلاء من الحضرة ، سواء اكان اسلامهم من النوع المصري المرن ام من نوع اسلام الاخوان المسلمين ، ففي كل الاحوال ظل هذا المنصر (الاسلامي) يشكل عام عاملا ثالوثيا (اضافيا) في تكوين النظام . اما العناصر الرئيسية التي شكلت نبرة القومية الشعبية ، فانت من مصادر اخرى فتلك كانت هي الفترة التي تزايدت فيها أهمية فكرة « العالم الثالث » ، وقد تبلورت حول فكرة تكوين جبهة مشتركة من البلاد التي كانت تحكمها الامبراطوريات الاستعمارية ، تظل على الحياد بين الكتلة الغربية والشرقية الشيوعية ، وتمارس نوعا من القوة الجماعية من خلال العمل المشترك . وخاصة وأبدا تمثل الأغلبية في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وكان المنصر الثاني هو فكرة الوحدة العربية ، وتتلخص في أن البلاد العربية المستقلة حديثا ، بينها الكثير من الثقافة المشتركة والتجسرية التاريخية وأيضا من المصالح المشتركة ، مما يجعل بالإمكان أن يتحدوا

بشكل وثيق ، وهذه الوحدة سوف تمسحهم المزيد من القوة ، فضلا عن أنها ستحقق الوحدة المصوية بين الشعب والحكومة : مما يحمل الحكومة شرعية ومستقرة .

أضيف الى هذه العناصر آئذ عنصر جديد هو الاشتراكية ، وهي فكرة مسطرة الحكومة على الموارد لصالح المحصن ، وملكية الدولة وتوجيه الانتاج ، والتوزيع العادل للنسل من خلال الضرائب (التصاعدية) ، وتوفير الخدمات الاجتماعية ، وقد كانت القوة المتزايدة لهذه الفكرة ، الى حد ما ، انعكاسا لما كان يجرى في أماكن أخرى من العالم : قوة الاشتراكيين والشيوعيين والأحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية ، والنفوذ المتزايد للاتحاد السوفيتي وحلفائه ، ووصول الحزب الشيوعي للسلطة في الصين ، وتوليفة الأفكار الوطنية والاشتراكية في برامج بعض الأحزاب التي تولت السلطة في البلدان المستقلة حديثا في آسيا ، وقد كانت هذه التوجهات ظاهرة بشكل خاص في تفصيل الأفكار الماركسية باللغة العربية ، ومرة أخرى ، كانت مصر مركزا لهذا النشاط ، حيث بدأ المؤرخون في تفسير التاريخ المصري بفردات ماركسية ، بحيث تبدو الحركات الوطنية كما لو كانت حركات طبقات معينة تسعى من أجل مصالحها الخاصة ، وقد كتب محمود أمين العالم وعبد العظيم أنيس دراسة نقدية اشتراكية للثقافة المصرية ، عن أن الثقافة يجب أن تنكس الطبيعة الكلية ووضع المجتمع ، والأدب يجب أن يحاول اظهار علاقة الفرد بتجربة مجتمعه ، والأدب الذي يهرب من التجربة هو أدب فارغ ، ولهذا فإن الكتابات التي عثرت عن القومية الوطنية البرجوازية قد أصبحت قارغة من المعنى ، وإن الكتابة الجديدة يجب أن تقيم من منظور مبدئي مناسبة تعبرها عن الصراع مع « الأخطبوط الامبريالي » ، وهو الحقيقة الأساسية في الحياة المصرية ، ومدى تعبرها عن حياة الطبقة العاملة . وفي هذا السياق ، يصبح السؤال حول أشكال التعبير مهما ، فالفحوة بين الشكل والمضمون هي علامة على الهمد من الحقيقة ، فكأنسوا يرون أن لجين محفوظ في كتاباته عن الحياة الشعبية متفاديا للنسبة العربية المارسة ، هو يسر عن نوع من الغريب عن الحياة الواقعية .

وقد تباينت الطريقة التي تتكامل بهما هذه العناصر المختلفة في حركات شعبية من بلد لآخر ، ففي المغرب أدت ظروف الصراع ضد الحكم الفرنسي الى ظهور حركات وطنية لها تأييد شعبي واسع وتنظيم أفضل من مثيلاتها في الشرق ، ولم يكن الفرنسيون مجرد حكومة أجنبية ، ولكن مجموعة متميزة من المستوطنين الذين يسيطرون على الموارد الانتاجية ، وكانت الطريقة الوحيدة لمقاومتهم بسلاح هي ثورة شعبية حسنة التنظيم ، تنتشر الى الريف فيما وراء المدن ، وفي تونس ، تحقق الاستقلال ، وسيطر على الحكومة الجديدة ائتلاف من النقابات وحزب الدستور الجديد ، تقوده نخبة متعلمة حياء معظمها من مدن وقرى صغيرة في الساحل ، ولها ايضاً فروع في أنحاء البلاد ، وكان الحال في الجزائر مماثلاً فالتنظيم الذي قام بالثورة ضد الحكم الفرنسي عام ١٩٥٤ وهو جبهة التحرير الوطنية بقيادة رجال من أصول متواضعة ، ولكن على تدريب عسكري ، وتحت ضغط الحرب والتدريب ، اكتسبت دعماً واسماً بين كل طبقات المجتمع ، وعندما تحولت من قوة ثورية الى حكومة ، أصبحت حليفاً من القيادة العسكرية التاريخية للثورة والتكنوقراط ذوي التعليم العالي ، والذين بدونهم لا يمكن تحقيق حكومة حديثة ، واستمدت قوتها من شبكة من فروع الحزب في أنحاء البلاد لصب فيها صفار التجار وملوك الأراضي والمدرسون دوراً مهماً ، وفي مراكش كان هناك تحالف مماثل من المصالح ، بين الملك وحزب الاستقلال والنقابات التجارية توصلت للاستقلال ، ولكنها لم تحقق استقراراً ووحدة فيما بينها مثل بلاد المغرب الأخرى ، فكان الملك يعلن في مواجهة حزب الاحتلال أنه التجسيد الحقيقي لمجتمع الوطني ، كما استطاع فرض سيطرته على الجيش الجديد . ولقد أدان حزب الاستقلال التأييد الشعبي المستمد من القبول العام لدعواه وتمثيل الارادة الوطنية انقسم الى فرقاء ، وظهرت منه حركة جديدة هي الاتحاد الوطني للقوى الشعبية ، بقيادة زعماء من الريف والجبال يدعوى التمسك عن مصالح البروليتاريا في المدن .

وقد تحقق الاستقلال في معظم بلدان الشرق الاوسط بمناورات القوى السياسية الداخلية والخارجية ، وبالمفاوضات السلمية نسبياً ، ورغم

فترات القلاقل الشعبية . كانت السلطة في البلاد المستقلة حديثا هي البداية في أيدي المائلات الحاكمة أو النخبة المتسلطة ، الذين كانت لهم الوضعية الاجتماعية الخاصة والمهارات السياسية اللازمة خلال فترة انتقال السلطة ، وبشكل عام لم يكن لهذه الجماعات المهارة والجاذبية الضروريتين لتعبئة التأييد الشعبي في ظروف الاستقلال المستجدة ، أو تحقيق دولة بالمعنى الكامل ، ولم تكن لهم نفس اللغة السياسية ، وكانت مصالحهم تكمن في الحفاظ على النسيج الاجتماعي الواهن وتوزيع الثروة ، أكثر منها في تغيير الاتجاه نحو عدالة اجتماعية أكبر ، وفي هذه البلدان غالباً ما تفككت الحركات السياسية بعد الاستقلال ، وأصبح الطريق مهبطاً أمام حركات وأفكار سياسية جديدة يمكن أن تصهر عناصر الوطنية والدين والعدالة الاجتماعية مما يشكل أكثر جاذبية ، وقد كانت جماعة الإخوان المسلمين هي التي حققت هذه الأفكار خاصة في مصر والسودان وسوريا ، كما لعبت الجماعات الاشتراكية والشيوعية دوراً ملحوظاً في مقاومة كل من الحكم الاستعماري في مراحل الأخيرة ، والحكومات الجديدة التي حلت محله .

كانت الحركة الشيوعية في مصر منقسمة إلى جماعات صغيرة ، واستطاعت أن تلعب دوراً في لحظات معينة من الأزمات ، خاصة خلال المواجهة مع البريطانيين في سنوات ما بعد الحرب ، وقد لعبت لجان الصال والطلبة ، التي تحكم فيها الشيوعيون ، دور الزعامة والتوجيه للقوى الشعبية التي كانت سبباً في إيقاظها . وفي العراق لعب الشيوعيون دوراً مشابهاً في الحركة التي أجبرت الحكومة على الانسحاب من اتفاقية الدفاع التي وقعتها مع بريطانيا في عام ١٩٤٨ ، وقد لعبت الاتفاقية تأييد معظم القادة السياسيين الراسخين ، حيث أعطت العراق بعض المزايا مثل توفير السلاح للجيش ، وإمكانية الدعم البريطاني في الصراع (الذي كان في بداياته في فلسطين) ، ولكنها كانت تمنى مستأرباطاً دائماً بين العراق وبريطانيا ، وكانت في النهاية تفرض تبعية دائمة من العراق للمصالح البريطانية . وقد شكلت المعارضة لها بؤرة التفت

حولها عند من المصالح المختلفة ، وامتزجت ممارسة الفلاحين الساخطين على شيوعهم الذين أصبحوا ملاكا للأراضي مع معارضة البروليتاريا في المدن التي يشكو من ارتفاع أسعار الطعام . مع معارضة الطبقة والرعاة الوطنيين على ألوانهم المختلفة ، وفي هذا الموقف ، لعب الحزب الشيوعي دورا مهما في الربط بين الجماعات المختلفة . وفي السودان ، كانت الجماعة الحاكمة التي ورثت الحكم البريطاني مرتبطة بحزبين ، كل منهما مرتبط بزعامة دينية تقليدية . وكأنا متماثلين في التركيبة الاجتماعية رغم اختلافهما حول مدى ارتباط السودان بصغر ، وكان هناك دور شعبي لا يمكنهما أدائه وهو الذي حاول أن يلعبه الحزب الشيوعي ، المكون غالبا من الطلبة الذين درسوا في القاهرة *

وفي مواجهة هذا التفوق للقوى السياسية ، كانت هناك محاولات عديدة لايحاد حركات من نوع جديد يمكنها استيعاب العناصر المهمة على الساحة السياسية ، ونشأت محاولات كان لهما أهمية خاصة خلال الخمسينات والستينات * الأولى كانت حزب البعث الذي نشأ في سوريا ، وكان حزبا يمثل تحديا لسيطرة عمدة قليل من كبار عائلات الحضر والأحزاب والروابط المتككة بين الزعماء ، التي تصدر عن مصالحهم الخاصة وتأثيرها على السيادة السورية . واحتلح الحزب الطبقة المتعلمة الجديدة التي أفرزها التزايد السريع في التعليم ، وهي من الطبقات الأقل نفوذا في المجتمع ، وأغلبها من جماعات الأقليات خارج الأغلبية المسلمة البنية من العلويين والدروز والمسيحيين ، وكانت جنودها كاسية في الجدل الثقافي حول الهوية الوطنية للسوريين ، وعلاقاتهم بالاحتصانات العربية الأخرى ، وقد كان ذلك الحد أكثر الحاحا في سوريا منه في البلاد الأخرى ؛ بسبب الحدود التي رسمتها بريطانيا وفرنسا وفقا لمصالحهما الخاصة ، ولم يكن لها أي ارتباط ، كمعظم بلدان الشرق الأوسط ، بالفواصل الطبيعية أو التاريخية -

وقد أجاب ميشيل عفلق (١٩١٠ - ١٩٨٩) المنظر الرئيسي لحزب البعث - وهو مسيحي من دمشق ، على تلك القصص بمفاهيم عربية صرفة :

« هناك أمة عربية واحدة ، لها الحق في أن تعيش كنزوة موحدة شكلتها تجربة تاريخية عظيمة ، هي ظهور الإسلام على يد النبي محمد ﷺ والمجتمع الذي جسده . وهذه التجربة ليست ملكا للعرب المسلمين فقط ، ولكن لكل العرب الذين استوعبوها باعتبارها ملكا لهم ، وأساسا لاعتبارهم بأن لهم رسالة خاصة في العالم ، وبفهم في الاستقلال والوحدة . ويمكن تحقيق هذه الأهداف فقط بتحول مزدوج ، أولا بتحول العقل والروح ، وحر استيعاب لفكرة الأمة العربية من خلال الفهم والحب - وثانيا بالتحول في النظام الاجتماعي والسياسي » .

وقد كانت عناصر الإصلاح الاجتماعي والاشتراكية قليلة الأهمية في أول الأمر ، ولكن في منتصف الخمسينات أصبح حزب البعث حزبا أكثر اشتراكية ، وانتشر نفوذه في سوريا والبلدان المحيطة ، لبنان والأردن والعراق ، وأيضا بلاد شبه الجزيرة العربية ، وامتدت جاذبيته لأكثر من الطلبة والمتقنين الذين حوهم السؤال حول الهوية . وكان الحزب نافذا بشكل خاص أيضا بين جيل من ضباط الجيش المضطربين من أصول اقليمية متواضعة ، والطبقة العاملة في المدن من المهاجرين من الريف . وهي الخمسينات، حدثت تقلبات بين حكم عسكري وحكم برلماني في سوريا، وفي ظروف تفتت السلطة . يمكن لحزب لديه السياسة الواضحة والتأييد الشعبي أن يلعب دورا يفوق حجم المراده . وكان البعث مؤثرا في كل من الحركة التي أدت الى قيام الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨ ثم في انفصالها عام ١٩٦١ ، وبشكل مماثل اكتسب نفوذا متزايدا في العراق في أعقاب ثورة ١٩٥٨ .

كان البعث أيديولوجية تحولت الى قوة سياسية ، ولكن الحركة المهمة الثانية في تلك الفترة كانت نظاما حاكما ، طور بالتنسيق نظاما فكريا يمكن به ادعاء الشرعية ويرد به شرعيته ، وهم ضباط الجيش المصري الذين تولوا السلطة عام ١٩٥٢ ، والذين برز من بينهم جمال عبد الناصر كقائد بلا منازع في البداية ، كان لديهم برنامج سياسي محدود ، سياسيا ، ولم تكن بينهم أيديولوجية مشتركة بخلاف

المناداة بالمصالح الوطنية كموقف يملو على مصالح الأحزاب والفرقاء ، واحساس بالتضامن مع جماهير الفلاحين الذين ينتمى معظمهم اليها ، وبمرور الوقت اكتسبوا صفات أيديولوجية ارتبطت بشكل عام بشخصية عبد الناصر - في هذه الأيديولوجية الناصرية ، كان هناك عدد من العناصر التي كانت في ذلك الوقت قادرة على تحويل الآراء ، وكانت لغة الاسلام اللغة الطبيعية التي استخلصها القادة في نداءاتهم للجماهير ، وكانوا يشكل عام يمثلون طبقة اصلاحية في نطاق الاسلام والتي لم تعارض ، بل على العكس ، مضت أشكال الهدنة والتقيير العلماني والتحديثي التي أدخلوها ، وفي تلك الفترة ، أصبح الأزهر تحت السيطرة الحكومية بشكل صارم .

وكان التركيز على جاذبية الاسلام بشكل عام ، اقل من التركيز على جاذبية اللومبة والوحدة العربية ، وكانت الوحدة العربية مقبولة لدى الحكومات المصرية السابقة للثورة لعدم السياسة الخارجية ، ولكن التطور التاريخي للفصل لصر ، والثقافة والصحافة المتميزة التي تنامت في وادي النيل ، جعلتها متباعدة بمشاعرها عن جاراتها ، وبدأ نظام عبد الناصر ينظر لبلده كجزء من العالم العربي ، بل وزعيمه الطبيعي ، وكان نظام عبد الناصر ينظر لصر باعتبارها جزءا من العالم العربي وزعيمة له ، كما آمنوا بوجوب توظيف هذه الريادة باتجاه الثورة الاجتماعية ، وملكية الدولة والسيطرة على وسائل الانتاج واعادة توزيع الدخل وكلها كانت أساسية لتعظيم القوة الوطنية ، ولذا جاء الدعم الشعبي للنظام .

وقد جرى تسويخ الإصلاح الاجتماعي بمصطلحات « الاشتراكية العربية » وهي نظام وسط بين الماركسية التي تؤيد صراع الطبقات ، والراسمالية التي تعني سيادة المصالح الفردية وسيطرة الطبقات التي تمتلك وسائل الانتاج ، أما في الاشتراكية العربية فإن المجتمع بكامله يلتف حول حكومة تعمل من أجل المصالح العام ، وقد طرحت هذه الفكرة في المؤتمر الوطني عام ١٩٦٢ :

. و بالتوردة هي الوسيلة الوحيدة التي تستطيع بها الأمة العربية أن تنخلص نفسها من الأغلال التي كبلتها . والوسيلة الوحيدة لمغالبة التخلف الذي يرض عليها نتيجة طبيعية للقهر والاستغلال . فان وسائل العمل التقليدية لم تعد قادرة على أن تطوى مسافة التخلف الذي طال مداه بين الأمة العربية وبين غيرها من الأمم السائرة في التقدم ، والتوردة بعد ذلك هي الوسيلة الوحيدة لمقابلة التحدى الكبير الذي ينتظر الأمة العربية وعيها من الأمم التي لم تستكمل نموها . ذلك التحدى الذى سببه الاكتشافات العلمية الهائلة الى تساعد على مضاعفة الفوارق ما بين التقدم والتخلف ، بل الى طول المعاناة من أجل هذه الأهداف كاد أن يفصل مضمونها ويرسم حدودها ، لقد أصبحت الحرية الآن تعنى حرية الوطن وحرية المواطن ، وأصبحت الاشتراكية وسيلة وغاية هي الكفاية والعادل ، وأصبح طريق الوحدة هو الدعوة الجماهيرية للعودة الى الأمر الطبيعي - أمة واحدة « (١) » .

وفي الميثاق أن الديمقراطية السياسية مستحيلة بلا ديمقراطية اجتماعية ، بما يعنى الملكية العامة لوسائل الاتصالات والخدمات العامة الأخرى ، والمصارف ، وشركات التأمين ، والصناعة الثقيلة والمتوسطة ، والأكثر أهمية التجارة الخارجية ، ويجب أن يكون هناك تكافؤ في الفرص ، والرعاية الصحية والتعليم للجميع رجالا ونساء على السواء . وتشجيع تنظيم الأسرة ، وتوزيع الفوارق بين الطبقات بالوحدة الوطنية ، وكذلك الانقسامات بين الدول العربية ، وأن مصر يجب أن تتناهى بالوحدة العربية ورفض الادعاء بأن هذا يعد تمهيدا في شئون الدول الأخرى . وفي السنوات القليلة التي تلت ذلك ، نفذت إجراءات الإصلاح الاجتماعي بصرامة ، وتضمنت تحديد ساعات العمل ، والحد الأدنى للأجور ، وتوسيع مظلة الخدمات الصحية ، وموزع نسبة من أرباح الصناعة على التأمين الاجتماعي ، والخدمات الاجتماعية ، وقد أمكن تحقيق هذه الإجراءات بالسرعة الذي تحقق لمصر في بداية الستينات ، وبحلول ١٩٦٤ ، توقف النمو ، ولم يعد معدل الاستهلاك العردي في تزايد .

وحتى في خروقه ، لم ينجح نظام عبد الناصر في استيعاب كل القوى السياسية للشعب المصري ، فقد كانت حركته السياسية الرئيسية ، الاتحاد الاشتراكي العربي ، قناة لنقل نوايا الحكومة الى الشعب ، بدلا من التعبير عن الرغبات الشعبية والمقترحات والشكاوى ، وانتهى بها الاحوان المسلمون باستغلال مفردات الاسلام كغطاء سياسي لسياساتها العلمانية ، وانتمد الماركسيون « الاشتراكية العربية » ؛ باعتبارها مختلفة عن « الاشتراكية العلمية » ، انماة على الاعتراف باحتلال الطبقات وصراعها .

الا ان الناصرية لاقت في البلدان العربية الاخرى قبولا شعبيا هائلا ومستمرا ، وقد شجعت شخصية عبد الناصر ، ونجاح نظامه ، والانتصار السياسي في أزمة السويس عام ١٩٥٦ ، وبناء السد العالي ، واجراءات الإصلاح الاجتماعي ، والتطلع الى قيادة قوية للدفاع عن القضية الفلسطينية كلها ساعدت على تقوية الأمل في تحقيق عالم مختلف ، وأمة عربية موحدة مرتبطة بالثورة الاجتماعية الحقبة ، لتبوا موقعها المناسب في العالم ، وكان مما أنعش هذه الآمال الاستخدام الحاذق للصحافة والإذاعة ، التي حاطت بالشعوب العربية من فوق رأس حكوماتها ، وقد عمقت هذه اللدائات من الخلافات بين الحكومات العربية ، ولكن الناصرية ظلت رمزا للوحدة والثورة ، وجسدت نفسها في حركات سياسية ذات منظور واسع ، كحركة القوميين العرب التي تأسست في بيروت ، وكان لها صدى واسع بين اللاجئين الفلسطينيين .

مصعود الناصرية

على مدى الستينات ، ظلت الحياة العامة للبلدان العربية خاضعة لتلك المعركة عن شكل اشتراكي محايد من القومية العربية وعبد الناصر زعيمها ورمزها ، وتحقيق الاستقلال في الجزائر عام ١٩٦٢ انتهى فعليا عصر الامبراطوريات الأوروبية ، وان ظلت يحض المناطق من الشرق الأوسط

تحت السيطرة البريطانية ، التي تجسدت في أشكال من الحكومات قائمة على أساس احتمال إمكانية استخدام القوة المسلحة ، وفي عدن و « المحميات » من حولها كانت المصالح البريطانية ملحوظة في الخصائص ، وكان عمل تكرير البترول في عدن مهما وكذلك القاعدة البحرية ، بسبب الخوف من سيطرة أسطول الاتحاد السوفيتي على القسطنطينية في الساحل المقابل من البحر الأحمر ، وتحولت الحماية المتسببة على البلدان المحيطة إلى نظام شكلي للسيطرة .

انتعاش الوعي السياسي في عدن والمعز بصعود الناصرية مع تغيرات معينة كانت تجري حينذاك في اليمن ، كلها فرضت على البريطانيين رفع درجة المشاركة المحلية في الحكم ، وتشكل مجلس تشريعي في عدن ، واتحدت المحميات المحيطة في فيدرالية انضمت إليها عدن نفسها ، وقد جلبت بعض التعازلات المحدودة مطالب جديدة من الطبقة المتعلمة الصغيرة بين العمال في عدن ، وأيضا من بين أولئك الذين عارضوا سيطرة الحكام في الاتحاد الفيدرالي وبتشجيع من مصر ، واندملت الاضطرابات . وفي عام ١٩٦٦ ، قررت الحكومة البريطانية الانسحاب ، وعندما انقسمت المعارضة إلى مجموعتين ، وعندما تم الانسحاب في ٦٧ ، كانت الجماعة ذات الميل الماركسية في الحضر هي التي تمكنت من الوصول للسلطة .

وفي الخليج ، لم يكن الضغط هو الذي أدى للانسحاب بقدر ما كان المهدوم التغير لوضع بريطانيا العالمي ، وفي عام ١٩٦١ حصلت الكويت على الاستقلال ، وتمكنت الطبقة الحاكمة المستقرة ، من عائلات كبار التجار ، والملتفة حول العائلة الحاكمة ، من إيجاد نوع جديد من الحكومة والمجتمع بالاستفادة من البترول ، وإلى الجنوب في الخليج أدت إعادة نظر بريطانيا لاستراتيجيتها ولمواردها ، إلى قرار حكومتها عام ١٩٦٨ بسحب قواتها المسلحة ، وبهذا انتهت سيطرتها السياسية على كامل منطقة المحيط الهندي بحلول عام ١٩٧١ ، وقد كان هذا القرار بشكل ما مناقضا للمصالح البريطانية في المنطقة ، وأدى اكتشاف البترول في أجزاء مختلفة من الخليج واستغلاله على نطاق واسع في (أبو ظبي) ، إلى إضفاء أهمية كبيرة على

منطقة كانت في الماضي شديدة الفقر ، وأدى ذلك الى امتداد السيطرة البريطانية من الموانئ الصغرى على الساحل الى الداخل ، حيث أصبح الترسيم الدقيق للحدود أمرا مهما . ومن خلال النفوذ البريطاني ، بدأ اتحاد حش بين إمارات الخليج السبع (الإمارات العربية المتحدة) للقيام بالدور التوحيدي الذي مارسه البريطانيون . وتكون من : أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القيوين ورأس الخيمة والعجيرة . ولم تنضم اليه قطر أو البحرين ، وظل استقلال البحرين مهددا لفترة ما يادعاهات الإيرانيين بالسيادة عليها يساه على مجادلات تاريخية ، ولكنها عانت فسمحتها عام ١٩٧٠ .

ولقد كان الجزء الوحيد الذي ظل فيه الوجود البريطاني ، هو منطقة لم يكن لها فيها أي وجود رسمي من قبل ، فقد كان حاكم عمان لوقت طويل تحت السيطرة الفعلية لمجموعة صغيرة من المستوطنين البريطانيين ، ونادرا ما امتد حكمه للداخل ، حيث كانت القوة الفعلية في أيدي إمام « الطائفة الإباضية » ، وقد أدت احتمالات العثور على البترول في الداخل في الحسينيات الى توسع سلطة السلطان بدعم من بريطانيا . وأدى هذا بدوره الى قيام ثورة محلية بدعم من السعودية التي كانت لها مطالباتها الإقليمية ، وراء ذلك الصراع ، وكانت المصالح المتضاربة لشركات البترول البريطانية والأمريكية ، غير بعيدة عن المشهد ، وقامت هذه الثورة بمعونة بريطانية ، وانهت الامامة ، ولكن في عام ١٩٦٥ اندلعت ثورة أكثر خطورة في الجزء الغربي من البلاد « ظفار » واستمرت بدعم خارجي حتى السبعينات ، ولم يكن السلطان راغبا في تقديم أي تنازلات بالتغيير ، وفي عام ١٩٧٠ حلع السلطان بايمار من البريطانيين لصالح ابنه .

بحلول السبعينات ، لم يكن الشاغل الرئيسي لأولئك المهتمين بظهور القومية العربية منصبا على بقايا الحكم الاستعماري ، ولكن على نوعين آخرين من الصراع بين القوتين العظميين ، وصراع بين الدول التي تحكمها مجموعات ملتزمة بالتغيير السريع أو الثورة على النسخ الناصري بشكل عام ، وبين دول تحكمها عائلات حاكمة أو جماعات محافظة تجاه التغيير السياسي الاجتماعي ، ومعادية لاتتشار نفوذ الناصرية . وفي سوريا ، كانت

السلطة في يد حزب البعث عام ١٩٦٣ ، تولاهما زعماؤه المدنيون نادية الأمر ومن بينهم ضباط الجيش المرتبطون به ، وفي العراق عام ١٩٩٣ ، استقطبت ثورة أخرى أكثر ميلا للبعث والناصرية ، حكومة الضباط التي شكلتها الثورة عام ١٩٥٨ ، ولكن النقاش حول الوحدة بين العراق وسوريا ومصر أظهر الخلافات في المصالح والأفكار بين ثلاثتهم ، وفي السودان ، قامت ثورة عسكرية عام ١٩٥٨ ، واتخذت الحكومة التي اعتقبتها سياسة الحياد والتنمية الاقتصادية ، حتى استعيد الحكم البرلماني عام ١٩٦٤ بضغط شعبي ، وفي الجزائر ، قامت الحكومة الأولى التي تشكلت بعد الاستقلال برئاسة أحمد بن بيل ، وخلفتها عام ١٩٦٥ حكومة أخرى أكثر التزاما بالاشتراكية والحياد برئاسة الهوارى بومدين ، وعلى الجانب الآخر كانت هناك ملكيات في مراكش وليبيا والاردن والعربية السعودية ، وكان لتونس وضع غامض ، حيث كان يحكمها بورقيبة كزعيم لحزب الجماهير الوطني المتميز بالاصلاحات الواسعة ، ولكنه كان مناهضا لتوسع النفوذ المصري ولمظم الأفكار السائدة عن القومية العربية .

وفي تلك الفترة تعاضل الشعور ، بأمة في مرحلة التكوين ، بالثروة الجديدة والتغيرات الأخرى الناتجة عن استغلال البترول ، فقد أصبحت الموارد البترولية للعرب وبلدان الشرق الأوسط الأخرى أنشأ ، مهمة بالفعل في عالم الاقتصاد وكان لذلك تأثير عظيم على مجتمعات الغول المنتجة للبترول ، العراق والكويت والسعودية وليبيا والجزائر ، كانت عائداتهم تصل الى ٢ بليون دولار سنويا واستخدمت بشكل مسئول في العراق والكويت وليبيا والجزائر وبشكل أقل مسئولية في العربية السعودية ، حتى قامت ثورة عاتلة خلعت سعود الابن الأكبر لعبد العزيز الذي أصبح ملكا بمجرد وفاة أبيه ، ونصب الأح الأقدم فيصل (١٩٦٤ - ١٩٧٥) ، الذي أوجد البنية الأساسية للمجتمع الحديث فقد وسع من الخدمات الاجتماعية ، ووضع هياكل متقنة متطورة للإدارة والقوات الأمن والدفاع التي بقيت على أسسها .

وقد بدأت هذه التطورات في تغيير مكانة الجزيرة العربية في العالم العربي بطريقتين مختلفتين ، فمن ناحية استطلاع حكام السعودية وبلدان الخليج استخدام ثرواتهم لتحقيق وضعية أكثر نفوذا في الشئون العربية ، وبدءوا أيضا في هذه الفترة في تقديم العون على نطاق واسع للدول الأكثر فقرا ، ومن ناحية أخرى كانت مجتمعاتهم المخففة بشكل سريع قد بدأت في اجتذاب أعداد كبيرة من المهاجرين من البلدان العربية الأخرى ، وكان ذلك بشكل أقل في الجزائر والعراق اللتين تستعان بتعداد كبير ، وكان بإمكانهما إيجاد العمال المهرة المتعلمين من بين أبنائهما ، ولكن في السعودية والكويت وبلدان الخليج الأخرى وليبيا ، كان التعداد صغيرا بما لا يفي باحتياجات تنمية الموارد ، وكانت الطبقات المتعلمة قليلة ، والمهاجرون معظمهم من الفلسطينيين والسوريين واللبنانيين ما عدا في ليبيا ، حيث عمل عدد قليل من المصريين ، إذ كانت مصر في احتياج لجيش عامل كبير بالإضافة إلى تنامي الاقتصاد الذي تسيطر عليه الدولة ، مما جعل الحكومة مترددة في السماح بالهجرة على نطاق واسع ، وفي بداية السبعينات ، كانت هناك قرابة نصف المليون مهاجر ، معظمهم من العمال المتعلمين ، حملوا معهم الأفكار السائدة في البلدان التي أتوا منها : أفكار الثورة الناصرية أو القومية البعثية وحنين الفلسطينيين الذي لا ينتمى للدولة التي وهبهم . وكانت أفكارهم وآمالهم تميل إلى مساندة مصالح مصر عبد الناصر في استخدام ثروة دول النفط كوسيلة لتحقيق كلفة قوية من الدول العربية تحت القيادة المصرية .

أزمة ١٩٦٧

كانت هناك بالفعل خلال الستينات علامات بأن دعاوى الناصرية وأدعائها قد ذهبت إلى أبعد من إمكاناتها ، وقد أوضح انهيار الاتحاد بين سوريا ومصر في ١٩٦٦ ، وفشل المباحثات اللاحقة حول الوطحة - حدود زعماء عبد الناصر وحدود المصالح المشتركة للبلدان العربية ، وكانت الأحداث في اليمن أكثر دلالة ، ففي عام ١٩٦٢ توفي الإمام الزيدى حاكم البلاد وخلع خليفته بشكل شبه فوري على يد حركة قام بها الليبراليون

المتعلمون في المنفى ، بالاشتراك مع ضباط الجيش النظامي ، وبدعم محدود من القبائل . وأصبحت الامة المتيقة ، الجمهورية العربية السورية (وتعرف باليمن الشمالي للتفرقة بينها وبين الدولة التي تأسست بعد الانسحاب البريطاني وأطلق عليها اليمن الجنوبي) ، وقد طالبت المجموعة التي تولت السلطة بالدعم المصري مباشرة ، وأرسلت بالفعل وحدات من الجيش المصري ، ورغم هذا الدعم كانت مهمة حكم البلاد اكبر من قدرة الحكومة الجديدة . فذلك البلاد كان الامام يحكمها بشكل مباشر ، وكانت متمسكة بفضل المهارات والخبرة المتراكمة للامام واتصالاته ، وقد تمردت بعض اجزاء من الريف ، وهي التي دامت بالولاء للامام ، او التي تعارض نوعية السيطرة التي حاولت الحكومة فرضها - بدعم من السمودية ، وتلا ذلك سنوات من الحرب الأهلية كان الصراع فيها مختلطاً بين الجماعات المحلية ، وايضا بين مصر والملكيات التقليدية ، ولم يكن أى من الجانبين قادراً على هزيمة الطرف الآخر ، وتمكن الذين يتلقون الدعم المصري من السيطرة على المدن الرئيسية والطرق التي تربطها فقط . ولكنهم لم يتمكنوا من السيطرة على معظم الريف ، وتورط جيش مصري كبير ظل يحارب لمدة سنوات في ظروف غير عادية .

وقد بانّت حدود الثورة المصرية والعربية بشكل أكثر تهديداً في أزمة اكبر وهي تلك التي حدثت عام ١٩٦٧ . والتي جرت مصر ودولا عربية اخرى لمواجهة ماساوية مباشرة مع اسرائيل . كان من المحتم أن تدفع ديناميكيات السياسة المصرية بعد الناصر الى وضع البطل القائد للحرب أيضاً كان يعتبره معظمهم القضية المركزية او المحورية ، وهي علاقاتهم باسرائيل . وفي عام ١٩٥٥ كانت الحكومة العسكرية المصرية قد بدأت في تأكيد قيادتها ، كما أدت أحداث ١٩٥٦ والسنوات التي تلتها الى تحريك عبد الناصر الى رمز للثورة العربية ، ولكن أيضاً وراء ذلك ، كان هناك اتجاه مبني في السياسة المصرية لجعل مصر زعيمة لكتلة عربية مترسطة بشكل وثيق ، الى الحد الذي يدفع العالم الخارجى للتعامل معها فقط من خلال الاتفاق مع القاهرة ، وقد كان للأعباء المترتبة على القضية الفلسطينية

والتحدث باسمها خطرهما الواضح ، وحتى عام ١٩٦٤ ظلت مصر تؤدي ذلك الدور بحذر ، فعلى ذلك العام رفضت مصر أن تجر إلى المواجهة مع إسرائيل حول خطط إسرائيل لاستغلال مياه نهر الأردن في الري ، ومنذ ذلك الوقت تعرض عبد الناصر لضغوط من جهات مختلفة ، فالنظم المحافظة التي كان بالفعل في صراع معها بسبب الحرب الأهلية في اليمن ، أكدت أن حدره علامة على عدم إيمانه الحقيقي بالقضية التي يدعى تبنيها . وفي سوريا ، كانت السلطة قد أصبحت بين أيدي مجموعة من البعثيين الذين آمنوا بأنه لا يمكن حل القضية الفلسطينية ، سوى من خلال الثورة الاجتماعية والمواجهة المباشرة مع إسرائيل ، وخلق أمة عربية حديثة .

وفي قلب العلاقات العربية - العربية بدأ يتشكل نسج جديد ، فبعد عام ١٩٤٨ والفلسطينيون أنفسهم لم يكونوا قادرين على القيام بدور مستقل في المفاوضات حول مصيرهم ، وانهارت قيادتهم ، وكانوا متفرقين بين عدد من الدول ، وكان على الذين فقدوا بيوتهم وأعمالهم بناء حياة جديدة لأنفسهم ، ولم يكن بإمكانهم لعب أي دور إلا تحت سيطرة البلدان العربية وبموافقتها . وفي عام ١٩٦٤ ، أوجدت الحاشية العربية هوية خاصة بهم (منظمة التحرير الفلسطينية) ولكنها كانت تحت سيطرة مصر ، والقوات المسلحة التابعة لها كانت جزءا من الجيوش المصرية والسورية والأردنية والعراقية ، في ذلك الوقت تنامي جيل جديد من الفلسطينيين في المنفى لهم ذكريات عن فلسطين ، وتعلموا في القاهرة أو بيروت ، وتأثروا بالتأثرات الفكرية هناك ، وظهرت تدريجيا في أواخر الخمسينات حركة سياسية من نوعين ، منظمة فتح الملتزمة بأن تظل كاملة الاستقلال عن النظم العربية والتي لم تكن مصالحها هي مصالح الفلسطينيين ، وأيضا ملتزمة بالمواجهة المسلحة المباشرة مع إسرائيل ، وعدد من الحركات الأصغر التي خرجت عن الناصريين والقوميين العرب في بيروت ، وتحركت تدريجيا باتجاه التحليل الماركسي للمجتمع ، والمصل الاجتماعي والايمن بأن الطريق لاستعادة فلسطين يكمن في الثورة الشاملة في البلدان العربية .

وفي عام ١٩٦٥ ، بدأت هذه الجماعات في القيام بعمليات مباشرة داخل إسرائيل ، وبدأ الاسرائيليون في القصاص ، لا ضد البعث السوري الذي كان يدعم الفلسطينيين ، ولكن ضد الأردن ، ولم تكن هذه الأعمال الاسرائيلية مجرد رد على ما كان يقوم به الفلسطينيون ، وانما كانت نابعة من ديناهيات السياسة الاسرائيلية ، فقد استمر سكان اسرائيل في التزايد اساسا بفعل الهجرة ، وفي عام ١٩٦٧ بلغ تعدادهم حوالي ٢.٢ مليوناً ، شكل العرب من بينهم قرابة ١٣ ٪ ، وتزايدت قوتهم الاقتصادية بفضل المعونات من الولايات المتحدة ومن اليهود في العالم الخارجي ، والتمويصات من ألمانيا الغربية ، وكانت ايضا تبرز قوة قواتها المسلحة وخبراتها ، وخاصة في السلاح الجوي ، وكانت اسرائيل تعلم انها اقوى عسكريا وسياسيا من حيرانها العرب ، وفي مواجهة التهديدات من اولئك الجيران ، رأت انه من الأنفيل ان تظهر قوتها ، فقد يؤدي ذلك الى اتفاقي أكثر استقرارا مما أمكن تحقيقه ، ولكن فيما وراء ذلك ، كانت آمالها تقوى في فرض بقية فلسطين وانهاء الحرب التي لم تنته في ١٩٤٨ .

وتجسست كل هذه الخطوط في عام ١٩٦٧ ، ففي مواجهة أعمال الردع الاسرائيلية ضد الدول العربية ، والتقارير التي لا يكون لها أساس من هجوم اسرائيل وشيك على سوريا ، طلب عبد الناصر من الأمم المتحدة سحب قواتها المتمركزة على الحدود المصرية مع اسرائيل منذ حرب السويس ١٩٥٦ ، وعندما تم ذلك أطلق مضيق المقيبة أمام الملاحه الاسرائيلية ، وينظر انه تصور ان ليس لديه ما يفكره ، فاما أن تتدخل الولايات المتحدة في اللحظة الأخيرة للتفاوض حول تسوية سياسية ، مما يمكن أن يصبح نصراً له ، أو اذا كانت الحرب ، فان قواته المسلحة والمدربة بمعونة الاتحاد السوفيتي سوف تكون قادرة على الانتصار ، وكان يمكن أن تكون نظريته صائبة لو كان للولايات المتحدة السيطرة الكاملة على مياصة اسرائيل ، حيث كان هناك تيار داخل الحكومة الأمريكية يميل الى حل المشكلة سلميا ، فالملاقات بين القوى الأعظم وعشائرها ليست بسيطة على الإطلاق ، ولكن الاسرائيليين لم يكونوا على استعداد لاعطاء مصر التصارا

سياسيا لا يمكن موازين القوى بينهما ، ويدورهم لم يكن لديهم ما يخسرونه ، فكأنوا يتوقعون أنهم أقوى عسكريا ، وإذا لم تجر الأمور لصالحهم على غير المتوقع فبإمكانهم دائما الاعتماد على الحون الأمريكي . ومع ارتفاع التوتر ، وقعت الأردن وبيوريا اتفاقيات عسكرية مع مصر ، وفي ٥ يونيو هاجمت إسرائيل مصر ودمرت قواتها الجوية ، وفي الأيام القليلة التي تلت ذلك من القتال ، احتل الاسرائيليون سجاء حتى قناة السويس ، والقدس ، والجزء الفلسطيني من الأردن وجزءا من جنوب سوريا هو مرتفعات الجولان ، قبل التوصل الى الاتفاق على وقف إطلاق النار في الأمم المتحدة الذي أنهى القتال .

كانت الحرب نقطة تحول من عدة نواح مختلفة ، فالاحتلال الاسرائيلي للقدس وواقع ان الأماكن المقدسة للمسلمين والمسيحيين أصبحت الآن تحت السيطرة اليهودية ، اضاف بعدا جديدا للصراع ، وغيّرت الحرب من موازين القوى في الشرق الأوسط ، وأصبح واضحا أن إسرائيل أقوى عسكريا من الدول العربية مجتمعة ، وغير ذلك من علاقة كل منها (الدول العربية) مع العالم الخارجي ، وما كان يعتبر - صوابا أو خطأ - تهديدا لوجود إسرائيل آثار تاطل في أوروبا وأمريكا ، حيث كانت ذكريات عصر اليهود شلال الحرب العالمية الثانية ما زالت هائلة ، كما ان النصر الاسرائيلي السريع أيضا قد زاد من جاذبيتها كحليف في نظر الأمريكيين . وبالنسبة للدول العربية ، خاصة مصر ، كان ما حدث بكل المقاييس هزيمة كشفت حدود قدراتها السياسية والعسكرية ، وبالنسبة للاتحاد السوفيتي كانت أيضا نوما من الهزيمة ، ولكنها جعلتها أكثر تصميمًا على التمسك بهزيمة أخرى بنفس الجسامة . وتركت الحرب آثارها بشكل عميق على كل الأفراد في العالم عربيا كانوا أم يهودا ، وما كان صراعا محليا أصبح الآن صراعا عالميا .

وأهم النتائج على المدى الطويل ، كان احتلال إسرائيل لما تبقى من فلسطين العربية ، القدس وغزة والجزء الغربي من الأردن (يعرف عادة

بالضفة الغربية) ، وأصبح المزيد من الفلسطينيين لاجئين خاضعين للاحتلال الاسرائيلي ، و زاد ذلك من الإحساس بالهوية الفلسطينية ، والدفاع بينهم بأنه في النهاية لا مفر من الاعتماد على أنفسهم فقط ، وظهرت أيضا مشكلة أمام اسرائيل والبلاد العربية والدول العظمى ، فبأن تظل اسرائيل على احتلالها لما غنمته من الأراضي ؟ أم تتنازل عن الأرض مقابل تسوية سلمية مع الدول العربية ؟ وهل يجب أن يكون هناك نوع من الهوية السياسية للفلسطينيين ؟ وكيف يمكن للبلاد العربية أن تستعيد الأرض التي فقدتها ؟ وكيف يمكن للقوى الكبرى أن تتوصل لتسوية تمنع حدوث حرب أخرى قد يدفعون للدخول فيها ؟ .

وكان من الممكن أن يتقدم المنتصرون بنوع من المبادرة تفتح الطريق أمام اجابة ما عن هذه الأسئلة ، ولكن هذه المبادرة لم تتحقق ، ربما لأن الاسرائيليين قد احتاجوا لوقت طويل لمهضم نتائج مثل هذا النصر السريع الكامل واستيمابه . وتمترست كل الأطراف في مواقع جديدة ، فوجد الفلسطينيون أنفسهم موحدين تحت الحكم الاسرائيلي ، وطالبوا بحقوقهم في وطن مستقل منفصل ، وبدأ الاسرائيليون في اداة الأراضي المحتلة كجزء من اسرائيل ، وتجمع مجلس الأمن في الأمم المتحدة أخيرا في الاتفاق على القرار ٢٤٢ ، ويسود بمقتضاه السلام في حدود آمنة ومعترف بها ، وتنسحب اسرائيل من أراضي احتلتها . وتؤدي التوضيحات للاجئين ، وكان هناك عدم اتفاق حول تفسير ذلك ، هل تنسحب اسرائيل من كل المناطق أو بعضها، وهل يعتبر الفلسطينيون دولة أو جبهة من المهاجرين الأفراد ؟ وتبنى الزعماء العرب قراراتهم الخاصة في مؤتمر عقد في الخرطوم في سبتمبر ١٩٦٧ ، وقرروا عدم الاعتراف بالاحتلال الاسرائيلي ورفضوا مبدأ المفاوضات ، وهنا أيضا كان هناك اختلاف في التفسيرات المختلفة بالتسبة لمصر والأردن على الأقل ، وظل الطريق مفتوحا أمام التسوية السلمية .

الفصل الخامس والعشرون

توحيد العرب وتفرقهم (بعد ١٩٦٧)

الزمنة ١٩٧٣

عاش عبد الناصر ثلاث سنوات بعد هزيمته ، ولكن وضعه الدولي اهتم بشدة : فقد تأثرت علاقاته ببريطانيا وأمريكا باتهامانه لهما ، واعتقاده بأنهما حاولتا إسرائيل عسكريا خلال حرب ١٩٦٧ ، علاوة على إصرار أمريكا على عدم انسحاب إسرائيل الا مقابل السلام، وبضعف موقفه حيال الحكم العرب بانكشاف حدود قمراته . وقد كان أحد نتائج حرب ١٩٦٧ أن أوقف الخسائر في اليمن ، وانسحبت قواته منها بمقتضى اتفاقية مع العربية السعودية .

أما داخل مصر ، فقد ظل وضعه لويًا ، وفي نهاية ذلك الأسبوع المصري من يونيو ١٩٦٧ أعلن تنحيه ، ولكن ذلك حرك احتجاجا شعبيا في مصر وبعض الدول العربية الأخرى ، وربما كان ذلك راجعا لبراءة التنظيم ، وربما أيضا بسبب الاحساس بأن استقالته سوف تكون أعق من الهزيمة ، فقد ظلت سيطرته على المشاعر الشعبية في الدول العربية الأخرى قوية تقديرا لشخصه ولقدرة مصر المعترف بها لديهم ، كما كان أيضا الوسيط الذي لا يمكن الاستغناء عنه بين الفلسطينيين ومن آوأمهم . وفي سنوات ما بعد ١٩٦٧ ، تنامي الشعور الوطني الفلسطيني ، وتزايدت قوة « فتح » و« سيطرت منذ عام ١٩٦٩ على منظمة التحرير الفلسطينية ، وأدى ذلك الى عدد من الأعمال العدائية ضد إسرائيل ، وانصبت أعمال الردع الإسرائيلية على الأراضي التي كان للفلسطينيين فيها بعض من حرية الحركة . وفي عام ١٩٦٩ ، تمكنت مصر من التدخل لعقد اتفاقية

بين الحكومة اللبنانية والمنظمة ، تحدثت بموجبها الصوابط التي يمكن
للسظمة أن تعمل من خلالها بحرية في جنوب لبنان ، وفي العام التالي
١٩٧٠ . اندلع قتال عنيف في الأردن بين الجيش وجماعات الميليشيات
الفلسطينية التي بدأ أنها توشك أن تتولى السلطة في البلاد . واستطاعت
الحكومة الأردنية فرض سيطرتها وانتهت حرية حركة الجماعات
الفلسطينية ، ومرة أخرى كانت وساطة عبد الناصر هي التي أعادت
السلام بين الطرفين .

توفي عبد الناصر فوراً بعد ذلك ، ولابد أن المشهد غير العادي في
جنازته ، للملايين سيكون في الطرقات كان يعنى شيئاً بالتأكيد ، وهل
الأقل ، كان من الصعب تصور مصر أو العالم العربي بدون من تلك
اللحظات ، وكان موته نهاية لحضبة الأمل في عالم عربي موحد يخلق من
جديد .

وحلف عبد الناصر رفيقه لصرة طويلة أنور السادات (١٩٦٨ -
١٩٨١) ، وهذا للوحة الأولى أن مصر ستضي على نفس المسار ، وفي البلدان
العربية الأخرى أيضاً توالى التغيرات حتى عامي (١٩٦٩ - ١٩٧٠)
حين تولى الحكم أشخاص بدأ كما لو كانوا سينتهجون سياسة مشابهة
للناصرية أو على الأقل منسجمة معها ، ولم تكن هناك تغييرات أساسية في
ذلك الوقت في مراكش أو تونس فقد ظل الملك « الحسن » ومن حوله
في الحكم ، وبورقيبة وحزب « الدستور الجديد » في تونس ، وفي
الجزائر تحقق التغيير في الجماعة الحاكمة قبل ذلك بسنوات قليلة .
والى الشرق حكم فيصل في السعودية ، والملك حسين في الأردن ، والعائلات
الحاكمة في دول الخليج ، أما في ليبيا ، فقد أطاحت تركيبة مألوفة من
ضباط الجيش والمثقفين الراديكاليين بالملكية عام ١٩٦٩ ، وبعد فترة برز
من بين المجموعة الحاكمة رمز مسيطر على الضباط ، هو معمر القذافي ،
وفي السودان قامت جماعة مشابهة بقيادة جعفر النميري ، أسقطت النظام
الاستمرري في عام ١٩٦٩ . وفي سوريا كان النظام البعثي متورطاً بمضى
في هزيمة ١٩٦٧ . فحلت محله في عام ١٩٧٠ جماعة من الضباط بقيادة

حافظ الأسد ، الذي ينتمى أيضا للبعث ولكنه أكثر حذرا فى سياسته ، وفى العراق أيضا ، انتهت فترة من الحكم المتهتر ، من ائتلاف بين ضباط الجيش والمدنيين ، بتولى جماعة أكثر تماسكا ، ومرتبطة بالبعث ، للسلطة عام ١٩٦٨ ، وظهر على الفور صدام حسين بصفته أقوى أرواحها . وفى اليمن الجنوبية ، كان عام ١٩٦٩ عاما حرجيا . سقط فيه تحالف القوى الذى استولى على السلطة مع الاستقلال ، وحلت محله جماعة أكثر ماركسية . وفى شمال اليمن لم تحدث فى تلك السنوات تغييرات حاسمة ، فقد جلبت نهاية الحرب الأهلية الى السلطة تحالفا من عناصر من الجانبين ، وظلت علاقة كل منها بالآخر فى حاجة الى التعريف . وفى عام ٧٤ تأسس نظام أقل استقراوا بدعم من الجيش وبعض زعماء القبائل الأقوياء .

فى عام ١٩٧٣ ، وقعت أحداث لا تقل درامية عن أحداث عام ١٩٦٧ ، وكانت علامة على مرحلة جديدة من مسيرة الوحدة العربية وإعادة تأكيد الاستقلال فى وجه التوتين العظميين . ومرة أخرى كانت هناك مواجهة مع اسرائيل : كانت الرغبة فى تمويض هزيمة ١٩٦٧ قائمة قبل وفاة عبد الناصر ، وتجلت فى (حرب الاستنزاف) على طول قناة السويس ، وإعادة تسليح الجيش المصرى والسورى من قبل السوفيت . وفى بداية السبعينيات ، كان رئيس مصر الجديد « السادات » ، قد أجرى تغييرات مهمة فى السياسة عندما طلب سحب الخبرة والعنيد السوفيت . ولكن الجيش ظل قائما على التسليح والتدريب السوفيتي ، وفى أكتوبر ١٩٧٣ ، شن هجوما مفاجئا على القوات الاسرائيلية على الضفة الشرقية للقناة ، وفى نفس اللحظة وبالاتفاق المسبق هاجم الجيش السورى الابريائيليين . فى الجولان .

فى الاندفاع الأولى من القتال ، نجح الجيش المصرى فى عبور القناة وبناء الجسور ، واحتل السوريون جزءا من الجولان وملكتمهم الأسلحة التى وفرها الروس من تصيد سلاح الجو الاسرائيل الذى حقق النصر فى عام ١٩٦٧ . وفى الأيام القليلة التالية انعكس لكى العسكرى ، وعبرت القوات الاسرائيلية باتجاه دمشق ، وكان نجاحهم واجها للمعدات التى أرسلتها الولايات المتحدة على عجل ، إضافة الى المهارات العسكرية ، وكذا جزئيا

للخلافات السياسية بين مصر وسوريا (٦) ، التي سرعان ما كشفت عن نفسها ، وظهرت العمليات العسكرية مرة أخرى التفوق العسكري الإسرائيلي ، ولكن الحرب لم تكن هزيمة للعرب لا في أعين العرب ولا في أعين العالم ، اذ ظهرت الهجمات تخطيطا دقيقا وتصميما جيدا ، واكتسبت التعاطف والدعم المالي والعسكري من البلدان العربية الأخرى ، وانتهت بإيقاف إطلاق النار الذي فرضه نفوذ القوى العظمى ، الذي أظهر أن الولايات المتحدة لن تقبل الهزيمة لإسرائيل ، كما لن يقبل الصوفيت بهزيمة مصر ، وأنهما غير راغبين في السماح بتصاعد الحرب بطريقة قد تجرحها اليها .

وقد كان جانب من أسباب تدخل القوى العظمى القوى هو قيام العرب باستخدام امضى أسلحتهم ، وهو القدرة على فرض حظر على صادرات النفط ، للمرة الأولى ، وربما الأخيرة استخدم هذا السلاح بنجاح ، فقد قررت البلدان العربية ، المتجهة للنفط تخفيض انتاجها طالما ظلت إسرائيل على احتلالها للأراضي العربية ، وفرضت السعودية حظرا كاملا على الصادرات للولايات المتحدة وهولندا ، وهما الأكثر تعاطفا مع إسرائيل من بين الدول الأوربية ، وكانت أيضا مركز السوق الحرة للبتروöl .

كانت آثار هذه القرارات قاسية : لأنها واكبت تغييرا آخر اتجهت الدول المصدرة للبتروöl (أوبك) إليه منذ زمن ، فقد ارتفع الطلب على

(٦) التزامنا عبارات الخلف حرسا على الأمانة العلمية ، ولكننا نرى انه جاسم الصواب في حديثه عن التفوق الإسرائيلي لأمرين أولهما أن العرب لم يكونوا يهاجمون إسرائيل ، بل ترسانة الجيش الأمريكي ياكلها ، والثاني أن إسرائيل لم تدّ تلح أن تخرج الجيش المصري من مواقعه ، وفشلت في انتزاع مدينة السويس ، ولولا الحسائر الملاحقة التي منيت بها لم سارحت بتوقيع اتفاقية فض الاشتباك ثم قبول اجلاء سيناء ياكلها - وأخيرا فالانتصار في الحرب لا يقيم بالعمليات العسكرية ، بل بالنتائج السياسية والاقتصادية التي تحلها العمليات العسكرية ، وهذا ما حدث بالفيط في حرب أكتوبر ، ولم تصبح العرب آنذاك لتصبية القيادة المصرية ، فكانت دولة فلسطين قائمة الآن في قطاع غزة والضفة الغربية ياكلها ، وكانت الجولان قد عادت إلى سوريا ياكلها ، وكانت إسرائيل وجدت نفسها رهبا عن لسانها تقوّل في المحيط العربي وتعود فلسطين عربيتها عربويا بحكم التفوق المبدع للعرب المقيمين هناك ، ولأنهم من المقدر أن يزيد عددهم على عدد الاسرائيليين بحكم الفرق في معدل المواليد - (المصدر)

بتحول الشرق الأوسط بتزايد احتياجات الدول الصناعية للنفاج وازدادت
الأيك قوة وتصميما على زيادة حصتها من الأرباح ، التي كانت أقل من
المقدار المدبوع كضرائب على استهلاكه في البلدان المسودة للبتحول ،
وبنهاية عام ١٩٧٣ ، قررت الأييك رفع أسعار البيع بمقدار ٣٠٠٪ ،
وكانت إيران والدول العربية المحرك الرئيسي وراء هذا القرار بالزيادة
(كانت الزيادة في سعر المستهلك أقل من ذلك : لأن الضرائب والتكاليف
الأخرى لم ترتفع بنفس المقدار) .

هيئة التفوذ الأمريكي

في غضون بضع سنين ، أصبح واضحا أن ما كان يدعو في البداية
اعلاميا عن الاستقلال السياسي والاقتصادي ، كان في الواقع الخطوة الأولى
باتجاه المزيد من الاعتماد على الولايات المتحدة ، وقد بدأ هذا الاتجاه في
مصر كما هو الحال في كافة المنروعات العربية في العشرين عاما الأخيرة
تقريبا ، فبالنسبة للسادات لم تكن حرب ١٩٧٣ ضرورية لتحقيق انتصار
عسكري ، وإنما لصدمة القوتين العظيمين لكي تتفهما باتجاه المفاوضات
لتحقيق تسوية ما للمساكن بين العرب وإسرائيل ، ولأن المزيد من الأزمات
التي قد تؤدي إلى مواجهة خطيرة ، وهو ما حدث بالفعل ، ولكن بشكل
زاد من قوة وتفوذ ومشاركة إحدى القوتين العظيمين ، وهي الولايات المتحدة ،
فقد تدخلت أمريكا بحرم في الحرب ، في البداية لترويد إسرائيل بالأسلحة
لمنع هزيمتها ، وبعدها لتحقيق توازن في القوى يؤدي إلى التسوية ، وفي
العامين التاليين أدت الوساطة الأمريكية إلى اتفاق سوري إسرائيلي تسحب
إسرائيل بمقتضاه من بعض المناطق السورية التي احتلت في ١٩٦٧ ،
و ١٩٧٣ ، واتفاقيتين مماثلتين مع مصر ، وكانت هناك محاولة قصيرة مبهضة
لجمع القوى العظمى وإسرائيل والدول العربية في مؤتمر عام تحت رعاية
الأمم المتحدة ، ولكن الخط الأساسي للسياسة الأمريكية حتى تلك اللحظة
كان إبعاد روسيا عن الشرق الأوسط ، ودعم إسرائيل ماديا وسياسيا
وعسكريا لجرحا للمفاوضات مع الدول العربية تسحب بمقتضاها من
مناطق محتلة في مقابل السلام ، مع إبقاء منظمة التحرير الفلسطينية خارج
المفاوضات إكراما لإسرائيل ، ما لم تعترف المنظمة بإسرائيل .

« وتغيرت السياسة لفترة قصيرة عام ١٩٧٧ ، حين حاول رئيس امريكى حديد (جيمى كارتر) صياغة منهج مشترك للمشكلة بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ، وابتعاد طريقة لجلب الفلسطينيين الى عملية المفاوضات ، ولم تسر هذه الجهود عن شئ لسببين : كان أولهما المعارضة الاسرائيلية التى ترايدت عندما تولت السلطة حكومة وطنية ، أكثر تشددا برئاسة مناحم بيجين ، وقرار السادات المقاتي ، فى نوفمبر ١٩٧٧ بالذهاب للقديس واعطاء اسرائيل فرصة للسلام من خلال التفاوض المباشر »

وقد كان واضحا فى ذهن السادات الرغبة فى وضع نهاية للحروب المتتابعة التى لم يستطع العرب الانتصار فيها ، ومنظور أوسع لمفاوضات مباشرة ترعاها الولايات المتحدة ، ويستبعد الاتحاد السوفيتى كعامل لعال فى الشرق الأوسط ، وبمجرد أن يسود السلام بين مصر واسرائيل ، تصبح مصر حليفا أكثر أهمية لأمريكا ، وتداعيات ما يقف ذلك فى مجال الدعم الاقتصادي ثم تحقيق موقف امريكى أكثر تفهما لمطالب العرب الفلسطينيين ، أما فى ذهن الحكومة الاسرائيلية فى ذلك الوقت ، فقد كان الهدف مختلفا : تحقيق السلام مع أقوى وأعظم أعدائها وان أدى الأمر الى الانسحاب من سيناء ، وعليه تصبح يدما طليقة فى تحقيق الهدف الأساسى لسياستها ، رزع المستوطنات فى الضفة الغربية المحتلة توطئة لضمها تدريجيا . ولتصبح قادرة على التعامل بشكل ايجابي حيال أية خصومة مع سوريا أو منظمة التحرير الفلسطينية . وفى المفاوضات التى تلت رحله السادات ، كان السؤال المحورى حول العلاقة التى يتضمن تحقيقها بالسلام المصرى الاسرائيلى ومستقبل وضع الضفة العربية ، وعندما تم التوصل الى اتفاق فى النهاية بمعونة الوساطة الأمريكية عام ١٩٧٨ فى « كامب ديفيد » ، وضحت سيادة الرأى الاسرائيلى على الرأى المصرى ، وإلى حد ما أيضا على الموقف الأمريكى حول هذه المسألة الاساسية ، مطبقا للاتفاقية ، يكون هناك سلام رسمى بين مصر واسرائيل ، ونوع من الحكم الذاتى للضفة الغربية وغزة ، يؤدى بعد خمس سنوات الى مفاوضات حول الوضع النهائى ، ولكن بلا رباط رسمى بين المسالتين ، وفى المفاوضات التالية

حول الحكم الذاتي سرعان ما انفضح أن أفكار إسرائيل كانت مختلفة بشكل كبير عن الأفكار المصرية أو الأمريكية ، ورفضت إسرائيل تجميد سياستها الاستيطانية في المناطق المحتلة (٥) .

واغميل الرئيس السادات عام ١٩٨١ على أيدي أفراد جماعة من المعارضين لسياسته ، كانوا يهدفون لاستعادة الأسس الاسلحية للمجتمع المصري ، ولكن الخطوط الرئيسية لسياسته استمرت في عهد خليفته حسني مبارك ، وعلى مدار السنوات القليلة التالية ازداد التقارب مع الولايات المتحدة ، وتلقت مصر كميات كبيرة من الدعم المالي والعسكري واعترف الفلسطينيون ومعظم البلدان العربية رفضهم لتلك الاتفاقية مع إسرائيل بدرجات متفاوتة ، واستبعدت مصر رسمياً من الجامعة العربية التي نقلت مقر رئاستها من القاهرة الى تونس ، ورغم ذلك كانت الميزة المكتسبة من التقارب مع أمريكا من الصخامة والوضوح:الدوحة أن عددا من البلاد العربية اختطت لنفسها ذات الاتجاه : مراكش وتونس والأردن وبشكل خاص الدول المنتجة للبترول في شبه الجزيرة العربية ، وبعد ذروة نفوذهم في ١٩٧٣ ، سرعان ما أصبح واضحاً أن الثروة التي تأتي من البترول يمكن أن تولد ضعفاً لا قوة .

وبكل المقاييس كانت تلك الثروة ضخمة بالتأكيد ، ففيما بين عامي ١٩٧٣ ، ١٩٧٨ تنامت عائدات البترول السنوية للبلدان العربية الرئيسية بشكل هائل ، فالسعودية من ٤٣٥ الى ٣٦ بليون دولار ، والكويت من ١٧ الى ٩٢ بليون دولار ، والعراق من ١٨ الى ٢٣٦ بليون دولار ، وليبيا من ٢٢ الى ٨٨ بليون دولار وبعض البلدان الأخرى زادت من إنتاجها بشكل كبير، خاصة قطر وأبو ظبي ودبي وتوسعت سيطرة الدول على مواردها ، وبحلول عام ١٩٨٠ كانت كل الدول المنتجة الرئيسية

(٥) ينقل الكاتب هنا بعض الحقائق الهامة ، وهي أن كاسب بيليد زعماء مصر سيناء ، وكان من الممكن أن يعود لسوريا الجولان ، وإنما كل من الممكن أن تتركز للفلسطينيين احتلالاً يهرجية سلطتهم وحكما ذاتيا في جميع أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة . وهو ما يسمح له الآن بعد أكثر من عشرين عاماً على تلك الاتفاقية التي لم يستلح الكثير من القصة العرب أن يدركوا أهميتها وتيمتها للكويت - (المحدث) .

أما قد أمنت انتاج البترول ، أو شاركت بتصيبه أكبر في رأسمال الشركات العاملة . وأن ظل للشركات المتحدة الجنسيات وضع قوى في النقل والبيع ، وأدت الزيادة في الثروة الى المزيد من الاعتماد على الدول الصناعية ، فهم الملاة الرئيسيون في سوق البترول . وفي خلال السبعينيات ، توقعت ظاهرة تزايد الطلب على الكم المروى بسبب الكساد الاقتصادي ، ومحاولات الحد من استهلاك الوقود ، وتزايد انتاج الدول من غير أعضاء الأوبك ، فضعف الموقف التفاوضي وتفككت وحدة الأوبك ، ولم يكن الاتفاق على مستوى مرتفع موحد من الأسعار ، وكان على تلك الدول التي لها عائدات بترولية تفوق قدراتها على الانفاق التسوى بسبب محدودية السكان والموارد الطبيعية ، كان عليها أن تستثمر الفائض في أى مكان وغالبا في الدول الصناعية ، وكان عليها اللجوء للدول الصناعية أيضا للحصول على السلع للرأسمالية والخبرات التقنية ، التي كانوا بحاجة إليها لتطوير الاقتصاد وبناء قواتهم المسلحة .

وقد كان لذلك الاعتماد المتزايد وجه آخر فاستخدام البلدان العربية سلاح المقاطعة عام ١٩٧٣ ، بهي للدول الصناعية حدود إمكانية الاعتماد على بترول الشرق الأوسط ، ويمرر هذا المقدمات هناك مؤشرات بأن الولايات المتحدة يمكن أن تتدخل بالقوة اذا تعرضت وارداتها من البترول مرة ثانية للتهديد ، سواء أكان ذلك نتيجة الثورات في الدول المنتجة ، أم بسبب حظر توسع النفوذ السوفيتي في بلدان الخليج ، إلا أن التدخل يجب أن يظل الملجأ الأخير ، حيث ظل اعتماد الولايات المتحدة في هذا الشأن على حلفائها الرئيسيين في منطقة الخليج والسمودية وإيران ، وبنهاية السبعينيات تغير الموقف ، فقد أذكى الاحتلال الروسي لأفغانستان في عام ١٩٧٩ المخاوف بأن الاتحاد السوفيتي ينوى بسط نفوذه على بلاد المحيط الهندي ، وأطاحت الثورة الإيرانية ١٩٧٨/١٩٧٩ بالشاه أقوى حلفاء الولايات المتحدة ، وحلت محل حكومته حكومة ملتزمة بتحويل إيران الى دولة إسلامية حقيقية كمقدمة لتغييرات مماثلة في البلدان الإسلامية الأخرى ، وكذا خطر انتشار هذه الثورة غربا الى البلاد المجاورة بما قد يؤثر على النظام السياسي لدول الخليج وعلاقاتها بالولايات المتحدة ،

وقد أدت مثل هذه الاعتبارات إلى صياغة خطط أمريكية للدفاع عن الخليج عند الحاجة وذلك بالاتفاق مع بلدان الشرق الأوسط التي كانت مستعدة للتعاون ، وقد حاولت معظم دول الخليج أن تحافظ على مسافة بينها وبين التحالف الكامل مع الولايات المتحدة ، وفي عام ١٩٨١ شكلت السعودية والدول الأصغر معها « مجلس التعاون الخليجي » .

وقد كان الانفتاح على العرب أكثر من مجرد تغيير خاطئ على السياسة الخارجية والعسكرية ، فكان أيضا تغيرا في مواقف وسياسات معظم الحكومات العربية من الناحية الاقتصادية ، وكانت تغيرا عرف في مصر باسم الانفتاح ، وصدر بشأنه القانون في ١٩٧٤ وقد أدت إليه بعض الأسباب : أولا قوة الولايات المتحدة كما تجلت في حرب ١٩٧٣ وما بعدها ، وثانيا الحاجة للقروض الأجنبية والاستثمار من أجل تطوير الموارد واكتساب القوة ، وربما أيضا للوعي المتزايد بحدود سيطرة الدولة على الاقتصاد وكذا لضغوط المصالح الخاصة .

وقد تضمن الانفتاح عمليتين وثيقتي الارتباط ببعضهما البعض ، فمن ناحية ، كان هناك تغير في التوازن بين القطاعين العام والخاص في مجال الاقتصاد ، فيخلاف لبنان التي لم يكن فيها عمليا أي قطاع عام ، اتجهت البلاد الأكثر التزاما بالاستثمار الخاص نحو تحقيق السيطرة العامة (للحكومية) على بعض المجالات ، حيث لم تكن هناك أية امكانية للنمو السريع بدون الاستثمار والتوجيه الحكومي ، لدى العربية السعودية على سبيل المثال أمنت صناعة البترول وامتلكت الدولة المقاريع الصناعية الكبرى الجديدة ، إلا أن مجالات أوسع انفتحت في بعض البلدان أمام المشروعات الخاصة في الزراعة والصناعة والتجارة ، وكان ذلك أكثر وضوحا في مصر حيث شهدت السبعينيات تغيرا واسعا وسريعا مختلفا عن اشتراكية الدولة في الستينيات ، وفي تونس ، واجهت تجربة الدولة في محاولتها للسيطرة على الواردات والصادرات وكذا في الإنتاج الصناعي والتوزيع الداخلي صعوبات ، وشهد عام ١٩٦٩ نهاية التجربة وجرت في سوريا والعراق أيضا - رغم المبادئ الاشتراكية لحزب البعث - تغيرات مشابهة .

وثانياً ، كان الانفتاح يعنى انفتاحاً على الأجنبي ، خاصة بحو الاستثمار والمشروعات الغربية ، ورغم تراكم رأس المال من انتاج المتروك ، لم تكن الموارد الرأسمالية للبلدان العربية كافية للنمو والتطوير السريع والواسع المدى ، الذى كانت معظم الحكومات ملتزمة به ، وحرى تشجيع الاستثمارات من الولايات المتحدة وأوروبا ومن الهيئات الدولية بالضمانات والامتيازات الضرائبية . وخففت القيود على الواردات ، وكانت النتائج بشكل عام ، اقل من المتوقع ، فلم يأت الكثير من رأس المال الأجنبى الى تلك البلاد التى كانت فى معظمها انضمة غير مستقرة ، وفرص الربح فيها غير مؤكدة ، بل جاء معظم العون من حكومات أو وكالات دولية ، وحرى توظيفه فى مجالات إعادة التسليح والبنية الأساسية والمشروعات الطموحة وقد قدمت بعض المعونات بشروط مريبة أو ضمنية ، وادى ضغط صندوق النقد الدولى على مصر لتخفيض العجز ، الى محاولة لرفع أسعار الغذاء اثرات اضطرابات خطيرة عام ١٩٧٧ ، كما أن تخفيف القيود على الواردات كان يعنى أن تواجه الصناعات الأهلية الصغيرة منافسة من الصناعات الأمريكية والغربية واليابانية الراسخة ، على الأقل فى خطوط الانتاج التى تتطلب خبرات تقنية وعملية عالية . وكانت النتيجة أن تجددت الدول العربية ، كمعظم بلدان العالم الثالث ، فى وضع يمكنها فقط من انتاج السلع الاستهلاكية لأنفسها ، مع الاستمرار فى الاعتماد على استيراد المنتجات ذات التقنية المتقدمة .

وفاة عبد الناصر وأحداث السبعينات

اضطفت وفاة عبد الناصر وأحداث السبعينات من أوهام الاستقلال والوحدة . ولكن وبشكل ما ، توثقت الروابط من عدة نواح بين بعض الدول العربية خلال نفس الفترة ، وتنامى وجود بعض المنظمات العربية عن ذى قبل ، وأصبح بعضها أكثر فعالية . وقامت الجامعة العربية بعد طرد مصر منها الكثير من مطالباتها التى كانت مطبوعة على اللوام ، ولكن حجم عضويتها تزايد ، فانضمت اليها موريتانيا فى غرب أفريقيا ،

وجيبوتي والصومال في شرق أفريقيا ، رغم أنهم ليسوا عرباً (*) ، ولم ينظر إليهم كعرب ، وكان قبولهم علامة على عموص لعنة العرب ، ونجح أعضاء الجامعة في الأمم المتحدة وفي الهيئات الدولية الأخرى في انتهاز سياسة مشتركة ، خاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية .

وضاقت فجوة اختلافات المصالح بين الدول ذات الموارد البترولية وتلك التي ليس لها مثل هذه الموارد ، بإنشاء مؤسسات مالية اقتصادية أمكن من خلالها إعطاه جزء من ثروات الدول الغنية أو اقراضه للدول الأقل غنى ، وقد كان بعض هذه المؤسسات أوسع من مجرد كيان وطني ، فلشأ الصندوق الخاص الذي أنشأته الأوبك ، والصندوق الذي أنشأته منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (الأوبك) والصندوق العربي للاقتصاد والتنمية الاجتماعية ، وصناديق أخرى أنشأها دول منفردة مثل الكويت والسعودية وأبو ظبي ، وبنهاية السبعينات أصبح حجم الدعم كبيراً جداً .

وفي عام ١٩٧٩ ، قدمت الدول المنتجة للبترول للدول النامية ٢ مليار دولار أمريكي بما يمثل ٢٠٩٪ من إجمالي الناتج القومي (للبلدان المانحة) . وكانت هناك أنواع أخرى من الروابط أكثر أهمية ، فقد كانت روابط بين أفراد وكذا بين المجتمعات التي كانوا جزءاً منها ، فالثقافة المشتركة في طور التكوين ، واستمر التوسع في التعليم ، الذي بدأ عند الاستقلال ، في كل البلاد بدرجات متفاوتة ، وبحلول عام ١٩٨٠ ، كانت نسبة الأولاد الذكور في سن المدرسة الابتدائية الذين التحقوا بالمدراس ٨٨٪ في مصر ، و ٥٧٪ في السعودية ، وبالنسبة للإناث ٩٠٪ في العراق ، و ٣١٪ في العربية السعودية ونسبة المتعلمين في مصر كانت ٥٦٫٨٪ للرجال ، و ٢٩٪ للنساء ، وفي مصر وتونس كان قرابة ثلث طلاب الجامعات من الإناث ، وفي الكويت كان أكثر من ٥٠٪ منهن ، وحتى في السعودية كانت النسبة قرابة الربع وكانت المدارس والجامعات من نوعيات مختلفة ، فالحاجة لتعليم أكثر ما يمكن من أفراد بأسرع ما يمكن كانت تعنى فصولاً كبيرة

٤

(*) رأى في حاجة إلى تجميع - فقد رقى الإسلام إلى حد ما الفتح بين الزلوجة والنوبة في غرب أفريقيا ، وشرها - كما سبق أن رقى - إلى حد ما أيضاً - الفرق بين العرب والبربر في شمال أفريقيا - (المراجع) .

العدد ، ومعلمين على غير تدوين كاف ، وصبان غير مناسبة ، وقد كان العامل المشترك في معظم المدارس هو التركيز على التعليم بالعربية ، وتقديري المواد الأخرى من خلال العربية ، وأصبحت العربية بالنسبة الى أغلبية من تخرجوا من المدارس أو من الجامعات ، هي اللغة الوحيدة التي يجيدون التعبير بها ، والوسيط الذي يرون العالم من خلاله ، وقد قوى هذا من الوعي بالثقافة المشتركة بين كل من يتحدثون العربية .

وانتشرت هذه الثقافة والوعي المشترك من خلال وسيط جديد ، لقد ظلت الاذاعة والسيما والصحف على أهميتها ولكن زاد من نفوذها ونأثيرها التلفاز ، وكان عقد الستينات هو العقد الذي انشأت فيه الدول العربية محطات التلفزيون ، وأصبح التلفاز جزءا من كل بيت ، لا يقل أهمية عن الموقد أو التلاحة لدى كل الطبقات ، عدا شديهي الفقر ، أو سكان القرى التي لا تصلها الكهرباء ، وفي عام ١٩٧٣ كان هناك ما يقدر بنصف مليون جهاز تلفزيون في مصر ، وعدد مقارب في العراق ، و ٣٠٠.٠٠٠ في السعودية ، وكان ما تنقله يشمل الأخبار التي تقدم بطريقة تجتذب الدعم لسياسة الحكومة ، وبرامج دينية في معظم البلدان بنسب متفاوتة ، والاقلام والمسلسلات المستوردة من أوروبا وأمريكا ، وتقدم أيضا تمشيلات وبرامج موسيقية من انتاج مصر ولبنان ، وقد حملت هذه المواد أفكارا وصورا وبرامج تسلية ، دعمت من امكانات اشتغالها عبر حدود الدول العربية .

وأدى تنقل الأفراد فيما بينها ، الى نشوء رباط آخر بين الدول العربية ، وازدادت في تلك الحقبة قريبا بعضها من البعض ، وكانت فترة أصبح فيها الطيران فيها متاحا لطفة عريضة من السكان، وشبعت المطارات وأصبح معظم هذه البلدان خطوطها الجوية الوطنية التي ربطت بين العواصم العربية ، كما انتعش السفر البري كذلك بتحسين الطرق ، وانتشرت السيارات الخاصة والحافلات ، وتغللت الصحراء الجزائرية والسعودية والعمورية طرق جيدة ، ورغم الصراعات السياسية التي يمكن أن تؤدي الى غلق الحدود وتعطيل المسافرين والبضائع ، حملت هذه الطرق أعدادا متزايدة من المسافرين ورجال الأعمال . وقد لاقى الجهود التي بذلتها

الجامعة العربية والهيئات الأخرى لتقوية الروابط التجارية بين الدول العربية بعض النجاح ، رغم أن التجارة العربية ظلت تمثل أقل من ١٠٪ من التجارة الخارجية للبلدان العربية في عام ١٩٨٠ .

ولم تكن حركة البصائع هي الأكثر أهمية على الطرق الحوية والبرية ، بل حركة المهاجرين من البلدان العربية الأفقر إلى تلك البلدان التي أصبحت غنية بفضل البترول ، وقد بدأت حركة الهجرة في الخمسينات ، ولكنها تعاطفت في أواخر الستينات والسبعينات ؛ بسبب نوعين مختلفين من العوامل ، فمن ناحية أدت الزيادة الهائلة في الأرباح من البترول إلى برامج ومشروعات تنمية طموحة ؛ مما أفضى الاحتياج للأيدي العاملة ، في البلدان المنتجة للبترول ، وتزايد أيضا عدد هذه الدول ، فخلال الجزائر والعراق ، لم يكن من بينها من لديها الأيدي العاملة اللازمة على المستويات المختلفة لتطوير مواردها الذاتية - ومن ناحية أخرى تزايد ضغط السكان في البلدان الفقيرة ، خاصة في مصر ، فقد كانت التنمية الاقتصادية محدودة في أعقاب ١٩٦٧ ، ومن جانبها شجعت الحكومة الهجرة خلال فترة الانفتاح . وما كان أصلا حركة من الأسباب المتمم أصبح هجرة جماعية من المال على كافة المستويات ليس فقط بهدف العمل في الوظائف الحكومية أو المهنة ، ولكن كعمال بناء وخدم منازل ، وكانت في معظمها حركة الرجال من العزاب ، أو بشكل متزايد النساء اللاتي خلفن عائلاتهن وراءهن ، ولكن الفلسطينيين بعد أن فقدوا وطنهم ، كانوا يتحركون كعائلات بأكملها للاستقرار بشكل دائم في دول الهجرة .

ومن الصعب أن يكون تقدير العدد الإجمالي للمال بشكل دقيق ، ولكن بنهاية السبعينات كان هناك ٣ ملايين مهاجر عربي ، نصفهم تقريبا في السعودية ، وأعداد كبيرة أيضا في الكويت وبلدان الخليج الأخرى وليبيا ، وكانت الكتلة الكبرى التي تمثل قرابة ثلث هذا العدد من المصريين ، وعدد مقارب من الليبيين . ونصف مليون من الأردن أو فلسطين (يشمل عائلاتهم) ، وعدد أقل من سوريا ولبنان والسودان وتونس ومراكش ، وكان هناك أيضا بعض الهجرة فيما بين الدول الأفقر ، بتحريك الأردنيين تجاه الخليج ، وحلول المصريين محلهم في بعض قطاعات الاقتصاد الأردني .

ولابد أن المعرفة المتزايدة بالشعوب واللججات العامية التي حليتها هذه الهجرة الواسعة النطاق ، قد عمقت الاحساس بوجود عالم عربي واحد ، يمكن للعرب أن يتحركوا فيه بحرية نسبية وفهم لبعضهم البعض ، لكن ذلك لم يمن بالضرورة رغبة في وحدة أوثق ، فقد كان هناك الوعي بالاختلاف أيضا ، وكان المهاجرون على ادراك مكونهم مستبشرين في المجتمعات المحلية التي انتقلوا إليها .

تفريق العرب

وبرغم قوة هذه الروابط ، إلا أن الانتماء العام في المجال السياسي خلال السبعينات كان ينحصر للاختلاف ، بل وحتى إلى العداء بدلا من الوحدة ، ورغم أن شخصية عبد الناصر أثارت عداوات وادت إلى انقسامات بين الدول العربية وصراعات بين الحكومات والشعوب ، إلا أنها خلقت نوعا من التضامن ، واحساسا بأن هناك ما يسمى بأمة عربية في طور التكوين ، وللسنوات قليلة بعد وفاته استمر شيء من هذا القبيل ، وكان تجليها الأخير في حرب ١٩٧٣ عندما بدأ للنظة أن هناك جبهة مشتركة من الدول العربية بصرف النظر عن طبيعة نظمها ، وسرعان ما انخرطت تلك الجبهة ، ورغم المحاولات بين دولتي عربييتين أو أكثر باتجاه الوحدة فقد ظلت ومن التفاوض أو البيانات من وقت لآخر ، وكان الانطباع العام الذي أوحى به الحكومات العربية للشعوب وللعالم اسره بنهاية السبعينات ، هو الضعف والتفريق :

وكان الضعف حليا ككوضوح ما يكون فيما يتعلق بما اعتبره كل العرب مشكلتهم المشتركة ، مشكلة إسرائيل ومصر الفلسطينيين ، وبنهاية السبعينات كان الموقف في المناطق التي احتلتها إسرائيل خلال حرب ١٩٦٧ يتغير بسرعة ، وجملت سياسة الاستيطان اليهودي تنمو بسرعة لأسباب كان بعضها استراتيجيا . وأتخذت أبعادا جديدة بوصول الحكومة الوطنية المتشددة برئاسة مناحم بيجن للحكم في إسرائيل ، واشتدت المستوطنات على نطاق واسع مع مصداقة الأراضي والمياه من السكان العرب بهدف خنسها لإسرائيل نهائيا ، وكان الجزء العربي من القدس كذلك منطقة

الجولان المحتلة من سوريا ، قد ضمت رسميا في الواقع الى اسرائيل ووقفت الدول العربية والفلسطينيون بلا حراك ولا حيلة ، ورغم قدرة منظمة التحرير ورئيسها يامر عرفات على السجود باسم الفلسطينيين في الأراضي المحتلة والحصول على الدعم الدولي ، فانها لم تتمكن من تغيير الموقف بأى قدر ملحوظ ، ولم يأت أى من منهاجى العمل المتاحين نظريا أمام العرب بأية نتيجة ، فالمقاومة الايجابية للتعديات الاسرائيلية كانت مستحيلة بالنظر للتفوق المسمى الاسرائيلى ، ومصالح الدول العربية المتفرقة التى لم يكونوا على استعداد لتعرضها للمخاطر . وقد أدى الطريق الذى جربته مصر خلال حكم السادات الى انسحاب من سيناء ، ولكن سرعان ما أصبح واضحا أن مصر لم تكتسب نفوذا كافيا على اسرائيل لاقتناعها بتغيير سياستها ، أو على الولايات المتحدة لاقتناعها بمعارضة سياسة اسرائيل بشكل أكثر فعالية .

كما أدت عوامل الضعف المسمى وتنمى المصالح المتفرقة ، والخضوع الاقتصادى كلها جميعا الى تفكك أية حبهة موحدة قامت خلال عام ١٩٧٣ ، وكان الخط الواضح فى الانقسام بينها حول الانحياز النهائى لأمريكا ، والتمسوية السياسية مع اسرائيل ، والاقتصاد الرأسمالى الحر من ناحية وبين المتسكين بسياسة الحياد فى المسمى الآخر ، مثل الجزائر وليبيا وسوريا والعراق واليمن الجنوبي مع منظمة التحرير ، التى كانت الدول العربية تعتبرها رسميا حكومة منفصلة .

وفى الواقع ، لم تكن الخطوط بهذا التحديد والوضوح فقد تقاطعت التحالفات بين الدول مع هذه التحديدات ، ولم تكن العلاقات بالضرورة وثيقة أو مملسة بين الدول التى تنتمى الى نفس المسمى ، فقد أدت السياسة المستقلة التى اتبعتها مصر فى موقفها من اسرائيل الى احراج المنحازين للغرب ، وقطعت كل البلاد العربية العلاقات معها وإن كانوا لم يوقفوا تدفق تحويلات المهاجرين المالية الى أسرهم ، وفى المسمى الآخر كانت هناك علاقات مختلفة بالقوة العظمى الأخرى ، فحصلت سوريا والعراق واليمن الجنوبي على معونات اقتصادية وعسكرية من الاتحاد

المحولات ، وكانت هناك أيضا خصومات عميقة بين النظامين البعثيين في سوريا والعراق ، بسبب التنافس حول الدور القيادي لما كان يبدو لفترة كحزب قوى قوى متنام ، وكذا اختلاف المصالح بين هذين البلدين دوى الحدود المشتركة والمتقاسمين فى الموارد المائية لنهر الفرات - وكانت هناك مشاكل لا تنتهى مع ليبيا ، وحاول القذافى الرجل القوى فيها اوتداد قميص عبد الناصر والقيام بدوره فى بعض الأحيان بلا أى أسس من القوة ، الا ما يمكن تحقيقه منها بالمال .

فى تلك الفترة ، كان هناك ثلاثة صراعات مسلحة ، أثرت بشكل عام على العلاقات بين الدول العربية ، وقع الأول منها فى أقصى الغرب من العالم العربى ، وكان يتعلق بمنطقة الصحراء الغربية القليلة السكان وهى امتداد من الصحراء الغربية الى جبهة الغرب باتجاه سواحل الأطلنطى جنوب مراكش ، احتلتها وحكمتها اسبانيا منذ أواخر القرن التاسع عشر ، وظلت على أهمية استراتيجية واقتصادية محدودة حتى الستينات ، حين اكتشفت احتياطات من الفوسفات مهمة ومبشرة ، قامت باستخراجها شركة اسبانية ، وفى السبعينات بدأت مراكش بالمطالبة بها ؛ لأنها كانت تحت حكم السلطان من قبل ، ولقد عارضت اسبانيا هذه المطالب وكذا موريتانيا الدولة المحاورة فى الجنوب ، التى كانت تحت الحكم الفرنسى منذ بداية القرن العشرين ، واستقلت فى ١٩٦٠ ، وهى أيضا كانت لها أيضا مطالبها فى جزء من المنطقة على الأقل ، وبعد تحركات دبلوماسية طويلة توصلت كل من اسبانيا والمغرب وموريتانيا الى اتفاق فى عام ١٩٧٥ ، تنسحب بمقتضاء اسبانيا من المنطقة التى تقسم بين الجانبين الآخرين ، ولم ينه ذلك الاتفاق الأزمة ، فقد نظم شعب المنطقة حركاته السيامية ، وفى أعقاب اتفاقية ١٩٧٥ قامت إحدى هذه الحركات وتعرف باسم « البوليساريو » بمعارضة المطالب الموريتانية والمغربية ، وطالبت بالاستقلال ، وتدخلت موريتانيا عن مطالباتها فى عام ١٩٧٩ ، ولكن مراكش انخرطت فى صراع طويل مع البوليساريو ، التى كانت تغطى بدعم من الجزائر وهى دولة ، لها حدود مشتركة مع المنطقة ، وغير راغبة فى توسع النفوذ المغربى ، وجرى صراع مستمر بشكل أو بآخر لمدة سنوات ، وتسبب فى تعقيد العلاقات ،

ليس فقط بين مراكش والجزائر ، ولكن أيضا داخل المنظمات التي كانت أعضاء-فيها : الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية .

ولندلع مراع آخر في لبنك في نفس الوقت تقريبا ودفعت اليه بطريقة أو بأخرى القوى السياسية الرئيسية في الشرق الأوسط : الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل وأوروبا الغربية والقوى العظمى . وترجع جذوره لتغيرات معينة في المجتمع اللبناني طرحت تساؤلات حول النظام السياسي للبلاد ، فعندما حصل لبنان على الاستقلال في الأربعينات ، كان يضم ثلاث مناطق بأنواع مختلفة من السكان وتقاليد الحكم : منطقة جبل لبنان ، وغالبية سكانها من الموارنة المسيحيين في الشمال ، مع مزيج من المسيحيين والمسلمين في جنوبها ، ثم المدن الساحلية وبها مزيج من المسلمين والمسيحيين ، والثالثة مناطق ريفية معينة إلى شرق وجنوب جبل لبنان ، وسكانها الفالون من المسلمين الشيعة ، وأولى هذه المناطق كان لها تراث طويل من الإدارة المنفصلة تحت سيطرة كبارها ، ويعلمها كمنطقة متميزة من الإمبراطورية العثمانية انضمت في لبنان عن طريق حكومة الانتداب الفرنسي . ولقد كان للدولة الجديدة (بعد الاستقلال) دستور ديمقراطي ، وبه خروج الفرنسيين كان هناك اتفاق بين زعماء الموارنة والسنة ، على أن يكون رئيس الجمهورية على الدوام مارونيا ، ورئيس الوزراء سنيا وتوزع بقية المناصب الإدارية في الحكومة بين الجماعات الدينية المختلفة ، بطريقة تحفظ السلطة الفعلية بين أيدي المسيحيين .

وبين عامي ١٩٤٥ ، ١٩٥٨ نجح النظام في الحفاظ على التوازن ودوحة ما من للتعاون بين زعماء الجماعات المختلفة ، ولكن خلال جيل واحد تبي الضعف في أسس هذا النظام ، نتيجة لتغيرات ديموغرافية ، فتزايد السكان من المسلمين بمعدل أعلى من المسيحيين ، وبحلول السبعينات ، كان من المتروك به أن الطوائف الاملامة الثلاث (السنة والشيعة والدروز) أضحت أكثر عددا من المجتمعات المسيحية ، وبمضي قاداتها لم يكونوا على استعداد لتقبل موقف تكون الساطة العليا والارلماسة فيه بين أيدي المسيحيين ، علاوة على التغيرات الاقتصادية السريعة في البلاد ، وكذا في

الشروط الأوسط ، والتي أدت الى سو بيروت لتصبح مدينة كبرى ، يعيش فيها نصف سكان البلاد ، وأصبحت لبنان الدولة مدينة ممتدة تحتاج لسيطرة حكومية قوية وفعالة ، وتزايدت الفجوة بين الأغنياء والفقراء ، وكان غالبية الفقراء من السنة أو الشيعة المسلمين ، وكانوا بحاجة لاعادة توزيع الثروة من خلال الضرائب والخدمات الاجتماعية ، ولم تكن تلك الحكومة القائمة على اتفاق حتى بين الرعاء ، في وضع يمكنها من تطبيق ما كان مطلوباً ؛ لأن بقاها كان مرحوباً بتجنب اتباع أية سياسة قد تزعج مصالح الأقوياء .

واختل التوازن علم ١٩٥٨ ، وانطلقت حرب أهلية لمدة شهر ، وانتهت باعلاء فرض هذا التوازن تحت شعار « لا غالب ولا مغلوب » ، ولكن العوامل المتغيرة التي أدت الى ذلك لا يهيدار طلت موجودة ، وفي المقعد والنصف التاليين ، اصيف عامل آخر ، هو الدور المتزايد الذي تلعبه لبنان في المواجهة بين الفلسطينيين واسرائيل ، فبعد انهيار قوة فتح والمليشيات الأخرى في الأردن عام ١٩٧٠ ، تركزت معظم جهودهم في جنوب لبنان ، الذي كانت حدوده مع اسرائيل هي الوحدة المتاحة للعمل بشئ من الحرية ، يسهم من غالبية السكان من اللاجئين الفلسطينيين . وقد أثار ذلك احساساً بالخطر لدى عناصر مهبة من المسيحيين ، وخاصة حزبهم السياسي الجيد التنظيم « الكتائب » ؛ لأن النشاط الفلسطيني في الجنوب أدى الى ردود أفعال اسرائيلية قوية يمكن أن تهدد استقلال البلاد ، وأيضاً لأن وجود الفلسطينيين أعطى دعماً لجماعات قوامها المسلمون والروز الذين كانوا راغبين في تغيير النظام السياسي ، والذي كانت السلطة فيه أساساً بين أيدي المسيحيين .

ويحتل عام ١٩٧٥ ، تحول الأمر الى مواجهة خطيرة بين القوات ، وتلقى كل طرف السلاح والتشجيع من الخارج : الكتائب وحلفاؤهم من اسرائيل ، والفلسطينيون وحلفاؤهم من سوريا والدع قتال عيب في ويضع ذلك العلم واستمر بدرجات متفاوتة في المدن حتى أواخر ١٩٧٦ ، عندما أمكن الاتفاق على هدنة شبه مستقرة . وقد غيرت سوريا ، المحرض الرئيسي وراء الأحداث ، من مياليتها خلال فترة القتال ، فقد بدأت بدعم

الفلسطينيين وحلفائهم . ولكنها فيما بعد تقاربت مع الكتائب وحلفائهم خاصة عندما أصبحت هزيمتهم وشيكة ، وكانت المصالح السورية تقتضى الحفاظ على توازن القوى بما يكبح الفلسطينيين ويحول بينهم وبين اتباع سياسة في جنوب لبنان ، قد تجر سوريا الى حرب مع اسرائيل ، ولتحقيق هذه المصالح ، أرسلت سوريا قوات الى لبنان بموافقة من الدول العربية الأخرى والولايات المتحدة . وظلت القوات هناك حتى ما بعد انتهاء القتال ، وتلا ذلك حوالى خمس سنوات من الهدمة غير المستقرة ، وسيطرت الجماعات المارونية على شمال البلاد وتمركز الجيش السوري في الشرق وسادت المنطقة في الجنوب ، وقسمت بيروت بين شرق تسيطر عليه الكتائب ، وغرب تحكمه منظمة التحرير الفلسطينية وحلفاؤها ، وأصبحت سلطة الحكومة غائبة تقريبا ، وقد حطت قوة المنظمة المنفلتة صراعات منقطعة مع اسرائيل ، تصاعدت عام ١٩٧٨ لتتحول الى غزو أولفه الضغط الدولى ، ولكنه خلف وراءه حكومة محلية تسيطر عليها اسرائيل في شريط على طول الحدود ، وقد أدى الغزو والموقف المضطرب في الجنوب الى قيام السكان الشيعة في المنطقة بتأسيس قوتهم السياسية والعسكرية الذاتية .

« حركة أمل »

ولتخذ الموقف ابدا خطية عام ١٩٨٢ ، فبعد أن أمنت حكومة اسرائيل حدودها الجنوبية بمعاهدة السلام مع مصر ، حاولت فرض حلها الخاص للمشكلة الفلسطينية . وكان ذلك يسمى محاولة تدمير كل من القوة العسكرية والسياسية للمنظمة في لبنان لغرض نظام موال هناك ، وبعد التخلص من المقاومة الفلسطينية الفعالة يمكنها مواصلة سياستها في الاستيطان وضم بقية فلسطين المحتلة . وبدرجة من الرضا والاذعان من الولايات المتحدة عزت اسرائيل لبنان في يونيو ١٩٨٢ ، ونمض الغزو عن حصار طويل للمجرى الغربى من بيروت وغالبية سكانه من المسلمين الذين تسيطر عليهم المنظمة ، وانتهى الحصار باتفاقية تم التوصل اليها من خلال الحكومة الأمريكية ، تخلت بمقتضاها منظمة التحرير عن بيروت لقاء ضمانات تقدمها الحكومتان اللبنانية والأمريكية بسلامة المواطنين الفلسطينيين المدنيين ، وفي نفس الوقت أسفرت انتخابات الرئاسة عن

وهول القائد العسكري للكتائب بشير الجميل لرأسه الدولة ، وانجيل
بعلها بفترة وجيزة وانتخب اخوه أمين الجميل ، واسهت اسرائيل عرصه
الاغتيال لاحتلال بيروت الغربية ، مما مكن الكتائب من تنفيذ مذبحه
للفلسطينيين على نطاق واسع في المخيمات الاسلاميه في صبرا وشاتيلا .

وبينما أدى انسحاب المنظمة الى توقف القتال لبعض الوقت ، إلا أنه
نقل الصراع الى طور آخر أكثر خطورة فقد تزايدت الفجوة بين الجماعات
المعنية ، والحكومة الجديدة التي تسيطر عليها الكتائب وتعدسها اسرائيل ،
حاولت فرض حلها الخاص بتركيز القوة في يدها وعقد اتفاقية مع اسرائيل ،
تسحب بمقتضاها القوات الاسرائيلية في مقابل سيطرة الحكومة سياسيا
واستراتيجيا على البلاد ، واثار ذلك معارضة قوية من الجماعات الأخرى
من الدرزي والشيعه بدعم من سوريا ، ورغم أن الفزو اظهر عجز كل من
سوريا والدول العربية عن القيام بعمل مسبق ، فقد ظلت القوات السورية
في اجزاء من البلاد ، وكان النفوذ السوري قويا بين أولئك الذين عارضوا
الحكومة ، وكان بإمكان سوريا وحلفائها الحصول على المساعدات من الاتحاد
السوفيتي ، في حين كانت الولايات المتحدة في وضع يمكنها من تقديم العون
العسكري والديبلوماسي للكتائب ، ومن يدعمونهم من الاسرائيليين . وقد
كان أحد الشروط التي انسحبت المنظمة بمقتضاها من بيروت أن ترسل
قوة متمدة الجنسيات يمثل الأمريكيون فيها جانباً كبيراً الى بيروت ،
ولكنها انسحبت بسرعة ثم عادت بعد مذبحه صبرا و شاتيلا .
ومنذ ذلك الوقت كان الفلق الأمريكي من القوة المتمدة الجنسيات قد
توسعت وظائفه من الدفاع عن السكان المدنيين الى الدعم الإيجابي للحكومة
اللبنانية الجديدة والاتفاق الاسرائيلي اللبناني ، الذي توصل اليه الطرفان
بمسونة من أمريكا التي عاومت في التفاوض عليه في عام ١٩٨٣ ، وفي
الشهور الأخيرة من ذلك العام ، انحدرت في عمليات عسكرية لدعم الحكومة
اللبنانية ، ولكن بعد هجمات تعرض لها رجال مشاة الأسطول الأمريكي ،
وبضغط من الرأي العام ، قامت أمريكا بسحب قواتها ، واهتت الحكومة
اللبنانية اتفاقها مع اسرائيل بعد أن وصلت نفسها بلا دعم أمريكي أو
اسرائيلي فعال في مواجهة مقاومة قوية من الدرزي والشيعه وسوريا ،
وكان من نتائج هذه الظروف ظهور حركة أمل ، وجماعات شيعية أخرى

كموامل رئيسية في السياسة اللبنانية ، وفي عام ١٩٨٤ ، حققت حركة « أمل » سيطرة فعالة على بيروت العربية ، وانسحبت القوات الاسرائيلية من كل لبنان عدا الشريط على طول الحدود الجنوبية .

وكان الصراع الثالث في تلك السنوات بين دولة عربية وأخرى غير عربية ، وحلده بجر دولة عربية أخرى إليه ، الحرب بين العراق وإيران ، التي بدأت عام ١٩٨٠ ، فقد كانت هناك قضايا حدودية معلقة بينهما ، وحلت لصالح إيران عام ١٩٧٥ ، عندما كان الشاه في أوج قوته وعظمته عالميا ، ثم جاءت الثورة الإيرانية ومنيرة العوضى والضعف التي تلتها ، مما أعطى العراق الفرصة لتصحيح الوضع ، وكان هناك أمر أكثر أهمية ، للنظام الإيراني الجديد ، ناشد المسلمين في كل مكان استعادة حكم الاسلام في مجتمعاتهم ، وكانت له جاذبية معينة بين الأغلبية الشيعية في العراق ، وواجه النظام العراقي عام ١٩٨٠ تهديدا مزدوجا ، كنظام قومي علماني ، وحكومة تسيطر عليها أغلبية سنية ، وغزا الجيش العراقي إيران ، وبعد نجاحها في الاجتياحات الأولى ، لم يكن باستطاعة العراق احتلال أى جزء من البلاد بشكل دائم ، وبعد فترة استطاعت إيران اتخاذ المبادرة وغزت العراق . لم تحدث الحرب انقساما في المجتمع العراقي فقد ظل شيعة العراق في سكون ، ولكنها قسمت العالم العربي الى حادما ، وأيدت سوريا إيران بسبب خلافاتها مع العراق ، ولكن معظم البلدان العربية الأخرى قدمت الدعم العسكري أو المادي للعراق ، ولكن معظم البلدان سيؤدى الى الاخلال بالنظام المياسي في الخليج ، ويمكن أيضا أن يهز نظام المجتمع في البلدان ذات الأغلبية الشيعية .

وتوقف القتال في النهاية بوقف إطلاق النار الذي امكن التوصل اليه من خلال الأمم المتحدة عام ١٩٨٨ . ولم يكتسب أى من الطرفين أية أراض ، وتعرض كلاهما لخسائر عالية في الأرواح والموارد الاقتصادية ، وبشكل ما حصل كل منهما على شئ ، مما ، فلم ينقطع أى من النظامين في الحرب ، ولم تمتد الثورة الإيرانية الى العراق أو الخليج .

وقد فتحت نهاية الحرب العراقية الإيرانية الباب امام احتمالات التعبير في العلاقات بين الدول العربية ، وهذا له العراق يطاقاته التي

انطلقت ، وبجيشه المتمرس في القتال سيلعب دورا أكثر نشاطا في المجالات الأخرى ، في الخليج وفي السياسات العامة للعالم العربي ، وقد انتعشت علاقاته بمصر والأردن بفعل المساعدات التي قدمت اليه هاتان الدولتان خلال سنوات الحرب ، أما علاقاته بسوريا فكانت سيئة بسبب التأييد والدعم السوري لايران وكتفهم لسوريا ، لقد تدخل العراق بشكل فعال في الشؤون اللبنانية المتشابكة .

ودخلت المشكلة الفلسطينية أيضا مرحلة جديدة في ١٩٨٨ ، فقد اندلعت بنهاية العام السابق بين سكان المناطق تحت الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطرة ، معركة من المقاومة في كل مكان ، مسلحة حيناً وعنفية حيناً آخر ، رغم استخدام للأسلحة النارية ، وكان لزعاماتها المحلية ذوايا بطل مع منظمة التحرير ومؤسسات أخرى ، واستمرت هذه الانتفاضة - طوالت عام ١٩٨٨ ، وتغيرت علاقات الفلسطينيين بعضهم ببعض وبالعالم خارج المناطق المحتلة وهجرت عن وجود فلسطيني متوحد ، وأطلقت رسم الطغوت بين المناطق التي تحتلها إسرائيل وإسرائيل نفسها ، ولم تكن الحكومة الإسرائيلية قادرة على قمع الحركة ، وقد اتخذت سوفا دفاعيا حيال الانتفاضة الأجنبية ، خاصة في مواجهة رأى هام واجل حثيث بمق ، ووجد الملك حسين في الأردن نفسه عاجزا عن السيطرة على الانتفاضة ، أو التحدث باسم الفلسطينيين واتسحب من المشاركة الفعالة في البحث عن تسوية ، وسكنت المنظمة من حل الفراغ ، ولكن طبيعتها تغيرت ، وكان عليها أن تضع في اعتبارها آراء سكان المناطق المحتلة ، ورفضتهم في إنهاء الاحتلال ، وانقذه المجلس الوطني الفلسطيني عن الهزات ، وأصدر ميثاقا يعلن الاستعداد لقبول وجود إسرائيل والتفاوض معها بشأن تسوية نهائية ، وحررت القيود في سياق جديد من إعادة تأكيد الوحدة العربية: حيال هذه المشكلة ، وعودة مصر كمشارك في الشؤون العربية ، والتعير في العلاقة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، وأعلنت الولايات المتحدة للمرة الأولى استعدادها للتفاوض المباشر مع المنظمة ، وبهذا الاتحاد السوفيتي في التدخل بشكل أكثر فعالية في شؤون الشرق الأوسط .

الفصل السادس والعشرون

أرواح مضطربة (منذ ١٩٦٧)

الانقسامات العرقية والدينية

أظهرت الصراعات في لبنان والعراق مدى السهولة التي تتدخل بها الصداقات بين الدول ، بتلك العناصر المتخاصمة داخل الدولة الواحدة ، لقد أصبحت بعض الخلافات الداخلية في كل الدول في تلك الفترة أكثر دلالة ، ففي العراق ظهر الخلاف بين العرب والأكرد ، حيث ظلت الأقلية الكردية في الشمال الشرقي للبلاد مهملة في التدابير الاقتصادية والتغييرات الاجتماعية التي جرى تنفيذها أساسا في المناطق القريبة من المدن الكبيرة ، ولأنهم من سكان سفوح الجبال أو القبائل الرحل ، فقد رفضوا السيطرة المباشرة من البيروقراطية في المدن ، كما مستهم أيضا قضية الاستقلال الكردي التي بزغت منذ أواخر الفترة العثمانية ، ومنذ عصر الانتداب البريطاني كانت هناك ثورات كردية متقطعة ، وأصبحت أكثر اصرارا وأفضل تنظيما ، وتلقت المزيد من الدعم من الدول المعادية للعراق منذ ثورة ١٩٥٨ ، فقد تلقت الثورة دعما من إيران لمدة سنوات ولكنه توقف عندما توصلت الدولتان إلى اتفاق حول بعض القضايا عام ١٩٧٥ ، وبسبب انتهاء الثورة ، وانغلت الحكومة بعض الاجراءات لمنح المناطق الكردية اداة خاصة ، وبرنامجا لتطوير الاقتصاد ، ولكن الموقف ظل غير مستقر واندلعت الثورة مرة ثانية في الثمانينات ، خلال الحرب بين العراق وإيران .

وكان هناك موقف مشابه في الجزائر ، حيث كان جزء من السكان في المناطق الجبلية من جبال أطلس في مراكش « وكابيليا » في الجزائر

من البربر ، يتحدثون لهجات من لغة مختلفة عن العربية ، ولهم تقاليد عريقة من التنظيم المحلي والزعماء ، وفي فترة الحكم الفرنسي ، كانت الحكومة تحاول الإبقاء على الاختلافات بينهم وبين السكان الذين يتحدثون العربية ، جزئيا لأسباب سياسية ، وأيضا لحجز المستوطنين المحليين الطبيعي للحفاظ على الطبيعة الخاصة للمجتمعات التي يحكمونها ، وعندما تولت الحكومة الوطنية السلطة بعد الاستقلال ، كانت سياستها قائمة على بسط سيطرة الحكومة المركزية ، وأيضا نشر الثقافة العربية . وفي مراكش ، دعم هذه السياسة عاملان : التراث الطويل والقوى من سيادة السلاطين ، ومكانة الثقافة العربية للوطن الكبرى ، ولم تكن اللغة البربرية لغة مكتوبة ذات ثقافة عالية ، وبسقوط القرى البربرية الى مجال إشعاع الحياة الحضرية ، مالوا للتحدث بالعربية ، الا أن الموقف في الجزائر كان مختلفا فقد كان تراث الثقافة العربية ضميما ، لأن الجزائر لم يكن بها مدراس ، ومفيلاتها من الثقافة الفرنسية كانت أقوى ، وكانت تقدم رؤية بديلة للمستقبل ، كما أن سلطة الحكومة لم تكن محكمة ذات جذور ، وادعائها بالشرعية كانت مبنية على قيادتها للصراع من أجل الاستقلال ، ولدى ذلك الصراع كان للبربر من « كابيلىا » دور كبير .

وقد أعطت الخلافات العرقية بعدا جديدا للاختلافات في المصالح ، وكان ذلك أيضا شأن الخلافات الدينية ، وقد أظهر مثال لبنان كيف يمكن أن يصير صراع حول السلطة عن نفسه بشكل ديبى ، وفي السودان ، كان هناك موقف مشابه ، فسكان الحرة الجنوبي من البلاد لم يكونوا عربا ولا مسلمين ، وبعضهم اعتنق المسيحية على أيدي الارمانيات خلال فترة الحكم البريطاني ، وكانت لهم ذكريات عن فترة تعرضوا فيها لهجمات تجار العبيد من الشمال ، وبعد الاستقلال أصبحت السلطة بين أيدي جماعة حاكمة كانت أساسا من العرب والمسلمين ، وكان الجنوبيون متخوفين من المستقبل ، فقد تحاول الحكومة الحديثة نشر الإسلام والثقافة العربية جنوبا ، وقد تصمح أكثر ادراكا لمصالح المناطق قرب العاصمة عنها لمصالح المناطق البعيدة ، وبمجرد أن أصبحت البلاد مستقلة اندلعت ثورة في الجنوب استمرت حتى ١٩٧٢ وانتهت بموجب اتفاقية منحت

المجرب قلدا كبيرا من الحكم الذاتي ، واستمرت التوترات والشكوك المتبادلة حتى طغت على السطح في بداية الثمانينات ، عندما بدأت الحكومة في اتباع سياسة اسلامية أكثر صراحة ، حيث قامت ثورة ضد حكم الخرطوم استمرت على نطاق واسع خلال الثمانينات ، ولم تكن الحكومة قادرة على قمعها أو الاتفاق معها .

ونشأ موقف شديد الخطورة والتعقيد في البلاد ذات التعداد الشيعي الكبير في العراق والكويت والبحرين والسمودية وسوريا ولبنان ، فقد بدأ الأمر كما لو ان الثورة الايرانية سوف تثير احساسا قويا بالهوية الشيعية ، مما يمكن أن يكون له تداعيات سياسية في البلدان التي تركزت فيها السلطة بين ايدي السنة ، ومن ناحية أخرى ، كان الاحساس بالمصالح الاقتصادية أو المشاعر الوطنية المشتركة يعمل في الاتجاه المعاكس ، ففي سوريا كان هناك موقف مختلف وقتيا على الأقل ، فالنظام البعثي الذي تولى السلطة منذ الستينات ، سيطر عليه منذ ١٩٧٠ مجموعة من الضباط والسياسيين على رأسها الأسد ، وكانت تنتمي في غالبيتها للطائفة العلوية ، وهي فرع مشتق من الشيعة ، ولهذا فقد كانت الممارسة للحكومة تتخذ شكل التأكيد للاسلام السني على ايدي الاخوان المسلمين والجماعات المشابهة .

الثقنى والفرق

كانت هناك فجوة من نوع آخر تزداد اتساعا في معظم البلدان العربية ، تلك الفجوة التي تقوم بين الأغنياء والفقراء ، كانت دائما موجودة بالطبع ، ولكنها اتخذت معنى جديدا في حقبة الضربات الاقتصادية السريعة ، وكانت فترة من النمو أكثر منها فترة تغيرات هيكلية أساسية ، سببها الريادة في أرباح البترول ، وقد كان معدل النمو عاليا ليس فقط في البلدان المنتجة للبترول ، ولكن في البلدان الأخرى التي استفادت من القروض والهبات والاستثمارات والتحويلات من العمال المهاجرين ، وكان المعدل السنوى للنمو في السبعينات أكثر من ١٠٪ في الامارات العربية المتحدة والسعودية ، و ٩٪ في سوريا ، و ٧٪ في العراق والجزائر ،

و ٥٪ فى مصر ، ولم يحدث التو بشكل متواز فى كل القطاعات الاقتصادية ، فاستخدم جزء كبير من الرخانة فى الإيرادات الحكومة فى استعجاب السلاح (أساسا من الولايات المتحدة وأوربا) ، وأيضا فى تضخيم الآلة الحكومية (الحمار الإدارى) ، وكان قطاع الخدمات هو الأشرع نموا بين القطاعات الاقتصادية ، وخاصة الخدمات الحكومية . ويحلول عام ١٩٧٦ بلغ موظفو الخدمة المدنية ١٣٪ من السكان القادرين على العمل فى مصر ، وتلاه قطاع الصاعات الاستهلاكية : المنسوجات والصناعات الغذائية والسلع الاستهلاكية ، والانشاعات ، وقد شجع هذا التوسع فى تلك الفترة على تخفيف القيود فى معظم البلدان على الاستثمار الخاص ، ونتج عن ذلك امشاء عدد كبير من الشركات الصغيرة ، والزيادة الهائلة فى حجم التحويلات عن المهاجرين المائدين ، وبحلول عام ١٩٧٩ كان الحجم الإجمالى لهذه التحويلات فى حدود ٥ ملايين دولار أمريكى سنويا ، وقد شجبتها الحكومات لأنها كانت تخفف من مشكلة ميزان المدفوعات ، واستخدمت أساسا فى المقارنات والسلع الاستهلاكية المعصرة .

وبشكل عام ، لم يكن لدى الاستثمار الخاص ما يشجعه على استثمار أمواله فى الصناعات الثقيلة ، التى تتطلب رؤوس أموال ضخمة وقدرًا كبيرًا من المخاطرة ، وبالتالي كان الاستثمار الأخصى فيها محدودا ، وكانت الصناعات الثقيلة الوحيدة الحديثة هى ما قررت الحكومات الاستثمار فيها ، اذ كان لديها الموارد الضرورية لذلك وقد حاول عدد من الدول المنتجة للبترول تطوير صناعات البتروكيماويات ، وكذلك الصلب ، والألومنيوم ، وكانت التطورات بشكل عام على نطاق أوسع مما تحمله السوق ، وكانت أكثر الخطط الصناعية طموحا فى السعودية ، حيث بنى مجمعات كبيرة ان أحدها على ساحل البحر الأحمر والآخر على الخليج ، وفى الجزائر ، خلال حكم بومدين ، كانت سياسة الحكومة الجرائرية تتجه إلى تخصيص جزء كبير من مواردها للصناعات الثقيلة مثل الصلب ، والصناعات ذات التكنولوجيا المتقدمة ، على أمل جعل البلاد مستقلة عن تأثير الدول الصناعية القوية ، وعلى أن تستخدم فيما بعد التكنولوجيا الحديثة ومحتجات الصناعات الثقيلة لتطوير الزراعة وإنتاج السلع

الاستهلاكية ، وفي أعقاب وفاة بومدين عام ١٩٧٩ ، تغيرت هذه السياسة وزاد التركيز على الزراعة والخدمات الاجتماعية .

وكانت الزراعة أقل القطاعات حظا في كل مكان تقريبا . فكان الاستثناء الرئيسي هو سوريا التي وظفت أكثر من نصف استثماراتها للزراعة ، وخاصة لبناء سد على الفرات ، وبدأ العمل فيه في عام ١٩٦٨ بمساعدة من الاتحاد السوفيتي ، وبنهاية السبعينات كان إنتاج الكهرباء ، كما أدى الى توسع الري في وادي النهر . وقد كان من نتيجة هذا الاهتمام العام للزراعة ، رغم أن جزءا كبيرا من السكان في كل البلاد يعيش في القرى ، أن الانتاج الزراعي لم يزد في معظم البلاد ، وعلى لى بعضها الآخر ، ففي المملكة العربية السعودية يسبق ٥٨٪ من السكان التقادير على العمل في الريف ، ولكنهم ينتجون ١٠٪ من الناتج القومي الاجمالي ، فقد كانت الظروف استثنائية في هذا البلد بسبب الأهمية القصوى لانتاج البترول ، ولكن لم تختلف النسب كثيرا في مصر حيث يعيش ٥٢٪ في الريف وكان التاحهم ٢٨٪ من الناتج القومي الاجمالي ، وبنهاية السبعينات كانت نسبة كبيرة من الغذاء المستهلك في البلدان العربية من الأغذية المستوردة .

ولم ترفع التنمية الاقتصادية من مستويات المعيشة في البلدان العربية كما كان متوقعا ، بسبب التزايد في السكان بمعدل أعلى من أي وقت مضى ! ولأن الأنظمة السياسية والاجتماعية في معظم هذه البلاد العربية لم توفر توزيعا عادلا متساويا لعائدات الانتاج ، وبالنظر الى الدول العربية ككل ، كان التضخم الكلي العام للسكان بين ٥٥ و ٦٠ مليون نسمة في عام ١٩٣٠ ، وتزايد الى ٩٠ مليون في عام ١٩٦٠ ، ووصل الى ١٧٩ مليونا في ١٩٧٩ . وكان معدل التزايد الطبيعي في معظم البلدان بين ٢ و ٣٪ ، ولم يكن السبب في ذلك مجرد زيادة المواليد ، بل وعلى العكس كان سببا متناقضا مع انتشار وسائل ضبط النسل ، وظروف المعيشة في الحضر التي اضطرت الشباب للزواج المتأخر ، فقد كانت الزيادة في طول العمر المتوقع وكذا تناقص معدل وفيات الأطفال هما السبب الرئيسي .

وكما كان الحال من قبل ، جعل تزايد السكان المدن مكتظة باارتفاع الزيادة الطبيعية في سكان الحضر عن ذي قبل بفضل تحسين الظروف الصحية ، وإيضاً مع الهجرة من الريف ، فقد كان أكثر من نصف السكان في معظم البلاد العربية تقريباً في منتصف السبعينات يعيشون في المدن : أكثر من ٥٠٪ في الكويت والسعودية ولبنان والأردن والجزائر وبين ٤٠ إلى ٥٠٪ في مصر وتونس وليبيا وسوريا ، وكانت الزيادة في المدن الكبيرة والصغيرة على السواء ، ولكنها كانت شديدة الارتفاع في العواصم والمراكز الرئيسية للصناعة والتجارة ، وفي منتصف السبعينات ، كان هناك ٨ مدن عربية ذات تعداد يزيد على المليون ، في حين وصلت القاهرة إلى ٤٦ مليوناً وبغداد إلى ٣٨ مليون نسمة .

وقد أدت طبيعة النمو الاقتصادي والتحول السريع ، إلى استقطاب أكبر وأكثر وضوحاً في المجتمع عن ذي قبل ، فالمستفيدون من الثمر كانوا منذ البداية من أعضاء الجماعات الحاكمة ، وضباط الجيش ، وكبار المستوليين الحكوميين والتقنيين ورجال الأعمال في مجال الانشاء والاستيراد والتصدير والصناعات الاستهلاكية ، أو ذوي العلاقات بالمشروعات الصلافة المتعمدة الجنسية ، وقد حنى الصال المهرة في الصناعة إليها بعض الأرباح ، خاصة حينما سمحت لهم الظروف السياسية بتنظيم أنفسهم بشكل فعال ، أما الشرائح الأخرى من السكان ، فقد استفادت بشكل أقل أو لم تستفد على الإطلاق ، وكان هناك في المدن سكان من صفار الموظفين وصغار التجار وأولئك الذين يقومون على خدمة الأغنياء ، وحملهم كان عدد أكبر من السكان ممن يعملون في القطاع غير الرسمي « كإباعة جائلين » أو عمال يومية مؤقتين ، أو ممن لا يعملون على الإطلاق ، وفي الريف كان ملاك الأراضي من متوسطي وكبار الملاك في البلدان التي لم يمر فيها إصلاح زراعي يزودون أراضيهم ويحقنون عائداً مرضياً ، حيث كانت الترويح متاحة لهم ، ولكن الفلاحين الفقراء ممن يمتلكون أراضي هشة أو لا يمتلكون أطلاقاً ، لم يكن بإمكانهم أن يطمحوا في تغيير وضعهم ، والعمال المهاجرون إلى البلاد المنتجة للبترول كانوا يكسبون أكثر مما يمكنهم أن يأملوا فيه في موطنهم ، ولكن بلا أمان ، وبلا إمكانية لتحسين

وضيعهم من خلال عمل جماعي ، وكان يمكن انهاء خدمتهم بلا مقدمات ، فهناك آخرون في انتظار أن يحلوا محلهم ، وبنهاية السبعينات أصبحوا أيضا أكثر عرضة لهذه الاحتمالات ، لأن كثيرين منهم لم يكونوا من بلاد عربية ، ولكنهم جلبوا بشكل مؤقت من جنوب شرق آسيا ؛ تايلاند وماليزيا والفلبين وكوريا .

وقد اتجهت بعض الحكومات ، تحت تأثير الأفكار السائدة في العالم الخارجي ، الى انشاء خدمات اجتماعية أدت الى شوء من إعادة توزيع الدخل في الاسكان الشعبي وخدمات الصحة والتعليم ، ونظم التأمينات الاجتماعية ، ولم يكن كل السكان قادرين على الاستفادة منها حتى في أكثر البلاد غنى ، ففي الكويت كان للكويتيين ميزة الاستفادة منها ، ولكن القطاع غير الكويتي من السكان كانوا أقل استفادة ، وفي السعودية أحاطت مدن الصفيح بالمدن الكبرى ولم تكن القرى تعيش في مسحة . وكان الموقف لصعب ما يمكن في المدن الكبرى التي تلامست بسرعة من خلال الهجرة، والزيادة الطبيعية ، وإذا أمكن للحكومات هناك عدم مدد مدن الصفيح ، فلم يكن الاسكان الرخيص الذي حل محلها بأفضل منها ، حيث كان يفقر إلى الخدمات الأساسية وإلى الاحساس بالعبء الاجتماعية المتحر كالت متوفرة في مدن الصفيح ، (تعرف بالمشقى) ، ووسائل النقل العامة كانت معيبة تقريبا في كل مكان ، وكان هناك تمييز حاد بين أولئك الذين لديهم وسائل انتقال خاصة ومن ليس لديهم ، وفي معظم المدن ، كانت شبكات المياه والصرف مبنية لمجمعات أصغر عددا ، ولم تعد تكفي لتوفاء بمتطلبات العدد الكبير للسكان ، وقد انهار نظام الصرف الصحي في القاهرة فعليا ، وفي الكويت والسعودية حلت مشكلة الخط بتجلية مياه البحر ، وهي طريقة مكلفة ، ولكنها فعالة .

المرأة في المجتمع

وكانت تلك أيضا فترة شهدت تحول العلاقات داخل المجتمع الى مشكلة جديدة ، فقد أدى تغير دور المرأة ، والتغير في تركيبة الأسرة الى طرح تساؤلات على الرجال الذين كانوا ينفذون في إنشاء مجتمع وطني

صحيح قوى ، وأيضاً على النساء الراعيات بوضعهن كاتاك ، فعلى مدى الأجيال السابقة حدثت تغيرات مختلفة ، كان مقصوداً لها أن تؤثر على وضع المرأة في المجتمع ، أحدها كان انتشار التعليم : فقد التحقت الفتيات بالمدارس في كل البلاد حتى في أكثرها محافظة في شبه الجزيرة العربية ، وفي بعض البلدان كان هناك تقريباً عدد متساو من الذكور والإناث في المستوى الابتدائي ، وفي المستويات الأعلى ، كانت النسبة تتزايد بشكل سريع ، رغم أن درجة التعليم بين النساء ظلت أقل من نسبتها بين الرجال ، وفي بعض البلدان كان الجيل الناشئ من الإناث متململ بالكمال ، وأيضاً لأسباب أخرى اتسع مجال العمل للمرأة في الريف عندما هاجر الرجال إلى المدن أو للبلاد المنتجة للنفط وغالباً ما تقوم النساء برعاية الأرض والماشية في غياب الرجال ، وفي المدينة ، استخدمت المصانع الحديثة النساء ، ولكن العمل فيها كان مزعزعا ، فكن يستغثن إذا ما كان هناك نقص في العمال من الرجال ، وفي ظروف الكساد والعمالة الزائدة كن أول من يستغنى عن خدماتهن من العمالة غير الماهرة ، وكان الاحتمال الأغلب أن يصبن عملاً كخادعات في المنازل ، وكن أساساً من الفتيات الصغار غير المتزوجات اللاتي آتين من الريف ، وقد عملت النساء في المصانع بأعداد متزايدة في المكاتب الحكومية ، وخاصة في الوظائف الكتابية ، وأصبح هناك عدد متزايد من المهنيات من المحاميات والطبيبات والماملات في الخدمة الاجتماعية ، وفي بعض البلدان ، كان هناك عدد صغير ولكن متزايد من النساء على مستويات أعلى من المسؤولية في الحكومة ، وكان هذا صحيحاً بشكل خاص في بلدان مثل تونس واليمن الجنوبية والعراق ، التي كانت تبذل جهوداً دؤوبة للانفصال عن الماضي وخلق مجتمع حديث ، ورغم هذه التغيرات كانت نسبة ضئيلة من النساء يعملن خارج المنازل ، وعلى كل المستويات تقريباً كانت تعوقهن المنافسة مع الرجال .

وقد كان لظروف الحياة في المدينة والصل خارج المنزل بعض التأثير على الحياة العائلية ووضع المرأة فيها ، ففي القرية كانت هجرة العمال المذكور تعني المزيد من المسؤولية على عاتق الزوجة تجاه العائلة ، وكان عليها اتخاذ القرارات التي كانت متروكة للزوج ، وفي المدينة ، لم تعد

الأميرة الممتدة تعيش نفس الواقع الذي كانت تعيشه في القرية ، فلم تعد الزوجة تعيش في المجتمع المسائي الكبير من الأخوات وبنات العم تحت سيطرة الحماة ، وأصبح الأزواج والزوجات على اتصال مباشر كل منهما بالآخر ، ولم يعد الأطفال يمارسون حياتهم الاجتماعية في إطار العائلة الكبيرة ، بل أصبح من الممكن أن يتشكلوا بالمدرسة والشارع بالإضافة إلى البيت ، كما أدى انتقال الأفكار وتوسع الخدمات الصحية إلى انتشار وسائل تحديد النسل ومنع الانجاب ، ومالت العائلات الحضرية بدافع من الاحتياج الاقتصادي ، وبسبب الاحتمالات المستعدة لأن تكون عادة أقل من مثيلتها في القرية ، وبسبب التعليم والوظيفة ، تزوجت الفتيات في أواخر سنين المراهقة أو العشرينات بدلا من أواسط أو أوائل مرحلة المراهقة ، وانهارت الفواصل بين الجنسين في الشارع أو في مكان العمل بشكل حتمي ، وأصبح الحجاب أقل شيوعا مما كان ، كما أن الأشكال المختلفة للفصل بين الجنسين بدأت في الاختفاء ، وقد قامت العربية السعودية بمحاولة لمنع ذلك ، فكان الحجاب ضروريا في الشارع بشكل عام ، والتعليم منفصل بشكل صارم ، وتحللت محلات منفصلة لعمل المرأة ، فكانا مكانهن العمل في التدريس أو في العيادات المسائية ، ولكن ليس في مكاتب الحكومة أو الأماكن الأخرى التي يمكن أن يختلطن فيها بالرجال .

وقد حدثت هذه التغيرات في إطار أخلاقي وقانوني ظل غالباً بلا تغيير ، يعزز سيادة الرجل ، وأدخلت بعض التعديلات على طرائق تفسير القوانين الإسلامية والأحوال الشخصية ، وقد كانت تونس هي الوحيدة بين الدول العربية التي منعت تعدد الزوجات ، ولكنه أصبح أكثر ندرة في البلاد الأخرى ، وفي بعض البلدان ، على سبيل المثال تونس والعراق ، أصبح أكثر سهولة للمرأة أن تطلب فسخ الزواج ، ولكن ظل حق الزوج في الطلاق بلا أيذاء الأسباب في كل البلدان ، ويحلون اجراء قضائي ، كما ظل مكهولا أيضا حق الزوج المطلق في حضانة الأبناء بعد سن معينة ، وفي بعض البلدان وقع الحد الأدنى لسن الزواج ، وفي بعض البلدان أعيد تفسير قوانين الميراث ، ولكن لم يحدث في أي منها أن تم وضع

قانون علماني للأحوال الشخصية ، ليحل محل تلك القوانين المستمدة من الشريعة كما حدث مثلاً في تركيا .

وحتى عندما تغيرت القوانين ، لم تتغير معها العادات الاجتماعية بالضرورة ، فالقوانين الجديدة لم يمكن فرضها في كل الأحوال ، خاصة عندما تعارضت مع العادات الاجتماعية العميقة الجذور ، والتي اكتسبت وكرست سيطرة الرجال ، فقد استقرت بشكل نهائي القواعد التي يسمين على الفتيات بسوجبها أن يتزوجن مبكراً ، وأن على العائلة أن ترتب لزيجتهن بالإضافة إلى ممارسة طلاق الزوجات بسهولة ، وكلها كانت أفكاراً مشطورية بشكل صارم ، وحافظت عليها النساء أنفسهن : الأم والحماة اللتان كانتا غالباً عماد ذلك النظام . وظل عدد كبير من النساء يتقبلن الوضع من حيث المبدأ ، إلا أنه كن يحاولن تحقيق وضع أفضل لأنفسهن بالاستغلال الذكي الواعي لرجالهن ، ويصور موقفهن في قصص كاتبة مصرية « أليعة رفعت » تصور المسلمات اللاتي كانت حياتهن ما زالت منضبطة بالهدوء على الصلاة من المآذن لوصولات الخميس :

« وترفع يدها إلى شفتيها لتقبلها ظهراً لبطن شكراً له على كرمه ، وكانت تأتي لأن هذه الحركات والتحنكات القليلة كانت هي وسيلتها الوحيدة لشكر خالقها . وقد كانت في حياة أحمد تقف وراءه في الصلاة ، وتتبع حركاته كلما ركع أو سجد ، كنصت في شيوخ لما يقرأ من الآيات ، وهي تعلم أن من يصل خلف إمام وتتبع شعائره يكون قد أدى الصلاة . وعندما توفي أبطلت الصلاة المعتادة » (١) .

وكان هناك عدد متزايد من النساء اللاتي لم يتقبلن النظام ، وطالبن بالحق في تعريف هويتهن الخاصة ، وإجراء تغييرات في وضعهن الاجتماعي بما يمكن هذا التعريف الجديد ، ولم يكن بهد في موقع قوة ، فالنساء من الوزيرات أو أعضاء البرلمان لم يكن سوى رمز للتغير ، وقد نشرت آراؤهن في إطار المنظمات النسائية والصحافة ، وكان هناك عند من المفكرات حين انتشرت أعمالهن انتشاراً واسعاً في العالم الخارجي

من خلال الترجمة وأيضاً في البلدان العربية ، وقد كتبت الرواية المغربية فاطمة المريسى « وراء الحجاب » ، ورات أن عدم المساواة بين الجنسين مبنى على نظرة اسلامية خاصة للنساء ، بأن لديهن قوة خطيرة لا بد من احتوائها ، وهى - كما تقول - نظرة غير متوافقة مع احتياجات الأمم المستقلة فى العالم الحديث .

وقد شاعت حقاً ظاهرة فى أواخر السبعينات وبداية الثمانينات يمكن أن تؤكد اتجاهها مغالطياً . فقد ظهر فى الشوارع وأماكن العمل ، وخاصة فى المدارس والجامعات ، نسبة متزايدة من صغار النساء يغطين رؤوسهن أن لم يكن وجوههن ويتفادين الاختلاط الاحتشامى أو المنهى بالرجال ، وكان هذا التناقض الظاهرى علامة على تأكيدهن على هويتهن وليس قوة الرجل . واللاى انتهجن هذا المسار ، لم يكن من عائلات تمنهج الفصل بين الجنسين ولكنهن اتخذنها كفضل اختياري ناشئ من نظرة معينة لا يجب أن يكون عليه المجتمع المسلم ، وهى أيضاً نظرة تأثرت بالثورة الابرايية ، وأيا كانت الفوائج ، فعلى المدى الطويل تسيل الى تقوية النظرة التقليدية لمكانة المرأة فى المجتمع .

المرات وتحديثه

كان من شأن أحداث ١٩٦٧ ، وهى التغيير الذى تلحقها ، أن تكثف من اضطرابات الروح ، ذلك الإحساس بأن العالم قد انقلب ، والتى كانت تصر عنها أشعار الخمسينات والستينات ، فهزيمة ١٩٦٧ لم يكن ينظر إليها كمجرد تنكس عسكري ، ولكن كمحكم أخلاقى ، وإذا كان العرب قد انهزموا بهذه السرعة ، وبشكل علنى وكامل ، أفلا تكون هذه علامة على أن هناك شيئاً فاسداً فى مجتمعاتهم وفى النظام الأخلاقى الذى يسبرون عنه ؟ وقد انتهى العصر الطولى للصراع من أجل الاستقلال ، ولم يعد بإمكان هذا الصراع أن يوجد الدول العربية أو الشعب فى أى بلد منها ، ولم يعد من الممكن تبرير الفشل وعدم الكفاءة بالتدخل الأجنبي كما كان شائعاً فيما مضى .

وقد نشأ بين الرجال والنساء المعلمين المتعلمين وعى متزايد بالتغيرات السريعة الهائلة فى مجتمعاتهم ، وبالطرائق التى تأثر بها وضعهم الخاص بفعل هذه التغيرات ، فزيادة السكان ، وتنامى المدن ، وانتشار التعليم الشعبى ، ووسائل الاعلام كانت تجلب صوتا جديدا الى النقاش الدائر فى المسائل العامة ، صوت يعبر عن قناعاتهم وأحزاهم وآمالهم بلغة تقليدية ، وهذا من ناحيته كان يثير الوعي بين المعلمين حول الفجوة بينهم وبين العامة ، وتبرز مشكلة الاتصالات ، وكيف يتأتى للصوفية لتحلية أن تتكلم الى العامة أو نيابة عنهم ، وفيما وراء ذلك ، كانت تتصح مشكلة أخرى ، مشكلة الهوية ، وما الرباط المعنوى بينهم والذي يمكن بغضه الادعاء بأنهم مجتمع ووحدة سياسية ؟

وقد كانت مشكلة الهوية معبر عن نفسها الى حد كبير بمقررات العلاقة بين التراث الماضى واحتياجات الحاضر ، فهل يسير العرب على طريق يرسم لهم من الخارج ؟ أم هل بإمكانهم أن يجدوا فى المعتقدات الموروثة وثقافتهم تلك القيم التى يمكن أن تكون لهم عرشا فى العالم الحديث ؟ وهذا السؤال قد اوضح العلاقة الوثيقة بين مشكلة الهوية ومشكلة الاستقلال ، فإذا كانت القيم التى يعيش عليها المجتمع مستجلبة من الخارج ألا يسمى ذلك ضمنا اعتمادا دائما على العالم الخارجى ، وبالذات أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية ؟ وليس محتملا أن يجلب الاعتماد الثقافى معه الاعتماد الاقتصادى والسياسى كذلك ؟ وقد أثار الاقتصادى المصرى د. جلال أمين (ولد سنة ١٩٣٥) هذه النقطة بقوة فى كتابه « محنة الاقتصاد والثقافة فى مصر » وهو كتاب حاول تنمى آثار العلاقات بين الانفتاح وأزمة الثقافة ، ويؤكد فيه أن الشعب المصرى والشعوب العربية الأخرى ، قد فقدوا الثقة فى انفسهم ، والانفتاح وكذا مجمل حركة الأحداث منذ الثورة المصرية فى ١٩٥٢ كان قائما على غير أساس صحيح من القيم لمجتمع الاستهلاك فى الحياة الاقتصادية ، وسيطرة صفوة حاكمة بدلا من الولاء الوطنى الصادق. فالصريون يستوردون كل ما اقتصم الأحناب بأنهم يحتاجون اليه ، وأدى ذلك الى الاعتماد الدائم عليهم - ولكن يكون المجتمع صحيا ، يجب ان

تكون الحياة السياسية والاقتصادية مستمدة من قيمهم الأخلاقية والمعنوية ،
التي لا أساس لها إلا في الدين .

وبطريقة مقاربة كتب كاتب مصري آخر هو حسن حنفي عن العلاقة بين التراث والحاجة للتغيير ، فالعرب مثل باقي البشر قد وجدوا أنفسهم في ثورة اقتصادية لا يمكنهم لمي فيها إلا « بثورة إنسانية » ، ولا يعني ذلك التخلي عن التراث الماضي الذي كان العرب مسئولين عنه بنفس القدر كمشؤوليتهم عن « الشعب والأرض والثروة » . لكن يجب إعادة تفسيره « في ضوء احتياجات العصر بحيث يتحول إلى أيديولوجية تميز منها حركة سياسية ، أما التمسك الأعمى بالتراث ، والتحديث الأعمى ، فكلاهما لا يصلح : الأول لأنه لا يقدم اجابة عن مشكلة الحاضر ، والثاني لأنه لا يحرك الجماهير فهو يعبر عنهم بلغة غريبة مختلفة عما يفهمونه ، والحاجة قائمة الى بعض الإصلاح للفكر الديني الذي يعطي الجماهير تعريفا جديدا لأنفسهم ، وحزب نوري يبذل ثقافة وطنية ، وبهذا يغير أنماط السلوك الجسدي » .

وكثير من الفكر العربي المعاصر يدور حول هذه الاشكالية بين الماضي والحاضر ، وقد قام بعض الكتاب بمحاولات جريئة لحلها ، فالجواب الذي طرحه الفيلسوف السوري صادق جلال العظم (ولد سنة ١٩٣٤) نابع من الرقض الثام للفكر الديني ، وكان دائما كما ادعى ، وغير متوافق مع الفكر العلمي الصادق الأسى في نظره لما فيه المعرفة وطرائقها في التوصل الى الحقيقة ، وليس هناك طريقة للتوفيق بينهما فمن المستحيل الايمان بالحقيقة الحرفية للقرآن ، والفكر الديني ليس فقط زائفا ، وإنما هو أيضا خطر . لقد دعم وساند النظام القائم للمجتمع ، وأولئك الذين يسيطرون عليه ، وبهذا أجهض الحركات الحقيقية للتحرير السياسي والاجتماعي .

وقد اتخذ بعض الكتاب الآخرين هذا الموقف ، ولكن الأكثر شيوعا كان الاتجاه لتحليل كيان المعتقدات الدينية الى كيان من الثقافة الموروثة

وبهذا تتحول الى موضوع يمكن معالجته نقديا ، فالهوية الوطنية عند التونسي هشام جيت Dzard (ولد سنة ١٩٣٥) لا يمكن تعريفها بمصطلحات الثقافة الدينية ، وبالتأكيد يتعين الحفاظ على تلك الثقافة التي تنقل رؤية الحياة البعرية من خلال محمد بن يحيى ، ومشاعر الحب والولاء للدين اجتماعا سوله على مدى القرون يجب الاعتزاز بها والحفاظ عليها من قبل الدولة ، الا أن المؤسسات الاجتماعية والقوانين يجب أن تكون منفصلة تماما عن الدين وقائمة على مبادئ « انسانية » والمواطن الفرد يجب أن يكون حرا في التخلي عن ايمانه الموروث اذا ما رغب في ذلك :

« نحن مع العلمانية ، ولكنها يجب أن تكون علمانية غير معادية للإسلام ، ولا تستمد دوافعها من مقاصد مناهضة للإسلام ، وفي رحلة تاريخنا المتنوعة نصلتنا بضرورة الإيمان ، وسين عميق لا ينمحي لهذا الدين الذي أضاع طفولتنا ، وكان مرشدنا الأول للحبر واكتشاف المطلق ... ان علمانيتنا تجدد مداها في التعرف على جوهر العلاقة بين الدولة ، وبين عناصر معينة في السلوك الأخلاقي والاجتماعي ، وبنية الشخصية الجمعية والدين الاسلامي ، والتزامها بهذا الدين وباصلاحه ، والاصلاح لا يجب أن يكون متعارضاً مع الدين ، ويجب أن ينسجم بالدين ، وفي الدين . ومستقل عنه » (٢) .

وعند كاتب مغربي آخر هو عبد الله لاروي ، يرى أنه من الضروري تعريف الماضي والحاضر ، وأن ما نحتاج إليه هو الفهم التاريخي الحقيقي ، بأن « نملك ماضيا » من خلال تفهم السببية التي تتطور بها الأمور من بعضها البعض . وفيما وراء ذلك الرغبة في التفوق على الماضي بأخذ الضروري عن طريق « النقد الجذري للثقافة واللغة والتراث » واستخفافه لا بداع مستقبل جديد ، هذه العملية من الفهم التقديري في حد ذاتها لا تؤدي للمستقبل ، ويجب أن تسترشد بالفكر الحي للعصر ، وخاصة بالماركسية إذا ما فهمت بشكل صحيح وبدلالاتها على أن التاريخ له اتجاه ويتمحرك في مراحل تجاه هدف ، ويمكن أن يكون الدراسة التي تصين على توجيه الماضي في نظام جديد للفكر والعمل (٣) .

وعلى الطرف الآخر من الصورة ، كان أولئك الذين آمنوا بأن التراث الاسلامي في حد ذاته يمكن أن يكون أساسا للحياة الحاضرة ، وأنه وحده القادر على ذلك لأنه مستمد من كلمة الله ، وكان هذا هو الموقف الذي عبر عنه بعبارات حادة بعض الذين لهم علاقة بالأخوان المسلمين في مصر وغيرها ، وقد وقع في الستينات بعض الاستقطاب لبعض القادة والأعضاء في هذه الحركات ، وكانوا على استعداد لقبول حل وسطي مع اصحاب السلطة والقبول بالنظم القائمة على الأقل في حينه ، على أمل أن يطيهم ذلك نفوذا سياسيا ، والآخرون تحركوا في اتجاه مضاد : الرفض التام لكل أشكال المجتمع عدا المجتمع الاسلامي الكامل . وفي كتاب نشر في ١٩٦٤ (معالم في الطريق) ، عرف سيد قطب المجتمع الاسلامي الحق في كلمات لا تقبل بالحل الوسط ، أنه ذلك المجتمع الذي يقبل بحاكمية الله ، أي الذي يعتبر القرآن هو المصدر لكل إرشادات وتعاليم الحياة الانسانية ، لأنها وحدها القادرة على بلورة النظام الأخلاقي والقانوني الذي يوافق طبيعة الواقع ، وكل المجتمعات الأخرى مجتمعات جاهلية ، أي كانت مبادئها ، سواء أكانت شيوعية أم رأسمالية أم وطنية ، قائمة على أديان أخرى زائفة أو تدعى الاسلام ولكنها لا تسيّر وفق الشريعة :

« وسوف تمتد قيادة الرجل الغربي للعالم ، لا لأن الحضارة الغربية قد أفلست أو فقدت قواها الاقتصادية أو العسكرية ، ولكن لأن النظام الغربي قد لم يدور ، ولم يعد يمتلك وحيد القيم التي أوصسته إلى القيادة ، وقد انتهى دور اثيرة العلمية وما صاحبها من قوميات ومجتمعات محصورة في حدود ، .. ، ولقد جاء دور الاسلام » (٤) .

والطريق لإيجاد مجتمع اسلامي حق كما أعلن سيد قطب ، يبدأ بالايان الاعتقادي الفردي ، الذي يتحول إلى صورة حية في القاب . ويتجسد في برنامج للعمل وأولئك الذين يقبلون هذا البرنامج ، يمكن أن يشكلوا الطليعة من المقاتلين ، الذين يستخدمون كل الوسائل بما فيها الجهاد ، والذي لا يمكن القيام به الا بعد أن يصل المقاتلون إلى مرحلة النقاء الداخلي ، ولكن يجب السعي إليه آنشد ليس فقط من أجل الدفاع ، ولكن

لتقديم كل العبادات للآلهة الرائعة ، وإزالة كل العوائق التي تمنع الناس من الانخراط في الإسلام ، ويجب أن يكون الجهاد بهدف خلق مجتمع إسلامي عالمي لا يكون فيه تمييز على أساس الجنس ، ويشمل العالم كله ، « لقد انتهى العصر الغربي » ولم يستطع تقديم القيم اللازمة لدعم الحضارة المادية الحديثة ، والإسلام فقط يقدم الأمل للعالم » .

وقد كانت دلالة هذه التماثيل بعيدة المدى إذا ما أخذت بعين الاعتبار . وقد أدى ذلك إلى تشكيل الجناح الموالي لسيد قطب من الإخوان المسلمين في ممارسته لعبد الناصر ، وألقى القبض على سيد قطب نفسه وحوكم وأعدم عام ١٩٦٦ . وفي الحقبة التالية التزمت الجماعات المنشققة من الإخوان بتعاليمه حرفياً ، من حيث أن المرحلة الأولى هي اتجاه خلق مجتمع إسلامي ، كانت في الانسحاب من مجتمع الجاهلية ، والعيش طبقاً للشريعة ، وسقاية القلب ، تكون نواة للمقاتلين المتزمين ، وهذه الجماعات كانت مستعدة للقتال والشهادة ، وكان ذلك واضحاً عندما اجتال أحد أعضائها السادات في عام ١٩٨١ ، وعندما حاول الإخوان المسلمون إسقاط الأسد في العام التالي .

وفي وسط هذا الطريق ، كان أولئك الذين استمروا في الاعتقاد بأن الإسلام أكثر من مجرد تراث ، وأنه كلمة موحاة من الله ، ولكن يجب فهمها على الوجه الصحيح ، والأخلاقيات والقوانين الاجتماعية المسمدة منها يمكن تطويرها لتصبح الأسس الأخلاقية لمجتمع حديث ، وكانت هناك أشكال عديدة لهذا الموقف الإصلاحية ، فالمحافظون من المدرسة الوهابية في السعودية وغيرها آمنوا بأن الدستور القانوني القائم يمكن تطويره ببطء وحذر ليصبح نظاماً مناسباً لضرورات ولأحياء الحياه الحديثة ، والبعض آمن بأن القرآن فقط هو المقدس ويمكن استخدامه بحرية كأساس للقانون الجديد ، والبعض اعتقد أن التفسير الحقيقي للقرآن هو التفسير الصوفي ، والتنسك الصوفي متوافق مع تنظيم المجتمع على خطوط تقارب العلمانية .

وبدلت بعض المحاولات بشكل كان جادا وشجاعا كبيان كيف ان النظام الأخلاقي والقانوني الجديد ، يمكن أن يستمد من القرآن والحديث ، فظهر في السودان الصادق المهدي (ولد سنة ١٩٣٦) ، وهو ابن حفيد لرعيم ديني في أواخر القرن التاسع عشر وهو لعنه رعيم سياسي مهم بارز ، أكد أنه من الضروري أن يكون لدينا نوع جديد من الفكر الديني الذي يستخرج من القرآن والحديث (شريعة) ، مطوع لاحتياجات العالم الحديث ، وقد تكون أفضل هذه المحاولات المصاغة بمنطق وعناية لوضع مبادئ شرع جديد ، تلك التي جاءت من خارج العالم العربي ، من أحد العلماء الماكستانيين هو « فضل الرحمن » (١٩١٩ - ١٩٨٨) في محاولته لتقديم علاج « للاضطراب الروحي » للمسلمين في الوقت الحاضر ، واقترح طريقة لتأويل القرآن يمكن - حسب اعتقاده - أن تكون أمينة على الروح الإسلامية ، وتراعى احتياجات الحياة الحديثة ، فقال ان « القرآن هو استجابة الالهة لعقل النبي تجاه الوضع الأخلاقي الاجتماعي في الجزيرة العربية في عهده » ، فإذا كنا نحاول تطبيق تعاليمه على الوضع الأخلاقي الاجتماعي لعصر مختلف ، فعلينا بالضرورة استخلاص المبادئ العامة من تلك الاستجابة الالهية ، وذلك بدراسة الظروف الخاصة التي أحاطت بالوحي بتلك الاستجابة ، على أن يتم ذلك في ضوء فهم القرآن كوحدة ، وبمجرد استخلاص المبدأ العام ، يمكن أن يستخدم تعناية ووضوح لفهم ما يتصل بالموقف الذي نحتاج الى إرشاد في شأنه ، وهكذا يتحول تفسير الاسلام الى تأويل تاريخي (٥) ، يتحرك بدقة من الحاضر الى الماضي ليعود مرة أخرى ، ويتطلب ذلك نوعا مختلفا من التعليم الديني (٥) .

استقرار النظم

يجد المراقب للبلاد العربية في الثمانينات مجتمعات ذات روابط ثقافية قوية ، وربما قزناد قوة مع الزمن ، الا أنها لا تؤدي الى الوحدة السياسية ، حيث إلتقى المتزايد موزع بلا مساواة ، وأدى هذا الغنى الى

(٥) لا يزال معظم المسلمين للسته على رأي فضل الرحمن قدا ، لأنه يعنى بمساواة

شعر انقرآن للكريم على مرحلة تاريخية معينة - (المراجع) -

نوع من أنواع النمو الإقتصادي ، الا أنه أدى أيضا الى فجوة أوسع بين الدين استعادوا منه ، والذين لم يستفيدوا ، ممن يعيشون في المدن المكتظة والريف ، حيث أصبح بعض النساء أكثر وعيا بوصفهن الشدفي في عوالمهن الخاصة والعامة ، حيث كان العامة في الحضر يتساءلون عن عدالة النظام الاجتماعي ، وشرعية الحكومات - من اعماق تراثهم الموروث ، وحيث كانت الصفوة المتمثلة ضحية اضطراب روحي عميق .

ويلاحظ المراقب أيضا شيئا آخر يؤدي الى الدهشة في كل الظروف ، وهو الاستقرار الواضح للأنظمة السياسية ، ورغم أن البلدان العربية غالبا ما كانت تعتبر غير مستقرة سياسيا ، فقد حدث في الواقع تغير بسيط في نظرة العامة للأنظمة أو اتجاه السياسة منذ نهاية الستينات ، ورغم التغير في الشخصيات ، فلم يحدث في السعودية وبلاد الخليج والأردن وتونس ومراكشي تغيرات أساسية لجيل من الزمان أو أكثر ، وفي الجزائر وقع التعبير الحقيقي في عام ١٩٦٥ ، وفي ليبيا والسودان واليمن الجنوبي والعراق ، كانت المجموعة التي ظلت في الحكم حتى الثمانينات قد بدأت منذ عام ١٩٦٩ ، وفي سوريا منذ عام ١٩٧٠ ، وفي مصر أيضا ، حدث التغير من عبد الناصر الى السادات ، والذي بدأ للرحلة الأولى كتفسير في الأشخاص بين جماعة حاكمة مستقرة ، سرعان ما ظهر أنه تغيير في الاتجاه . وكانت السبعينات في ثلاث دول فقط فترة من الاضطرابات : اليمن الجنوبي حيث كاله هناك صراع داخل الحزب الحاكم ، واليمن الشمالي حيث حدث تغيير معين غير شامل في النظام عام ١٩٧٤ ، ولبنان التي ظلت في حالة من الحرب الأهلية والاضطرابات منذ ٧٥ وما بعدها .

وقد كان التناقض الظاهري للنظم المستقرة والمستمرة في المجتمعات الشديدة الاضطراب أمرا يستأهل البحث ، رغم أنه في النهاية يمكن أن يتضح أنه ليس تناقضا ، ونستعير هنا إحدى أفكار ابن خلدان ، حيث يمكن أن يقال إن استقرار أي نظام سياسي يعتمد على توليفة من ثلاثة عوامل ، ويكون متماسكا عندما تستطيع مجموعة حاكمة أن تربط مصالحها بالمعاصر القوية في المجتمع ، عندما يتجلى هذا التحالف في المصالح من

حلال فكرة سياسية تشكل شرعية هؤلاء الحكام في عيون المجتمع أو على الأقل في عيون الجزء الأكبر منه .

ويمكن تفسير تماسك النظام وثباته جزئياً بطرائق واضحة ، فقد أصبح للحكومات وسائل للسيطرة والقمع والقهر متاحة أكثر من أى وقت سابق من الاستخبارات وخدمات الأمن والجيش ، وفي بعض الأماكن جود مرتزقة مستجلبه من الخارج ، وإذا ما رغبوا ، بإمكانهم سحق أية ثورة وبأي ثمن إذا لم تنكسر بين أيديهم أدوات القمع هذه ، وتمثل العائق الوحيد في أن الأدوات لم تكن سلبية بشكل كلي ، بل يمكن أن تعمل في غير صالح الحكام ، أو تنعطف ، كما حدث في إيران ، في مواجهة الثورة الشعبية الهائلة في (١٩٧٩ - ١٩٨٠) . كما أنهم أيضاً سيطروا مباشرة على كل المجتمع بطريقة لم تتح لأية حكومة في الماضي ، ففي البداية يسلط المصلحون العثمانيون وبعدهم الحكام الأوروبيون الاستعماريون ، سلطة الحكومة حتى ما وراء المدن والأراضي الداخلية التابعة لها إلى أبعد المناطق من الريف ووديان الجبال والسهول ، وكانت السلطة تمارس في الماضي على المناطق النائية بالتناورات السياسية وبالقوى الوسيطة من سادة الوديان ورعاة القبائل أو نسل الأمراء ، ولكنها أصبحت تمارس بالسيطرة البيروقراطية المباشرة ، التي مدت يد الحكومة في كل قرية وكل بيت أو خيمة تقريباً ، وأيضاً كانت الحكومة ، كانت معنية فقط كما كان الحال في الماضي ، بالدفاع عن المدن والطرق والحدود وجباية الضرائب . وإيضاً بكل المهام التي تؤديها الحكومات الحديثة من التجنيد والتعليم والصحة والخدمات العامة والقطاع العام (في الاقتصاد) .

ويختلف هذه الأسباب الواضحة لقوة الحكومات ، كانت هناك أسباب أخرى ، فقد نجحت الجماعات الحاكمة في إرساء ودعم عصمتها الخاصة ، أو التضامن المكرس تجاه الحفاظ على السلطة ، وفي بعض البلاد مثل الجزائر وتونس والعراق ، كانت وحدة الحزب ، وفي غيرها ، كانت وحدة جماعة من السياسيين الذين جعلتهم روابط منذ بواكير حياتهم قوتها التجريبية المشتركة ، كما كان الحال مع السياسيين العسكريين في

مصر وسوريا ، وفي بلاد أخرى كانت وحدة العائلة الحاكمة ومن يرتبطون بها عن قرب تجمعهم روابط الدم والمصالح المشتركة . وهذه الدواعي العديدة من الجماعات ، لم تكن مختلفة بشكل كبير فيما بينها كما كان يبدو ، فقد كانوا يرتبطون جميعا برابطة المصالح التي تقربها صلات الجوار وقراية الدم أو النسب ، وتقاليد الشرق الأوسط وعجنتها الحزب تفترض ان العلاقات المختلفة تقوى بالقراية العائلية -

والأكثر من ذلك ان الجماعات الحاكمة أصبح تحت تصرفها آلة حكومية اكبر وأكثر تعقيدا مما كانت في الماضي ، ويرتبط بها ويستند عليها عدد هائل من الرجال والنساء ، ولهذا يحرصون (على الأقل الى حد ما) على مساعدتها في الحفاظ على سلطتها ، وفيما مضى كان هيكل الحكومة بسيطا ومحدودا ، فقد كان سلطان مراكشي حتى أواخر القرن التاسع عشر ، ملكا متجولا يجمع الضرائب ، وتظهر قوته بالمرور في مناطق نفوذه مصحوبا بجيش شخصي ويضع عشرات من المساعدين والموظفين ، وحتى في الإمبراطورية العثمانية التي كانت أكثر الحكومات التي عرفها الشرق يروقراطية ، كان عدد المسئولين محدودا نسبيا ، ففي بداية القرن التاسع عشر كانوا قرابة ٢٠٠٠ مسئول مدني في الإدارة المركزية ، ولكن بهاية القرن تزايد الرقم ليصبح ٣٥٠٠٠ ، وفي بداية الثمانينات كان مسئولو الحكومة في مصر ضعف عدد العاملين في الصناعة ، وكانت النسبة ماثلة في بلدان أخرى ، وكانت هذه الطاقة الكبيرة من الموظفين موزعة على عدد من الهياكل المختلفة التي تسيطر على القطاعات المختلفة للمجتمع ، من الجيش والشرطة والاستخبارات و هيئات التخطيط ومسلطات الري وإدارات المالية والصناعة والزراعة والخدمات الاجتماعية .

وقد استعملت المصالح الشخصية أيضا للحفاظ على النظام ، وليس فقط مصالح الحكام ، ولكن مصالح ضباط الجيش وكبار المسئولين ومديري المشروعات في القطاع العام والتمسك على المستويات العليا ، والذين لا يمكن بلونهم قيام حكومة حديثة ، وقد كانت سياسات معظم النظم تتجهز للقطاعات القسوية الأخرى من المجتمع ، وهم أولئك الذين

سيطروا على قطاعات معينة في الاقتصاد ، مثل الصناعات الخاصة ، وتجارة الواردات والصادرات ، وهي غالبا على صلة بالمؤسسات المتعددة الحسنيات ، التي تراكمت أهميتها خاصة في فترة الانفتاح ، إضافة إلى كل ما سبق ، وإن كان بدرجة أقل ، العمال المهرة في الصناعات الكبيرة ، الذين استطاعوا في بعض البلاد تنظيم أنفسهم بشكل فعال في نقابات ؛ مما مكّنهم من التفاوض لتحقيق شروط عمل أفضل ، ورواتب أعلى ، رغم أنهم لا يستطيعون استخدام قوتهم الجماعية لممارسة النفوذ في السياسة العامة للحكومة .

وفي العشرين عاما الأخيرة ، ظهرت طبقة اجتماعية جديدة من أولئك الذين استفادوا من الهجرة للدول المنتجة للبتروöl ، من بين ثلاثة ملايين أو أكثر من المهاجرين من مصر والأردن واليمن وغيرها إلى ليبيا والسعودية والخليج ، ذهب معظمهم بلانية في الاستقرار ، ولذلك كان من صالحهم وجود حكومات مستقرة ؛ مما يمكنهم من التحريك بحرية جيئة وذهابا ، يجلبون لبلادهم ما ادخروه للاستثمار ، - في معظم الحالات - في الأراضي والمباني والسلع الاستهلاكية المصرة ، لتظل ممتلكاتهم في أمان .

وكذلك كان صباط الجيش ، ومسؤولو الحكومة ، والتجار الدوليون ، والصاميون ، والطبقة الحديثة من أصحاب المخول من توظيف الأموال ، يرغبون جميعا في أنظمة مستقرة ، وقادرة على الحفاظ على النظام ، وعلى علاقات طيبة مع بعضها البعض (رغم الخلافات السياسية) للسماح بالتدفق الحر للسلع والمال . هذا التدفق الذي حافظ على اقتصاد منتظم مع مثل الميزان لصالح القطاع الخاص ، وممّح باستيراد السلع الاستهلاكية ، وبنهاية السبعينات ، أصبح معظم الأنظمة من هذا النوع ، مع استثناء اليمن الجنوبي باقتصادها التي بقيت تحت السيطرة المركزية الصارمة ، والجزائر بشكل جزئي . رغم أن اتجاهها قد تغير بعد وفاة بومدين .

وقد كانت هناك قطاعات أخرى من المجتمع لم تكن مصالحها موضع اهتمام سياسيات الحكومة بنفس القدر ، ولكن تلك القطاعات لم تكن في وضع يسمح لها بممارسة ضغوط فعالة على الحكومات ، فكمبار ملاك الأراضي ممن لهم قرواع في المدن كان الائتمان متاحا لهم وحققوا أرباحا من الزراعة ، ولكن صغار الملاك والمزارعين بالمشاركة والملاحين بلا حيلة كانوا في وضع ضعيف ، وكانوا يشكلون نسبة أصغر من السكان عن ذي قبل بسبب الهجرة الى المدن رغم أنهم يمثلون نسبة ملحوظة ، وأنتجوا نسبة أقل من الناتج القومي الإجمالي في كل البلاد ، ولم يعدوا قادرين على توفير الغذاء الضروري لسكان الحضر الذين اعتمدوا على استيراد الغذاء ، وكانوا كما مهملات في برامج الاستثمار في معظم النظم ، وبشكل عام ، كانوا طحونين ، ولكن كان من الصعوبة تمثيعة الفلاحين للمعمل الفعال .

وفي المدن ، كانت هناك طبقة عريضة من العمالة نصف الماهرة أو غير الماهرة ، وصغار موظفي الدولة ، وعمال المصانع غير المهرة والعمال في خدمات الإمداد ، والعمال في القطاع « غير الرسمي » من الاقتصاد كالتجار المتجولين أو عمال اليومية والمتعطلين ، وكان وضعهم ضعيفا وفي الأساس كانوا مشغولين بأصراع اليومي من أجل البقاء ، وفي حافة طبعية مع بعضهم البعض ، حيث فاق العرض الطلب على خدماتهم بشكل كبير ، وتفرقوا في جماعات صغيرة من العائلات الكبيرة ومن هم من نفس المنطقة أو نفس الجماعة العرقية أو الدينية ؛ حتى لا يضربوا في المدن الهائلة والمعاشية والمجهولة ، وقد يندفعون في عمل موحد فعال فقط في الظروف الخاصة عند انهيار نظام السيطرة الحكومية ، أو عندما تكون هناك قضية تمس احتياجاتهم المباشرة أو ولاياتهم العميقة ، كاضطرابات الخبز في مصر عام ١٩٧٧ ، أو الثورة الإيرانية ٧٩ - ٨٠ .

وأحد العلامات على الوضع المسيطر الجديد للحكومات في المجتمعات العربية ، أنهم كانوا قادرين على أن يصوغوا لأنفسهم الأفكار ، التي يمكن أن تحرك الإلهان أو الخيالات ، لتستخرج منها ادعاء بشرعية السلطة . وفي ذلك الوقت ، كان على أية حكومة عربية ترغب في البقاء أن تكون

قادرة على ادعاء الشرعية باستخدام ثلاثة مصطلحات : الوطنية ، والعدالة الاجتماعية ، والاسلام .

وقد كانت لغة الوطنية هي اللغة الأولى التي ظهرت كلغة ذات اثر قوى ، فقد وصلت بعض الأنظمة التي كانت موجودة في بداية الثمانينات الى السبطة من خلال الصراع من أجل الاستقلال ، أو الادعاء بخلافتها لم كاسحوا من أجل الاستقلال ، وقد كانت مثل هذه الدعاوى للشرعية قوية في المغرب ، حيث ما تزال ذكريات الكفاح ماثلة في الأذهان ، وتكاد تكون معظم الأنظمة قد استفادت من أنواع مختلفة من ادعاء الوطنية ، وقد انحدروا الى لغة الوحدة العربية واعتبروا الاستقلال كما لو كان الخطوة الأولى نجاه وحمة عربية أوثق ، وارتبط بها العمل للنسق لديهم القضية الفلسطينية .

واللغة الثانية ، لغة العدالة الاجتماعية وقد دخلت الاستخدام السياسي العام في الخمسينات والستينات ، وهي فترة الثورة الجزائرية وانتشار الناصرية ففكرتها عن اشتراكية عربية خاصة عبر عنها الميثاق الوطني عام ١٩٦٢ ، ومثل هذه المصطلحات كالاشتراكية أو العدالة الاجتماعية التي استخدمت بمعنى متعدد ، كانت تشير الى اصلاح الملكية الزراعية والايجارات ، وامتداد نطاق الخدمات الاجتماعية والتعليم العام للبين والمناطق على السواء ، ولكن كانت هناك محاولة مضطربة لاعادة توزيع الثروة عن طريق الضرائب التصاعدية على الدخل في قليل من البلاد العربية .

وآخر اللغات التي أصبحت قوية كانت لغة الاسلام ، ولم تكن هذه اللغة جديدة بالطبع من بعض الأوجه ، فقد كان هناك احساس بالمصير المشترك بين أولئك الذين وروا دين الاسلام ، وهو ايمان تنريه الذكريات التاريخية ، والقرآن وسنة محمد (ﷺ) ، والشرية التي فصلت المبادئ التي تنظم الحياة الفاضلة المشتركة ويحلل الثمانينات ، أصبحت اللغة الاسلامية أكثر أهمية في الخطاب السياسي عما كانت عليه قبل هذه

أو اثنين ، وكان ذلك راجعاً لتوليفة من نوعين من العوامل ، من ناحية كان هناك التوسع الهائل والسريع في مساحة المشاركة السياسية بفضل زيادة السكان ونمو المدن وتزايد وسائل الإعلام ، وزيادة المهاجرين من الريف إلى المدن ، وقد جلبوا ثقافتهم ولغتهم السياسية الخاصة معهم ، وكان هناك تحضر للمهاجرين كما حدث أيضاً (تريف) للمدن ، فقد جعلهم الانقطاع عن صلات القرى والنجرة التي جعلت الحياة ممكنة في القرى ، يعيشون في مجتمع كانت طوائره الخارجية غريبة عليهم ، والاحساس بالانتماء يمكن أن يعادله الاحساس بالانتماء للمجتمع الاسلامي العالمي ، الذي تكمن فيه قيم أخلاقية معينة ، وقد ولر هذا الانتماء لغة يمكنهم بها التعبير عن آرائهم وطموحاتهم ، وكان على من يرغب في حثهم على الحركة والعمل أن يستخدم نفس اللغة ، حيث يتيح الاسلام لغة فعالة لمعارضة القوى والنفوذ الأجنبي ، ولأولئك الذين يطمحون بالتعبئة لهما ، وللحكومات الفاسدة والمجازرة التي استعالت إلى أدوات للمصالح الخاصة ، ولجميع فقد وحدته ومبادئه الأخلاقية وتوجهاته .

وقد كانت عوامل من هذا النوع هي التي أفرزت حركات ، كالإخوان المسلمين ، والتي كان قادتها فصحاء ومتملئين ، وكانت لها حاذبيتها عند المحرومين من القوة والثروة في المجتمعات الجديدة ، وقد حاولت معظم النظم الحاكمة استخدام لغة الدين أكثر من ذي قبل للدفاع عن نفسها ، أو لمخاطبة قطاع أعرض من مجتمعاتها ، وبعض الأنظمة استخدمت تلك اللغة عقوباً وباستمرار ، خاصة السعودية ، وهي لغة شأت عن حركة لتأكيد أولوية إرادة الله في المجتمعات الاسانية ، والبعض الآخر بدا كما لو كان يساق إليها حتى بين أكثر الجماعات الحاكمة علمانية ، في سوريا على سبيل المثال والعراق والجزائر ، مالوا جميعاً لاستخدامها بشكل يكاد يكون مقنناً وبطريقة أو أخرى ، قد يتبرون أفكاراً تاريخية عن العرب حملة الاسلام ، فقد أثار حكم العراق خلال حربهم مع إيران ذكريات معركة القادسية عندما قهر العرب آخر الحكام الساسانيين ، وأدخلوا الاسلام في إيران ، وفي معظم البلاد التي ينتمي سكانها لأديان مختلفة ، محمد المستور بأن يكون الرئيس مسلماً لربط دين الاسلام بالسلطة

الشرعية ، وفي العصائر القانونية قد تكون هناك إشارة للقرآن أو الشريعة كأساس للتشريع ، ومعظم الحكومات التي انتهجت هذا الطريق مالت لتفسير الشريعة بطريقة حديثة تقريبا لتسويج التجديدات التي كان لابد منها للمجتمعات التي تعيش في العالم الحديث ، وحتى في السعودية لجأوا الى تفسير مبادئ الفقه الحنبل لتبرير القوانين الجديدة والصوابل الضرورية للنظام الاقتصادي الجديد ، وبعض الأنظمة عمدت الى تطبيقات رمزية حرفية للشريعة ، فقد حرم بيع الكحوليات في السعودية والكويت ، وفي السودان وفي الستوات الأخيرة من حكم السيري ، طبق نص من الشريعة أن معتادى السرقة تقطع أيديهم ، وفي بعض السلطان شجعت الحكومات الالتزام الصارم بصوم رمضان ، وقد حاولت الحكومة التونسية قبل ذلك بفترة ، أن تشجع الاعضاء عنه حيث يعطل الجهود الضرورية للتنمية الاقتصادية ، وقد واجهتها معارضة واسعة .

هشاشة الأنظمة

ربما يصح تضافر عوامل - الجماعات الحاكمة المناسكة ، والطبقات الاجتماعية السائدة ، والأفكار القوية على تفسير سبب استقرار الأنظمة خلال السبعينات ، ولكن إذا بحثت بدقة فقد تكون كل هذه العوامل الثلاثة مصدرا للضعف .

فالجماعات الحاكمة كانت معرضة للتناثر والخصومة الشخصية التي طفت بشكل حصى خلال صراع الطبقات ، أو الاختلافات حول السياسة وأيضا بسبب الانقسامات الهيكلية التي ظهرت نتيجة تضخم الآلة الحكومية من حيث الحجم والتعقيد ، فقد أصبحت الأفرع المختلفة للحكومة مراكز قوى منفصلة مستقلة : الحزب والجيش والمخابرات ، وقد يحاول أعضاء المجموعة الحاكمة من ذوى الطموح للسيطرة على مركز آخر من هذه المراكز ، مثل هذه العملية كانت تحدث في كل النظم المعقدة للحكومة ، ولكن تمكن حصرها في بعض أنواع الحكومات في إطار عمل المؤسسات المستقرة الثابتة والعادات السياسية المتجذرة ، وعندما لا يمكن احتواؤها تؤدي الى تشكل الأجنحة السياسية ، التي يحاول فيها رأس كل

جناح أن يتخلص من خصومه ، لتمهيد الطريق للصعود لأهل المناصب ، مثل هذا الصراع يمكن احتواؤه فقط بالممارسة الدائمة لفنون والاعية المناورات السياسية التي يقوم بها رئيس الحكومة .

كذلك يمكن أن تكون الرابطة بين النظام والجماعات الاجتماعية المسيطرة حشة ، وما أمكن ملاحظته هو نسق متكرر في تاريخ الشرق الأوسط ، فالطبقات التي سيطرت على هيكل الثروة والقررة الاجتماعية في المدن ، كانت تريد السلام ، والنظام ، وحرية التضطاد الاقتصادي ، وتدعم النظام طالما كان يعطيهم ما يريدون ، ولكنهم لن يحركوا ساكنا للدفاع عنه ، ويمكن أن تقبل نظاما آخر يخطفه إذا ما اتبع سياسة مماثلة ، ففي منتصف الثمانينات ، كان وضع بعض الأنظمة مزعرا ، فقد بلغت أسعار النفط ذروتها عام ١٩٨١ وبمدها تقلصت بسرعة بسبب زيادة الإنتاج والحرص في استخدام الطاقة في البلدان الصناعية ، وفشل الأوبك في تكوين جبهة موحدة حول الأسعار وحجم الإنتاج وهكذا ، كان لتقلص عائدات البترول وأثار الحرب العراقية الإيرانية ، تأثير على البلدان العربية الفقيرة منها والفنى على السواء .

وإذا كان النعم الذي تقدمه القطاعات القوية من المجتمع للحكومات سلبيا وصامتا ، كان ذلك راجعا لأنهم لم يشاركوا بفعالية في صنع القرارات ، وفي معظم الأنظمة كان اتخاذ القرار في مستوى عال وعلى يد مجموعة صغيرة ، ولا يملن عنه على نطاق واسع ، وكان الحكام يميلون بعد استقرارهم في السلطة إلى أن يصبحوا أكثر ميلا للسرية ، تحوطهم قوى خدمات الأمن والمقربون والمسئولون القريبون منهم ونادرا ما يظهرن علنا لإعلان تفسيرات رسمية لأفعالهم لجبهة من المستائسين ، وورا السبب في بعد المسافة بين الحكومة والمجتمع ، كان هناك سبب آخر ، هو ضغط الاقتناع الذي يربط كلاهما بالآخر .

وبمجرد أن تطرح للحكومات أفكارا سياسية ، تصبح هذه الأفكار في خطر من فقدان معناها ، وتصبح شعارات بالية بالتكرار ، ولم يعد

بإستطاعتهم جمع أفكار جديدة من حولهم لتصبح كوكبة فكرية قوية ،
 تهيئ القوى الاجتماعية للفصل والحركة ، أو تحول السلطة إلى سلطة
 شرعية . ويبدو أن فكرة القومية قد تعرضت لذلك المصير ، إلا أنها موجودة
 على الدوام كرد فعل طبيعي وفوري لأي تهديد من الخارج ، وظهر هذا خلال
 الحرب بين العراق وإيران عندما إنبت قطاعات من الشعب العراقي
 الحكومة ، في حين كان من المتوقع منها أن تكون معادية لها ، ولكن كان من
 المشكوك فيه أن تصبح القومية العربية قوة مصيبة للعسل الفعال . أو كمركز
 لنظام فكري يمكن من خلاله تنظيم حياة المجتمع ، وقد تطفو « العروبة »
 التي تمثل فكرة أمة عربية موحدة سياسيا ، مرة أخرى بأزمة جديدة في
 العلاقات بين إسرائيل وجيرانها العرب ، وقد ترجع استنكاسة الدول العربية
 خلال الفوز الإسرائيلي حزباً لتحقيقيات الوضع اللبناني ، ولم تكن بالضرورة
 مقدمة لما سيحدث إذا ما دخلت إسرائيل الحرب مع جيرانها ، وبشكل
 عام ، فالوظيفة الرئيسية للعروبة كانت في كونها سلاحاً في الصراعات
 بين الدول العربية ، وكدرية للتدخل في شئون الدول الأخرى ، ولم يتراجع
 من الذاكرة بعد مثال عبد الناصر الذي يخاطب الشعوب من فوق رأس
 الحكومات ، ومن ناحية أخرى ، فقد تؤدي تقوية الروابط البشرية بين
 الشعوب العربية بسبب التعليم والهجرة ووسائل الاعلام ، إلى أحداث
 تأثير على المدى البعيد .

أما فيما يتصل بالأفكار الرائجة الأخرى عن العدالة الاجتماعية
 والاسلام ، فيمكن أن يقال عنها عكس ذلك ، لا لأنها فقدت معناها ، ولكن
 لأن لها معنى أكبر من أن يتحدد ، ولها تأثيراً كبيراً كقوة دافعة للفعل .
 تحتزن طالما لا يحتاجها النظام ، وجنودها في التاريخ والوعي أعق من أن
 تستخدم كأدوات مستأنسة للحكومة .

والحكومات التي نادت بمثل هذه الأفكار القوية العميقة التجذر قد
 فعلت ذلك بما يعرضها للخطر ، وتورطت في غموض الدلالات والأصدا
 القوية ، فإذا هم استخدموا العبارات ذات الأصدا القوية ، فقد كان بإمكان
 معارضتهم فعل نفس الشيء ، في سبيل اظهار الفجوة بين ما تفعله

الحكومة وما تقوله ، ويلجأون الى استخدام مصطلحات ذات قوة تأثله كالطغيان والنفاق التي ظلت تجلبج على طول التاريخ الاسلامي ، وقد كانت حادثة اغتيال السادات عام ١٩٨١ ، وحادثة السعودية عام ١٩٧٩ ، عندما احتلت مجموعة من المسلمين المشيدين الكعبة ، علامة على قوة هذه الحركات المعارضة ، خاصة عندما يستطيعون توحيد دعوى المكافحة الاجتماعية بمقالة الاسلام .

وحتى اكثر الانظمة استقرارا واطولها بقاء يمكن أن يخضع انها هشّة ، وهناك بالتأكيد تحولات للقوة داخل الجماعات الحاكمة بسبب الموت أو الانقلابات ، ففي عام ١٩٥٨ خلع النوري حاكم السودان بانقلاب عسكري ، صاحبته اضطرابات أهلية واسعة الانتشار ، وفي عام ٨٨ انتهت فترة حكم بورقيبة الطويلة على الحياة السياسية في تونس عندما خلع وحل محله ضابط من الجيش ، هو زين العابدين بن علي ، وقد أدت مثل هذه الأحداث الى تغيرات في اتجاه السياسة ، كما حدث عندما خلف السادات عبد الناصر ، ولكن هل من المنتظر أن تحدث تغيرات أكثر عنفا واديكالية ؟

في بعض البلدان ، كانت هناك امكانية أن تعود الى الحكم مؤسسات رسمية أكثر قدرة على البقاء ، تصل على توسيع حدود المشاركة في صنع القرارات ، كان ذلك أمل الطبقات المتعلمة وحتى بعض أفراد النظام ، الذين كانوا يرون أن ذلك في صالحهم ، فبدون درجة من المشاركة ، تصبح التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار الحقيقي مستحيلا بلا مؤسسات ، بمعنى وجود مسلمات مقبولة ومعروفة حول طريقة الوصول الى السلطة واستخدامها ، وتفويضها .

ويعتمد هذا التغير على مستوى التعليم ، وعلى قوة الطبقات المتوسطة وحجتها ، وثقة النظام بنفسه ، وليس من المتوقع أن تحدث في معظم البلاد العربية ، ولكن كانت هناك علامات على أنها سوف تحدث في بعضها ، ففي الكويت ، عاد البرلمان في ١٩٨١ بعد غياب لعدة سنوات ، وأثبت أن له

وأيا مستقلا ، وقعدة على اقتناع الحكومة لأن تأخذ ذلك في اعتبارها ، ولكنه حل في ١٩٨٦ ، وفي الأردن ، كانت كانت محاولة في ١٩٨٤ لاستعادة البرلمان الذي كان غائبا لفترة من الوقت ، وفي لبنان ، رغم الحرب الأهلية ظلت فكرة أن البرلمان هو في النهاية المكان الذي يسكن فيه تسوية الخلافات . وإن الحكم الدستوري كأساس للشرعية ظل حيا .

وكان أكثر البلدان التي يبدو الحكم الدستوري فيها وشيكا هي مصر ، حيث كانت الطبقة المتعلمة مريضة ، وكانت على مستوى من الفهم السياسي أعلى من مستوى معظم البلدان العربية . ولها وحيدة ثقافية اجتماعية ، وذكريات حية باقية عن فترة الحكم الدستوري التي استمرت ثلاثين عاما ، وكانت الأفكار فيها حرة في حدود معينة ، وقد انبثقت ذكرياتها في السنوات الأخيرة نتيجة نماذج الحرية السياسية النسبية في فترة حكم عبد الناصر والسادات ، وفي حكم خليفة السادات ، مبارك ، بدأ تغيير طر ، وأجريت الانتخابات للمجلس التشريعي في ٨٤ ، وقد فصل النظام الانتخابي بطريقة تضمن الأغلبية للحكومة ، وأجريت الانتخابات في جو من الحرية النسبية في المناقشات ، وانتخب بعض أعضاء أحزاب المعارضة من حزب « الوفد » ، وكان ذلك مؤشرا على اتجاه مصر إلى وضع يشابه تركيا أو بعض بلاد أمريكا الجنوبية ، حيث تتعاقب فترات الحكم البرلماني والحكم العسكري وتعود الحياة الدستورية على الدوام كما تبقى مهددة أيضا على الدوام .

ويبدو أن ظهور حركات أصولية كان أكثر احتمالا في الثمانينات ، وكانت تحلت باسم فكرة إسلامية عن عدل الله على الأرض ، والذي يفوق الفكرة العلمانية البحتة ، ولم تكن هناك فكرة واحدة عن الإسلام ، ولكن مجموعة كبيرة من الأفكار ، ولم يكن هناك معنى واحد بسيط لكلمة إسلام ، ولكن تعلقت بها كافة المسائل التي صننها المسلمون ، فقد تعنى بالنسبة للتقويين التقليديين كل ما يفكرون وما يعملون ، أما بالنسبة للمسلمين المتاملين ، فهي تشكل معيارا يحاولون صياغة حياتهم على مفواه ، ويحكم به على أعمالهم ، إلا أن هناك أكثر من معيار . وقد أصبح مصطلح الأصولية

« مودة » بالرغم من أنه يحصل أكثر من معنى مختلف ، فقد يعنى أن على المسلم أن يحاول المودة الى تعاليم وممارسات الرسول والرعييل الأول من صحابته ، أو قد يعنى أن القرآن فقط هو مصدر مبادئ الحياة الانسانية . ولقد تكون هذه الفكرة ثورية لو أن المسلمين ادعوا أن لهم الحق فى تفسير القرآن بحرية ... كما يبدو أن القضاة ذعيم ليبيا قد فعل - ويسكن أن يستخدم الكلمة لوصف سلوك ما يحسن أن نطلق عليه « المحافظة » وهو سلوك الذين يرغبون فى قبول ما ورثوه عن ماضيهم ويحافظون عليه ، وبما يشمل كافة التراث التراكى فى الاسلام بالصورة التى تطور اليها فى الواقع ، وأن يجرى التغيير عليها بحرص واحساس بالمسؤولية ، وقد كان ذلك هو سلوك النظام السعودى ومزيديه ، وكذلك النظام الثورى فى ايران ، وذلك بالرغم من أن التراث التراكى الذى يقبله كل منهم يختلف تماما عن تراث الآخر .

وتفاوت ظروف الدول العربية المختلفة تفاوتاً كبيراً ، فحركة اسلامية فى بلد ما ، يمكن أن يكون لها معنى مختلف عما يبدو أنه نفس الحركة فى بلد آخر ، فالأخوان المسلمون فى سوريا لم يكن لهم نفس الدور كالأخوان فى مصر ، فقد كانت تمثل وسيطاً لمعارضة السكان الحضريين من السنة ، لسيطرة نظام يرتبط بالجميع العلوى ، وبالمثل فإن تتخذ الثورة الايرانية شكلاً معيناً ، لا يعنى أنها سوف تتخذ نفس الشكل فى بلدان أخرى ، اذ يمكن تفسير الثورة جرياً بعوامل محددة تختص بإيران : هو أن هناك : طبقات اجتماعية قوية كانت تستجيب بشكل خاص للنداءات المعبّر عنها فى اللغة الدينية ، وكانت هناك زعامة سياسية قادرة على الصل بقطعة التقاء لكل الحركات المعارضة ، ومستقلة نسبياً عن الحكومة ، وتعطى باحترام عام لتقواها وتعاليمها ، وعملت على الدوام كمتحدث عن الوعى الجماعى الشامل .

ولم يوجد مثل هذا الموقف فى البلدان العربية ، ففي العراق ، حيث يغلب الشيعة ، لم يكن لرجال العلم نفس الرابطة الحميمة بجماعية الحضريين ، أو نفس التأثير على الحكومة كما كان الحال فى ايران ، وعلماً

السنة كان لهم وضع أقل استقلالية ، فقد أصبحوا تحت الحكم المثنائي من موطنى الدولة ، مقربين من الحكومة وتوصلوا الى تسويات بمثلثاتهم معها ، وارتبطوا من خلال التقاليد والمصالح بالبرجوازية العليا للبلد الكبرى ، وأصبحت زعامة الحركات الاسلامية بين أيدي العامة ، والخارجين عن النصفوة المتعلمة الحديثة ولا تتمتع مثل هذه الحركات بما يضيفه عليها ذور التقوى المتوارثة والعلو المعترف به ، ولم يزد قدمهم عن أحزاب سياسية تتنافس مع بعضها البعض ، وبشكل عام ، لم يكن لديهم سياسات اجتماعية أو اقتصادية واضحة ، وكان من المتوقع أنها ستصبح قوى معارضة مهمة ، ولكن لن يكون بإمكانها أن تصبح فى موقف يسمح لها بتشكيل حكومات .

والمراتب للبلاد العربية أو العديد من البلدان الاسلامية الأخرى فى منتصف الثمانينات ، قد يصل الى قناعة مؤداهما أن شيئا صائلا للمسار الايراني سيكون المسار للمستقبل ، ولكن ذلك قد يكون استنتاجا متعجلا حتى فيما يتعلق بإيران ، بمعنى أن حكم رجال الدين هو إعادة لتأكيد التراث ، ولكنه من ناحية أخرى كان يحرق على عكس التقاليد ، فالحكمة الموروثة للعلماء كانت فى الا يربطوا أنفسهم بشكل وثيق بحكومات الدنيا ، ويجب عليهم الابتعاد الى مسافة معنوية منها ، مع الحفاظ على اتصالهم بالحكام وتأثيرهم عليهم ، وكان من الخطورة ربط المصالح الأبدية للإسلام بمصير حكم دنيوى مؤقت ، وكان هذا الموقف يتمكس فى الشك الشعمى فى رجال الدين ، الذين لعبوا دورا بارزا فى شئون الدنيا ، لقد كانوا معرضين كالأخرين لفساد استئصال السلطة والثروة ، وربما أم يكونوا حكاما فاجعين .

ويمكن أيضا أن يحدث فى مرحلة معينة من التطور الوطنى أن تفقد الأفكار الدينية جاذبيتها ، على الأقل تلك الأفكار التى اكتسبت قداسها من التراث المتراكم ، ولم يعد لها نفس القوة التى اكتسبتها مجموعة أخرى من الأفكار ، التى تكونها توليفة من الأخلاقيات الاجتماعية والأحكام الدينية ، وهى أساسا علمانية ولكن قد تكون لها علاقة ما بالمادى العامة للعدالة الاجتماعية الموروثة فى القرآن .

الهوامش

الفصل الثالث عشر :

- (١) آيد خليفه (المذمة) من ١٨٢ ، للترجمة الانجليزية ، ج (١) ،
ص ٣٧٢ .
(٢) نفس المرجع من ١٠٠ الترجمة الانجليزية ، ج (١) ، ص ٢٠٠ .
T. W. Arnold, «The Chahlyphate», p. 203. (٣)
C. M. Doughty Travels in Arabia Deserta, p. 6-8. (٤)

الفصل الرابع عشر :

- (١) احمد الناصري الملاوي ، كتاب الاستقام ، ج (٢) ، ص ٦ - ٨٢ .
(٢) المصدر السابق ، ج (٤) ، ص ٤ - ١٦٢ .

الفصل الخامس عشر :

- W. L. Wright «Ottoman Stelcraft», pp. 117-118. (١)
(٢) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار في التراجم والايصار ، ج (٤) ،
ص ٢١٤ .

الفصل السادس عشر :

- (١) الجبرتي ، ج ٤ ، ص ٢٨٥ .
(٢) نفس المصدر ، ص ٢٨٨ .
H. Inakki, «The Middle East and North Africa in World
Politics»,
ج ١ ، ص ٢٦٦ - ٢٦١ .

الفصل السابع عشر :

- H. H. Jessup, «Fifty Three Years in Syria». (١)
ج ٢ ، ص ٢٨٦ - ٢٨٠ .
J. Cambon , «Les algeriens musulmans et la France», (٢)
ص ٤٧٨ .

الفصل الثامن عشر :

- J. W. van Goethe, «Aus Dem Nachlass» (١)
R. Kipling, «A Ballad of East and West», (٢)
(٣) رفاعة الطهطاوي ، تخلص الانيز في تخلص ياريز ، ص ٢٠٨ .

- (١) خير الدين التونسي ، «قوم المسألة في معرفة أهوال المسألة» ، ص ٩٠ .
- (٢) رشيد رضا ، (طريق الاستاذ ، الإمام محمد عبده » ، ج ١ ، ص ١٩ .
- (٣) طه حسين ، «الإمام» ، ج ٢ ، ص ٧ - ٤ .

الفصل التاسع عشر :

- (١) T. E. Lawrence, «Seven Pillars of Wisdom», p. 68.
- (٢) نفس المصدر ، ص ٢٢ .
- (٣) J. Berque, «Le Maghreb entre deux guerres», p. 60.

الفصل العشرون :

- (١) أهر التاسع الشاوي ، «مدخل نقدي للشعر العربي الحديث» ، ص ١٥٩ .
- (٢) طه حسين ، «الرسالة» ، ص ٨ - ٩ .
- (٣) أحمد شوقي ، «الشوقيات» ، ج ١ ، ص ١٥٢ - ١٦ .
- (٤) حمزة سلام خالدي ، «جولة في الذكريات بين لبنان والمسيحيين» .
- (٥) علي عبد الرازق ، «الاسلام وأصول الحكم» ، ص ١٠٢ .
- (٦) R. Michell, «The Society of Modern Brothers», p. 30.

الفصل الحادي والعشرون :

- (١) G. Tillon, «Les ennemis Complémentaires»

الفصل الثالث والعشرون :

- (١) عبد الله لازوي ، «تاريخ المغرب» ، ص ١٠ ، ص ٢٨٤ - .
- (٢) S. K. Jayyosi, «Trends and movements in Modern Arabic Poetry»
- (٣) يفر شاكز الصياب ، «الذكوة المطر» ، ص ١٠٢ - ٧ .

الفصل الرابع والعشرون :

- (١) وزارة الاعلام ، «مشروع الميثاق» ، ص ٩٢ .

الفصل الخامس والعشرون :

- (١) ١٠٩ - راحت ، «نظرة عن بعد للمكتلة» ، ص ٩٠٩ .
- (٢) Hocem Djait, «La personnalité et le devenir Arabo-Islamiques», p. 148.
- (٣) عبد الله لازوي ، «تأريخ المثقفين العرب» .
- (٤) سيد قطب ، «معالم على الطريق» ، ج ٢ - ١ .
- (٥) F. Rahman, «Islam and Modernity» .

تحت إشراف من

[illegible]

جاريلا، ديور
كريم ملكية الأراضي في مصر
التمدية

خبرني دى كرموس وكليد جاج
اعلم للسلطة لمصلحة
المصلحة

اوايت سورن
كتبة السيلون والسيما
والنفسى فـ ٥٠
الزمن وقبيله (من جزء من
الجزء من لثانية ومن
مكافاة الصنيع)

مهمهم لبراهم القرضاء
لهجرة كليف الهواه

يولر راي
لخدمة الاجهزة والاعمال
الاجتماعية

جوزيف دلموس
سجدة مؤرخ في العصور
الروسية

د- ٢٠٠٠ دورا
الثورية اليونانية

د- حليم محمد راي
مركز المنطقة في مصر
الاجتماعية

وردانك ٤ سمسون ووردانك د-
التمدية
العلم والطالب والعلم

د- ابراهيم عبد الله
القصر المصري والقصر

ولت ولمان ديمار
جوار حول التنمية الاجتماعية

فرد ٥٠٠٠ دورا
كسبة القويمة

جوزف ابراهيم بوزكايك
الامانة والمطابق للمرة
من الاملاك الاجتماعية في عهد
محمد علي

الآن كاسيول
الطريق الميخالي
سأسي عبد الصبر
للتعليم السيلسي في مصر
بين القوية والتمدية
بريد مولد ولماندا وكرامه سيجو
لجود القوية

حسين حلي الميرس
براما لشغلة (بين القوية
والتمدية) السيلسيو التميزون
٢

د- دوبرسود
التمدية والتمدية في
المصلحة

دور كاسي مالتيتو
سور القوية ٠ نظرة علي
حيوانات القوية

حليم القماس
لجود مملوك علي القماس
د- حمزة مري طه

الكومبيوتر في مكافاة المباد

يولر اودو
لخدمة مكافاة القوية

دوبرسود لسيورديسي سرجيف
وكتاف الامانة في القماس
التمدية

ديانم يولر
لخدمة القوية لمصلحة

ديانم القماس
قوية اسمك القوية

احمد محمد القماس
كتاف غيرت القماس السيلسي

جوزف ٢٠٠٠ دورا ديمار جوماند
لخدمة القوية الممر ٢

قروان كرمي
لخدمة القوية في القوية

د- صالح رها
مكافاة القوية في القوية
لخدمة القوية

د- ٢٠٠٠ دورا
لخدمة القوية في القوية

دوبرسود جوماند
لخدمة القوية في القوية

د- ٢٠٠٠ دورا
لخدمة القوية في القوية

دوبرسود جوماند
لخدمة القوية في القوية

دوبرسود جوماند
لخدمة القوية في القوية

دوبرسود جوماند
لخدمة القوية في القوية

دوبرسود جوماند
لخدمة القوية في القوية

دوبرسود جوماند
لخدمة القوية في القوية

دوبرسود جوماند
لخدمة القوية في القوية

د- دوبرسود
لخدمة القوية في القوية

دوبرسود جوماند
لخدمة القوية في القوية

دوبرسود جوماند
لخدمة القوية في القوية

دوبرسود جوماند
لخدمة القوية في القوية

دوبرسود جوماند
لخدمة القوية في القوية

دوبرسود جوماند
لخدمة القوية في القوية

دوبرسود جوماند
لخدمة القوية في القوية

دوبرسود جوماند
لخدمة القوية في القوية

دوبرسود جوماند
لخدمة القوية في القوية

دوبرسود جوماند
لخدمة القوية في القوية

دوبرسود جوماند
لخدمة القوية في القوية

دوبرسود جوماند
لخدمة القوية في القوية

دوبرسود جوماند
لخدمة القوية في القوية

دوبرسود جوماند
لخدمة القوية في القوية

دوبرسود جوماند
لخدمة القوية في القوية

دوبرسود جوماند
لخدمة القوية في القوية

دوبرسود جوماند
لخدمة القوية في القوية

دوبرسود جوماند
لخدمة القوية في القوية

دوبرسود جوماند
لخدمة القوية في القوية

دوبرسود جوماند
لخدمة القوية في القوية

دوبرسود جوماند
لخدمة القوية في القوية

دوبرسود جوماند
لخدمة القوية في القوية

موريس دي بلانك
مناج الكفاح

روبرت جين
وملاحظات عن الاقتراح

جوليان ديس سيك
الجملة الصليبية الاولى والثانية
الحرب الصليبية

الكهنة ج. بلانك
الكلية، القبولية الثانية
مصر ٢

ريجنير شامو
رواية الفلسفة الحديثة

مراسم ريجنير
عن كتاب الفلسفة الحديثة

الحاج يوسف الحبري
والمناهج التاريخية

هربرت شير
والفلسفة والديانة القديمة

سرماء رسل
الفلسفة والفكر

ديتر ميكر
الفلسفة الحديثة

امداد جوي
الفلسفة الحديثة في القرن

مطابق جويس
مصر الحديثة

محمود رستم
التاريخ من قديم اليونان

أحمد ج. واخرون
مقدمة الحديثة من التاريخ في
المدينة

فارس سكار
لهم يستكشف العالم

أحمد محمد طه
مستقبلات

أحمد محمد
من هذه الأفكار

أحمد محمد
مكتبات الحديثة وعالم

أحمد محمد
حديث القرن

أحمد محمد
من ورائع الأدب والفكر

أحمد محمد
يصل إلى علم الفلك

أحمد محمد
للمعوس الصغيرة

أحمد محمد
أوراق السور شرق

أحمد محمد
القرن في تلك المدة

سلمان السعيد
الجملة الصليبية

أحمد محمد
مناج الكفاح

أحمد محمد
مناج الكفاح

أحمد محمد
القرن في تلك المدة

أحمد محمد
القرن في تلك المدة

أحمد محمد
القرن في تلك المدة

أحمد محمد
القرن في تلك المدة

أحمد محمد
القرن في تلك المدة

أحمد محمد
القرن في تلك المدة

أحمد محمد
القرن في تلك المدة

أحمد محمد
القرن في تلك المدة

أحمد محمد
القرن في تلك المدة

أحمد محمد
القرن في تلك المدة

أحمد محمد
القرن في تلك المدة

أحمد محمد
القرن في تلك المدة

أحمد محمد
القرن في تلك المدة

أحمد محمد
القرن في تلك المدة

أحمد محمد
القرن في تلك المدة

أحمد محمد
القرن في تلك المدة

أحمد محمد
القرن في تلك المدة

أحمد محمد
القرن في تلك المدة

أحمد محمد
القرن في تلك المدة

أحمد محمد
القرن في تلك المدة

أحمد محمد
القرن في تلك المدة

أحمد محمد
القرن في تلك المدة

أحمد محمد
القرن في تلك المدة

أحمد محمد
القرن في تلك المدة

أحمد محمد
القرن في تلك المدة

أحمد محمد
القرن في تلك المدة

أحمد محمد
القرن في تلك المدة

أحمد محمد
القرن في تلك المدة

أحمد محمد
القرن في تلك المدة

أحمد محمد
القرن في تلك المدة

أحمد محمد
القرن في تلك المدة

أحمد محمد
القرن في تلك المدة

أحمد محمد
القرن في تلك المدة

أحمد محمد
القرن في تلك المدة

أحمد محمد
القرن في تلك المدة

أحمد محمد
القرن في تلك المدة

أحمد محمد
القرن في تلك المدة

أحمد محمد
القرن في تلك المدة

أحمد محمد
القرن في تلك المدة

أحمد محمد
القرن في تلك المدة

أحمد محمد
القرن في تلك المدة

أحمد محمد
القرن في تلك المدة

أحمد محمد
القرن في تلك المدة

أحمد محمد
القرن في تلك المدة

المسؤولية الاجتماعية للشركات
تأثيرات على الأداء المالي

البرلمان الجديد
والأمن للقوانين الجديدة

تہذیب و سکا لیا
الکھنوی

مجلس تاريخ
مجلس تاريخ

مهریوت راجه
نصرت علی خان مہاراجا

وفايم بير
مجمع التكنولوجيا الحيوية

الشيخ ثوراني
الرجل الساطع

يوسف القزويني
مدير التحرير والمصروف
والعلاقات العامة

روايت جانسون
الكيمياء = في خمسة الاقسام

ت 5 ج 1
ایمدهات ایام الطراعت

مجمع كاشف
للغة العرب المصوب ٢ *

حبيب الصبور زكريا
المعروف بروكتر

لورا لاند
المسيرة القياسية

مطهره و مطهره
مطهره و مطهره

مجلس شورای اسلامی
تاریخ ۱۳۵۷

إلى الله
الرجوع

معروف و عارف عالم
مفتاح العلوم

٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

وحد كامبوت
في دائرة الترويجية

کتاب : ۱ - کتب
و دستاویز اسلامی

في يوم سارته، والفرقة
و. خلافت عن المسرح الثاني

ورائد وجبات بالی
الحظ الحسنى للجميع

نیوگراسی ملو
یہ لوگ جوتی

المطبخ
الطبخ

موسیقی کی لڑکھ

الربيع جوليتر
عن تساروت

عن عبد القدير الجبوري
معاونات من الطهر الاستراتيجي

محبت مستور و آفرین
الحق انصاف و انصاف

'والله اعلم السبيل للمكافاة والجزاء.'

من مولد
بني قيس بن كلاب بن ربيعة بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان

و + مذكورات
تاريخ الفلاح في ليبيا الوسطى

مجلس أمناء جامعة القاهرة
جامعة القاهرة - مصر

وادي عطف، جامعة روسيا، موسكو
البحراني، في، القاهرة

مفتی محمد رفیع الرحمن

مستطلي مرسومه سطرانی

1992

1997

استاذ في جامعة كراتشي

المحاور الرئيسية للمناهج

الرجوع الى

المكتب العربي للتكنولوجيا الحديثة

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ١٧٢٤/١٩٩٨

ISBN — 977 — 01 — 25 — 3

انتهى حوراني في القسمين الأولين من كتابه هذا (صدراً معاً في الجزء الأول من تاريخ الشعوب العربية في هذه السلسلة) من دراسة الحياة الثقافية والاجتماعية والسياسية للعالم العربي حتى سقوط دولة المماليك. وهو يتعرض في هذا الجزء لتاريخ العالم العربي منذ قيام الدولة العثمانية حتى التاريخ المعاصر. وفي مستهل هذه الفترة كان العالم الإسلامي موزعاً بين ثلاث إمبراطوريات كبيرة: المغول في الهند، الصفويين في إيران، بينما خضع المشرق العربي، فيما عدا بعض أطرافه، إلى هيمنة العثمانيين. ثم ينتقل المؤلف إلى عصر الإمبراطوريات الغربية، حيث بدأت أوروبا تسيطر هيمنتها على القارات الأخرى، ومنها عالمنا العربي الذي التهمته قطعة قطعة.

ويكشف حوراني عن حقيقة هامة، وهي أن الاحتلال الأوروبي لم يستطع أن يمحى الهوية العربية الإسلامية، بل فجر طاقات الوطنية والقومية التي كانت مكبوتة في ظل الحكم العثماني، الذي كان يتوسل بالدين لكي يفرض هيمنته على الشعوب الإسلامية الخاضعة له، التي كانت ترى في ظهور أية دعوى قومية أو وطنية لونا من إضعاف الوحدة الإسلامية. والمفارقة هنا أن الأتراك كانوا أبعد ما يكون عن الدين، فهم يتميزون للعنصر التركي خالفوا قاعدة المساواة بين شعوب الأرض التي بشر بها الإسلام، وهم باستئثارهم للثروة، خالفوا مبادئ العدالة التي هي لب الدعوة الإسلامية.

وقد نجح حوراني في أن يرسم لوحة متكاملة لذلك العصر الذي يمثل خلفية الظروف الحالية التي صنعت العصر الذي نعيشه.

للمؤلف: د. بيرت حوراني، أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر للشرق الأوسط في جامعة أكسفورد... من أصول لبنانية، هاجرت أسرته واستقرت في مانشستر بالملكة المتحدة.

للمترجم: نبيل صلاح الدين، مترجم له اهتمامات بالدراسات العلمية والتاريخية، سبق له ترجمة كتاب عن أيشين والظيرية للنسبية شارك في إعداد الكتاب العربية من دائرة المعارف الإسلامية.

للمراجع: د. عبد الرحمن للشيخ، أستاذ للتاريخ الحديث والمعاصر، شارك الإشراف على إعداد الطبعة العربية من دائرة المعارف الإسلامية، وله الدراسات والترجمات الهامة في التاريخ الإسلامي.

